



استكتاب أكاديمي جماعي



آفاق البيان والمعرفة

دراسات في العلوم الإسلامية واللغة العربية واللسانيات والدراسات اللغوية



تأليف مجموعة من الباحثين



الناشر

دار الرقيم السومري للنشر والتوزيع



إعداد وإشراف الهيئة العلمية في

مؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم

ISBN: 978-9922-7964-37 | 2026



استكتاب أكاديمي جماعي

آفاق البيان والمعرفة: دراسات في العلوم الإسلامية

واللغة العربية واللسانيات والدراسات اللغوية

استكتاب أكاديمي جماعي
آفاق البيان والمعرفة: دراسات في العلوم الإسلامية واللغة العربية
واللسانيات والدراسات اللغوية
نخبة من الباحثين

التصنيف : دراسات في العلوم الإسلامية واللغة العربية واللسانيات
والدراسات اللغوية
الطبعة: الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (بلا) لسنة (بلا)

ISBN:978-9922-7964-37

DOI:10.62909/978.9922.7964.37



دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الالكتروني
العراق - ديالى - يعقوبه - شارع الاوقاف
هاتف : 07775262892

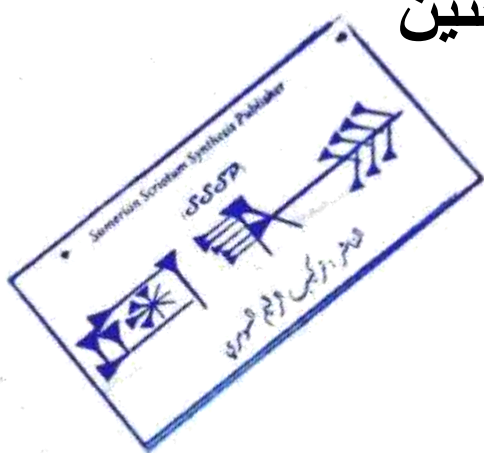
manager@sss-publisher.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وساطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

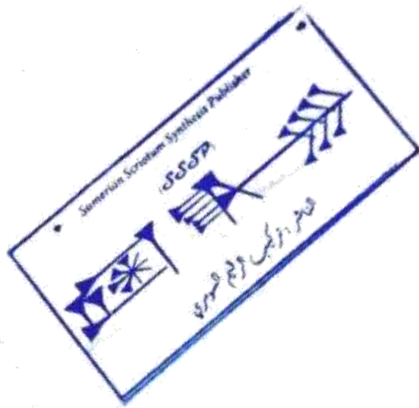
جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

استكتاب أكاديمي جماعي
آفاق البيان والمعرفة: دراسات
في العلوم الإسلامية واللغة
العربية واللسانيات والدراسات
اللغوية

نخبة من الباحثين



2026



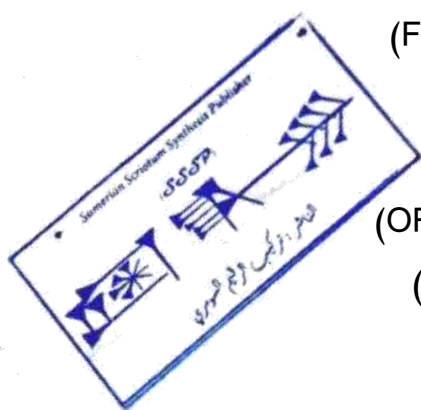
تنفيذ الكتاب
معهد الترجمة والكتاب
«ماليزيا»

تصميم الغلاف
معهد التكنولوجيا
«الهند»

إعداده وإشراف الهيئة العلمية في
مؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم
«العراق»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من
الفهارس والمنصات الدولية، منها:

(CrossRef)	كروس ريف
(OpenAlex)	أوبن ألكس
(OUCI)	مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني
(ROAR)	سجل مستودعات الوصول المفتوح
(Semantic Scholar)	سيمنتك سكولار
(Dimensions)	دايمشنز
(ResearchGate)	ريسرش غيت
(Fatcat)	فات كات
(IAS)	المعيار الدولي للترقيم
(SCI)	مؤشر الاستشهاد العلمي
(ORCID)	أوركيد
(Scilit)	سايليت



الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع
يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم
(DOI) خاص به

<https://doi.org/10.62909/978.9922.7964.37>



9 7 8 - 9 9 2 2 - 7 9 6 4 - 3 7

مقدمة الكتاب

يجمع هذا الكتاب ثماني مشاركات في التفسير والفقه واللغة العربية والدلالة، ضمن إطار «آفاق البيان والمعرفة: دراسات في العلوم الإسلامية واللغة العربية واللسانيات والدراسات اللغوية». ويُظهر عنوانه الفرعي المجالات التي تمثلها فصوله، مع بقاء كل مشاركة مستقلة في موضوعها ومنهجها ونصها ومصادرها.

يفتح الكتاب بدرستين تتناولان القرآن الكريم من جهة الأساليب البيانية وتوجيه الدلالات، ومن جهة النظام الصوتي وصلته بالمعنى. ثم يأتي فصل «مفهوم الفقه ومجالاته» ليعرض جانباً من المفاهيم والمجالات التي يشتمل عليها درس الفقه.

ويضم المسار اللغوي دراستين في مفهوم المعنى وعلاقته باللغة والدلالة، ثم دراسة في النحو والصرف وبنية النظام اللغوي، ودرستين في التصغير ودلالة صيغة «فاعل» بين الحوادث والثبوت. وتحفظ هذه المشاركات أسئلتها اللغوية وشواهدا ومناهج معالجتها؛ فلا يحول تجاوزها مع التفسير والفقه موضوعاتها إلى تخصص واحد.

ويراعي ترتيب الفصول الصلة بين فهم النص ومباحث الدلالة والبنية اللغوية، مع التمييز بين البحث التفسيري والفقه واللغوي. وتظهر عناوين الدراسات وأسماء أصحابها في الفهرس وفي افتتاح كل فصل، بما ييسر الرجوع إلى المساهمة المحددة ومصادرها.

أُقيت نصوص المشاركات وإحالاتها وجداولها بلغتها الأصلية، واقتصر العمل التحريري في هذه الطبعة على توحيد الإخراج والمحاذاة والهوامش والترقيم وبيانات الباحثين. وترد ملخصات الفصول والكلمات المفتاحية في مقدماتها، وتبقى مصادر كل مشاركة مرتبطة بها في مواضعها.

المؤلفون

1	م.م. دلشاد هاشم عيسى طاهر
2	م.م. وسن عامر عبد الله جواد
3	م.م. محمد زغير مزعل علي
4	أ.م.د. فاطمة عبد الزهرة عبد الجليل العيداني
5	م.م. رفاه حميد عبد جعفر
6	م.د. إسراء زيدان خلف صالح
7	م.د. بيداء عبد الحسن ردام
8	م.م. زينة داود سلمان
9	أ.م. ناهدة غازي علوان التميمي
10	م.م. إيمان إبراهيم حسين محمد
11	م.م. تحرير قاسم سعدون
12	انوار محان سرحان
13	زينب علي رحيم

فهرس المحتويات

ت	عنوان الفصل والباحث	الصفحة
1	الأساليب البيانية وأثرها في توجيه دلالات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم: دراسة تفسيرية تطبيقية لآيات مختارة م.م. دلشاد هاشم عيسى طاهر	5
2	علم الأصوات في القرآن الكريم: دراسة تحليلية للإعجاز الصوتي والدلالي م.م. وسن عامر عبد الله جواد	26
3	مفهوم الفقه ومجالاته م.م. محمد زغير مزعل علي	39
4	مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية أ.م.د. فاطمة عبد الزهرة عبد الجليل العيداني	70
5	اللغة والمعنى والدلالة م.م. رفاه حميد عبد جعفر	108
6	النحو والصرف وبنية النظام اللغوي م.د. إسراء زيدان خلف صالح	171
7	الميزان التصغيري: ظاهرة صرفية بين القدماء والمحدثين م.د. ببداء عبد الحسن ردام	231
8	دلالة صيغة «فاعل» بين الحدث والتبوت م.م. زينة داود سلمان	252

الفصل الأول

الأساليب البيانية وأثرها في توجيه دلالات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم: دراسة تفسيرية تطبيقية لآيات مختارة

The Role of Rhetorical Devices in Shaping the Semantic Implications of Scientific Miracles in the Holy Qur'an: An Applied Exegetical Study of Selected Qur'anic Verses

م.م. دلشاد هاشم عيسى طاهر

المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة - مدرسة سر أبيها الابتدائية - العراق

ddlshadalshmry@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر الأساليب البيانية في القرآن الكريم في توجيه دلالات الإعجاز العلمي، عبر الكشف عن العلاقة بين البناء البلاغي للآيات القرآنية وإمكانات الدلالة العلمية التي تنطوي عليها، وينطلق البحث من إشكالية مفادها: كيف تُسهم الأساليب البيانية في توجيه فهم المفسرين والباحثين لدلالات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم؟ وما حدود هذا التأثير في إنتاج الدلالة العلمية أو ترجيحها؟ اعتمد البحث المنهج التفسيري التحليلي مع الإفادة من المنهج البلاغي التطبيقي، عبر تحليل نماذج مختارة من الآيات التي ارتبطت بتفسيرات الإعجاز العلمي، وبيان أثر التصوير الفني والتشبيه وغيرها من الأساليب البيانية في توجيه المعنى. وتوصل البحث إلى أن الأساليب البيانية لم تكن مجرد أدوات جمالية، بل أسهمت في بناء أفق دلالي متعدد يسمح باستيعاب المعاني المتجددة في حدود الدلالة اللغوية والسياق القرآني وأصول التفسير، وأن فهم الإعجاز العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بآليات التحليل البياني والسياق التفسيري.

الكلمات المفتاحية: الأساليب البيانية؛ الإعجاز العلمي؛ التفسير التحليلي؛ الدلالة القرآنية؛ البلاغة القرآنية

Abstract

This study investigates the role of rhetorical devices in directing the semantic implications of scientific miracle interpretations in the Holy Qur'an. It explores the relationship between Qur'anic rhetorical structures and the potential scientific meanings inferred from selected verses. The study addresses the following question: How do rhetorical devices contribute to shaping interpretive approaches toward scientific miracle discourse in the Qur'an? To answer this question, the research adopts an analytical exegetical method supported by rhetorical analysis through selected Qur'anic examples frequently associated with scientific interpretations. The study concludes that rhetorical devices in the Qur'an function not merely as aesthetic structures but as semantic mechanisms that expand interpretive possibilities and influence the production of scientific meanings within exegetical discourse.

Keywords: Rhetorical devices; Scientific inimitability; Analytical exegesis; Qur'anic meaning; Qur'anic rhetoric

المقدمة

تُعَدُّ الدراسات القرآنية المعاصرة من الحقول المعرفية المنفتحة على المقاربات البينية؛ إذ تتداخل فيها الدراسات اللغوية والبلاغية والتفسيرية مع المعارف الكونية والطبيعية في سياق استكشاف الأبعاد الدلالية للنص القرآني وامتداداته المعرفية. وقد مثّلت دراسات الإعجاز العلمي أحد المسارات البحثية البارزة التي اتجهت إلى دراسة الآيات الكونية وربطها بالمعطيات العلمية الحديثة، غير أنّ جانباً من هذه الدراسات انصرف إلى تتبع المضامين العلمية وإثبات توافقها مع

الاكتشافات المعاصرة، مع تفاوت العناية بالبنية البيانية للنص القرآني بوصفها عنصرًا فاعلاً في توجيه الدلالة وضبط مسارات الفهم التفسيري.

وتبرز أهمية دراسة الأساليب البيانية في هذا السياق؛ لكونها تمثل إحدى الآليات المركزية في بناء المعنى داخل النص القرآني، إذ لا تتحدد الدلالة بمعزل عن السياق اللغوي والنظم البياني الذي تتشكل ضمنه. ومن ثمّ، فإن إعادة قراءة الآيات المرتبطة بالإعجاز العلمي من منظور بياني قد تسهم في تقديم مقاربة تفسيرية أكثر اتساقاً مع الخصائص اللغوية للنص، وأكثر قدرة على ضبط حدود التفسير

العلمي وإمكاناته.

مشكلة البحث

تتطلب الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في الكشف عن مدى إسهام الأساليب البيانية في القرآن الكريم في توجيه الدلالات العلمية المحتملة للآيات الكونية، ومدى تأثيرها في توجيه مسار التلقي التفسيري، في ضوء مقتضيات السياق اللغوي والنظم القرآني.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، أبرزها:

- ما المقصود بالأساليب البيانية وأثرها الدلالي في الخطاب القرآني؟
- كيف تسهم الأساليب البيانية في توجيه الدلالات العلمية المحتملة للآيات القرآنية المختارة؟
- ما حدود العلاقة وضوابطها بين التفسير البياني والتفسير العلمي في بناء المعنى القرآني؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان مفهوم الأساليب البيانية ووظائفها الدلالية في الخطاب القرآني.
- الكشف عن أثر البناء البياني في توجيه الدلالات العلمية المحتملة للآيات المختارة.
- تحليل العلاقة بين المقاربة البيانية والتفسير العلمي في ضوء الضوابط التفسيرية.
- تقديم قراءة تطبيقية لعدد من الآيات المرتبطة بالإعجاز العلمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولته استكشاف العلاقة بين البنية البيانية وتوجيه الدلالة في النص القرآني، والكشف عن دور الأساليب البيانية في بناء المعنى وتوجيهه، بما يسهم في الحد من التوسع التأويلي غير المنضبط، ويعزز من حضور المقاربة البلاغية في الدراسات المتعلقة بالإعجاز العلمي.

منهج البحث وحدوده:

اعتمد البحث المنهج التفسيري التحليلي مع الإفادة من المقاربة البلاغية التطبيقية في تحليل نماذج مختارة من الآيات المرتبطة بالإعجاز العلمي؛ للكشف عن أثر البنية البيانية في توجيه الدلالة وإنتاج المعنى.

ويقتصر البحث على دراسة عدد من الآيات المختارة المرتبطة بالظواهر الكونية والطبيعية، دون استقصاء شامل لجميع آيات الإعجاز العلمي، مع التركيز على الأساليب البيانية الأكثر صلة ببناء الدلالة في الآيات المختارة.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين: يتناول الأول الإطار النظري للأساليب البيانية وعلاقتها بالدلالة والإعجاز العلمي، بينما يُعنى الثاني بالدراسة التطبيقية لآيات مختارة للكشف عن أثر البنية البيانية في توجيه الدلالات العلمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب البيانية وأثرها الدلالي في الخطاب القرآني**المطلب الأول: مفهوم الأسلوب لغةً واصطلاحاً****أولاً: الأسلوب لغةً**

يدور معنى الأسلوب في أصل دلالاته اللغوية حول الطريق أو الوجه الذي يُسلك، ومنه طريقة القول ومسلك التعبير. وقد نصَّ ابن منظور إلى هذا المعنى بقوله: (الأساليب: الطرق والفنون، وكلّ شيء امتدَّ على غير امتناع فهو أسلوب) (ظ: لسان العرب، 1414هـ، 473/1). ومن هذه الدلالة الحسية اتسع استعمال اللفظ ليشمل الدلالة المعنوية على الطريقة التي يسلكها المتكلم في أداء معانيه والتعبير عن مقاصده، أمّا في الاستعمال البلاغي والنقدي، فقد اتسع مفهوم الأسلوب

ليشمل طريقة النظم والتأليف، وهو ما يلتقي مع ما قرره عبد القاهر الجرجاني حين جعل الأسلوب بمعنى (الضرب من النظم، والطريقة فيه)

(دلائل الإعجاز، 1413هـ، 469)، إذ لا تنشأ خصوصية الكلام في ألفاظه مفردة، ولا من تراكيبه منعزلة، وإنما في طريقة انتظامها وتآلفها داخل السياق.

ثانيًا: الأسلوب اصطلاحًا

يراد بالأسلوب اصطلاحًا الطريقة الخاصة التي ينتهجها المتكلم أو الكاتب في تأليف كلامه، وانتقاء ألفاظه، وبناء تراكيبه، وترتيب معانيه، بما يمنح النصّ طابعه المميز وسمته التعبيرية الخاصة، ومن ثم فإن الأسلوب لا يعني مجرد المفردات أو التراكيب من حيث هي عناصر لغوية منفردة، بل يعني الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر في نسق دلالي وجمالي يراعي المقام والسياق والغرض (ظ: علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، 2003م، 38)، وعلى هذا الأساس، قد يشترك كاتبان في استعمال مفردات متقاربة وتراكيب مألوفة، غير أن التمايز الأسلوبي يظهر في كيفية الاختيار، والترتيب، والتناسب بين اللفظ والمعنى، وفي مقدار قدرة النص على التأثير في المتلقي وتوجيه دلالاته. ومن هنا عُدَّ الأسلوب من المفاهيم المركزية في الدراسات البلاغية والأسلوبية؛ لأنه يتجاوز حدود البنية اللفظية الظاهرة إلى الكشف عن طريقة إنتاج المعنى وإبرازه في صورة مؤثرة (البلاغة الواضحة، د ط، 12) وقد عبّر الزرقاني عن هذا المعنى بقوله: (تواضع المتأدبون وعلماء العربية على أن الأسلوب هو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، أو هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلم في تأدية معانيه ومقاصده من كلامه، أو هو طابع الكلام أو فنه الذي انفرد به المتكلم كذلك) (مناهل العرفان في علوم القرآن، 1995، 303). وهذا التعريف يبيّن أن الأسلوب ليس عنصرًا زائدًا على المعنى، بل هو الطريق الذي يتشكل به المعنى ويصل إلى المتلقي، وفي ضوء ذلك، تتجلى أهمية الأساليب البيانية؛ لأنها تُبرز المعنى في صورة أقدر على الإيضاح والتأثير، كالتشبيه، والاستعارة، والكناية، والمجاز، فلا تقف عند حدود الزخرفة اللفظية، بل تسهم في توجيه الدلالة وتعميق أثرها في النفس.

المطلب الثاني: خصوصية الأسلوب القرآني

يتَّسم الأسلوب القرآني بخصائص بيانية ودلالية تجعله متميِّزاً من أساليب الكلام البشري؛ فهو نمط تعبيرى معجز انفرد به القرآن الكريم في صياغة معانيه، وانتقاء ألفاظه، وبناء تراكيبه، وترتيب مشاهدته وصوره، على نحو يجمع بين الإحكام البياني، والعمق الدلالي، وقوة التأثير. فالقرآن الكريم لا يعرض المعنى عرضاً واحداً في جميع المواضع، بل يتَّوَّع طرائق التعبير تبعاً للمقام والسياق، فيستعمل التصوير، والاستعارة، والكناية، والمجاز، وضرب الأمثال، والالتفات، وسائر الأساليب البلاغية التي تجعل المعنى أعمق حضوراً في عقل المتلقي ووجدانه (خصائص الأسلوب القرآني، 1436هـ، 588)، ومن هنا، فإن النظر في الأسلوب القرآني يكشف عن بعدين متلازمين: أولهما بعدٌ فكري تأملي، يوجّه الإنسان إلى النظر في الكون والنفس والتاريخ والسنن الإلهية، وثانيهما بعدٌ تعبيرى بياني، يتمثل في الطريقة التي يصوغ بها القرآن تلك المعاني في صور موحية ومؤثرة

وبهذا لا يكون الأسلوب القرآني مجرد وسيلة لغوية لنقل المعنى، بل يصبح أداة دلالية فاعلة في بناء المعنى، وتوجيه الفهم إليه، وإثارة التأمل فيه، وترسيخ مقاصده الإيمانية، وتأسيساً على ذلك، فإن دراسة الأساليب البيانية في القرآن الكريم لا تنفصل عن دراسة أثرها الدلالي؛ لأن البيان القرآني لا يكفي بإيصال المعنى، بل يوجّهه ويعمّقه، ويمنحه طاقة تأثيرية تجعل المتلقي ينتقل من مجرد الفهم إلى التأمل والاستجابة الوجدانية والسلوكية، وهذا ما يجعل الأسلوب القرآني مظهرًا من مظاهر إعجازه، وجها من وجوه إعجازه واستمرار أثره في كل عصر، وقد تنبّه عدد من الدارسين إلى أن خصوصية الأسلوب القرآني لا تكمن في استعماله أدوات العربية وأساليبها فحسب، بل في بلوغ هذه الأدوات غايتها العليا في الإحكام والتأثير، وفي هذا السياق ورد القول: (ومن تفقه في أساليب اللغة العربية، وعرف أن لخفة الألفاظ على الأسماع وحسن جرسها في النفوس مدخلاً في فصاحة الكلام وبلاغته، أيقن أن القرآن قدّ الأفضاذ في بابيه، وعلم الأعلام في بيانه؛ لأن ما فيه من الأساليب البلاغية والموسيقى اللفظية أمر فاق كل فوق، وخرج عن كل طوق) (مناهل العرفان، 1995، 49/2)، ويكشف هذا النص عن جانب مهم من خصوصية الأسلوب القرآني، وهو الجانب المتعلق بالأثر الصوتي والبياني في المتلقي؛ غير أن هذه الخصوصية لا ينبغي أن تُفهم على أنها قائمة على الإيقاع اللفظي وحده، بل هي ثمرة تضافر

اللفظ، والنظم، والسياق، والدلالة. ويرى الزهيري أن القرآن الكريم وإن استعمل الأساليب البلاغية المعروفة عند العرب، إلا أنه سما بها إلى مستوى خاص؛ إذ (استعمل القرآن أساليب البشر البلاغية، ولكن ليعبر عن معرفة إلهية، فكان لا بد أن يسمو بهذه الأساليب إلى مستوى لم تعرفه اللغة العربية من قبل ولا من بعد، على الرغم من بساطته المذهلة) (القرآن معجزة كل العصور، 2001، 78)، وهو رأي يؤكد مسألة دقيقة، وهي أن الإعجاز الأسلوبي في القرآن لا يعني خروجه عن نظام العربية، بل يعني توظيفه لهذا النظام توظيفاً متفرداً؛ فالقرآن يخاطب العرب بلغتهم، لكنه يستثمر إمكانات العربية في نسق مخصوص لا يبلغه الكلام البشري، ومن ثم فإن خصوصيته لا تتحقق بمخالفة المؤلف اللغوي، بل ببلوغ الغاية في الإحكام والاتساق والتأثير، وتعمق هذه الخصوصية حين نلاحظ تجدد فاعلية الخطاب القرآني في تلقيه؛ فهو يخاطب الواقع النفسي للإنسان بما يثير وجدانه ويكشف دوافعه، كما يخاطب الواقع المحسوس بما يصوره من مشاهد الطبيعة بما يحول الظاهرة المحسوسة إلى مشهد دالّ يوقظ النظر والتفكير (دراسات فنية في القرآن الكريم، 2006، 24). ولذلك قيل إن تمكن القرآن من ديمومة العلاقة بين الخطاب القرآني والمتلقي يكمن في قدرته على ربط الإنسان بالواقع النفسي والمحسوس معاً؛ إذ يثير مكونات السلوك البشري، ويقرب المشاهد غير المألوفة من خلال الحواس والبصيرة (الإعجاز القرآني وأثره على مقاصد التنزيل، 2003، 7-8)، ويمثل هذا الرأي إضافة مهمة في فهم الوظيفة الدلالية للأسلوب القرآني؛ لأنه ينقل البحث من حدود البلاغة اللفظية إلى مجال التأثير في الإنسان والواقع. فلا يقف التصوير القرآني عند الوصف الحسي المجرد، و يقرر البوطي أن للكلمة القرآنية مزية خاصة، فيقول: (إن للكلمة القرآنية مزية لا تجدها في الكلمات التي يتكون منها كلام الناس وتعابيرهم مهما سمت في مدارج البلاغة والبيان) (من روائع القرآن، 1996، 139)، ثم يبين وجه هذه المزية بقوله إن الكلمة القرآنية تتناول من المعنى سطحه وأعماقه وسائر صورته وخصائصه، كما أنها تمتاز عن سائر مرادفاتها اللغوية بتطابق أتم مع المعنى المراد (ظ: من روائع القرآن، 139-140). وتتبع أهمية هذا الإطار النظري من كونه يؤسس لفهم العلاقة بين البنية البيانية والدلالة في الخطاب القرآني، تمهيداً لدراسة أثر هذه الأساليب في توجيه الدلالات العلمية المحتملة للآيات الكونية المختارة؛ إذ إن تحليل الوظائف الدلالية للأساليب البيانية يمثل

مدخلاً منهجياً لفهم الكيفية التي يسهم بها البناء اللغوي في تشكيل المعنى وترجيح مسارات التفسير.

المطلب الثالث: أثر البنية البنيانية في توجيه الدلالة التفسيرية للخطاب القرآني

تُعَدُّ البنية البنيانية في الخطاب القرآني عنصراً فاعلاً في تشكيل الدلالة وتوجيهها؛ إذ لا تُستمد المعاني من الألفاظ المفردة بمعزل عن السياق التركيبي والأسلوبي الذي تنتظم داخله، بل تتولد الدلالة من شبكة العلاقات القائمة بين الألفاظ والتراكيب والسياقات والمقاصد، ومن هنا ارتبطت دراسة البيان القرآني بدراسة آليات إنتاج المعنى، بوصفها مدخلاً لفهم الخصائص التعبيرية للنص والكشف عن أبعاده الدلالية، وقد عبر فارس البياتي عن هذا المعنى حين وصف القرآن الكريم بأنه: (كتاباً حياً يخاطب العقل الإنساني لا بسطور منفصلة، بل بوحدة بنائية متكاملة تؤسس للمعنى من الداخل... آية تتصل بآية، ونسق يضيء نسقاً) (التفسير البنائي مقارنة فلسفية لتفسير القرآن بالقرآن، 2025، 23) وتتبع أهمية البنية البنيانية من كونها تؤدي وظيفة تتجاوز الجانب الجمالي إلى الإسهام المباشر في بناء المعنى؛ إذ إن اختيار صورة بيانية معينة أو تركيب مخصوص لا يكون محايداً من الناحية الدلالية، بل يفضي إلى ترجيح بعض الاحتمالات التفسيرية أو توسيع أفق الفهم وينبع ذلك من كون القرآن الكريم (واحد في جنسه ونوعه ونظمه وتحديه، وفردته وإعجازه، لا يقبل التكرار ولا التعدد ولا التعضية ولا التجزؤ لا يشاركه في خصائصه وصفاته ومنهجه كتاب آخر؛ لا منزل ولا موضوع... أنه بكل سوره وآياته وأجزائه وأحزابه وكلماته يعتبر كأنه جملة واحدة) (الوحدة البنائية للقرآن المجيد، 2006، 13) وقد نبه جمع من البلاغيين والمفسرين إلى مركزية النظم وعلوم البلاغة في فهم الخطاب القرآني، وذهب الزمخشري إلى القطع بالقول: (لا يتصدى منهم احد لسلوك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما، وتعب في التنقيح عنهما) (الكشاف، 1887، 1/7)، وعليه تتأكد حاجة المفسر إلى علمي المعاني والبيان، لما لهما من أثر في كشف وجوه الدلالة وأدواتهما ومنها:

أولاً: السياق

يُعَدُّ السياق القرآني من أهم الأدوات المنهجية التي اعتمدها العلماء والمفسرون في فهم النص القرآني واستنباط دلالاته الصحيحة؛ إذ يقوم القرآن الكريم على وحدة بنائية متماسكة تتكامل فيها

الألفاظ والآيات والسور ضمن خطاب إلهي هادف إلى الهداية وبيان الحقائق، ومن ثم حظي علم السياق بعناية كبيرة؛ لكونه الإطار الذي يوجّه تفسير الآيات ويضبط معانيها، ويسهم في تجنّب عزل النصوص عن مواضعها أو تحميلها دلالات لا يحتملها السياق (ظ: السياق القرآني وأثره في تفسير النصّ القرآني، 2025، 112)، يتجلّى أثر السياق في الإعجاز القرآني عبر ما يحققه من ترابط واتساق بين الآيات، في ضوء سياقها ومقاصدها، وقد أرجع عبد القاهر الجرجاني سرّ الإعجاز إلى النظم القائم على التآلف الدقيق بين الألفاظ والمعاني، بحيث تتآلف الألفاظ والمعاني وفق علاقات النظم، وتتحقّق ملائمة كلّ لفظة لموضعها (ظ: دلائل الإعجاز، 1413 هـ، 39/1)، وبذلك يعد السياق القرآني من أهم القرائن التفسيرية؛ إذ يسهم في بيان المعنى وترجيح الدلالات من خلال الربط بين عناصر النص الداخلية وما يحيط به من سياقات خارجية، بما يؤكد وحدة الخطاب القرآني ويسهم في دفع توهم التعارض بين الآيات (ظ: مفهوم السياق في القرآن الكريم، 2025، 375)، وبناء عليه، فإن مراعاة السياق تُعدّ منهجاً أساسياً للوصول إلى فهم أكثر دقة وموضوعية للنص القرآني.

ثانياً: التصوير الفني

(الأسلوب القرآني لا يعتمد في السياق على نمط واحد من التصوير، بل يعتمد على التنوع فيه، فينتقل من نمط تصويري إلى آخر، ضمن نظام العلاقات التعبيرية والتصويرية المتفاعلة داخل السياق، لتحقيق الأثر الديني والفني معا) (وظيفة الصورة الفنية في القرآن الكريم، 2001، 199)، (التصوير هو الأداة المفضلة في أسلوب القرآن، فهو يعبر بالصورة المحسنة المتخيلة عن المعنى الذهني، والحالة النفسية؛ وعن الحادث المحسوس، والمشهد المنظور؛ وعن النموذج الإنساني والطبيعة البشرية ثم يرتقي بالصورة التي يرسمها فيمنحها الحياة الشاخصة، أو الحركة المتجددة، فإذا المعنى الذهني هيئة أو حركة؛ وإذا الحالة النفسية لوحة أو مشهد؛ وإذا النموذج الإنساني شاخص حي، وإذا الطبيعة البشرية مجسمة مرئية) (التصوير الفني في القرآن الكريم، 2004، 36) حيثُ (إن الصورة الفنية في القرآن هي التي تخاطب الكينونة الإنسانية مجتمعة بما فيها من عقل وحس ووجدان وهي نتاج تفاعلية الخيال مع ما يمتلكه الشخص من فكرة وعاطفة والفاظ مجتمعة مع بعض ليقدم شكل متكامل المعنى) (جماليات الصورة الفنية في القرآن الكريم، 2024، 48)، وتتجلّى فاعلية الصورة في تقريب المعنى المجرد وتجسيده في هيئة محسوسة أو

متخيلة، ويكفي لبيان هذه الميزة أن نتصور هذه المعاني كلها في صورها التجريدية ثم نقارنها بالصورة التي وضعها فيها القرآن الكريم (ظ: مباحث في إعجاز القرآن، 2005، 145)، وبناءً على ذلك، فإنّ دراسة أثر البنية البيانية في الخطاب القرآني تمثل مدخلاً منهجياً لفهم آليات تشكل الدلالة وتوجيهها؛ لأن البنية الأسلوبية للنص لا تؤدي وظيفة جمالية مجردة، بل تسهم في ضبط مسارات التفسير وترجيح الدلالات الممكنة ضمن حدود السياق القرآني، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في الدراسات التي تتناول الأبعاد الدلالية للآيات ذات الارتباط بالتفسير العلمي.

المبحث الثاني: التوجيه البياني لدلالات الإعجاز العلمي

يعد الإعجاز العلمي أحد الوجوه التي استقطبت اهتمام العلماء والمفسرين والباحثين في دراسة الآيات الكونية، لما يثيره من إشكالات دلالية ومنهجية تتصل بكيفية فهم النص القرآني وتوجيه معانيه، وقد تعددت تعريفات الإعجاز العلمي وتباينت مقاربات الباحثين في تحديد مفهومه وضوابطه المنهجية مما يستدعي الإشارة إلى أنّ الكشف عن الدلالات العلمية في النصّ القرآني لم يجر على منهج واحد، بل تباينت طرائق المفسرين والباحثين في استنتاج الآيات - لاسيما الكونية - وتوجيه دلالاتها، الأمر الذي أفضى إلى ظهور اتجاهات منهجية متعددة يمكن ردّها إلى مسلكين رئيسين هما (التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظريات والتطبيق، 1985، 13-14):

1. المسلك التحليلي التتابعي: ويلتزم فيه المفسر بالسياق وفق ترتيب السور في المصحف، مستعيناً بالتحليل اللغوي لاستنباط الإشارات الكونية، وتعدّ مؤلفات الفخر الرازي قديماً إرهاباً تاريخياً لهذا الاتجاه الموسوعي، بينما يمثل تفسير طنطاوي جوهرى نموذجاً لتطبيقه الحديث.

2. المسلك الموضوعي الاستقصائي: ويعتمد إلى تتبع الظاهرة الكونية أو العلمية الواحدة في مواضعها المتفرقة من القرآن الكريم، لجمعها وتحليلها تحت عنوان موحد، وذلك بغرض كشف القوانين الناعمة لها وبيان وجه الإعجاز المعرفي فيها دون التقيد بالترتيب السوري (التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظريات والتطبيق، 1985، 13-14) غير أن الدراسة الحالية لا تنصرف إلى استقصاء المناهج التفسيرية في ذاتها، وإنما تستفيد منها بوصفها مدخلاً لفهم كيفية توجيه الدلالة البيانية للآيات ذات البعد العلمي والكشف عن طاقتها التعبيرية في استيعاب الحقائق

الكونية، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الأساليب البيانية في توجيه الدلالات العلمية للآيات الكونية والكشف عن أبعادها المعرفية.

المطلب الأول: التصوير الحركي ودوره في توجيه الدلالات العلمية للظواهر الكونية

يعد التصوير الحركي من أبرز الأساليب الفنية في التعبير القرآني، إذ لا يكتفي بعرض الظواهر الكونية عرضاً وصفيًا جامدًا، وإنما يقدمها في صورة متحركة تسهم في تجسيد المعنى وإبراز أبعاده الدلالية، ومن ثم تكتسب الحركة في الآيات الكونية وظيفة بيانية تتجاوز الإمتاع الفني إلى توجيه الإدراك نحو سنن الكون ونواميسه، بما يفتح المجال لاستيعاب دلالات علمية متجددة في إطار المعنى اللغوي والسياق القرآني (ظ: التصوير الفني في القرآن، 2004، 68-69)، ومن الآيات القرآنية يكشف قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ عن دلالة بيانية عميقة، إذ يصوغ الظاهرة الكونية في مشهد حركي منتظم، يجعل من حركة الشمس علامة على إحكام الخلق ودقة التقدير، ومجالاً لتلمس الإشارة العلمية في ضوء اللغة والتفسير والبلاغة، وتتبع خصوصية هذه الآية من ورودها في سياق قرآني ينتابح فيه عرض الآيات الكونية؛ إذ يسبقها الحديث عن الليل والنهار في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَهْمُ اللَّيْلِ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾، ثم يعقبها ذكر القمر ومنازله، ثم التقرير الجامع: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾. وهذا السياق يجعل الآية جزءاً من بناء دلالي متكامل غايته توجيه النظر إلى انتظام الكون، لا بوصفه مشاهد متفرقة، بل بوصفه نظاماً محكماً تتساند فيه حركة الليل والنهار، وجريان الشمس، وتقدير القمر (ظ: التصوير الفني في القرآن، 2004، 72-74) ومن داخل هذا السياق تبرز الألفاظ المحورية في الآية، ولا سيما لفظا (تجري ومستقر) فمادة الجري في أصلها اللغوي تدور حول معنى الحركة والامتداد والانسياب، وتستعمل في جريان الماء، وجري الفرس، وسير الكواكب (ظ: كتاب العين، دط، 174/6. معجم مقاييس اللغة، 1972، 448/1)، بما يدل على حركة ظاهرة متصلة، أما المستقر فيرتبط بمادة القرار والثبوت، ويدل على موضع الانتهاء أو الغاية أو الحد الذي يصير إليه الشيء (ظ: تاج اللغة وصحاح العربية، 1987، 790/2)، وعلى المستوى البلاغي، يقوم التصوير الحركي في الآية الكريمة على توظيف الفعل المضارع تجري الذي يفيد تجدد الحركة واستمرارها، فيجسد الشمس في حركة كونية متواصلة، لا في حالة سكون أو حدث منقطع، ويعزز هذا التصوير اقتران الجريان بقوله: ﴿لِلْمُسْتَقَرِّ لَهَا﴾، إذ يوحي بأن هذه الحركة تجري وفق نظام مقدر وغاية معلومة، مع

احتفاظ لفظ المستقر بسعة دلالية تحتل المكان أو الزمان أو الأجل (ظ: البلاغة العربية أسسها، وعلومها، وفنونها، 1996، 1/ 217)، وبذلك يجمع التعبير بين حركتين داليتين متقابلتين: حركة ممتدة في قوله: ﴿تَجْرِي﴾، وغاية مضبوطة في قوله: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾، فينشأ من هذا الجمع معنى الحركة المنظّمة لا الحركة المطلقة العابثة، وقد اعتنى المفسرون بهذه الدلالة، فذهبوا في تفسير ﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ إلى معانٍ متقاربة تدور حول الغاية المقدّرة، أو الموضع الذي تنتهي إليه، أو الأجل الذي لا تتجاوزه، ابن قتيبة الدنيوري (ومستقرّها: أقصى منازلها في الغروب، وذلك لأنها لا تزال تتقدم في كل ليلة حتى تنتهي إلى أبعد مغاربها ثم ترجع، فذلك مستقرّها لأنها لا تتجاوزه) (تأويل مشكل القرآن الكريم، 2002، 190) و وافقه الطبري إذ يربط الجريان بتقدير الله للشمس في سيرها، ويعرض أقوالاً متعددة في معنى المستقر، منها ما يتصل بموضع قرارها، ومنها ما يتصل بانتهاء سيرها إلى أجل معلوم، قال: (تجري لمجرى لها إلى مقادير مواضعها، بمعنى: أنها تجري إلى أبعد منازلها في الغروب، ثم ترجع ولا تتجاوزه، قالوا: وذلك أنها لا تزال تتقدم كل ليلة حتى تنتهي إلى أبعد مغاربها ثم ترجع) (جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1995، 32/ 8)، وافقه الرأي السمرقندي (ظ: تفسير السمرقندي، 1996، 3/ 117)، أمّا الطوسي يلحظ أنّه لا يحصر معنى الآية في توقف الشمس أو في بلوغها مكاناً ثابتاً، وإنما يفسح المجال لتفسير آخر يرى أن الشمس في حركة دائمة، وأن المستقر ليس سكناً مكانياً، بل مرحلة من مراحل مسارها الدوري، قال: (أنها كلما انتهت إلى منقلب الصيف عادت في الرجوع وإذا بلغت منقلب الشتاء عادت إلى الصعود) (التبيان في تفسير القرآن، 1209 هـ، 459/8)، ومع المدرسة التفسيرية الحديثة برز تحول في توجيه دلالة التصوير الحركي، فلم يعد جريان الشمس يفسر في ضوء المشاهدة الحسية أو التصورات الفلكية الموروثة، وإنما في ضوء المعارف الفلكية الحديثة، ويعد رشيد رضا من أوائل من صرح بأن الآيات الدالة على حركة الشمس والأجرام السماوية موافقة لما أثبتته علم الفلك، وأن المفسرين المتقدمين كانوا يؤولونها بما يوافق العلوم السائدة في عصورهم، قال: (اشتمال القرآن على تحقيق كثير من المسائل العلمية والتاريخية التي لم تكن معروفة في عصر نزوله، ثم عرفت بعد ذلك بما انكشف للباحثين والمحققين من طبيعة الكون وتاريخ البشر وسنن الله في الخلق، ومنه قوله تعالى وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا - إلى قوله - وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ، فهو موافق لما ثبت في الهيئة الفلكية مخالفاً لما كان يقوله المتقدمون،) (تفسير

القرآن الحكيم – تفسير المنار، 1993، 1/ 210-211) وأضاف: (فهذا النوع من المعارف التي جاءت في سياق بيان آيات الله وحكمه كانت مجهولة للعرب أو لجميع البشر في الغالب حتى إن المسلمين أنفسهم كانوا يتأولونها ويخرجونها عن ظواهرها لتوافق المعروف عندهم في كل عصر من ظواهر وتقاليد أو من نظريات العلوم، فإظهار ترقى العلم لحقيقتها المبينة فيه مما يدل على أنها موحى بها من الله تعالى) (تفسير القرآن الحكيم – تفسير المنار، 1993، 1/ 212). مما يكشف عن انتقال التفسير من استحضار النموذج الكوني الموروث إلى استثمار الاكتشافات العلمية في توجيه الدلالة القرآنية وإبراز بعدها الإعجازي، في حين يمثل ابن عاشور مرحلة متقدمة في النظر إلى الآيات الكونية، إذ لم يقف عند بيان معنى جريان الشمس، بل قرر مبدأ منهجياً مفاده أن القرآن قد يودع في بعض تعبيراته الكونية معاني لا تتكشف إلا بتقدم العلوم لتظل شاهدة على إعجازه في كل عصر، قال: (فيه معان قصرت عنها الأفهام في بعض أحوال العصور، وأودعت في القرآن ليكون وجودها معجزة قرآنية عند أهل العلم في عصور قد يضعف فيها إدراك الإعجاز النظامي، نحو قوله: وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) (تفسير التحرير والتنوير، 2001، 3/ 19) وبهذا يغدو التصوير الحركي في الآية الكريمة – مدار البحث - تعبيراً يستوعب تطور الإدراك العلمي، دون أن تنحصر دلالاته في الفهم الكوني الذي كان سائداً عند المتقدمين، غير أن الطباطبائي أعاد ضبط العلاقة بين النص والعلم، فقرر أن ظاهر الإدراك الحسي لا يمثل المقصود النهائي للآية، وأن دلالتها لا تتوقف على إثبات نموذج فلكي معين، وإنما على بيان خضوع حركة الشمس للنظام والتقدير الإلهي، قال: (جريها حركتها وقوله "المستقر لها" اللام بمعنى إلى أو للغاية، والمستقر مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان، والمعنى أنها تتحرك نحو مستقرها أو حتى تنتهي إلى مستقرها أي استقرارها وسكونها بانقضاء أجلها أو زمن استقرارها أو محلها، وأما جريها وهو حركتها فظاهر النظر الحسي يثبت لها حركة دورية حول الأرض لكن الأبحاث العلمية تقضي بالعكس وتكشف أن لها مع سياراتها حركة انتقالية نحو النسر الواقع، وكيف كان فمحصل المعنى أن الشمس لا تزال تجري ما دام النظام الدنيوي على حاله حتى تستقر وتسكن بانقضاء أجلها فتخرب الدنيا ويبطل هذا النظام) (الميزان في تفسير القرآن، د ط، 89/17)، و يستفاد من كلام السيد الطباطبائي أنه يميز بين ظاهر المشاهدة الحسية وبين الحقيقة العلمية ويقر بأن الظاهر يوهم حركة الشمس حول الأرض، بينما تثبت الأبحاث الفلكية خلاف ذلك، ومن ثم

فإن دلالة الآية لا تتوقف على هذا الظاهر، لأنها لم ترد لبيان هيئة الكون، وإنما لإثبات أن للشمس حركة منتظمة تجري وفق نظام إلهي إلى أجل معلوم، وبهذا يصبح كلام الطباطبائي مثلاً واضحاً لإمكان تجاوز ظاهر النص عندما يقوم الدليل العلمي القطعي على خلافه مع المحافظة على دلالة الآية ومقصدها، ومن ثم فإن اختلاف عبارات المفسرين لا يخرج عن معنى جامع هو أن الشمس ليست في حركة سائبة، بل في جريان محكوم بتقدير إلهي. ومن هنا يمكن تلمس الإشارة العلمية في الآية دون إخراجها عن سياقها البلاغي والتفسيري؛ فالتعبير القرآني لا يقدم نظرية فلكية تفصيلية بمصطلحات العلم الحديث، ولكنه يوجّه الذهن إلى حقيقة كونية كبرى، هي أن الشمس ليست ساكنة، بل داخلية في نظام من الحركة والجريان والتقدير (ظ: في ظلال القرآن، 1/183) وهذا المعنى ينسجم مع ما يقرره العلم الحديث من أن الشمس جرم متحرك، وأن حركتها جزء من نظام كوني واسع (ظ: الإعجاز العلمي للآيات الكونية، 2008، 6)، غير أن القيمة البحثية هنا لا تقوم على تحميل الآية تفاصيل علمية لاحقة، بل على بيان أن التصوير الحركي في قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾ قد وجّه الدلالة من المشاهدة الحسية المألوفة إلى إدراك انتظام الحركة الكونية ودقة القانون الذي يحكمها، وعليه فإن الآية تجمع بين البيان والدلالة العلمية جمعاً محكماً؛ إذ يجعل التعبير القرآني حركة الشمس مشهداً محسوساً، ثم يربطه بالغاية في ﴿لِئَلَّامُتَّقَرَّ لَهَا﴾، ثم يرده إلى أصله الأعلى في ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، ومن ثم فإن التصوير الحركي لا يؤدي وظيفة جمالية فحسب، بل يسهم في توجيه المعنى نحو إدراك النظام الكوني، ويجعل من الحركة المشاهدة سبيلاً إلى استنباط دلالة علمية منضبطة مؤسسة على اللغة والسياق والتفسير والبلاغة.

المطلب الثاني: التصوير التشبيهي وأثره في تقريب الدلالات العلمية المحتملة

يُعَدُّ التشبيه من أبرز الأساليب البيانية التي يوظفها الخطاب القرآني في بعض المعاني وإبرازها في صورة محسوسة؛ إذ لا يقف عند حدود الإخبار عن الظواهر، بل ينتقي لها صوراً قريبة من إدراك المتلقي، تستثير التأمل في دقة الخلق ووظيفته، ومن هذا المنطلق جاء قوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا﴾ [النبا: 7] في صورة تشبيهية مكثفة، تقيم صلة بين الجبال فيما توحى به الأوتاد من غرس وإرساء وتثبيت مما تعرفها العرب في حياتها اليومية بما تحمله من دلالات الغرس والرسوخ والإحكام (ظ: جواهر البلاغة، 1428، 199) وللكشف عن أبعاد هذه الصورة وطاقاتها في تقريب الدلالة العلمية، يحسن البدء باستقراء الدلالة المعجمية للفظ الأوتاد، بوصفها المدخل الأول لتحديد

المجال الدلالي الذي أسس عليه التصوير القرآني في هذه الآية المباركة، حيث تدور مادة (وتَد) في المعاجم العربية حول معنى الإثبات والإحكام، فالوَتَد هو ما يُغرز في الأرض أو غيرها لتثبيت الشيء ومنع اضطرابه، ومنه أوتاد الخيام التي تُشد بها أطناؤها وتستقرّ بواسطتها، وتكشف هذه الدلالة عن وظيفة الوتد أكثر مما تكشف عن شكله، إذ تتمثل مهمته في الإرساء والتثبيت والإحكام ومن هذه الدلالة الأصلية تفرّعت استعمالات اللفظ في كل ما اتصف بالرسوخ، حتى غدا الوتد رمزاً لما يثبت الشيء في موضعه ويمنحه قدراً من الإحكام والاستقرار (ظ: تهذيب اللغة، 2001، 105 / 14. لسان العرب، 3 / 444. القاموس المحيط 2005، 324) وعلى هذا، فإن لفظة أوتاد لا تستدعي في ذهن صورة الجسم المدبب المغروس فحسب، بل تستحضر بنية دلالية مركبة تتأزر فيها معاني توحى بالامتداد المغروس في الداخل، والثبات في الموضع، وعلى المستوى البلاغي، يقوم التعبير القرآني على تشبيه الجبال بالأوتاد، وهو تشبيه ينقل ذهن من صورة مألوفة في البيئة العربية إلى ظاهرة كونية واسعة، فيقرب وظيفة الجبال إلى إدراك المخاطب عبر ما يعرفه من وظيفة الوتد في تثبيت الخيمة، وبذلك لا ينصرف التشبيه إلى المماثلة في الهيئة، وإنما إلى إبراز وظيفة التثبيت والإرساء، مما يجعل الصورة أقدر على استيعاب دلالات أوسع من ظاهرها الحسي، ويلحظ في صورة تشبيه بليغ حُذفت منه الأداة ووجه الشبه، فبدت الجبال كأنّها الأوتاد نفسها، بما يوحي به من رسوخ وامتداد ووظيفة تثبيت وإرساء. (ظ: من بلاغة النظم القرآني- دراسة بلاغية تحليلية لمسائل المعاني والبيان والبدیع في آيات الذكر الحكيم، 2010، 234- 235) ويتعمق التصوير حين تقترن الآية الكريمة بما قبلها في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾، فيلحظ أنّ لفظة المهاد توحى بمكان الراحة والتهيو للمعاش، فتأتي لفظة الأوتاد لتستحضر صورة الأرض في هيئة موضع مهياً مستقر، فتتكون صورة كلية للأرض بوصفها موضعاً مهياً للمعاش، تكتمل عناصر استقرارها في المشهد التشبيهي، ويظهر من النماذج التفسيرية المختارة أنّ عنايتها انصبت على معنى الإرساء ومنع الميّد، من غير صياغة جيولوجية حديثة لبنية الجبال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ انصرف إلى بيان الدلالة المعجمية للتشبيه، فحُمِلت الأوتاد على ما يُرْسَخ الشيء ويُثَبَّتُه، باعتبارها الصورة الأقرب إلى إدراك المخاطبين، دون تجاوز ذلك إلى استنباط دلالات علمية تتعلق بالبنية الجيولوجية للجبال أو وظائفها الكونية، ويُفسّر هذا الاتجاه في ضوء الأفق اللغوي والمعرفي الذي تشكلت فيه تلك

التفسير(ظ: تفسير مقاتل بن سليمان، دت، 3/ 440. تفسير غريب القرآن، 434. جامع البيان في تأويل آي القرآن، 30/ 5، التبيان في تفسير القرآن، 10/ 239. البحر المحيط في التفسير، 2000، 10/ 335) ويقدم حيدر الأملي نموذجًا من النماذج التفسيرية التي حاولت تحليل صورة الجبال بالأوتاد في ضوء التصورات الطبيعية والفلسفية المتداولة في عصره؛ إذ ربط استقرار الأرض بثقل الجبال وما تحدثه من إرساء لها (ظ: تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، 1428، 2/ 176-178)، غير أن هذا التوجيه يظل محكومًا بأفقه المعرفي القديم، فلا يصح حمله على المفاهيم الجيولوجية الحديثة أو اعتباره تقريرًا مسبقًا لها، وتظهر قيمته في تاريخ التفسير من حيث انتقاله من بيان المعنى اللغوي للصورة إلى محاولة تحليل وظيفتها الكونية، مع بقاء الدلالة البلاغية الأصلية، وهي الإرساء والتثبيت، أساسًا للفهم ويكشف هذا التوجيه عن انتقال ملحوظ من الاقتصار على الدلالة المعجمية للتشبيه إلى محاولة تحليل وظيفته في ضوء التصورات الطبيعية السائدة، وإن ظل هذا التحليل محكومًا بالأفق العلمي لعصره، ويقدم سيد قطب قراءة تتجاوز حدود بيان وجه الشبه، إذ يرى أن تشبيه الجبال بالأوتاد يمثل صورة يدركها المخاطب بحسه المباشر، غير أن دلالتها لا تنغلق عند هذا الإدراك الأولي، بل تتسع كلما تطورت معارف الإنسان بالكون. ومن ثم فإن الصورة التشبيهية تؤدي وظيفة مزدوجة؛ فهي تقرب المعنى إلى المتلقي في مستواه الإدراكي الأول، وتظل قابلة لاستيعاب دلالات أوسع مع تقدم المعرفة العلمية، دون أن تفقد معناها الأصلي، قال: (وكون الجبال أوتادا ظاهرة تراها العين كذلك حتى من الإنسان البدائي؛ وهذه وتلك ذات وقع في الحس حين توجه إليها النفس غير أن هذه الحقيقة أكبر وأوسع مدى مما يحسها الإنسان البدائي لأول وهلة بالحس المجرد وكلما ارتقت معارف الإنسان وازدادت معرفته بطبيعة هذا الكون وأطواره، كبرت هذه الحقيقة في نفسه) (في ظلال القرآن، 1988، 6/ 3804)، ويبلغ هذا الاتجاه مداه عند الطباطبائي، إذ يرى أن بعض الآيات الكونية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا﴾، ترتبط في تمام فهمها بحقائق علمية لم تكن معروفة عند نزول القرآن، وإنما تكشف عنها البحث العلمي في العصور المتأخرة، قال: (والجبال أوتادا، مما يبتني حقيقة القول فيها على حقائق علمية مجهولة عند النزول حتى اكتشف الغطاء عن وجهها بالأبحاث العلمية التي وفق الإنسان لها في هذه الأعصار) (الميزان في تفسير القرآن، 1/ 65)، وبهذا تنتقل الصورة التشبيهية من مجرد تقريب المعنى إلى المخاطب الأول،

إلى استيعاب دلالات علمية تتكشف تباعاً مع تطور المعرفة الإنسانية، مع بقاء التعبير القرآني محتفظاً بقدرته على استيعاب هذه المعارف دون إخلال بدلالته الأصلية، وتتسع دلالة التشبيه في قوله تعالى: (وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا) لاستيعاب ما تكشفه بعض الدراسات الجيولوجية المعاصرة من أن كثيراً من الجبال لا يقتصر وجودها على ما يظهر فوق سطح الأرض، بل تمتد لها جذور داخل القشرة الأرضية، بما يقرب صورتها من الوتد الذي يجمع بين الجزء الظاهر والامتداد المغروس. وقد استثمر عدد من الباحثين المعاصرين منهم زغلول النجار ومنصور محمد حسب النبي(من آيات الإعجاز العلمي: الأرض في القرآن الكريم، 2008، 252-255. المعارف الكونية بين العلم والقرآن، 1998، 449-453. موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، 2003، 427-461)، هذه المعطيات في بيان أوجه التوافق بين التصوير القرآني وبعض نتائج علوم الأرض. غير أن هذا التوافق يُفهم بوصفه قراءة علمية محتملة تؤيد سعة الصورة التشبيهية، لا بوصفه الدلالة الحصرية للآية أو تقريراً علمياً نهائياً، وعليه، فإن قيمة التصوير التشبيهي في الآية لا تتمثل في مطابقته لتفصيل علمي بعينه، وإنما في صوغ صورة بيانية واسعة الدلالة، استوعبت المعنى اللغوي الذي أدركه المخاطب الأول، وظلت قابلة لأن تُقرأ في ضوء ما يستجد من معارف علمية، من غير أن تنحصر في تفسير واحد أو نظرية محددة.

الخاتمة أفضت الدراسة إلى أربع نتائج رئيسية:

- أن الدلالة العلمية في الآيات الكونية ليست معنىً مستقلاً يُضاف إلى النص من خارجه، وإنما هي احتمال تفسيري يتولد من تفاعل البنية البلاغية مع السياق القرآني والمعطى العلمي الثابت؛ ولذلك لا يصح البدء بالنظرية العلمية ثم تحميل الآية عليها، بل يبدأ الفهم من اللغة والنظم والسياق.

- أن التطبيقات القرآنية المختارة أظهرت تنوع الأدوات البلاغية في توجيه الدلالة العلمية المحتملة؛ فتشبيه الجبال بالأوتاد أبرز معنى الإرساء والتثبيت في صورة محسوسة، في حين جسد الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ حركةً متجددةً ومنظمةً، بما يفتح مجال التأمل في جريان الشمس ضمن النظام الكوني، من غير أن تُحمل الآية على تفصيل علمي محدد خارج مقتضى اللغة والسياق.

- أن اختلاف المفسرين في توجيه الآيات الكونية لا يدل على اضطراب الدلالة القرآنية، بل يكشف أثر اختلاف المناهج والأفق المعرفي والعلمي المتاح في عصر كل مفسر؛ إذ يبقى الأصل اللغوي والسياقي ثابتاً، فيما تتنوع محاولات التعليل والتطبيق بحسب تطور المعرفة.
- أن القراءة المنضبطة للآيات ذات الصلة بالإعجاز العلمي تقتضي ترتيباً منهجياً يبدأ بالدلالة المعجمية، ثم التحليل البلاغي والسياقي، ثم الإفادة من التفسير المعتبر، وأخيراً موازنة ذلك بالحقائق العلمية المستقرة؛ وبذلك تحفظ الدراسة للنص دلالاته الأصلية، وتمنع التوسع التأويلي غير المنضبط.

التوصيات

- اعتماد نموذج تحليلي موحد في دراسة الآيات الكونية يبدأ بتحرير الدلالة المعجمية، ثم تحديد الأسلوب البلاغي ووظيفته، وتحليل السياق والنظم، والرجوع إلى التفسير المعتبر، قبل الإفادة من المعطيات العلمية الحديثة.
- توجيه الدراسات التطبيقية إلى التنوع في نماذج الآيات والأساليب؛ بحيث لا تقتصر على التشبيه أو الصورة الحسية، بل تشمل التصوير الحركي، ودلالة الأفعال، والتقديم والتأخير، والحذف، والإيقاع الصوتي؛ للكشف عن تعدد مسارات توجيه الدلالة في الخطاب القرآني.
- بناء الدراسات المتعلقة بالإعجاز العلمي على مراجع علمية متخصصة ومحكمة في الفلك والجيولوجيا والأحياء وغيرها، مع التمييز بين الحقائق العلمية المستقرة وبين الفروض والنظريات القابلة للمراجعة؛ منعاً لربط النص القرآني بنتائج غير نهائية.
- إنجاز دراسات مقارنة بين التفاسير التراثية والقراءات المعاصرة للآيات الكونية؛ لبيان أثر الأفق المعرفي للمفسر في توجيه الدلالة، وتمييز المعنى اللغوي والسياقي الثابت من التطبيقات والتعليقات المتغيرة بتغير المعرفة العلمية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الإعجاز القرآني و أثره على مقاصد التنزيل: رجاء بنت محمد عوده، العبيكان- الرياض، ط1، 2003.

2. الإعجاز العلمي للآيات الكونية، مشكور كاظم العوادي، بحث منشور، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد 1، عدد9، 2008،
3. البلاغة الواضحة: على جرم ومصطفى أمين، دار المعارف، د ط، د ت.
4. البلاغة العربية أسسها، وعلومها، وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم – دمشق، ط1، 1996،
5. البحر المحيط في التفسير، أبي حيان التوحيدي (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د ط، 2000
6. تهذيب اللغة، أبي منصور بن أحمد الأزهرى (ت 370 هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2000
7. التفسير البنائي مقارنة فلسفية لتفسير القرآن بالقرآن، د. فارس البياتي، ط1، 2025،
8. التصوير الفني في القرآن الكريم، سيد قطب، دار الشروق- القاهرة، ط 17، 2004،
9. التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظريات والتطبيق، د. هند شلبي، د ط، 1985،
10. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987،
11. تأويل مشكل القرآن الكريم، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2002،
12. تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1394 هـ)، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ط 1، 200،
13. تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، السيد حيدر الأملي (ت ٧٨٢ هـ)، تح: السيد محسن الموسوي، نشر نور على نور – قم، ط3، 1428،
14. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي – قم، د ط، د ت
15. تفسير السمرقندي، أبو الليث السمرقندي (ت 373 هـ)، تح: محمود مطرجي، دار الفكر – بيروت، د ط.
16. تفسير القرآن الحكيم- تفسير المنار، الشيخ محمد رشيد رضا (ت 1354 هـ)، دار المعرفة- بيروت، د ط، 1993،
17. تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان (ت 150 هـ)، تح: أحمد فريد، دار الكتب العلمية – بيروت، د ط، دت،
18. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، تح: صدقي جميل العطار، دار الفكر- بيروت، د ط، 1995
19. جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، انتشارات مركز حوزة علمية – قم، د ط،
20. خصائص الأسلوب القرآني، أبو بكر بن محمد فوزي البخيت، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود – الرياض، ط1،
21. 1436 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، د ط، د ت، 469.
22. دراسات فنية في القرآن الكريم: أحمد ياسوف، دار المكتبي - دمشق، ط 1، 2006، 24.

23. دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني - القاهرة، ط3
24. القرآن معجزة كل العصور: توحيد عبد الفتاح الزهيري، دار الشعب - القاهرة، ط1، 2001،
25. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط8، 2005
26. في ظلال القرآن، سيد قطب (ت 1387 هـ)، دار الشروق- بيروت، ط 15، 1988،
27. من آيات الإعجاز العلمي: الأرض في القرآن الكريم، زغلول راغب النجار، دار المعرفة - بيروت، ط3، 2008،
28. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت 1368 هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3
29. من روائع القرآن: محمد سعيد رمضان البوطي، وطى المصيطبية - بيروت، طبعة منقحة، 1996،
30. المعارف الكونية بين العلم والقرآن، منصور محمد حسب النبي، دار الفكر العربي - القاهرة، د ط، 1998،
31. مباحث في إعجاز القرآن، د. مصطفى مسلم، دار القلم - دمشق، ط3، 2005
32. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 390 هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط2، 1972
33. من بلاغة النظم القرآني- دراسة بلاغية تحليلية لمسائل المعاني والبيان والبدع في آيات الذكر الحكيم، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر - القاهرة، ط1، 2010،
34. موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، يوسف الحاج أحمد، مكتبة ابن حجر، ط2، 2003،
35. الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت 1402 هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، د ط، د ت،
36. علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني: محمد أحمد قاسم، د. محيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس - لبنان، ط1. 2003،
37. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري الافريقي (ت 711 هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط3، 1414
38. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت،
39. الوحدة البنائية للقرآن المجيد، د. طه جابر العلواني، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط1، 2006
40. وظيفة الصورة الفنية في القرآن الكريم، عبد السلام أحمد راغب، دار فصلت للدراسات والنشر- حلب، ط1، 2001،

الدوريات والبحوث

41. السياق القرآني وأثره في تفسير النص القرآني، علي محمد حسين البطاط، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، مجلد 74، عدد 7، 2025

42. مفهوم السياق في القرآن الكريم، فاروق فالح ندى عباس، بحث منشور، الجامعة العراقية، كلية الآداب، مجلة مداد الآداب، عدد 41، ج2، 2025
43. جماليات الصورة الفنية في القرآن الكريم، د. إخلاص هاشم عودة، بحث منشور، المجلة العربية للعلوم التربوية والتكنولوجية، عدد2، 1، 2024

الفصل الثاني

علم الأصوات في القرآن الكريم: دراسة تحليلية للإعجاز الصوتي والدلالي

Phonetics in the Qur'an: An Analytical Exploration of Acoustic and Semantic Inimitability

م.م. وسن عامر عبد الله جواد

جامعة واسط - مركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية - العراق

الملخص

يهدف هذا البحث إلى استجلاء جهود علماء التراث العربي الأوائل في تأسيس الدرس الصوتي، والربط بين المفاهيم الصوتية التقليدية (التجويد والقراءات) وقوانين الفونولوجيا الحديثة، وبيان ملامح النظام الصوتي القرآني الفريد في الإيقاع والتنغيم ودلالة الصوائت والصوامت، وتقديم تحليل تطبيقي لظواهر صوتية محددة في النص القرآني تكشف عن التناسب الصوتي والدلالي، وخطوة البحث على النحو التالي:

أولاً: علم الأصوات بين الأصالة والمعاصرة.

ثانياً: ملامح النظام الصوتي في القرآن الكريم.

ثالثاً: دراسة تحليلية للظواهر الصوتية والدلالية في النص القرآني.

وبناءً على ذلك فقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، تبرز أهمها ما يلي: أثبتت الدراسات الصوتية العربية القديمة (التجويد والقراءات) عمقاً وأصالة، حيث سبقت في تحليلها للظواهر الصوتية (الخفة، الاستئصال) قوانين علم الأصوات الحديث الجهد الأقل، المماثلة) وأن النظام الصوتي القرآني يتميز بقدرته على التصوير والتنغيم، ويقوم على تخليق إيقاع خاص لكل سورة يتناسب مع موضوعها ومقامها، مما يكشف عن إعجاز صوتي يُلامس الروح والعقل، وأن هناك علاقة محكمة بين صفات الأصوات ومخارجها وبين المعنى، وأن التنوع الصوتي في القراءات هو تنوع دلالي بالأساس.

الكلمات المفتاحية: علم الأصوات؛ القرآن الكريم؛ الإعجاز الصوتي؛ الدلالة؛ القراءات

Abstract

This research aims to elucidate the efforts of early Arab scholars of linguistic heritage in establishing the foundations of phonetic studies, while bridging traditional phonetic concepts (tajwīd and Qur'anic readings) with the principles of modern phonology. It further seeks to highlight the distinctive features of the Qur'anic phonological system in rhythm, intonation, and the semantic functions of vowels and consonants, and to provide an applied analysis of specific phonetic phenomena in the Qur'anic text that reveal the interplay between sound and meaning. The research plan is structured as follows:

Phonetics between authenticity and modernity

Features of the phonological system in the Qur'an

Analytical study of phonetic and semantic phenomena in the Qur'anic text

Based on this framework, the study has reached several significant conclusions, the most prominent of which are:

Classical Arabic phonetic studies (tajwīd and Qur'anic readings) demonstrated remarkable depth and originality, as they preceded modern phonological laws in explaining phonetic phenomena such as lightness and heaviness (khiffa, istithqāl), which correspond to principles like least effort and assimilation in contemporary phonology.

The Qur'anic phonological system is distinguished by its capacity for vivid acoustic imagery and melodic intonation, generating a unique

rhythm for each surah that harmonizes with its subject matter and rhetorical context. This unveils a phonetic miracle that resonates with both spirit and intellect.

There exists a precise correlation between the qualities and articulation points of sounds and their semantic implications.

The diversity of phonetic realizations in Qur'anic readings is essentially a semantic diversity, reflecting the depth of meaning embedded in the text.

Keywords: Phonetics; Holy Qur'an; Acoustic inimitability; Meaning; Qur'anic readings

المقدمة

يُعَدُّ القرآن الكريم النصّ المؤسس للغة العربية، وقد حظي منذ نزوله بعناية فائقة من لدن العلماء، لم تقتصر على الجوانب النحوية والصرفية والدلالية فحسب، بل امتدت لتشمل الجانب الصوتي الذي يمثل الروح واللينة الأساس في جسد اللغة، حيث إنّ علم الأصوات، بمفهوميه القديم المتمثل في علم التجويد والقراءات، والحديث المتمثل في الفونولوجيا (Phonology)، يقدم مفتاحاً فريداً لفهم جانب من جوانب الإعجاز القرآني، وهو الإعجاز الصوتي الذي يتجلى في التناسب الدقيق بين بنية الصوت ودلالته.

أولاً: علم الأصوات بين الأصالة والمعاصرة (الإطار النظري)

- المفهوم والتاريخ: علم الأصوات في التراث العربي (التجويد والقراءات).

لم يكن علم الأصوات وليد الدراسات اللسانية الحديثة، بل هو علم قديم حديث، فقد حظي الدرس الصوتي باهتمام بالغ من علماء العربية الأوائل، الذين أدركوا أهميته البالغة في فهم كتاب الله عز وجل وصون لغته من اللحن⁽¹⁾. إنّ تأسيس علمي التجويد والقراءات كان هو التجسيد العملي والمنهجي لهذا الاهتمام، حيث نشأ هذان العلمان في رحاب القرآن الكريم خدمةً له وحفظاً لوجوه أدائه، وهما يضمنان الكثرة الكاثرة من قواعد الصوت العربي وعلله وأحكام⁽²⁾.

- جهود الرواد الأوائل:

يُعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)؛ المؤسس الحقيقي للدرس الصوتي العربي، حيث قام بوضع أول تصنيف للحروف العربية في معجمه "العين" بناءً على مخارجها، مبتدئاً من أقصى الحلق العين) ومنتهياً بالشفة (الميم). وقد تابع تلميذه سيبويه (ت 180هـ) هذا المنهج في "الكتاب"، فصنف الحروف إلى مجموعات صوتية (حلقية، لهوية، شجرية)، إلخ، ووصف صفاتها (مهموسة، مجهورة، شديدة، رخوة، إلخ)، مقدماً بذلك أساساً متيناً لعلم الأصوات النطقي⁽³⁾

. أما ابن جني (ت 392هـ)، فقد ارتقى بالدرس الصوتي إلى مستوى التعليل والتفسير، حيث ربط الظواهر الصوتية بالدلالة، وناقش قضايا مهمة في كتابيه "سر صناعة الإعراب" و"الخصائص"، مؤكداً على أنّ التغير الصوتي ليس عشوائياً بل له غاية دلالية.

"فالأصوات هي الأداة الأساسية أو الطبيعية للغات الإنسانية، ولهذا السبب كانت دراسة الأصوات أكثر أهمية -في علم اللغة- من دراسة الكتابة أو الإيماءات أو أي وسيلة أخرى سواء أكانت موجودة بالفعل أم موجودة بالقوة، ولا يهتم اللغوي بالأصوات في حد ذاتها ولا بالإطار الكلي لها، إنّما يهتم بالأصوات التي تصدرها أعضاء النطق الإنسانية بقدر ما يكون لهذه الأصوات دور في اللغة، ودعنا نشير إلى هذا الإطار المحدود من الأصوات بالوسيلة الصوتية، ونشير إلى الأصوات الفردية داخل هذا الإطار بأصوات الكلام، ويمكننا أن نعرّف (علم الأصوات (phonetics): بأنه دراسة الوسيلة الصوتية"⁽⁴⁾.

لقد وضع علماء التجويد أساساً دقيقة لمخارج الحروف وصفاتها، وهي أسس تتفق في مجملها مع ما توصل إليه علم الأصوات الحديث. كما أنهم لم يقتصروا على الوصف، بل قاموا بـ التعليل، مفسرين الظواهر الصوتية بـ "الخفة و الاستخفاف ودفع الاستثقال".

هذه التعليقات كانت بمثابة إرهاصات مبكرة لما يُعرف اليوم بـ "علم وظائف الأصوات" (الفونولوجيا)، من مثل: اللغة وعلم اللغة (ص: 104) " نظام للكتابة الصوتية في) الطول Length) مصطلح يستخدم في علم الأصوات ليشير إلى المدة الفيزيائية للصوت أو القول، وفي الفونولوجيا يستخدم هذا المصطلح ليشير إلى المدة النسبية للأصوات، والمقاطع عند مقارنتها لغوياً، ويشير المصطلح كذلك إلى الكمية، فقيمة القصر "short" وقيمة الطول "Long" معروفتان بشكل تقليدي وتخصان الحركات والصوامت على حد سواء"⁽⁵⁾

حيث كان همهم الأكبر هو صيانة النطق القرآني من اللحن، والحفاظ على الأداء الصوتي الذي نزل به الوحي. على نبينا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

- **القراءات القرآنية وعلم وظائف الأصوات الحديث (الفونولوجيا):** تُعدّ القراءات القرآنية وجوه الأداء المختلفة التي نزل بها القرآن، وتشمل ظواهر صوتية ك الهمز والتسهيل، والفتح والإمالة، والإدغام والتحقيق .

وقد اشتمل على: " الهمز والتسهيل - الإبدال اللغوي (واشتمل على : الإبدال بين الصوامت - المعاقبة بين الواو والياء - حركة الكلمة - المخالفة الصوتية) - التصحيف والتحريف - ثم متفرقات صوتية، وفيها التناسق الصوتي، والفك والإدغام، والتقاء الساكنين، والإمالة، وقد تفنن العلماء المسلمون في تتبع هذه الوجوه وتقعيدها وتعليلها، متقدمين بذلك على كثير من قوانين الفونولوجيا الحديثة"(6).

إنّ التعليقات التي قدمها علماء القراءات لظواهر مثل الإدغام أو الإمالة، والتي تركز على مبدأ الخفة أو الانسجام الصوتي، تتطابق جوهرياً مع قوانين علم الأصوات الحديث، ومن أبرزها:

- **القانون الصوتي الحديث المفهوم في التراث العربي (العة) أمثلة تطبيقية من القراءات:**
قانون الجهد الأقل (Le moindre effort) الخفة والاستخفاف ودفع الاستثقال تسهيل الهمزة، الإدغام، الإمالة . يهدف القارئ إلى تقليل الجهد العضلي في النطق، وهو ما يفسر تحويل الأصوات الصعبة إلى أصوات أسهل في الأداء. من مثل:

1 - الدال في التاء مثل: (كدت، و قد تبين).

2 - التاء في الداء والطاء مثل: (أجيب دَعوتكما، و وَدَّت طائفة).

3 - الذال في الظاء مثل: (إذ ظَلَموا).

4 - الطاء في التاء مثل: (بسطت) لكنه إدغام ناقص، بمعنى أننا نبقى على صفة الاستعلاء في الطاء (وقد سبق ذكره).

5 - القاف في الكاف في كلمة (نخلفكم)، ولحفص فيها وجهان: الإدغام الكامل والإدغام الناقص
قانون المماثلة (Assimilation) تقريب الأصوات وتجانسها إدغام المتجانسين والمتقاربين مثل

إدغام الدال في التاء. ميل الصوت إلى أن يتأثر بجاره ليصبح مماثلاً له أو قريباً منه في الصفات المخرجية، مما يُحقق الانسجام الصوتي"⁽⁷⁾.

"ومن المتقاربين في كلمة الْقَافِ فِي الْكَافِ الَّتِي تَكُونُ فِي ضَمِيرِ الْجَمْعِ الْمَذْكُرِينَ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَ الْقَافِ لَا غَيْرَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ (خَلَقَكُمْ، رَزَقَكُمْ، يَخْلُقَكُمْ وَ يَرْزُقَكُمْ)"⁽⁸⁾

قانون القوة (Energie) قوة الصوت وجهره تعليل بعض حالات الإظهار أو الشدة في النطق. يُعنى بالقوة النطقية للأصوات، حيث تتطلب بعض السياقات الإبقاء على قوة الصوت لإبراز الدلالة أو تجنباً للالتباس.

" وقد تحدث عبد الكريم الخطيب عن قوة الصوت في القرآن، فراح يرصد الأحرف المتكررة في بعض الآيات، ليستشف من ورائها ظلالاً فنية، فبعد أن ينقل رأي البارزي سالف الذكر الذي بين التفاضل بين تقرأ وتتلو يذكر الآية الكريمة: لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ، وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ، سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا، وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَنَقُولُ: دُوفُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (1). ويقول الخطيب: (فقد اجتمع في الآية الكريمة عشر قافات، ومنها سبعة في المقطع الأخير منها، ومع هذا فأنت ترى ماء الحسن يترقق على محياها والملاحة تقطر من جبينها ... واللام قد عارضت حرف القاف فيها، فكانت عدتها أحد عشر لاما، وقد عرفنا أنَّ اللام من الحروف الخفيفة التي مخرجها طرف اللسان، على حين أنَّ القاف من (أثقل) الحروف نطقاً، لأن مخرجها من أقصى الحلق إلى ملتقى الشفتين"⁽⁹⁾

لقد كان المنهج المتبع في دراسة القراءات منهجاً تحليلياً بامتياز، حيث لم يكتفِ العلماء بالمنهج الوصفي، بل أولوا التعليل والتفسير عناية خاصة، وهو ما يؤكد عمق الدرس الصوتي العربي القديم [2].⁽¹⁰⁾ إنَّ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا) يدرس الصوت الإنساني في سياقه، ويُعنى بآثره في المستويات اللغوية المختلفة (الصرفية، النحوية، الدلالية)، وهو ما كان حاضراً بقوة في تعليقات علماء القراءات الذين ربطوا بين الأداء الصوتي والمعنى.

ثانياً: ملامح النظام الصوتي في القرآن الكريم

- الإعجاز الصوتي: الإيقاع، التنغيم، والنبر

إنّ النظام الصوتي في القرآن الكريم نظام فريد، لا يقتصر على مجرد النطق الصحيح للحروف، بل يتجاوز ذلك إلى خلق بنية صوتية ذات تأثير عميق. حيث يكمن إعجاز القرآن في ملاحظة نظمه القائم على تخليق الإيقاع الذي يسم بنية كل سورة بسمة فريدة [1]. (11) هذا الإيقاع ليس مجرد ترتيب عشوائي للكلمات، بل هو نتاج تضافر مجموعة من الظواهر الصوتية وهي:

1- الإيقاع (الفاصلة القرآنية): (تتميز الفواصل القرآنية (نهايات الآيات) بانسجام صوتي ونغمي يتناسب مع الموضوع الذي تتناوله الآيات؛ ففي آيات الوعد والنعيم، نجد الفواصل تميل إلى الرخاوة والمدود والأصوات المجهورة، مما يوحي بالاستقرار والراحة. بينما في آيات الوعيد والعذاب، قد نجد أصواتاً أكثر شدة وجهرًا أو تكراراً لحروف معينة، مما يخلق إيقاعاً يوحي بالانزعاج والتهديد. إنّ السمة الإيقاعية تتشكل بصور متنوعة في السورة الواحدة وفقاً للموضوع ومقام الحال، مما يخلق تآزراً بين الصوت والدلالة (12)

2 _ التنغيم والنبر : يلعب التنغيم والنبر (Stress) و (Melody) دوراً حاسماً في الأداء القرآني (التلاوة والترتيل).

النغم: (فكل متكلم يعطى اللفظ نغمة خاصة تناسب حالته النفسية).

وتدل عليها مثل أن تقول: أنا فلان - في حالة فخر، وفي حالة إجابة عن استفهام عادي. فإن النغمة في حالة الفخر تختلف عنها في حالة الاستفهام العادي.. حيث تكون (حادة قوية في الأولى، رقيقة في الحالة الثانية).

ولذلك كان النبر في الكلام ذا دلالة واضحة على اختلاف المعاني مع اتحاد العبارات. ولذلك فإنّ كتابة العبارة تجردها من ميزة النغم وتمخضها لدلالة واحدة هي التي جرى عليها الوضع والعرف اللغوي" (13) فالتنغيم في القرآن ليس مجرد أداء عاطفي، بل هو جزء من النظام الصوتي الذي يساهم في إبراز المعنى وتوجيهه. على سبيل المثال، يختلف نبر الكلمات وطول المدود تبعاً لموقعها في الجملة والسياق الدلالي، مما يساهم في تحقيق غاية التبليغ السّامية [1]. (14) حيث إنّ التحكم في هذه العناصر الصوتية هو ما يميز القراءة المُرْتَلَة عن مجرد القراءة العادية للنص.

- دلالة الصوائت والصوامت (الحركات والحروف)

تُظهر الدراسات الصوتية للقرآن الكريم وجود تناسب دقيق بين صفة الصوت ودلالته . فكل حرف قرآني صفاته المخرجة والصوتية التي تُساهم في تشكيل المعنى.

1- دلالة الحروف (الصوامت): صوت الهمزة (في أَزَا: في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسَّوْهُمْ أَزَا ﴾ [مريم: 83]) يدل لفظ أَزَا على التهيج والاضطراب وشدة الحركة. إنَّ صوت الهمزة في هذا اللفظ يتميز بـ الثقل المخرجي كالتَّهَوَّع، وهو ما يتناسب مع دلالة الاضطراب الداخلي والخارجي للكفار . (15)

ولو استُبدلت الهمزة بالهاء (هَزَا)، لأدت دلالة منقوصة تقتصر على الاهتزاز الخارجي فقط، بينما الدلالة القرآنية أبعد غوراً، إذ تصف اضطراب الروح والجسد معاً (16). هذا التناسب بين صفة الصوت (الثقل المخرجي) والدلالة (الاضطراب الشديد) يعد مثلاً ساطعاً على الإعجاز الصوتي.

2_ أصوات الصفيّر والرخاوة: تمتاز الأصوات الصفييرية (كالسين والصاد والزاي) بصفة الرخاوة والهمس، مما يجعلها مناسبة للتعبير عن معانٍ توحى بالخفاء والهمس والسرعة، كما في سورة الناس. أما الأصوات الشديدة والمجهورة (كالقاف والطاء)، فغالباً ما ترتبط بمعانٍ توحى بالقوة والشدة والجهر.

- دلالة الحركات (الصوائت):

تُعَدّ الحركات (الصوائت) عنصراً حيوياً في النظام الصوتي القرآني، حيث يؤدي اختلافها إلى اختلاف في المعنى كما في القراءات.

المدود: تتجلى أهمية المدود في القرآن (المد الأصلي، المد الفرعي) في كونها ليست مجرد إطالة صوتية، بل هي وسيلة لتنظيم النص وتحقيق التوازن الإيقاعي. كما أنَّ طول المدود يُساهم في إبراز المعاني، فمدود التعظيم (كالمد اللازم) تضيف على اللفظ جلالاً ومهابة تتناسب مع السياق الإلهي.

إنَّ الكلام على جمال الحركة مع الكلام على جمال المدود لسببين:

الأول صوتي: (لأنَّ الحركة جزء من الصوت، والمدّ حركة طويلة، فالضمة صوتية، أمّا الواو فهي صوت، وتعدّ ضمة طويلة المدى).

والسبب الثاني: ضالة المادة في التراث وهذا لا يخص الحركة والمدود، إذ يتجاوز البنية الداخلية، ليشمل كل جوانب الجمال السمعي، وليس الأمر كالتشبيه مثلاً، إذ يصادفنا في كل التراث البلاغي، و"علل السبب يتعين في احتياج هذا الفن إلى ذوق خاص، وتمحيص مصاحب بمعرفة لغوية صوتية، فالذين درسوا البنية الداخلية قلّة يعدّون على أصابع اليد الواحدة، كما أنّ كثيراً من وجهات نظرهم بحاجة إلى تصحيح وتوضيح، وتبدو غير مرضية من جهة التعليل وبيان السبب".

إنّ القرآن الكريم هذا السّفر العظيم المعجز، أنزل بلغة العرب، فكان من المحتمّ، ومن العناية الإلهية أن يشدّب المفردات، وأن ينتقي ما هو نافع، ويترك الزّيد، ولهذا تعيّن إعجازه في امتلاك المعنى في أجمل صورة، وكان لمن لا يفهم العربية قطعاً موسيقية تمتاز بانسجام وترتيب للحركات، وبمدود كثيرة، وأكثر هذه المدود مدّ الألف، وهو سرّ الفصاحة". (17)

ثالثاً: دراسة تحليلية للظواهر الصوتية والدلالية في النص القرآني (نماذج تطبيقية)

- ظاهرة التناسب الصوتي والدلالي (دراسة حالة: سورة الناس)

تُعَدّ سورة الناس نموذجاً بارزاً لظاهرة التناسب الصوتي الدلالي في القرآن الكريم، حيث تتجلى فيها العلاقة بين تكرار الأصوات وطولها وبين المعنى المراد. تتميز السورة بتواشج فريد بين صفتي الخفاء والوضوح (18)

1_ التناسب بين الخفاء والوضوح:

الخفاء: يمثله صوت السين الذي تكرر عشر مرات، والأصوات المهموسة الأخرى، وهو يتناسب مع دلالة الوسوسة التي تقع في السر والخفاء (19)، فالهمس والرخاوة في صوت السين يتناسب مع طبيعة عمل الشيطان الخفي.

الوضوح: تمثله الأصوات المجهورة الرنانة والمزدوجات (أصوات اللين)، وهو يتناسب مع دلالة الاستعاذة المرجوة في الجهر والعلن، فطلب العون والحماية من الله يكون بالجهر والوضوح.

2_ تحليل صوت الراء:

جاء صوت الراء في السورة بثلاثة مواضع، اثنان منها براء مفردة، والثالث براء مضعفة (20) "رَبِّ النَّاسِ" و "صُدُّورِ النَّاسِ": جاءت الراء فيهما مفردة (لمسية)، لانتفاء قصد التكرار والدلالة على الاستمرار في هذا الموضع

"من شَرَّ الوُسْوَاسِ الْخَنَاسِ": جاءت الراء فيهما مضعفة (صوت لثوي مكرر مجهور)، والتضعيف يعني إطالة الصوت . إنَّ طول الراء هنا وقصرها في الموضعين الآخرين يدل على تكرار وسوسة الشيطان وطول زمنها (21) هذا التباين الصوتي في أداء الحرف الواحد يخدم غاية دلالية محددة.

3_ تحليل المزدوجات (أصوات اللين):

تم الفصل بين الأصوات المجهورة الرنانة (م، ن، ل، ر)، والأصوات المهموسة ب المزدوجات (أصوات اللين)(22). والهدف من ذلك كان علمياً ودلالياً:

الهدف العلمي: منع تلاشي جهر الأصوات الرنانة عند إتباعها بأصوات مهموسة، مما يحافظ على الوضوح السمعي.

الهدف الدلالي: الحفاظ على الوضوح السمعي للجهر، وهو ما يتناسب مع غاية السورة في الاستعاذة بالجهر والعلن(23).

- الإبدال والإدغام والإمالة: علل صوتية ومرام دلالية

تُعتبر ظواهر الإبدال والإدغام والإمالة في القراءات القرآنية من أهم الأمثلة على أنَّ التغيير الصوتي ليس عشوائياً، بل هو محكوم بعلة صوتية تهدف إلى تحقيق غايات دلالية.

1_ الإدغام(الخفة والجمالية النغمية):

يهدف الإدغام(إدخال حرف في حرف آخر ليصير حرفاً واحداً مشدداً)، إلى تحقيق الخفة و الانسجام الصوتي، وهو ما يمثل تطبيقاً لقانون الجهد الأقل، ولكن في سياق القرآن، فإن هذا الانسجام الصوتي يُضفي على النص جمالية نغمية و انسيابية في الأداء تتناسب مع قدسية النص وضرورة ترتيله، فالإدغام لا يقتصر على التخفيف، بل يخلق وحدة صوتية تُساهم في تماسك النص. ومن الأمثلة الشهيرة إدغام لام التعريف في الحروف الشمسية، وإدغام المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين.

2_ الإمالة(التخفيف واللهجات):

وهي تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء، وتُعَلَّل ب مجاورة الكسرة أو الياء (قانون المماثلة)، أو بهدف التخفيف؛ وقد وردت الإمالة في قراءات عديدة، مثل إمالة الكسائي لألفاظ

كثيرة. وفي بعض القراءات تحمل الإمالة دلالات تتعلق باللهجات العربية القديمة التي نزل بها القرآن، مما يثري النص القرآني من الناحية الصوتية والدلالية معاً. إنّ وجود هذه الظاهرة في القراءات المتواترة يؤكد على أنّ التنوع الصوتي هو جزء أصيل من الإعجاز القرآني.

3_ الإبدال (التعويض الدلالي):

يحدث الإبدال (إحلال حرف مكان آخر) في القراءات لعلل صوتية أو لغوية. ففي بعض الحالات، يكون الإبدال وسيلةً للتعويض عن صوت صعب بصوت أسهل، أو يكون له دور في تعميق الدلالة؛ فعلى سبيل المثال، قد يختلف صوت الهمزة في بعض القراءات (تسهيل، إبدال) عن القراءة المشهورة، وهذا التنوع الصوتي يفتح آفاقاً جديدة لفهم المعنى، ويؤكد على أنّ كل وجه من أوجه القراءة يحمل دلالة مقصودة.

الخلاصة:

إنّ علم الأصوات في القرآن الكريم يمثل مجالاً خصباً للدراسة، حيث تتضافر فيه جهود العلماء القدامى في التجويد والقراءات مع مفاهيم علم الأصوات الحديث، ليُظهر إعجازاً صوتياً فريداً يتجلى في التناسب المحكم بين بنية الصوت وعمق الدلالة.

الخاتمة

لقد خلص البحث إلى نتائج عدّة رئيسة تؤكد على الأهمية القصوى لعلم الأصوات في فهم الإعجاز القرآني:

1_ **الأصالة والعمق:** أثبتت الدراسات الصوتية العربية القديمة المتمثلة بـ (التجويد والقراءات) عمقاً وأصالة، حيث سبقت في تحليلها للظواهر الصوتية (الخفة، الاستئقال)، قوانين علم الأصوات الحديث الجهد الأقل، المماثلة

2_ **النظام الصوتي الفريد:** يتميز النظام الصوتي القرآني بقدرته على التصوير والتنغيم، ويقوم على تخليق إيقاع خاص لكل سورة يتناسب مع موضوعها ومقامها، مما يكشف عن إعجاز صوتي يُلامس الروح والعقل.

3_ التناسب الدلالي الصوتي: هناك علاقة محكمة بين صفات الأصوات ومخارجها وبين المعنى، كما ظهر في تحليل صوت الهمزة في "أزًا" الذي دلَّ على الاضطراب الداخلي والخارجي، وتكرار الراء المضعَّفة في "شَرَّ" للدلالة على طول زمن الوسوسة.

4_ المنهج التحليلي: لم يكتفِ علماء القراءات بوصف الظواهر، بل اعتمدوا المنهج التحليلي التعليلي الذي يربط بين العلة الصوتية والغاية الدلالية، مما يؤكد على أنَّ التنوع الصوتي في القراءات هو تنوع دلالي بالأساس.

التوصيات: يوصي البحث بضرورة تكثيف الدراسات التي تربط بين علم التجويد والقراءات وعلوم اللغة الحديثة، خاصة علم الأصوات الفونولوجي، لتقديم قراءة جديدة للإعجاز القرآني تتجاوز الجانب الوصفي إلى الجانب التحليلي والتعليلي؛ كما يوصي بالاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل الأصوات (التحليل الطيفي) لتعميق فهمنا لخصائص الأصوات القرآنية.

الهوامش:

1. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022، **Error! Hyperlink reference not valid.**
2. ينظر: لمع من علم الصوت في القراءات القرآنية . محمد حسان الطيان، شبكة الألوكة، 2008.
3. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة عبدالرزاق، ط1، من مطبوعات جامعة الكويت سنة 1394هـ — 1974م، (ص:18).
4. اللغة وعلم اللغة، : جون ليونز، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى (ص: 96).
5. الوجيز في علم التجويد، المؤلف : محمود سيبويه البدوي، مصدر الكتاب : موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص:10. **Error! Hyperlink reference not valid.**
6. النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، حمدي عبد الفتاح السيد بدران، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد حسن حسن جبل، أستاذ أصول اللغة المتفرغ بالكلية وعميدها الأسبق، جامعة الأزهر الشريف- كلية اللغة العربية بالمنصورة-الدراسات العليا- قسم أصول اللغة، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) 1420هـ = 1999م، (3 /2)
7. الروضة الندية شرح متن الجزرية: محمود بن محمد عبد المنعم بن عبد السلام بن محمد العبد، صححه: السادات السيد منصور أحمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط الأولى، 1422 هـ - 2001 م، (ص:64)
8. التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: اوتو تريبزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثانية، 1404هـ/ 1984م (ص: 22).
9. جماليات المفردة القرآنية، المؤلف: أحمد ياسوف: دار المكتبي - دمشق، الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1999م (ص: 201).
10. ينظر- ينظر: لمع من علم الصوت في القراءات القرآنية . محمد حسان الطيان، شبكة الألوكة، 2008...
11. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.

12. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022. الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي: عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (المتوفى: 1419هـ)، دار المعارف، الطبعة: الثالثة، (ص: 253)
13. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (رسالة دكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى): عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: 1429هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م (1/ 37).
14. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
15. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
16. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643هـ)، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ - 1997 م، (ص: 173)
17. جماليات المفردة القرآنية (ص: 206)
18. ينظر : سورة الناس دراسة صوتية دلالية، الموسوعة القرآنية، <https://quranpedia.net>، وينظر: علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
19. ينظر : سورة الناس دراسة صوتية دلالية، الموسوعة القرآنية، <https://quranpedia.net>، وينظر: علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
20. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
21. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
22. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.
23. ينظر : علم الأصوات وأهميته في اللغة والقرآن، علي حسين خضير الشمري، . جامعة الأنبار، 2022.

الفصل الثالث

مفهوم الفقه ومجالاته

The Concept and Scope of Islamic Jurisprudence

م.م. محمد زغير مزعل علي

كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة - أقسام ذي قار - العراق

Mohamed-zghayer@iku.edu.iq

الملخص

إن هذا البحث يهدف إلى بيان مفهوم الفقه الإسلامي ومجالاته، وذلك من خلال دراسة تأصيلية لهذا المفهوم في اللغة و الاصطلاح، وبيان تطور دلالاته، ثم دراسة المجالات الرئيسية للفقه وفق التقسيم الرباعي عند فقهاء الإمامية، مع اعتماد المعاملات بالمعنى الأعم إطاراً عام تدرج تحته: العقود، و الإيقاعات، و الأحكام.

اعتمدت في هذا البحث على " المنهج الوصفي التحليلي"، القائم على استقراء النصوص وتحليلها ومناقشتها؛ للكشف عن الضوابط والخصائص التي تميز بها كل قسم عن الآخر من أقسام الفقه، مع إبراز أهم الأسس العلمية التي استند إليها فقهاء الإمامية في هذا التقسيم.

وقد خلص البحث إلى أن تقسيم الفقهاء الرباعي لأبواب الفقه يُعد من أكثر التقسيمات شمولاً و استقراراً في الفقه، وأن إدراج الأقسام الثلاثة: العقود، الإيقاعات، الأحكام ضمن المعاملات بالمعنى الأعم منسجم مع طبيعة موضوعاتها، و آثارها الشرعية، ويبرز البناء المنهجي للفقه في تنظيمه لمختلف شؤون المكلف.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإمامي؛ مجالات الفقه؛ العبادات؛ المعاملات؛ التقسيم الرباعي

Abstract

This study aims to examine the concept and scope of Islamic jurisprudence (fiqh) through an analytical and foundational investigation of its linguistic and technical meanings, tracing the

development of its conceptual significance, and examining the principal domains of jurisprudence according to the fourfold classification adopted by Imāmī jurists. Within this framework, transactions (mu‘āmalāt) are treated in their broader sense as the general category encompassing contracts, unilateral legal acts, and legal rulings.

The research employs a descriptive-analytical methodology, based on the systematic examination, analysis, and critical discussion of relevant textual sources in order to identify the defining principles and distinguishing characteristics of each juristic category, while highlighting the principal scholarly foundations upon which Imāmī jurists established this classification.

The study concludes that the fourfold classification of the chapters of fiqh represents one of the most comprehensive and well-established systems of juristic organization in Imāmī legal thought. Furthermore, the inclusion of contracts, unilateral legal acts, and legal rulings within the broader category of transactions is consistent with the nature of their subject matter and legal effects, and effectively demonstrates the systematic methodology through which Islamic jurisprudence regulates the various aspects of a legally responsible person's affairs.

Keywords: Imami jurisprudence; Scope of fiqh; Worship; Transactions; Fourfold classification

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين.

يُعد الفقه الإسلامي من العلوم الشرعية المهمة التي تُعنى بتنظيم حياة الإنسان في أبعادها المختلفة، إذ يتناول الفقه أفعال المكلفين وما يترتب عليها من أحكام شرعية، مستنبطة من الأدلة التفصيلية وفق المناهج التي ارساها العلماء. وقد أسهم علم الفقه عبر مراحل التاريخ في تكوين وبناء منظومة التشريع الإسلامي، وذلك من خلال بيانه للأحكام التي تنظم علاقة الإنسان بخالقه، وبنفسه، وبالمجتمع، الأمر الذي جعل هذا العلم من أكثر العلوم التي تتصل بواقع الحياة الإنسانية.

ولما كان للفقه أبواب كثيرة ومتشعبة، عمد الفقهاء إلى تقسيم هذه الأبواب إلى أقسام رئيسية؛ تسهيلاً لدراساتها، وتقريباً للمسائل، وبياناً للروابط التي تجمع بينها. ومن أشهر التقسيمات عند فقهاء الإمامية، تقسيم الفقه إلى: العبادات، و المعاملات بالمعنى الأعم، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي: العقود، والإيقاعات، و الأحكام، باعتبار أنها تشترك في كونها غير متوقفة في أصلها على اشتراط قصد القرية، مع اختلافها في الكيفية التي تحقق آثارها الشرعية، وطبيعة التصرفات المندرجة تحت كل قسم منها.

وتبرز أهمية البحث من خلال بيان حقيقة أقسام الفقه، وبيان الأسس التي يقوم عليها هذا التقسيم، وبيان الخصائص التي يتميز بها كل قسم عن الآخر، بما يسهم في تكوين الصورة العلمية الواضحة عن البناء الداخلي للفقه، ويعين الباحثين على فهم طبيعة الأحكام ومجالاتها، و التمييز بين ما يربط العبد بخالقه، وما ينظم علاقته بالآخرين في شؤون الحياة المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، جاء هذا البحث ليتناول مفهوم الفقه ومجالاته، ثم بيان الأقسام الرئيسية للفقه، مع التركيز على قسم العبادات أولاً، ثم قسم المعاملات بالمعنى الأعم، وما يندرج تحت هذا القسم من عقود، وإيقاعات، و أحكام، وبيان مفاهيم وخصائص كل قسم وما يتميز به عن سائر الأحكام الشرعية، اعتماداً على المصادر المعتمدة عند الفقهاء، مع الإشارة إلى أبرز المناقشات والآراء المتعلقة بها.

المبحث الأول: مفهوم الفقه ومجالاته

يُعد الفقه من العلوم الإسلامية المهمة؛ الذي ينتج أدلة علمية من النصوص الشرعية، ويشكل الأساس المنهجي للفقه التفصيلي في المعاملات، و العبادات، و الأحوال الشخصية. و تُعد معرفة الفقه ومجالاته مدخلاً أساسياً لكل باحث في مجال في الفقه و أصوله، لأنها توضح له حدود و طبيعة هذا العلم، و العلاقة بينه و بين بقية العلوم الأخرى، خاصة أصول الفقه، و التفسير، و العقيدة.

المطلب الأول: مفهوم الفقه

أولاً: الفقه لغة:

الفقه في اللغة مصدر للفعل (فَقَّهَ)، ويراد به " العلم بالشيء و الفهم له. و الفَقْهُ في الأصل الفَهْم. يقال: أوتي فلانٌ فقهًا في الدين أي فهُماً فيه. قال الله عز و جل: (لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ)؛ أي ليَكُونُوا عُلَمَاءَ بِهِ." (ابن منظور: 1414: 522/13)

ولم يقتصر أهل اللغة على بيان الفقه بمعنى الفهم فسحب، بل أرجعوه إلى أصل مادته وهي الإدراك و العلم. فقد ذكر ابن فارس أن مادة (فقه) " تدل على أصل واحد صحيح، إدراك الشيء و العلم به. وكل علم بشيء فهو فقه. يقولون: لا يفقه ولا ينقه. ثم اختص بذلك علم الشريعة، ف قيل لكل عالم بالحلال و الحرام: فقيه. وافقهتك الشيء، إذا بينته لك" (ابن فارس: 1979: 442 /4) وذهب الأصفهاني إلى أن الفقه " التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، فهو اخص من العلم. قال تعالى: (فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً) النساء: 78.

و الفَقْهُ: العلم بأحكام الشريعة، يقال: فقه الرجل فقاهةً: إذا صار فقيهاً، وفقه أي: فهم فقهًا، وفقهه أي: فهمه، وتَفَقَّه: إذا طلبه فتخصص به. قال تعالى: (ليتفقهوا في الدين) التوبة: 122 (الراغب الأصفهاني: 642: 1412-643)

وعليه فإن معنى الفقه في اللغة يدور حول الفهم و الإدراك، و هو المعنى الذي ساهم في انتقال هذا اللفظ في الاصطلاح الشرعي إلى الدلالة على: العلم بالاحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.

ثانياً: الفقه اصطلاحاً:

اختلفت العبارات في تعريف الفقه في الاصطلاح الشرعي، إلا أنها جميعها متقاربة في المضمون، إذ تدور حول كون الفقه العلم بالأحكام الشرعية المستنبطة من الأدلة التفصيلية. والاختلاف في الصياغات راجع إلى اختلاف المنهج الأصولي في تحديد ماهية الفقه، لا إلى الاختلاف في حقيقته. ومن أبرز التعريفات التي وضعها الفقهاء ما يأتي:

عرّف الحنفية الفقه: " معرفة النفس ما لها وما عليها " (عبد العزيز البخاري: 1890: 5/1)، و المعرفة: إدراك الجزئيات بدليل. و المراد بها سببها: وهو الملكة التي تحصل للفقهاء من تتبع القواعد مرة بعد أخرى. وهو تعريف يشمل جميع الأحكام، ولذلك عدّ الحنفية أن هذا التعريف يشمل العقائد أيضاً، وهو ما عُرِف بالفقه الأكبر عندهم.(ينظر: الزحيلي: 1/15/1989)،

وعند الشافعية: " العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية" (الزركشي: 1994: 34/1)

وعند الإمامية: " هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية" (الشيخ المظفر: 1430: 5/1)

وعُرِف الفقه بأنه: " العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية لتحقيق السعادة الأخروية" (المحقق الكركي: 1414: 6/1)

والمراد بالشرعية، ما تعلق بالشرع ولو على سبيل الوضع، فيتناول بذلك الأحكام الشرعية و الوضعية بالمعنى الأخص المقابل لها.

تتفق جميع التعريفات في جوهر محتواها على أن الفقه هو علمٌ يبحث في الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، وأن الاختلاف عند فقهاء المسلمين في تعريف الفقه يقع في بعض العبارات و القيود؛ فلأحناف عبروا بـ " معرفة النفس ما لها وما عليها" وهذا التعريف أوسع من التعريف الاصطلاحي المتأخر، أما الشافعية، أخرجوا بتعريفهم العقائد و الاخلاق من الفقه، حيث اختص الفقه عندهم بالفروع العملية المستنبطة من أدلتها. في حين اتجه الإمامية إلى قصر الفقه على (العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية) عن طريق الاجتهاد، فقد اضافوا قيد (الفرعية) ليخرج من الفقه الأصول الدينية، وبعض المسائل الفقهية التي تُدرس في(علم أصول

الفقه)، فأصبح الفقه يدل على: ما يستنبطه الفقيه من الأدلة التفصيلية في ما يتعلق بالطهارة، و الصلاة، و الزكاة وغيرها من أبواب الفروع العملية. وهذا ما استقر عليه المتأخرين من العلماء عند تعريف الفقه في الاصطلاح.

ثالثاً: تطور مفهوم الفقه من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي

استعمل لفظ الفقه بمعناه اللغوي العام في صدر الإسلام، فكان يدل على الفهم و الإدراك المطلق، سواء كان ذلك في الأحكام أو العقيدة أو الأخلاق وغيرها. وهذا ما يؤكد القرآن الكريم في قوله تعالى: (لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا) الاعراف: 179، أي " لا يفقهون معاني الخطاب كما يفهم المحدثون، و ليس لهم تمييز بين خواطر الحق" (القشيري: 2000: 589/1)

ولا يقتصر استعماله على موضع واحد في القرآن، بل تكرر هذا الاستعمال في مواضع متعددة قال تعالى: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) التوبة: 122، تدل الآية الكريمة على " أَنَّ التَّفَقُّهَ فِي الدِّينِ يشمل كلَّ الموارد المتَّصلة بالدِّين أصولاً وفروعاً" (فضل الله: 457/2018:8)

وقد نصَّ الطوسي في تفسيره: أن المقصود من الآية الكريمة التبصر في الدين و التعلم و الفهم، ثم الرجوع إلى قومهم لينذروهم ويعلموهم، وبذلك يظهر أن التفقه يشمل كل المعارف الدينية.(ينظر: الطبرسي: 1986: 136/5)

فالمراد من التفقه في الآيات الكريمة هو مطلق الفهم للدين بأبعاده المختلفة، وليس فقط الأحكام العملية.

وفي الروايات الواردة عن آل البيت(عليهم السلام) يطلق الفقه على: العلم المطلق للدين، الاحكام، العقائد، الاخلاق، قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): (الفقيه كل الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يؤسسيهم من روح الله، ولم يؤمنهم من مكر الله) (ابن أبي الحديد: 1404: 243/18)

وروي عن الإمام الباقر (عليه السلام) انه قال: (إن الفقيه حق الفقيه الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، المتمسك بسنة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)) (الكليني: 1407: 8/70/1)

وهذه النصوص تبين أن للفقهاء مفهوم واسع: وهو الفهم الكامل لكل الدين، وليس مختصاً بفرع معين.

ومع تمايز العلوم الإسلامية وتخصصها في أخريات القرن الثاني الهجري، وأوليات القرن الثالث، استقلت الأحكام، وبدأ مدلول الفقه يضيق تدريجياً، فبعد أن كان مشتملاً على جميع معارف الدين، أصبح علم الفقه يطلق على الأحكام المستنبطة من الأدلة التفصيلية، بينما استقلت أحكام العقيدة وسميت بـ (علم التوحيد) و(علم الكلام) و (الإلهيات) وغيرها، حسب موضوعاتها ومناهجها الخاصة. (الفضلي: 1992: 8-9)

وفي عصر التدوين، استقر مفهوم الفقه في الاصطلاح على العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية، وهذا التعريف قد تبناه علماء الأصول مع اختلاف في الألفاظ يسير. هذا التطور يكشف عن انتقال مفهوم الفقه من دلالاته العامة – جميع معارف الدين- إلى الدلالة الخاصة التي تعبر عن استنباط الأحكام الشرعية بالاجتهاد، الأمر الذي يضيف على الفقه الطابع العلمي القائم على قواعد و ضوابط دقيقة.

المطلب الثاني: مجالات الفقه

بعد أن استوضحنا مفهوم الفقه لغة واصطلاحاً، وبيان مسار تطور الفقه من معناه اللغوي إلى الاصطلاحي، يتجه البحث الآن إلى دراسة (مجالات الفقه)، أي: الأبواب و المجالات التدخل فيها الفقه اصطلاحاً، وما يدرسه هذا العلم دون غيره من العلوم الدينية الأخرى.

وقد قسم علماء الإمامية أبواب الفقه إلى عدة أقسام، لتيسير دراستها وبيان موضوعاتها، ومن أشهر تلك التقسيمات التقسيم الذي ذكره المحقق الحلي، إذ قسم المسائل الفقهية إلى: عبادات، و عقود، و إيقاعات، و أحكام، وهذا التقسيم قد حضي بقبول أكثر الفقهاء.

التقسيمات الرئيسية لمجالات الفقه

لم يقتصر اهتمام العلماء على مجرد بيان الأحكام العملية، بل امتد لتنظيم تلك الأحكام الشرعية وترتيبها على أبواب وأقسام لتسهيل الوصول إليها ودراستها و استيعابها، لما لهذا التقسيم من أثر في ضبط مسائل الفقه، وإظهار العلاقات التي تجمع بين هذه المسائل. إلا أن تقسيمهم هذا لا يستند

إلى نص شرعي يلزمهم بصورة معينة، إنما هو نتيجة لاجتهاد الفقهاء وفق معايير علمية ومنهجية لترتيب أبواب الفقه بطريقة تراعي طبيعة الأحكام الشرعية وموضوعاتها.

لم يتفق جميع الفقهاء على تقسيم واحد لأبواب الفقه، على الرغم من اتفاقهم في الجملة على موضوعاته المتعلقة بأفعال المكلفين، وسبب الاختلاف في تقسيمات أبواب الفقه؛ نتيجة لاختلاف المناهج العلمية التي اتبعها الفقهاء في تصنيف الكتب الفقهية، وطبيعة الموضوعات التي تناولها الفقهاء، إلا أنها جميعها ترجع إلى تنظيم الأحكام وتقريبها للدراسين. ومن بين هذه التقسيمات المتعددة، برز لدى الإمامية تقسيم رباعي، فأصبح من أكثر التقسيمات تداولاً وأشهرها في المؤلفات الفقهية.

ويعد المحقق الحلي هو أول من صاغ التقسيم الرباعي بصورة منهجية وواضحة في (شرائع الإسلام)، فقال في مقدمة كتابه: (وهو مبني على أقسام أربعة: العبادات، والعقود، والإيقاعات، والأحكام. ووجه الحصر، أن المبحوث عنه في الفقه، إما أن يتعلق بالأمور الأخروية أو الدنيوية، فإذا كان الأول فهو عبادات، وأن كان الثاني فلا يخلو إما أن يفنقر إلى عبارة أولاً فإن لم يفنقر فهو الأحكام كالديات و القصاص و الميراث، وإن افتقر فأما من الطرفين أو من طرف واحد، فإن كان الثاني فهو الإيقاعات كالطلاق و العتق، فإن كان الاول فهو العقود، ويخل فيه المعاملات و النكاح..) (المحقق الحلي: 1409: 1/مقدمة الكتاب)

ويتضح من كلام الحلي أن هذا التقسيم لم يكن مجرد ترتيب شكلي، إنما هو مستند لطبيعة العلاقات التي تنظمها الأحكام الشرعية؛ فالعبادات مثلاً تنظم علاقة العبد بخالقه، و العقود قائمة على تنظيم المعاملات بين الطرفين بالتراضي كالبيع و الإجارة، و الإيقاعات متعلقة بالتصرفات الصادرة بإرادة منفردة كالطلاق و العتق، أما الأحكام فهي لا تتوقف على قصد القرابة، أو إنشاء صيغة فتشتمل على جملة تشريعات كأحكام الميراث و الحدود و الديات و القضاء وغيرها.

هذا التقسيم قد حضي بقبول أكثر فقهاء الإمامية، فأعتمد هذا التقسيم الكثير من المتأخرين في ترتيب مصنفاتهم الفقهية، ومنهم العلامة الحلي في كتابه " تحرير الأحكام وتذكرة الفقهاء"، و الشهيد الأول في " اللمعة الدمشقية"، ثم الشيخ حسن النجفي في " جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام" وغيرهم، وإن اختلفت بعض مناهجهم في تفريغ بعض المسائل وتقديمها على الأخرى.

وقد أشار السيد بحر العلوم إلى أهمية هذا التقسيم، قال: " أركان الفقه أربعة، وهي: العبادات، و المعاملات، و الإيقاعات، و الأحكام. وعلى هذه القسمة بنى المحقق - طاب ثراه- كتاب الشرائع. وقرروا دليل الحصر بوجوه..." (بحر العلوم: 1429: 8/1)، ولا يراد بالمعاملات المعنى المقابل للعبادات، إنما استعملها بحر العلوم بمعنى العقود، بقرينة موافقته لتقسيم الحلي. فيظهر من كلام السيد بحر العلوم، أن هذا الاتفاق بين الفقهاء على اعتماد هذه المنهجية يكشف عن القيمة العلمية لهذا التقسيم، الذي امتاز بحسن التنظيم، و الوضوح و الشمول في أبواب الفقه.

وقد بين السيوري الأسس التي اعتمدها علماء الإمامية في هذا التقسيم، فذكر ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: يقوم على طبيعة الحكم الشرعي نفسه؛ فالأحكام أما متعلقة بأمور الآخرة، فتندرج ضمن العبادات، وإما متعلقة بأمور الدنيا، فإذا لم تكن متوقفة على " إنشاء صيغة" كانت من الأحكام، وإن كانت متوقفة على اللفظ الصادر من طرفين كانت من العقود، وإن كان صدورها من طرف واحد كانت من الإيقاعات، وهذا الوجه يُعد أقرب الوجوه للتصنيف الفني؛ لاعتماده طبيعة التصرف الشرعي، وآليه تحققه.

أما الوجه الثاني: فإنه مستند على النظرة الفلسفية التي تقول: أن الإنسان يتحقق كماله بجلب المنافع، ودفع المضار؛ فجلب المنافع الأخروية يتحقق بالعبادات، و المنافع الدنيوية بالمعاملات، أما المضار فتدفع في تشريعات الحدود و القصاص، وغيرها. هذا التعليل يكشف أن تقسيم الفقه على أربعة أبواب لم يكن تصنيف شكلي فقط، بل مرتبطاً بالغاية التي يحققها الحكم الشرعي.

الوجه الثالث: فهو قائم على ضوء مقاصد الشريعة، إذ يقرر السيوري أن الغاية من الشرائع، حفظ الضرورات الخمس: " الدين، و النفس، و النسب، و المال، و العقل"؛ حفظ الدين تحققه العبادات، و حفظ النفس يتحقق بالقصاص، و النسب بالنكاح وما يتفرع من الأحكام عليه، ويحفظ المال بالعقود، و العقل بتحريم المسكرات، وإقامة العقوبات الرادعة. (ينظر: بحر العلوم: 1429: 8-9)

وقد أصبح هذا التقسيم هو الأساس في ترتيب الدراسات الفقهية و الأصولية؛ إذ يسهم في اظهار شمولية الفقه لجميع أفعال المكلفين، ويكشف عن التنوع في مجالاته بين علاقة العبد بخالقه، وما يرتبط بعلاقة الإنسان مع أفراد المجتمع و الدولة.. (ينظر: الشاهرودي: 15/1417: 1)

وإذا كان هذا التقسيم قد رسم الأطر العامة لمجالات الفقه عند علماء الإمامية، فإن الوقوف على هذه الأقسام الأربعة يُعد ضرورة لمعرفة طبيعة الأحكام المشتملة عليها، والضوابط التي تميز بها عن غيره، لذلك يُستهل الحديث بالقسم الأول من هذه الأقسام، وهو العبادات؛ لما له من مكانة أساسية في بناء الفقه الإسلامي.

أولاً: العبادات

بعد أن بينا المكانة التي حظيت بها العبادات في التقسيم الفقهي، فلا بد من الوقوف على معنى العبادة في اللغة و الاصطلاح.

العبادات لغة:

و معنى العبادة في اللغة: "الطاعة مع الخُضوع، و منه طريقٌ مُعَبَّدٌ إذا كان مذللاً بكثرة الوطء. و قال ابن الأنباري: فلان عابد: و هو الخاضع لربه المستسلم المُتقَاد لأمره. و أَعْبَدْتُ فلاناً أي استَعْبَدْتُهُ. و قوله عز و جل: (أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ)؛ أي: أطيعوا ربكم. و المتعبد: المنفرد بالعبادة. " (ينظر: ابن منظور: 3: 271-274)

الْعِبَادَةُ بالكسر: الطَّاعَةُ. "و قال بعضُ أئِمَّةِ الاِشْتِقاقِ: أَصْلُ الْعُبُودِيَّةِ: الدُّلُّ و الخُضُوعُ. و قال آخَرُونَ: الْعُبُودَةُ: الرِّضَا بما يَفْعَلُ الرَّبُّ، و الْعِبَادَةُ: فِعْلٌ ما يَرْضَى به الرَّبُّ. " (الزبيدي: 1994: 83/5)

العبادات اصطلاحاً:

العبادة: " فعل المكلف على خلاف هوى نفسه؛ تعظيماً لربه " (الجرجاني: 1983: 146/1)

وعرفها ابن سيده: " طاعة الله على جهة الخضوع و التذلل " (ابن سيده: 1996: 62/4)

هذه التعاريف تركز على جوهر العبادة، المتمثل في طاعة الخالق القائمة على التذلل و الخضوع، إلا أن هنالك علماء قد رأوا انه من الضروري إضافة قيد لتمييز العبادة عن الطاعة المطلقة، وهذا القيد هو اقتران العبادة بعقيدة خاصة في حق المخضوع له، وهذا ما أكده عدداً من علماء الإمامية. عرّف الشيخ السبحاني العبادة بأنها: " الفعل الدالّ على الخضوع المقترن مع عقيدة خاصّة في حق المخضوع له " (السبحاني: 1416: 21/1)

يلاحظ من تعريف السبحاني، أنه جعل العبادة قائمة على ركنين أساسيين:

الأول: صدور الفعل الذي يظهر غاية الخضوع، و التذلل.

و الثاني: اقتران الفعل الصادر من العبد بعقيدة خصاصة تجاه من يخض له، فلا يكون الخضوع أو الاحترام لوحده عبادة، مالم يكن مستند إلى الاعتقاد الذي يمنح المخضوع له منزلةً تقتضي منه هذا الخضوع. وبهذا يخرج من مفهوم العبادة الأمور التي تقع بين الناس من مظاهر التوقير أو التكریم التي لا تقوم على الاعتقاد بالربوبية أو الألوهية.

هذا المعنى يقترب مما قرره جواد البلاغي، إذ عرف العبادة بأنها: " ما يرونه مشعراً بالخضوع لمن يتخذه الخاضع إلها ليوفيه بذلك ما يراه له من حق الامتياز بالإلهية." جواد البلاغي: 1420: (57/1)

يُظهر التعريف أن البلاغي قد فسر " العقيدة الخاصة " التي أشار إليها السبحاني في تعريفه للعبادة، فجعلها الاعتقاد بألوهية أو ربوبية المخضوع له، و استحقاقه لهذا الخضوع.

هذين التعريفين متكاملين؛ فالسبحاني قرر الضابط العام لمفهوم العبادة، والبلاغي بين مضمون هذا الضباط، الأمر الذي ميز العبادة عن الاحترام أو التعظيم، وجعلها مرتبطة باعتقاد خاص وليس بمجرد الأفعال الظاهرة.

الضابط الذي تميزت به العبادات:

أن تقسيم الأحكام إلى: عبادات و معاملات ليس تقسيم اصطلاحي درج الفقهاء عليه في تصنيف مؤلفاتهم فحسب، إنما هو قائم على أسس علمية تميز كل قسم عن الآخر وفق طبيعته و آثاره الشرعية. ومن هنا اهتم العلماء في بيان الضابط الذي يميز العبادات، ويفصلها عن سائر الأحكام الأخرى، لا سيما مع تشابه بعض الأفعال في صورتها الخارجية، مع الاختلاف في الحكم نتيجة لشروطها و أوصافها. ولذلك فإن بيان هذا الضابط يعد من المسائل التي أنبنى عليها " فهم حقيقة العبادات " وتمييزها عن غيرها من الأبواب الأخرى للفقهاء.

ذهب علماء الإمامية إلى أن قصد القرية هو المائز الأساسي بين العبادات وغيرها من الأحكام، فعنوان العبادة لا يتحقق شرعاً إلا بإتيان المكلف للفعل بقصد الامتثال لأوامر الله و التقرب إليه. بخلاف المعاملات فهي لا تتوقف على هذا القصد، إنما يكفي فيها استجماع الشروط و الأركان

التي اعتبرها الشارع. وقد قرر هذا المعنى صاحب الجواهر في حديثه عن الامتثال، إذ قال أنه: " لا بد في كل من الفعل و الترك من نية القربة وقصد الامتثال إذا كان عبادة"، ثم بعدها أوضح الفرق بين لعبادات وبقية الأحكام الشرعية بقوله: " و امتثال الأمر في غير العبادات لا يتوقف على قصد الطاعة، بل إنما يتوقف على موافقة الغرض " (ينظر: الجاهري: 1432: 22/29-23)

هذا النص يكشف لنا بوضوح أن الفرق بين القسمين لا يعود إلى صور الفعل أو موضوعه، بل إلى اشتراط قصد القربة، في صحة هذه العبادة دون غيرها.

وقد أكد السيد الخوئي هذا الضباط، وجعل منه معياراً للفصل بين الواجبات التعبدية و التوصيلية، فقال: " كل ما كانت صحته موقوفة على قصد القربة يقال: إن أمره تعبدية، وكل ما ليس كذلك يقال: إن أمره توصلي " (ينظر: الخوئي: 1377: 714/1)

هذا النص يدل على أن الفعل الصادر من العبد لا يوصف انه عبادة استناداً إلى صورة هذا الفعل أو نوعه، بل يتوقف على قصد التقرب به إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا هو ما يميز العبادات عن غيرها من الأحكام.

ولما كانت العبادات تمتاز عن غيرها من الأحكام بخصائص تنفرد بها، كان من أهم خصائصها اشتراط قصد القربة، وهو ما جعل الفقهاء و الأصوليين يولونها عناية خاصة؛ لما يترتب على قصد القربة من آثار شرعية تميز بها الواجبات التعبدية من الواجبات التوصيلية.

أن اشتراط قصد القربة لم يقتصر البحث فيها على كتب الفقه، بل حظي بعناية كبيرة في علم أصول الفقه؛ إذ تناوله الأصوليون عند تقسيم الواجبات إلى تعبدية و توصيلية، وعدّوه من المباحث المهمة التي توقف عليها كيفية الامتثال للتكاليف الشرعية. وقد انطلق الأصوليون من أن الأوامر في الشريعة لا تختلف في دلالتها على الطلب، إنما وقع الاختلاف في متعلق الأمر، فإذا كان امتثال الواجب لا يتحقق شرعاً إلا بقصد القربة لله تعالى، كان الواجب تعبدياً، أما إذا كان الواجب لا يتوقف على ذلك، كان الواجب توصلياً.

وقد أوضح هذا المعنى السيد الحائري عندما جعل ضابط التمييز بين الواجب التعبدية و التوصلي اعتبار قصد القربة من عدمه، مبيناً أن الواجب التعبدية يتوقف على صحة متعلقة بقصد القربة،

بخلاف التوصلي الذي لا يعتبر هذا القصد فيه، بل يكفيه الإتيان بالفعل على النحو الذي طلبه الشارع. (ينظر: الحائري: 1435: 147/2)

بعد أن بينا أن قصد القربة هو الضابط الذي تميزت به العبادات عن الأحكام الشرعية الأخرى، لابد من بيان معنى القصد؛ إذ قد يتوهم البعض أن المراد بالقصد هو القرب الزماني أو المكاني أو الرتبي، مع أنها لا تصح في حق الباري عز وجل، لكونه منزّه عن - خصائص الأجسام و لوازمها- ومن هنا أصبح من اللازم على العلماء بيان معنى قصد القربة، ومراده الشرعي.

يرى السيد الصدر أن قصد القربة في العبادات لا يُراد به، القرب الزماني، أو المكاني، أو الرتبي، لأن هذه المعاني لا تصح في حق الباري عز وجل، إنما المقصود هو " القرب المعنوي"، المتمثل في توجه الإنسان إلى خالقه بالإخلاص و الامتثال لأوامره وابتغاء مرضاته. وبذلك قصد القربة يكون تعبير عن الصلة الروحية بين الإنسان وخالقه، لا عن انتقال زماني، أو مكاني، أو رتبي. (السيد الصدر: 1445: 25/1)

وذهب صاحب " المناظر الناضرة" إلى أن قصد القربة تعني: " التقرب إلى الله تعالى" سواء حصل هذا بقصد الامتثال لأوامره، أم بإتيان الفعل كونه محبوباً عند الله تعالى، وإن لم يوجد أمر ظاهر في المورد، لأن العبرة تكمن في توجه العبد إلى خالقه ونيل رضاه. (ينظر: الكركاني: 1411: 245/2)، يتضح بهذا أن الامتثال للأوامر ليس المعنى الوحيد لقصد القربة، بل يُعد من أبرز مصاديقها.

هذا المعنى يؤكدّه الشيخ الفياض، إذ يرى أن قصد القربة: " هو إضافة الفعل إلى المولى"، وهذه الإضافة تتحقق بكون الفعل محبوباً لدى الله تعالى، ولا يشترط فيه أن يكون متعلقاً في جميع الموارد بأمر فعلي، بل يكفي فيه احتمال الأمر به إذا كان العبد يعلم بمحبوبيته العمل عند الله. (ينظر: اسحاق الفياض: 1426: 421/7)

هذا التحليل يكشف عن حقيقة قصد القربة المتمثلة بتوجيه العمل إلى الله سبحانه وتعالى، وجعل رضاه عز وجل الغاية المنشودة من الإتيان بالفعل.

ويعضد هذا الاتجاه صاحب "تسديد القواعد"، يقول أن معنى قصد القربة: " موافقة الأمر الإلهي وإطاعته"، وهو بيان يركز فيه على الامتثال العملي، ويعد الامتثال لأوامره عز وجل من أبرز

صور التقرب إليه، من دون حصر معنى قصد القربة بهذا الوجه فقط. (ينظر: الخوانساري: 350/1)

كما أن السيد مهدي الشيرازي قد أوضح معنى قصد القربة فقال: " أن يكون العمل الذي يأتي به خالصاً لوجه الله تعالى" بحيث يكون التقرب من الله هو الدافع لإتيان العبادة، وليس لغرض المنافع الدنيوية أو الثناء من الناس، وإن إشراك غير الله تعالى في باعث العبد على العبادة يخل بإخلاصه ويؤثر في صحة هذا العمل العبادي. (ينظر: مهدي المؤمن: 176/2)

و يظهر من مجموع هذه الأقوال أن الاختلاف في تعابير العلماء لا يرجع إلى الاختلاف في حقيقة قصد القربة، إنما الاختلاف حصل في زاوية البيان؛ فمنهم من ركز على القرب المعنوي، والبعض الآخر على امتثال الأمر، وآخرون على إضافة العمل إلى الله عز وجل أو الإخلاص له، وهذه التعابير جميعها تلتقي عند حقيقة واحدة، وهي ان معنى قصد القربة: يعني توجيه العمل إلى الله عز وجل، امتثالاً لأوامره، وطلباً لنيل رضاه، بعيداً عن البواعث المخلة بصحة العمل وإخلاصه لله تعالى.

خصائص العبادات:

تتميز العبادات بجملة من الخصائص في الفقه الإسلامي، وقد تناول الأصوليون و الفقهاء بعض خصائص العبادات بدرجات متفاوتة، ولما كان مقام البحث لا يقتضي تناول جميع خصائص العبادات، وإنما الاقتصار على السمات البارزة التي تقوم عليها " حقيقة العبادة" وآثارها الفقهية، ارتئنا على إبراز أهم هذه الخصائص، وهي: التوقيفية، واشتراط قصد القربة في صحة العبادات؛ كونهما من أكثر الخصائص التي تتصل بمفهوم العبادة، وتميزها عن سائر الأحكام الشرعية.

1- توقيفية العبادات

تعد التوقيفية من أبرز الخصائص التي ميزت العبادات عن غيرها من الأحكام الشرعية، ويقصد بالتوقيفية أن تشريع العبادات، وبيان كيفيتها، وشرائطها، وتحديد أجزائها، منوط بالشارع المقدس، فلا يثبت منها شيء إلا بالدليل، ولا يجوز للمكلف أن يزيد أو ينقص من تلك العبادات بالاعتماد على رأيه أو استحسانه لها؛ لأن حقيقة العبادة قائمة على الامتثال لأوامر الله تعالى، وهو ما يلزم الوقوف عند الحدود التي وضعها الشارع من غير تقصير أو تجاوز.

وقد عبّر عن هذه القاعدة الشهيد الثاني في حديثه عن تكبير الإحرام، فقال: "لأن العبادات توقيفية لا مجال للرأي فيها"، فقد جعل بطلان عدول المكلف عن الصيغ الشرعية مع القدرة عليها فرعاً لهذه القاعدة الكلية، وهو ما يكشف، أن العبادات جميعها مبنية على ما جاء به الشارع المقدس من هيئات و ألفاظ وكيفيات، ولا يجوز فيها التصرف بالرأي أو الاجتهاد مع وجود النص.(ينظر: الشهيد الثاني: 1422: 226/2)

يتأكد المعنى هذا بما ذكره ابن العربي بقوله: " أصل العبادات مبنية على التوقيف، وينبغي أن لا يزداد فيها ولا ينقص منها" (ينظر: ابن العربي: 1987: 94/11)، هذا النص يبين الآثار العملية لهذه القاعدة، إذ أن التوقيف غير مقتصر على أصل تشريع العبادات، بل هو يحافظ على حدودها التي رسمها الشرع، فلا يصح فيها الزيادة، كما لا يجوز القصور بشيء من شروطها أو أجزائها الثابتة بدليل شرعي.

وإذا كانت النصوص السابقة تبين الآثار العملية لهذه القاعدة، فإن الأصوليين قد سعوا إلى بيان الأساس النظري لها، وقد بين الشيخ البهبهاني الأساس الأصولي لهذه القاعدة في " الفوائد الحائرية"، فقرر أن توقيفية العبادات تنشأ من كون معانيها و حقائقها تعرف من جهة الشرع فقط؛ لأن الألفاظ المستعملة في بيانها تعود إلى واضعها لتحديد مدلولها الشرعي، فلا سبيل لمعرفة حقائق العبادات من صلاة وصيام وحج...الخ، إلا من خلال البيان الشرعي، وإن المرجع في بيان حدود وكيفية العبادات هو النص الشرعي لا غير.(ينظر: البهبهاني: 1415: 484/1)

ومن ثمار هذه القاعدة، ما نقله صاحب " المناظر الناضرة" من أن براءة الذمة للمكلف لا تتحقق إلا بإتيان ما ثبت عن الشارع المقدس يقيناً، لأن " العبادات لما كانت مبنية على التوقف" كان الواجب على المكلفين أن يقتصروا على المقدار الذي تيقن ثبوته عن الشارع، وهذا ما توارثه العلماء جيلاً بعد جيل، فلا يصح أن يتم إثبات شروط أو أجزاء العبادات من دون دليل معتبر.(ينظر: العلوي الكركاني: 1437: 158/8)، كما أن السيد الخوئي أكد هذا المعنى أيضاً، مبيناً أن مقتضى - توقيفية العبادات- عدم جواز الإتيان بأي شيء بقصد العبادة مالم يكن له دليل شرعي، وإلا فإنه تشريع محرم، لأن التعبد يكون بما شرعه الله عز وجل، لا بما يستحسنه العبد من عند نفسه.(ينظر: الخوئي: 2009: 424/15)

وعلى هذا الأساس، فإن "توقيفية العبادات" لا تعني وجوب طاعة الخالق عز وجل، فإن هذا مما يستقل العقل به، إنما المقصود منها، أن العبادات بعناوينها وحدودها وكيفيةها لا تثبت إلا بدليل شرعي، فلا يجوز للعباد إنشاء عبادة يستحسنونها، أو أثبات شرط أو جزء أو هيئة فيها، إلا بالدليل من الشارع المقدس، ومن هنا كانت هذه القاعدة من الضوابط المهمة التي تحافظ على العبادات من النقصان و الزيادة، وتضمن بقائها على هيئتها التي أرادها الشارع، تحقيقاً لمعنى الخضوع و الامتثال لأوامر الله تعالى.

2- اشتراط قصد القربة

بعد أن بينا حقيقة قصد القربة في المبحث السابق، يُحسن التنبيه إلى أنها لا تمثل معنى أخلاقي أو روحي فحسب، بل تعد من أبرز الخصائص التي امتازت بها العبادات عن بقية الأحكام الشرعية "اشتراط قصد القربة"، إذ لا يكفي فيها إتيانها بصورتها الخارجية، بل لا بد أن تكون صادرة من العباد بقصد التقرب إلى الله عز وجل، امتثالاً لأوامره، ونيل رضاه. ولهذا كان " شرط قصد القربة" من مقومات العبادة الأساسية، بحيث يترتب على عدمها بطلان العمل، وإن استوفى سائر شرائطه و أجزائه.

وقد قرر الفقهاء في مؤلفاتهم هذا الأصل، وعدوه فارق أساسي للتمييز بين العبادات و المعاملات؛ بخلاف المعاملات يتحقق أثرها بمجرد تحقق أسبابها، أما العبادات فلا يترتب عليها أثر إلا اذا اقترن العمل بالنية المشتغل على قصد القربة، وقد أكد السيد الخوئي: "أن العبادات لا بد أن تؤتى بقصد القربة" (ينظر: الخوئي: 709/1)، مبيناً أن القصد هذا – قصد القربة- هو من يمنح العمل صفته العبودية، وهو ما يميز الفعل عن سائر الأفعال التي تشترك معه في الهيئة وتختلف عنه في الحقيقة.

وفي السياق نفسه، يبين الكركاني أن التقرب إلى الله عز وجل قد يتحقق بقصد الامتثال لأوامره، وقد يتحقق بإتيان المكلف للفعل كونه محبوباً عند الله عز وجل، حتى وان لم يكن هناك أوامر ظاهرة بشكل فعلي. (ينظر: الكركاني: 17/8)، وهذا ينسجم مع ما قرره علماء الأصول بأن قصد القربة يتحقق بإضافة العمل إلى الخالق على وجه العبودية.

ومن ثم، فإن قصد القربة يُعد من الخصائص البارزة التي تُميز العبادات عن غيرها؛ لأن هذا الشرط يجعل من العبادات أفعالاً تتجاوز الصور الظاهرة إلى الحقيقة الباطنة، القائمة على الإخلاص في النية لله تعالى، وتحقيق معنى الامتثال و العبودية، وهذا ما يفسر اختلاف العبادات عن سائر الأحكام الشرعية التي تترتب آثارها بتحقيق أسبابها المقررة شرعاً، دون التوقف على شرط قصد القربة.

وإذا كانت العبادات هي القسم الأول من أقسام الفقه الإسلامي، فإن بقية الأقسام الثلاثة تندرج تحت عنوان (المعاملات) بالمعنى الأعم، ولذلك يجري تناول هذه الأقسام ضمن مطلب مستقل يبدأ بالعقود، ثم الإيقاعات، ثم الأحكام.

ثانياً: المعاملات

بعد الفراغ من مفهوم العبادات وبيان أرز خصائصها، يُحسن الانتقال إلى القسم الثاني من أقسام الفقه، وهو المعاملات، وذلك لأهميته البالغة في تنظيم العلاقات المشتركة بين أفراد المجتمع، وبيان ما يترتب عليها من آثار وحقوق و التزامات وفق الأحكام الشرعية. ولأجل الإحاطة بهذا، يقتضي المقام بيان مفهوم المعاملات في اللغة و الاصطلاح، تمهيداً لبيان أقسامها الرئيسية في الفقه الإسلامي

المعاملات لغة:

المعاملات جمع معاملة، مشتقة من مادة (ع م ل)، وهي في أصل اللغة تدور حول الفعل و مزاوله العمل، قال ابن فارس: " العين و الميم و اللام أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلّ فعلٍ يُفعل"، وهذا يعني أن جميع مشتاقات مادة (ع م ل) ترجع إلى معنى إيقاع الفعل و العمل. كما يقال: " عاملتُ الرجل معاملةً " أي: باشرت العمل معه على نحو الشراكة و التبادل، ومن هنا فقد اكتسبت المعاملات معناها اللغوي الذي يدل على وجود شراكة أو علاقة بين طرفين، سواء أكان ذلك في الإجارة أو البيع أو غيرها من التصرفات. (ينظر: ابن فارس: 1972: 145/4)؛(ابن منظور: 476/11)

المعاملات اصطلاحاً:

قلّت التعريفات الاصطلاحية للمعاملات في الكتب الفقهية المتقدمة، وانصرفت العبارات غالباً إلى بيان أحكامها و مجالها، إلا أن ما ورد من عباراتهم يدور حول معنى واحد، وهو الأحكام التي تنظم العلاقات و الشراكات بين الأفراد، وما ينشأ عنها من التزامات و حقوق في شؤون الحياة المختلفة. ومن التعريفات التي تعبر عن هذا المعنى ما بينه الشيخ كاشف الغطاء، إذ عرف المعاملات: " بأنها لتي يقصد بها تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم، وهذه تشمل جميع روابط القانون العام و الخاص في الاصطلاح الحديث" (كاشف الغطاء: 1429: 149/1)

وهذا المعنى يؤيده بعض الباحثين من " أن المعاملات تتناول جانباً كبيراً من الفقه الإسلامي، وهو الأحكام المتعلقة بعلاقات المجتمع بعضهم مع بعض، سواء كانت من الأحوال الشخصية كالزواج و الطلاق، أم من المعاملات المالية كالبيع و التجارة، فهي تشمل ما دون العبادات بشكل عام" (علي الشملوي: 70)

وبهذا يتبين أن المعاملات غير مقتصرة على تصرف معين، بل تستوعب أنواع مختلفة من العلاقات بين أفراد المجتمع، سواء كانت علاقات مالية أم اجتماعية أم أسرية، ما دامت تهدف إلى تنظيم الحقوق و الالتزامات بينهم وفق أحكام الشريعة.

ويلاحظ أن الفقهاء قد عرفوها أيضاً بالنظر إلى الغاية التي من أجلها شرعت المعاملات، فقرروا أن المعاملات: " كل حكم شرعي يكون الغرض الأهم منه الدنيا، سواء كان لجلب النفع أو لدفع الضرر" (ينظر: مهدي الطباطبائي: 9/1)، هذا التعريف لا يغيّر التعريفات أعلاه، إنما يكملها؛ إذ يركز على وظيفة المعاملات العملية، بوصفها أحكام تنظم شؤون الحياة الدنيوية للناس.

ومن هنا فإن علماء الأصول قد فرقوا بين المعاملات و العبادات، فبينما تكون العبادات متوقفة على قصد القربة في العمل، فإن ذلك غير معتبر في المعاملات، بل تترتب آثارها الشرعية بمجرد تحقق شروطها و أسبابها المقررة شرعاً. ولهذا قال السبحاني: " المراد من المعاملات في عنوان البحث ما لا يعتبر فيها قصد القربة، كالعقود و الإيقاعات". (السبحاني: 1429: 72/1) وهذا البيان ليس المراد منه تعريف المعاملات، بل إبراز ما تمتاز به المعاملات عن العبادات.

أقسام المعاملات

الفقهاء لم يقتصروا على بيان مفهوم المعاملات بالمعنى الأعم، بل قسموها إلى أقسام رئيسية؛ لتسهيل دراسة أحكامها، وجمع أبوابها المتفرقة. وقد أُنقِر اصطلاح الفقهاء على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي: العقود، والإيقاعات، والأحكام، هذا التقسيم يستند على طبيعة الأثر الشرعي الذي يترتب على كل قسم، وكيفية تحققه. ولذلك جرى تناول هذه الأقسام تحت عنوان واحد.

أولاً: العقود

العقود لغة:

العقود جمع عقد، وهي مأخوذة من مادة (ع ق د)، التي تدل على الشد، و الربط، و الإحكام، قال ابن فارس: " العين و القاف و الدال أصلٌ واحد يدلُّ على شِدَّةٍ وُثُوقٍ، وإليه ترجع فروع الكتاب كُلُّها". ومنه عقد الحبل إذا شده وأحكم ربطه.(ابن فارس: 1972: 87/4)

ثم توسع العرب في استعمالهم لهذا اللفظ، فنقلوه من المعنى الحسي إلى المعنى الاعتباري، فاستعمل هذا اللفظ في العهد، و الميثاق، و الالتزام، فقل: عقد البيع، عقد اليمين، عقد النكاح، وعقد العهد. ولهذا قال صاحب لسان العرب: " العقد: العهد، و الجمع عقود، وهي أوكد العقود" كما قال: " إذا قلت: عاقدته أو عقدت عليه، فتأويله أنك ألزمته ذلك باستيثاق" وهو ما يدل على تضمن العقد لمعنى التوثيق و الإلزام بين الطرفين.(ابن منظور: 1414: 297/3)

وقد أكد الزبيدي هذا المعنى فقد ذكر: " أن أصل العقد نقيض الحل، ثم استعمل في مختلف عقود البيوع و غيرها، كما استعمل في التصميم و الاعتقاد الجازم"، مما يكشف عن الجامع الذي يجمع بين هذه الاستعمالات هو معنى التوثيق و الإحكام و الثبات.(ينظر: الزبيدي: 2001: 394/8)

وعليه، فالعقد لغة يدور معناه حول " الشد، و الربط، و الإحكام، و التوثيق، و الإلزام"، ومن هذا المعنى انتقل استعماله إلى العقود الشرعية، لما تضمنته من إلزام المتعاقدين بما التزم به.

العقود اصطلاحاً:

لقد تعددت عبارات العلماء في تعريف العقد رغم اتفاقها في المضمون؛ عرف صاحب " جواهر الكلام" العقد بأنه: " قول من المتعاقدين، أو قول من أحدهما وفعل من الآخر، رتب الشارع الأثر المقصود عليه"، وهذا يبين أن مناط العقد يكمن في تحقق ما رتب عليه الشارع من آثار، سواء

كان بالإيجاب و القبول اللفظي، أم بما قام مقامهما مما أمضاه الشارع المقدس.(ينظر: الجواهري:1362: 3/22)

وعرّفه الجرجاني بأنه: " ربط أجزاء التصرف بالإيجاب و القبول شرعاً"، وهذا لتعريف يبين الجانب الإنشائي للعقد الذي يقوم على إرادة العاقدين. (الجرجاني: 1983: 66/1)

كما عرّف بأنه: " ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله"، وهذا من التعريف الشائعة في كتب الفقه؛ لكونه يجمع بين أركان العقد وآثاره الشرعية. (الزحيلي:1989: 2918/4)

وقد بين السيد فضل الله في تفسير قوله تعالى: (أوفوا بالعقود)، أن المراد بالعقد: " كل التزام جرى بين بالغين عاقلين عن طيب نفس على أي شيء كان، شرط أن لا يحرم حلالاً أو يحلل حراماً"، وهو تعريف يوضح جانب الالتزام في العقد و تقييده بالأطر الشرعية. (فضل الله: 2018: 14/5)

ومن مجموع التعريفات المتقدمة يمكن القول إن العقد: هو إنشاء التزام شرعي بين المتعاقدين، يتحقق بالإيجاب و القبول أو ما قام مقامهما، بقصد إحداث الأثر المعتبر شرعاً، فيترتب عليه ثبوت الالتزامات أو انتقال الحقوق وفق ما أمضاه الشارع المقدس.

أقسام العقود

بعد أن بينا مفهوم العقد في اللغة و الاصطلاح، يُحسن التعرض الآن إلى أهم تقسيمات العقود الفقهية؛ إذ أنّ العقود ليس لها مرتبة واحدة من حيث الآثار و الأحكام، بل هي مختلفة نظراً لاختلاف طبيعتها الشرعية و الآثار المترتبة عليها، ولذلك فقد اعتنى الفقهاء بتقسيم العقود إلى أقسام متعددة. ومن أبرز هذه التقسيمات: عقود لازمة، وعقود جائزة¹؛ لما يترتب على التقسيم هذا من آثار تتعلق بإمكان بقاء العقد أو فسخه.

ويُقصد بالعقد اللازم: العقد الذي لا يحق لأحد المتعاقدين فسخه بإرادته بعد انعقاده، بل يبقى العقد ملزماً، ولا يرتفع إلا برضا الطرفين معاً أو وجود سبب شرعي يقتضي انحلال العقد، كالإقالة أو

¹وهناك تقسيمات أخرى للعقود، كالعقود المنجزة و المعلقة، و العقود المعاوضة و غير المعاوضة، و العقود المسماة و غير المسماة، (الرسائل العشرة: 214/1، فقه العقود، 333/1) إلا أن تقسيمها إلى (لازمة و جائزة) هو أشهرها، وأوثقها اتصالاً بآثار العقد.

الفسخ بخيار ثابت أو غيرها من الأسباب الشرعية. ومن أمثلة هذه العقود: البيع، و الصلح، والإجارة، ونحوها من العقود الناقلة للمنفعة أو الملكية. وقد عرّف وهبة الزحيلي العقد اللازم بقوله: "العقد النافذ إما لازم أو غير لازم، فاللازم هو ما ليس لأحد عاقديه فسخه دون رضا الآخر، كالبيع والإجارة"، ثم قرر أن الأصل في العقود اللزوم؛ لأن الوفاء بالعقود واجب شرعاً، لقوله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا أوفوا بالعقود). (الزحيلي: 3189/4)

ولم يقتصر تقرير الأصل هذا على الفقه المقارن، بل أكد فقهاء الإمامية هذا الأصل، حتى عُدّ اللزوم هو الأصل في العقود وأن الجواز يحتاج لدليل يخرج من هذا الأصل. وقد ذكر صاحب جواهر الكلام: أن الأصل في البيع اللزوم، مستنداً في ذلك إلى استحباب بقاء الملك، و إلى أن غرض العقد لا يتحقق إلا باستقرار الملكية، وأمن المتعاقدين على حقوقهم، وهذا لا يتم إلا بلزوم العقد. (ينظر: حسن النجفي: 220/22). كما ذهب الإمام الخميني في تفسير قوله تعالى: (أوفوا بالعقود) أن الأمر بالوفاء في العقود ظاهر في الإرشاد للزوم العقد و استقراره، وليس مجرد تكليف تعبدى للوفاء بالعقود، لأن الزام الأطراف المتعاقدة بالعمل بمقتضى العقد يكون كاشف عن خروج العقد عن الفسخ المجرد، وهذا هو معنى اللزوم. (ينظر: الخميني: 1410: 210/2)

أما العقد الجائز: هو العقد الذي يمكن لأحد طرفيه أو كلا المتعاقدين فسخه بإرادته دون التوقف على رضا الطرف الآخر، كالوديعة، والوكالة، ونحوها من العقود التي بقاءها تابعة لإرادة المتعاقدين. وقد عرّف وهبة الزحيلي العقد الجائز بأنه: "هو ما يملك كل من طرفيه أو أحدهما فقط فسخه دون رضا الآخر، إما عملاً بطبيعة العقد نفسه كالوكالة والإعارة والإيداع، أو لمصلحة العاقد كالعقد المشتمل على الخيار". (الزحيلي: 3189/4)

ويلاحظ أن الفقهاء في تقسيمهم هذا لم يقصدوا مجرد التصنيف النظري، إنما أرادوا بيان الآثار العملية المترتبة على العقود من حيث بقاءها واستمرارها أو قابليتها للفسخ، ولذلك أصبح هذا التقسيم الأكثر حضوراً في الكتب الفقهية، لما يترتب عليه من أثر عملي في أبواب المعاملات المختلفة.

إن تقسيم العقود إلى عقود لازمة وجائزة لا يراد منها استقصاء جميع الأحكام المترتبة على أقسام العقود، و إنما إبراز طبيعة العقد الفقهية والقانونية من حيث استقرار العقد أو قابليته للفسخ.

ثانياً: الإيقاعات

أما الإيقاعات فهي القسم الآخر من للتصرفات الشرعية، وقد أفرد الفقهاء هذا القسم بالبحث؛ لما يترتب على الإيقاعات من آثار شرعية في أبواب الفقه المختلفة، لا سيما في المعاملات و الأحوال الشخصية، ولما كان الوقوف على حقيقة الإيقاعات هو المدخل الأساسي لفهم أحكامه، وتمييزه عن بقية التصرفات الشرعية، كان من المناسب بيان معناه اللغوي، ثم معناه الاصطلاحي عند الفقهاء و الأصوليين.

الإيقاعات لغة:

لفظ الإيقاع يرجع في أصله اللغوي إلى مادة (وقع)، الدال على حصول الشيء وثبوته. قال ابن فارس: " الواو و القاف و العين أصلٌ واحدٌ يرجع إليه فروعه، يدل على سقوط شيء"، ثم ذكر بعدها أن جميع مشتقات هذه المادة ترجع إلى هذا الأصل، ومنه: " وقع الشيء وقوعاً، وأوقعه غيره، و التوقيع، وغير ذلك من الاستعمالات. (ينظر: ابن فارس: 1972: 133/6-134)

وقد أوضح صاحب لسان العرب هذا الأصل بقوله: " وقع على الشيء، ووقع الشيء من يده يقع وقعاً ووقوعاً: سقط"، ثم بين أن هذه المادة استعملت في معاني أخرى منها حصول الشيء وثباته، فقال: " وقع الشيء موقعه، ووقع الأمر إذا حصل و استقر". (ابن منظور: 1414: 402/8)

ولم يقتصر استعمال مادة (وقع) على المعنى الحسي، بل توسع العرب فيها فاستعملوها في المعاني المعنوية؛ جاء في تاج العروس أن الوقوع يأتي بمعنى: الوجوب و الثبوت، ومنه قوله تعالى: (إنَّ عذاب ربك لواقعٌ)، أي: واجب، وقوله تعالى: (فوقع الحقُّ)، أي: ثبت. (الزبيدي: 351/22)، كما أطلق لفظ الإيقاع على إيقاع اللحن، والغناء، الإيقاعُ: " من إيقاع اللحن و الغناء وهو أن يوقع الألحان ويبنيها". (ابن منظور: 1414: 408/8)

يظهر من مجموع هذه الاستعمالات أن مادة (وقع) تدور حول إحداث الشيء وإيقاعه وإثباته في محله، بعد أن لم يكن واقعاً، وهذا المعنى كان الأساس في انتقال اللفظ إلى الاصطلاح الفقهي.

الإيقاع اصطلاحاً:

عرّف الشهيد الأول الإيقاعات بقوله: " الإيقاعات، هو صيغة يترتب أثرها بواحد" (العاملي: 1419: 63/1)، وهو من أدق التعاريف وأجزها، إذ يبين أن الإيقاعات تصرف إنشائي يتحقق

أثره بصدور الصيغة من أحد الأطراف. كما عرّفها الكاشاني بأنها: " ما يفتقر إلى صيغة يترتب أثرها بواحد، كالطلاق و الظهار و الإيلاء و العتق " (الشريف الكاشاني: 1426: 99/1)، وهو تعريف يبين حقيقة الإيقاع، مع التمثيل لأبرز مصاديقها الفقهية.

من خلال هذه التعريف يتبين لنا أن الفرق الجوهرية بين الإيقاعات و العقود يكمن في كيفية تحقق الإنشاء؛ فالعقد يتم بالإيجاب و القبول، بخلاف الإيقاعات فأنها تتحقق بمجرد صدور الإنشاء من أحد الأطراف. وقد أوضح السيد الخميني هذا بقوله: " إن الفرق بين العقد و الإيقاع هو أن العقد لا يتم إلا بالقبول، و الإيقاع لا يحتاج في تمامه إليه؛ لأن مفاده تصرف في سلطان المنشئ من نفسه أو ماله، من غير توقف على تصرف الغير أو رضاه". (ينظر: السيد الخميني: 1420: 209/1)

ولم يقتصر استعمال هذا المصطلح على معناه الفقهي الخاص، بل توسع علماء الأصول في إطلاقه، فجعلوا من هذا المصطلح عنواناً لكل ما يتقوم بالإنشاء، سواء كان إيقاعاً أم عقداً، فيشمل جميع التصرفات التي تتحقق بالإنشاء سواء القولية أو الفعلية. إلا أنه استعمال أصولي خاص، ولا يراد منه معناه الفقهي المختص بالتصرفات التي تنشأ من إرادة أحد الأطراف. (ينظر: الهاشمي الشاهرودي: 1998: 167/2-168)

إن التعاريف المتقدمة للإيقاعات وعلى اختلاف ألفاظها ترجع في حقيقتها إلى أن الإيقاعات تصرفات شرعية إنشائية تترتب آثارها بمجرد صدور صيغتها من منشئها، ولا تتوقف نفاذها على قبول أو رضا الطرف الآخر، وهذا ما يميزها عن العقود التي لا ينعقد أثرها إلا باجتماع الإرادة من الطرفين.

ثالثاً: الأحكام

بعد الفراغ من بيان العقود و الإيقاعات، يبقى القسم الأخير من أقسام المعاملات، وهو الأحكام، التي أفردتها فقهاء الإمامية بالبحث لاشتغالها على مواضيع لا تندرج تحت العقود و الإيقاعات، وإن كانت مشتركة معها في كونها باب من أبواب المعاملات بالمعنى الأعم، وقد عبّر بعض الفقهاء عنه بـ " السياسات " في حين اشتهر عند أكثر الفقهاء باسم " الأحكام".

الأحكام لغة:

يرجع لفظ (الحكم) في اللغة إلى معانٍ كثيرة، إلا أن هذه المعاني تدور حول أصل واحد، وهو " المنع و الفصل و القضاء " فقد نصّ صاحب مقاييس اللغة على أن مادة (حكم) تدل على المنع، فقال: " الحاء و الكاف و الميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، ومن هذا الأصل اللغوي سميت حكمة الدابة؛ لأنها تمنعها من الانفلات، كما سمي الحاكم حاكماً؛ لأنه يمنع الظالم من ظلمة ويمنع الخصوم من التعدي بعضهم على بعض " (ينظر: ابن فارس: 1972: 91/2)

وتسع استعمال هذا المدلول في اللغة ليشمل معنى القضاء و الفصل و الفقه و العلم، فقد ذكر في لسان العرب: " الحكم: العلم و الفقه و القضاء بالعدل، كما يطلق على القضاء بين الناس، فيقال: حكم بينهم إذا فصل بينهم بالحق، وحكم له أو عليه إذا قضى له أو قضى عليه " (ينظر: ابن منظور: 1414: 12/140-141)

وقد أكد هذا المعنى الزبيدي بقوله: " الحكم: القضاء على الشيء بأنه كذا أو ليس كذا"، وبيّن أن أصل الحكومة، رد الإنسان عن فعل الظلم، ومن هذا المعنى سمي الحاكم بهذا الاسم. (ينظر: الزبيدي: 2001: 510/31)

ويتبين من مجموع هذه المعاني اللغوية أن لفظ الحكم لا يقتصر على القضاء فحسب، بل هو يجمع بين الفصل، و إقامة العدل، وإثبات الأمر، و المنع، وهذه المعاني انتقلت إلى الاستعمال الاصطلاحي عند الفقهاء، مع الاختلاف في استعمالها بحسب المقام.

الأحكام اصطلاحاً:

استعمل الفقهاء لفظ (الأحكام) للدلالة على القسم الثالث من المعاملات، إلا أنهم لم يضعوا للأحكام تعريفاً اصطلاحياً كما في العقود و الإيقاعات، وإنما عرفوا الأحكام من خلال بيان الخصائص التي تميزه عن بقية أقسام الفقه.

ومن هنا، اتجه الفقهاء الى بيان (الأحكام) من خلال ما تميز به هذا القسم عن بقية الأقسام الأخرى، وليس من خلال رسم حدّ جامع مانع له. و من الأوائل الذين تعرضوا لذلك، الشهيد الأول، حيث عبّر عنه: " السياسات، وتسمى الأحكام بمعنى أخص، وهو ما لا يتوقف على قرينة و لا صيغة غالباً"، فجعل مناط الأحكام انتفاء الأمور التي تتميز به الأقسام السابقة، وهما الصيغة و

قصد القربة، فالعبادات امتازت باشتراط قصد القربة، و العقود و الإيقاعات قائمة على الصيغة، أما ما خلا من هذه الأوصاف فهو يندرج في قسم السياسات أ الأحكام. (الشهيد الأول: 1419: 63/1)

ويقارب هذا المعنى ما ذكره كاشف الغطاء، إذ قال: " الأحكام: هي التي أثبتتها الشرع من غير توقيف على لفظ أو قصد أو رضا"، وهذا يبين أن ثبوت هذا القسم لا يتوقف على الإنشاء اللفظي، ولا على قصد التعبد، ولا يتوقف على رضا أحد المتعاملين، إنما يثبت بتحقق الأسباب التي رتبها الشارع المقدس عليه، كما في أحكام الديات، و القصاص و الإرث، وسائر احكام الغير متوقفة على إنشاء عقد أو إيقاع. (كاشف الغطاء: 1420: 5/1)

كما سار على هذا الاتجاه الكاشاني، فقد عرف الأحكام بأنها: " هي ما يفتقر إلى قربة ولا صيغة"، وعدّ من امثلتها القصاص، و الحدود و الديات، وسائر الأحكام التي تندرج تحت عنوان الأحكام. (ينظر: الشريف الكاشاني: 1429: 99/1)

ويظهر من خلال هذه التعريفات أن الفقهاء لم يقتصروا على بيان حقيقة "الأحكام" من حيث خصائصه، بل تعرضوا لسبب تسميته بـ " الأحكام أو السياسات". فأطلق اسم " الأحكام" على هذا القسم ليس لاختصاصه بالأحكام الشرعية من دون غيره، و إنما لعدم وجود عنوان يجمع موضوعاته المختلفة، بخلاف العبادات، و العقود، و الإيقاعات، التي امتازت بأوصاف تميزها عن غيرها من الأحكام. وفي هذا المعنى يقول كاشف الغطاء: " وإنما خص الفقهاء هذا القسم باسم الأحكام مع أن جميع الأحكام هي أحكام شرعية؛ لأنهم لم يجدوا له خصوصية يسمونه بها، فسموه فيما بينهم أحكام، مثل أحكام الإرث و الديات و القصاص" (كاشف الغطاء: 1429: 26/1)

بينما اتجه بعض الفقهاء للتعبير عنه بـ " السياسات"؛ دفعاً للاشتراك اللفظي بينه وبين مطلق الشرعية و الأحكام التكليفية، وللدلالة على أن مواضيع هذا القسم مرتبطة بالمجتمع و تنظيم شؤونه، وتنظيم العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع، وقد أشار إلى ذلك كاشف الغطاء بقوله: " وبعضهم سماه بالسياسات دون الأحكام... وإنما خصوه بالسياسات لأنه يشتمل على تدبير المنزل كالأطعمة و الأشربة و الموارد، وعلى تدبير المجتمع كالحدود و القصاص و الديات، و السياسة هي التدبير" (علي كاشف الغطاء: 1985: 26/1)، ومن الواضح أنه لا يُراد حصر موضوعات

الأحكام في هذا البيان بالجانب السياسي بالمفهوم الحالي، إنما المقصود بالسياسة في هذا البيان، هو التدبير الشرعي الذي يحفظ المجتمع ويحقق مصالحه وفق الأحكام الشرعية.

وعلى هذا الأساس، فالاختلاف في تسمية هذا القسم لا يرجع إلى الاختلاف في حقيقته أو مضمونه، وإنما هو اختلاف اصطلاحى، إذ أن المراد في كلا التعبيرين – الأحكام / السياسات- بيان الأحكام التي لا تتوقف على قصد القرية، ولا على إنشاء صيغة عقد أو إيقاع، وإنما تثبت بتحقيق الأسباب التي جعلها الشارع.

ويؤكد هذا المعنى، اختلاف الموضوعات التي تنظم تحت هذا القسم، إذ جعل الفقهاء كل ما لا يندرج تحت العبادات و لا يتحقق بالعقود و الإيقاعات يندرج تحت هذا القسم. ومن هنا جعلوا له أبواب متعددة، كالقضاء، و الديات، و الحدود، و القصاص، و المواريث، و تنظيم شؤون الفرد و المجتمع، وغيرها من الأحكام. وقد نصّ البعض من الفقهاء على أن: "السياسات، يدخل فيها القضاء و الحدود و الديات و ما شابهها" (السبحاني: 1998: 74/1)، وهذا يكشف عدم اختصاص هذا القسم بباب معين من أبواب الفقه، وإنما هو جامع للأبواب التي لا تتوقف على القرية ولا على الإنشاء.

خصائص الأحكام

لقد أفرد الفقهاء لقسم الأحكام خصائص تميزه عن غيره من الأحكام الأخرى، إذ أن اختلاف موضوع الحكم الشرعي يقتضي اختلاف الضوابط التي تحكمه، ومن خلال أقوال الفقهاء يتبين أن هذا القسم لا يحتاج إلى قصد القرية، ولا يتوق على إنشاء صيغة عقد أو إيقاع، وإنما يثبت بتحقيق أسبابه التي وضعها الشارع المقدس، كما أنه ينظم شؤون المجتمع والأفراد مع بعضهم، ولذلك عبر عنه البعض من الفقهاء بالسياسات. ومن هنا يمكن إبراز أهم الخصائص التي تميزت بها الأحكام.

فأول هذه الخصائص: أن الأحكام لا يشترط في تحقق صحتها قصد القرية، بخلاف العبادات فهي لا تثبت حقيقتها إلا بإتيانها بقصد التقرب إلى الله عز وجل. ولهذا فقد جعلها الشهيد الأول ضابطاً للأحكام، فقال بأنها: "ما لا يتوقف على قرية و لا صيغة غالباً". (الشهيد الأول: 1419: 63/1)،

فجعل عدم قصد القرابة أهم ما يميز الأحكام عن العبادات، لأن المقصود هو أن الآثار الشرعية تترتب على الأسباب، لا تحقق عنوان الامتثال و التعبد.

ويؤكد هذا المعنى أيضاً الكاشاني، إذ عرف الأحكام بأنها: " ما لا يفتقر إلى قرابة ولا صيغة". (الشريف الكاشاني: 1429: 99/1)، وهو يبين في هذا النص أن موضوع الأحكام يثبت بتحقيق أسبابه، لا بقصد التقرب إلى الله عز وجل.

أما الخصيصة الثانية: عدم توقف الأحكام غالباً على إنشاء الصيغ اللفظية، بخلاف العبادات و الإيقاعات فهما يقومان على إنشاء الصيغ اللفظية أو ما يقوم مقامهما، لذلك عرّف كاشف الغطاء الأحكام، بأنها: "التي اثبتتها الشرع من غير توقيف على لفظ أو قصد أو رضا". (كاشف الغطاء، 1420: 5/1)، وهذا يكشف أن قسم الأحكام يثبت بتحقيق أسبابه الشرعية مباشرة، من دون توقف على صيغ الإنشاء أو رضا الأطراف، كما في أحكام القصاص و المواريث و الديات.

ويتبين من خلال ذلك أن مناط الأحكام ليس إنشاء التصرف ولا إنشاء الالتزام، كما في العقود و الإيقاعات، وإنما الموضوع الذي رتب عليه لشارع المقدس الأحكام يكون ثبوته بتحقيق أسبابه، سواء كان ذلك في القصاص، أم في الإرث، أم في القضاء، أم في غيرها من أبواب هذا القسم.

و الخصيصة الثالثة: أن الأحكام تنظم شؤون المجتمع العامة و الخاصة، ولهذا عُبر عنها بالسياسات؛ لأن السياسة في أصلها اللغوي تعني التدبير، وهذا القسم – الأحكام – يشتمل على أحكام تتولى تدبير وتنظيم شؤون الأفراد و المجتمع، " وإنما خصوه بالسياسات لأنه يشتمل على تدبير المنزل كالأطعمة و الأشربة و المواريث، وعلى تدبير المجتمع كالحدود و القصاص و الديات، و السياسة هي التدبير". (علي كاشف الغطاء: 1985: 26/1)

ومن مجموع النصوص المتقدمة يتضح أن خصائص الأحكام الثلاثة ليست أوصافاً متفرقة، بل يجمعها جامع، وهو أن الأحكام تُعد الجانب التنظيمي للتشريع الإسلامي، فهي غير قائمة على التعبد، ولا على إنشاء لفظي، بل تثبت بتحقيق أسبابها الشرعية، لتؤدي وظيفتها في تحقيق العدالة، وحفظ النظام، وصيانة الحقوق داخل المجتمع، ولذلك استحققت الأحكام أن تكون قسماً مستقلاً في الفقه الإسلامي بجانب العبادات، و العقود، و الإيقاعات.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم ما يأتي:

- 1- أن الفقه يدل على الفهم و الإدراك في أصله اللغوي، ثم تطور مدلول الفقه في الاصطلاح حتى استقر على العلم بالحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.
- 2- أن انتقال مفهوم الفقه من المعنى العام إلى المعنى الاصطلاحي جاء نتيجة لتطور العلوم الإسلامية، و استقلال كل علم بموضوعه.
- 3- أن الفقه يُقسم إلى أربعة أقسام: العبادات، العقود، الإيقاعات، الأحكام، وهو من أبرز التقسيمات الرباعية عند الإمامية.
- 4- تمتاز العبادات عن غيرها باشتراط قصد القربة، فضلاً عن كونها عبادة توقيفية في أصل تشريعها وأدائها.
- 5- تشترك العقود و الإيقاعات كونهما من التصرفات الإنشائية، إلا أن العقود متوقفة على إرادة الطرفين المتعاقدين، بخلاف الإيقاعات تتحقق بإرادة واحدة.
- 6- أن الأحكام هو القسم الذي يجمع المسائل الفقهية التي لا تدخل في العبادات ولا العقود ولا الإيقاعات، والتي عبر عنها بعض الفقهاء باسم السياسات.

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

1. الآء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي النجفي، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان
2. الاصول من الكافي، أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي: تحقيق: غفاري علي اكبر و محمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، طهران- إيران، ط4، 1407هـ
3. باب مدينة علم الفقه، الشيخ علي بن محمد بن رضا بن هادي كاشف الغطاء، دار الزهراء للطباعة و النشر و التوزيع، ببيروت- لبنان، 1985
4. بحوث في علم الأصول، السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم- إيران، 1417
5. البدعة مفهومها- حدها- آثارها، العلامة الشيخ جعفر السبحاني، دار الأضواء للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1998- 1419

6. تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت- لبنان، 1994
7. تاريخ التشريع الإسلامي، عبد الهادي الفضلي، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية اللجنة الدائمة للمناهج و الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1992
8. تسديد القواعد في حاشية الفرائد، محمد الإمامي الخوانساري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم؛ إيران، د.ط
9. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1983م
10. التقية في إطارها الفقهي دراسة مقارنة لواقع التقية، علي الشملوي
11. جامع المقاصد في شرح القواعد، المحقق الشيخ علي بن الحسن الكركي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء التراث، قم- إيران، 1414هـ
12. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمد حسن بن باقر بن عبد الرحيم النجفي الجواهري، تحقيق: محمود قوجاني، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1432
13. دراسات في علم الأصول، آية الله السيد علي الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط1، 1998
14. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم- إيران، ط1، 1419
15. الرسائل العشرة، السيد روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران- إيران، ط1، 1420
16. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان، زين الدين بن علي العاملي، الشهيد الثاني، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، ط1، 1422هـ
17. شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام، المحقق الحلي، تحقيق وتعليق: السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال، طهران- إيران، ط2، 1409
18. شرح القواعد، جعفر بن خضر كاشف الغطاء(ت1228)، مؤسسة كاشف الغطاء، النجف- العراق، ط1، 1420
19. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم- إيران، 1404
20. العبادة حدّها ومفهومها، جعفر السبحاني، مؤسسة الامام الصادق(ع)، قم- إيران، 1416
21. الفتوحات المكية، محيي الدين ابن عربي، تحقيق: عثمان يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1987م
22. فقه الأخلاق، الشهيد السعيد محمد الصدر، هيئة تراث الشهيد السعيد السيد محمد الصدر، النجف- العراق، ط1، 1445هـ
23. الفقه الإسلامي و أدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط3، 1989
24. الفوائد الحائرية، محمد باقر بن محمد وحيد البهبهاني، مجمع الفكر الإسلامي، باقري قم - إيران، 1415
25. كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، اعداد: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم

26. كتاب البيع، آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان، قم- إيران، ط4، 1410
27. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول- تركيا، ط1، 1890م
28. كيف نفهم الرسالة العملية، محمد مهدي المؤمن، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم- إيران
29. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ
30. لطائف الإشارات، القشيري، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 2000
31. مباحث الأصول تقريراً لأبحاث آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري، دار البشير، قم- إيران، ط1، 1435
32. المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفياض، مكتبة سماحة آية الله الحاج الشيخ محمد إسحاق الفياض، قم- إيران، ط1، 1426
33. مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، ط1، 1986م
34. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1996
35. المدخل الى الشريعة، الشيخ عباس كاشف الغطاء، مطبعة النجف الأشرف- العراق، ط1، 1429
36. المستند في شرح العروة الوثقى تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الشيخ مرتضى البروجردى، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ط4، 1430- 2009
37. مصابيح الأحكام، السيد محمد مهدي الطباطبائي المعروف بـ " بحر العلوم"، تحقيق وتصحيح: السيد مهدي الطباطبائي - فخر الدين الصانعي، منشورات فقه الثقلين، قم- إيران، ط1، 1429
38. مصباح الفقهية تقرير إبحاث سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، محمد علي التوحيدى، مكتبة الداوري، قم- إيران، 1377
39. المعالم الجديدة للأصول، آية الله السيد محمد باقر الصدر، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر، مطبعة شريعت، إيران، ط1، 1421، 2
40. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، صورتها دار الفكر، ط2، 1972
41. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979
42. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط1، 1412 ص 642-643
43. من وحي القرآن، السيد محمد حسين فضل الله، دار الملاك، بيروت- لبنان، ط3، 2018م
44. المناظر الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، السيد محمد علي العلوي الكركاني، مطبعة مهر، قم- إيران، 1411هـ

45. منتقد المنافع في شرح المختصر النافع، للمولى حبيب الله الشريف الكاشاني، تحقيق: مركز العلوم و الثقافة الإسلامية، قسم احياء التراث الإسلامي، مؤسسة بوستان كتاب، قم- إيران، ط1، 1426
46. الموجز في أصول الفقه، الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، قم- إيران، 1429

الفصل الرابع

مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية

The Concept of Meaning in Linguistics

أ.م.د. فاطمة عبد الزهرة عبد الجليل العيداني

المديرية العامة لتربية البصرة - قسم تربية شط العرب - ثانوية شط العرب للمتفوقات - العراق

Fatimaabd925@gmail.com

الملخص

يتناول هذا الفصل مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية بوصفه مدخلاً لفهم العلاقة بين الألفاظ والتراكيب والنصوص وسياقات استعمالها. وينطلق من تعدد التعريفات التي تناولت المعنى، ومن اختلاف المنطلقات المعرفية التي جعلته موضوعاً مشتركاً بين النحو والبلاغة وعلم الدلالة والتداولية وفلسفة اللغة. ويعرض الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، ثم يتتبع تطوره في التراث العربي، مع الوقوف عند إسهامات النحاة وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وعلماء أصول الفقه. وتبرز المعالجة أهمية العلاقات بين عناصر الكلام في إنتاج الدلالة، بدلاً من اختزال المعنى في مدلول المفردة منعزلة عن تركيبها.

ويستعرض الفصل بعد ذلك عدداً من الاتجاهات اللسانية الحديثة في تفسير المعنى، بما فيها الاتجاهات المرجعية والتصورية والسياقية والتداولية، ويبين ما يقدمه كل اتجاه من أدوات وما يواجهه من حدود تفسيرية. كما يناقش مستويات المعنى المعجمي والنحوي والتركيبية والنصي والتداولي، ويعرض أمثلة تساعد على التمييز بينها مع إظهار تكاملها داخل الخطاب. وتقوم المعالجة على العرض التحليلي والمقارنة المفهومية بين التصورات، دون افتراض التطابق بين التراث العربي والنظريات الحديثة أو إلغاء اختلاف سياقاتهما.

ويخلص الفصل إلى أن المعنى بناء ديناميكي يتشكل بتفاعل النظام اللغوي وقصد المتكلم والسياق والخبرة الثقافية والإدراك. ولذلك لا تكفي المقاربة الأحادية لتفسير الظاهرة الدلالية في مختلف صورها. وتمثل المقاربة التكاملية أساساً أنسب للانتقال من دراسة دلالة الكلمة إلى تحليل كيفية إنتاج المعنى في النص وتغيره في التلقي. وتفيد هذه النتيجة في ضبط المصطلحات الأساسية التي

يحتاج إليها التحليل اللغوي، وفي التمييز بين المعلومات التي توفرها البنية اللفظية والاستدلالات التي يضيفها المتلقي اعتمادًا على المقام والمعرفة المشتركة.

الكلمات المفتاحية: المعنى؛ علم الدلالة؛ التراث اللغوي؛ السياق؛ التداولية

Abstract

This chapter examines the concept of meaning as a foundation for understanding relations among words, grammatical structures, texts, and contexts of use. It begins with the diversity of linguistic and technical definitions and explains why meaning has become a shared concern of grammar, rhetoric, semantics, pragmatics, and the philosophy of language. The discussion traces relevant contributions in the Arabic linguistic tradition, including those of grammarians, Ibn Jinni, Abd al-Qahir al-Jurjani, and scholars of legal theory. Particular attention is given to the role of relations between expressions rather than treating the meanings of isolated words as sufficient explanations of discourse.

The chapter then reviews modern approaches to meaning, including referential, conceptual, contextual, and pragmatic perspectives. It considers their explanatory contributions and limitations and distinguishes lexical, grammatical, syntactic, textual, and pragmatic levels of meaning. Examples are used to demonstrate how these levels differ while interacting in actual interpretation. The approach is analytical and comparative: it places traditional and modern conceptions in dialogue without assuming that they are historically or theoretically identical.

The discussion concludes that meaning is a dynamic construction emerging through linguistic organization, communicative intention, context, cultural experience, and cognition. No single perspective adequately accounts for all of these dimensions. An integrative understanding therefore provides a stronger basis for moving from isolated lexical meanings to the production and interpretation of meaning in texts. The chapter also clarifies the distinction between information supplied by linguistic form and inferences made by recipients through contextual knowledge. Its contribution is conceptual rather than experimental, offering a framework for subsequent linguistic analysis.

Keywords: Meaning; Semantics; Linguistic heritage; Context; Pragmatics

المقدمة : Introduction

يحتل مفهوم المعنى مكانة محورية في حقل الدراسات اللغوية واللسانية، باعتباره يمثل الوظيفة الجوهرية التي تؤديها اللغة في مختلف سياقات الاستعمال. فاللغة ليست مجرد نسقاً صوتياً أو تركيباً منظماً وفق قواعد نحوية أو صرفية فحسب، بل هي في جوهرها نظام دلالي وظيفته التعبير عن الأفكار والمشاعر ونقل المعرفة، فضلاً عن كونها أداة أساسية لتحقيق التواصل بين الناس، وانطلاقاً من ذلك، احتل البحث في المعنى موقعاً متقدماً في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، نظراً لكونه حلقة الوصل بين البنية اللغوية من جهة والوظيفة التواصلية من جهة أخرى. (عمر، 1998، ص 11)

إنّ مفهوم المعنى لم يكن ثابتاً عبر مسيرة البحث اللغوي، بل شهد تطوراً ملحوظاً تبعاً لتطور المناهج اللغوية والفكرية؛ فقد انشغل علماء العربية ببحث العلاقة بين اللفظ والمعنى، وربطوا فهم الدلالة بالسياق، والاستعمال، ومقاصد المتكلم، في حين اتجهت الدراسات اللسانية الحديثة إلى

توسيع مفهوم المعنى ليشمل أبعاده التركيبية والتداولية والمعرفية، مؤكدين أن الدلالة لا تتحدد بالبنية اللغوية وحدها، وإنما تتشكل من خلال تفاعل اللغة مع السياق الثقافي والاجتماعي والمعرفي (عمر، 1998، ص 11، و حسان، اللغة معناها ومبناها، 1998، ص 352-355) ..

وهذا التطور أدى إلى تعدد المقاربات التي تناولت المعنى، فأصبح موضوعاً مشتركاً بين علم الدلالة، والبلاغة، والتداولية، ولسانيات النص، ولسانيات العرفانية، مما يعكس اتساع هذا المفهوم وتشعب أبعاده. فذهب بعض الباحثين إلى النظر إليه بوصفه العلاقة بين اللفظ وما يدل عليه، بينما ربطه آخرون بالسياق والاستعمال، ورأى فريق ثالث أن المعنى بناءً معرفي يتولد من تفاعل اللغة مع الخبرة الإنسانية، الأمر الذي يؤكد أن الظاهرة الدلالية لا يمكن تفسيرها من خلال منظور واحد، وإنما تستلزم مقارنة تكاملية تجمع بين مختلف المستويات اللغوية والتواصلية (عمر: 1998، ص 11) (حسان، 1998، ص 352-355). (الداية، 1996، ص 195)

إنَّ أهمية دراسة مفهوم المعنى تزداد في البحث اللغوي العربي بالنظر إلى ما قدمه التراث العربي من إسهامات رائدة في هذا المجال؛ إذ تناول علماء العربية قضايا اللفظ والمعنى، ودلالة السياق، والفروق الدلالية، والحقيقة والمجاز، وعلاقة التراكيب بالمقاصد، وهي موضوعات أسهمت في بناء نظرية دلالية عربية أصيلة، ولا تزال تمثل أساساً لكثير من الدراسات اللسانية المعاصرة ((ابن جني، 1952، ج 1، ص 215، (الجرجاني: 1413هـ، ص 202)، (عمر: أحمد مختار، 1998: 11).

وانطلاقاً مما سبق، يسعى هذا المبحث إلى توضيح مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية، وتتبع مسارات تطوره في الفكر اللغوي العربي، و كما يسعى إلى استعراض أهم الاتجاهات اللسانية في تفسيره، وتبسيط الضوء على الأسس النظرية التي أسهمت في بلورة هذا المفهوم، وصولاً إلى تقديم رؤية تكاملية تُعنى بتفسير آليات تشكيل المعنى في داخل النصوص وتحولاته الدلالية

المبحث الأول:

مفهوم المعنى لغةً واصطلاحًا:

First Section:

The Concept of Meaning: Lexically and Terminologically

إنّ دراسة المعنى تُعدّ الجوهر الوجودي لكل نشاط أنساني؛ إذ لا يمكن بناء تصور علمي متكامل عن الظاهرة الدلالية من دون الوقوف على المدلول اللغوي والاصطلاحي لهذا المفهوم، والكشف عن التطور الذي شهده عبر المراحل المختلفة من تأريخ الدرس اللغوي. وتكمن أهمية ذلك في أن مصطلح (المعنى) لم يحتفظ بدلالة واحدة ثابتة، وإنما اتسعت حدوده المفهومية بتطور المناهج اللسانية، وانتقال الاهتمام من دراسة الكلمة المفردة إلى دراسة الجملة، ثم النص والخطاب، الأمر الذي جعله من أكثر المصطلحات اللسانية ثراءً واتساعاً، ومن أكثرها عرضةً لتعدد التعريفات واختلافها (عمر، 11، 1998).

ذهب عدد من الباحثين إلى أن صعوبة وضع تعريف جامع للمعنى ترجع إلى طبيعته المجردة؛ فهو لا يُدرك إدراكاً حسيّاً كما تُدرك الأصوات أو العلامات المكتوبة، وإنما يُستدل عليه من خلال الأثر الذي تحدثه الوحدات اللغوية في ذهن المتلقي، ومن خلال الوظيفة التي تؤديها داخل السياق. ولهذا السبب تباينت المدارس اللغوية في تحديد مفهومه، تبعاً لاختلاف منطلقاتها الفلسفية واللسانية، فغلب على بعض التعريفات الطابع المنطقي، بينما اتجه بعضها الآخر إلى تفسيره تفسيراً نفسياً أو اجتماعياً أو تداولياً، وهو ما جعل مفهوم المعنى يتجاوز حدود الدلالة المعجمية ليصبح مفهوماً مركباً تتداخل في بنائه عناصر اللغة والفكر والثقافة والسياق (حسان، 2006، اللغة العربية: معناها ومبناها. ص 352-355).

أولاً: المعنى في اللغة:

: First: The Lexical Meaning

وردت مادة (عنى) في المعاجم العربية القديمة بمعانٍ متعددة، يجمعها محور القصد والإدراك والاهتمام بالشيء. فقد جاء في لسان العرب أن الفعل عَنَى يدل على القصد بالشيء والانشغال به، ويقال: عناه الأمر؛ أي شغله واهتم به، وعنى بالكلام؛ أي قصد إليه وأراد، ومنه اشتق اسم

المعنى للدلالة على المقصود من الكلام وما يراد به. ينظر: (ابن منظور، 1414هـ، ج15/102).

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس أن مادة (ع ن ي) تدور حول أصل يدل على القصد والاهتمام بالشيء والانشغال به، ومن هذا الأصل تفرعت دلالات متعددة ترتبط بإرادة الشيء والتوجه إليه، وهو ما يعكس الصلة الوثيقة بين المعنى والقصد في الاستعمال العربي القديم (ابن فارس، 1979، ج4/145). وهو ما مهد لظهور التصورات الدلالية التي ربطت بين اللفظ وما يرمي إليه.

وفي المفردات في غريب القرآن أشار الراغب الاصفهاني إلى أن المعنى هو المقصود من اللفظ، وأن الألفاظ أوعية للمعاني، ولا تتحقق قيمتها إلا بقدرتها على أداء المقاصد التي وضعت لها، وهو تصور يكشف عن وعي مبكر بالعلاقة الوظيفية بين اللفظ والمعنى، ويؤكد أن العرب لم ينظروا إلى الألفاظ باعتبارها غايات في ذاتها، وإنما باعتبارها وسائل للإبانة عن المقاصد (الراغب، 1992، 586عنا).

أورد المرتضى الزبيدي في معجمه تعريفاً جامعاً للمعنى يربط فيه بين اللغة والقصد الذهني: بقوله: إن المعنى هو (مقصد الكلام، يقال: عَنِيْتُ بهذا الكلام كذا وكذا، أي أردته وقصدت إليه. وأصل المادة (ع ن ي) تدور حول إظهار الشيء وإبرازه، فالمعنى هو ما يبرزه المتكلم من باطنه عبر اللفظ). (الزبيدي، 1993: مج 18: ص 386)

ومن خلال تعريفات (الراغب والزبيدي) للمعنى نرى أن البحث اللغوي العربي لم ينظر للألفاظ كغايات مستقلة، بل كأدوات تداولية، فقد ركز (الراغب) على الوظيفة المصلحية للفظ، هو الوعاء الذي يحمل المقصد القرآني واللغوي، أما الزبيدي فقد ركز على الارتباط الاشتقاقي بين العناية (الاهتمام) والقصد، مما يجعل المعنى نشاطاً ذهنياً يبدأ بالاهتمام وينتهي بالإبانة.

ومن خلال هذه التعريفات المعجمية يتضح أن الدلالة اللغوية للمعنى تركز على ثلاثة عناصر متكاملة؛ هي: القصد، والإدراك، وما يدل عليه اللفظ. وهذا الارتباط الوثيق بين المعنى والقصد سيظل حاضراً في كثير من النظريات الدلالية الحديثة، ولا سيما في التداولية التي جعلت قصد المتكلم أحد المكونات الأساسية لبناء الدلالة، مما يدل على أن المعجم العربي قد احتوى منذ وقت

مبكر بذورًا دلالية عميقة، ساهمت في توجيه التفكير اللغوي العربي نحو دراسة العلاقة بين الألفاظ ومقاصدها.

لم يقتصر مفهوم المعنى في الاستعمال اللغوي العربي على مدلول المفردة بمعزل عن غيرها، بل تجاوزه ليشمل الغرض الكلي للكلام، ويظهر ذلك جليًا في كتب البلاغة والنقد العربي من خلال استعمال مصطلحات من قبيل (معنى الكلام) و(معاني الألفاظ) و(إصابة المعنى)، وهي المصطلحات تكشف أن علماء العربية كانوا يدركون أن المعنى يتشكل داخل التركيب، وأنه لا يُستخلص من المفردات بمعزل عن غيرها، بل من العلاقات التي تنشأ بينها داخل السياق، وهي فكرة ستصبح فيما بعد أحد الأسس التي قامت عليها نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، ثم أعادت اللسانيات الحديثة صياغتها ضمن نظريات البنية والسياق.

ثانيًا: المعنى اصطلاحًا:

Second: The Terminological Meaning

إذا كان المعنى في الاستعمال اللغوي يحيل إلى المقصود من الكلام وما يراد به، فإن تحديده في الاصطلاح اللساني يواجه قدرًا كبيرًا من التعقيد؛ إذ لا يكاد يوجد مفهوم آخر في الدراسات اللغوية حظي بما حظي به المعنى من تعدد في التعريفات وتباين في التصورات النظرية. ويرجع ذلك إلى أن المعنى ليس ظاهرة مستقلة يمكن ملاحظتها مباشرة، وإنما هو نتاج شبكة من العلاقات التي تربط بين اللغة والفكر والواقع والسياق، الأمر الذي جعل كل مدرسة لسانية تنظر إليه من زاوية تختلف عن غيرها، وفقًا لمنطلقاتها الفلسفية والمنهجية، وعلى الرغم من هذا التباين، فإن أغلب التعريفات تتفق على أن المعنى هو المضمون الدلالي الذي تحمله الوحدات اللغوية، ويُفهم في ضوء النظام اللغوي والسياق الذي ترد فيه (عمر، 12، 1998-13).

بينما يذهب تمام حسان إلى أن المعنى لا يتحقق من خلال المفردة بمعزل عن غيرها، وإنما يتولد من تفاعل مجموعة من القرائن اللغوية وغير اللغوية التي تحيط بالخطاب. فاللفظ لا يؤدي دلالة واحدة ثابتة في جميع السياقات، وإنما تتحدد دلالاته تبعًا للتركيب الذي يرد فيه، وللمقام الذي يستعمل فيه، وللعلامة التي تربطه بالعناصر الأخرى في الخطاب. ومن هنا يرفض تمام حسان الاقتصار على الدلالة المعجمية في تفسير المعنى، ويرى أن فهم الخطاب يقتضي مراعاة القرائن الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والسياقية، والثقافية، لأن هذه القرائن تعمل مجتمعةً

على بناء الدلالة النهائية للنص (تمام حسان، 2006، ص 352-355). فاللغة في نظره نظام متكامل تتعاون فيه المستويات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية لإنتاج المعنى المقصود. ويرى إبراهيم أنيس أن دراسة المعنى لا يمكن أن تنفصل عن الاستعمال اللغوي؛ لأن دلالة اللفظ تتحدد من خلال البيئة التي يرد فيها، وما ي صاحبها من قرائن تسهم في إزالة اللبس وتوجيه الفهم، وهو ما يبرز أهمية السياق في تفسير الظاهرة الدلالية (إبراهيم: 1976، ص 85). أما فايز الداية فيرى أن المعنى يمثل محور الدراسات الدلالية جميعها، وأنه لا يفهم على أنه خاصية ملازمة للفظ وحده، وإنما هو نتيجة التفاعل بين النظام اللغوي والسياق، والخبرة اللغوية للمتلقى، الأمر الذي يجعل بناء الدلالة عملية ديناميكية تتجاوز حدود المفردة إلى النص بأكمله (فايز الداية، 1996، 195)

أما عبد السلام المسدي، فينظر إلى المعنى من منظور لساني حديث، فيؤكد أن المعنى ليس عنصراً جامداً يرافق العلامة اللغوية، وإنما هو بنية متحركة تتغير بتغير شروط الاستعمال. فالعلامة اللغوية لا تستمد قيمتها من ذاتها، وإنما من موقعها داخل النسق اللغوي، ومن شبكة العلاقات التي تربطها ببقية العلامات، فضلاً عن ارتباطها بالسياق الثقافي والاجتماعي الذي تنتج فيه. وبهذا المعنى يصبح إنتاج الدلالة فعلاً تفاعلياً يشترك فيه المتكلم والمتلقى والنص والسياق، وليس مجرد عملية نقل لمضمون جاهز من ذهن إلى آخر (المسدي، 1986، 184).

وتكشف الترجمات العربية للمراجع اللسانية العالمية عن تقارب واضح مع هذا التصور؛ إذ يرى ستيفن أولمان أن المعنى يمثل العلاقة التي تنشأ بين الاسم والشيء والتصور الذهني، مؤكداً أن هذه العلاقة ليست بسيطة، بل تتأثر بعوامل نفسية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو ما يجعل دراسة المعنى من أكثر مجالات اللسانيات اتصالاً بالعلوم الإنسانية الأخرى (أولمان، دور الكلمة، 1988، ص 80).

وفي الاتجاه نفسه، يبين جون ليونز أن المعنى لا يقتصر على الدلالة المعجمية أو المرجعية، بل يشمل مختلف العلاقات التي تنشأ داخل النظام اللغوي، وما يترتب عليها من وظائف تواصلية. ولذلك يدعو إلى التمييز بين أنواع متعددة من المعنى، مثل المعنى الوصفي، والمعنى الاجتماعي،

والمعنى التعبيري، وغيرها من المستويات التي لا يمكن فهم الخطاب من دونها: (ليونز، 1980، ص 49).

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن مفهوم المعنى قد انتقل من كونه علاقة بسيطة بين اللفظ ومدلوله إلى كونه عملية معرفية وتواصلية معقدة، تتداخل في تشكيلها عناصر لغوية وغير لغوية. وهذا التحول يعكس التطور الذي شهدته اللسانيات الحديثة، حيث لم يعد الاهتمام منصباً على تفسير دلالة المفردة وحدها، وإنما امتد إلى دراسة الجملة والنص والخطاب، وما يحيط بها من ظروف الاستعمال والتلقي. ومن ثم أصبح المعنى يُنظر إليه بوصفه نتاجاً للتفاعل بين النظام اللغوي من جهة، وبين السياق والمقام والقصدية والثقافة من جهة أخرى، وهو ما أسهم في توسيع مجال الدراسات الدلالية وربطها بعلوم النص والتداولية واللسانيات المعرفية.

من خلال التعريفات السابقة نرى أن كل اتجاه لساني قد أبرز جانباً من جوانب الظاهرة الدلالية دون أن يستوعبها في شمولها. فالتعريفات المرجعية تفسر العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي، لكنها لا تفسر دلالة الألفاظ التي لا تمتلك مرجعاً مادياً مباشراً، كالألفاظ الدالة على القيم والمشاعر والمفاهيم المجردة. أما التعريفات النفسية، فقد أولت اهتماماً كبيراً بالتصورات الذهنية، غير أنها واجهت صعوبة في تفسير اختلاف المعاني بين الأفراد على الرغم من تشابه الألفاظ.

وفي وقت ذاته، قدمت اللسانيات البنيوية تصوراً أكثر انتظاماً حين ربطت المعنى بالعلاقات الداخلية بين الوحدات اللغوية، إلا أن هذا الاتجاه تعرض للنقد لأنه همّش دور السياق والاستعمال الفعلي للغة. ثم جاءت اللسانيات الوظيفية والتداولية لتعيد الاعتبار إلى المقام التواصلية وقصد المتكلم، مؤكدة أن الدلالة لا تُستنبط من البنية وحدها، وإنما من التفاعل بين البنية اللغوية والظروف التي تنتج فيها.

ومن ثم يمكن القول: إن المعنى ليس خاصية كامنة في اللفظ، ولا صورة ذهنية مجردة، ولا علاقة مرجعية فحسب، وإنما هو بناء دلالي مركب ينشأ من التفاعل بين العلامة اللغوية، والنظام اللساني، والسياق، والمتكلم، والمتلقي، والخبرة الثقافية المشتركة. ويبدو أن هذا التصور التكاملي هو الأقرب إلى استيعاب الظاهرة الدلالية في ضوء التطورات التي شهدتها اللسانيات المعاصرة،

كما أنه ينسجم مع موضوع هذا الكتاب الذي ينظر إلى المعنى بوصفه بناءً متحولاً داخل النص، لا مجرد مدلول ثابت للألفاظ.

ثالثاً: تطور مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية:

Third: The Development of the Concept of Meaning in Linguistic Studies

أولاً: مفهوم المعنى في الفكر الفلسفي:

First: The Concept of Meaning in Philosophical Thought

لم ينشأ البحث في مفهوم المعنى داخل الدراسات اللغوية بمعناها الحديث، وإنما ارتبط في بداياته بالتأمل الفلسفي في طبيعة اللغة ووظيفتها، والعلاقة التي تربط الألفاظ بالأشياء وبالفكر الإنساني. وقد شكّلت هذه التأملات الأساس الذي انطلقت منه الدراسات الدلالية لاحقاً، إذ انشغل الفلاسفة منذ العصور القديمة بالإجابة عن أسئلة جوهرية، من قبيل: ما طبيعة العلاقة بين الاسم والمسمى؟ وهل تحمل الألفاظ معانيها بطبيعتها أم تكتسبها من الاصطلاح؟ وكيف ينتقل الفكر من الذهن إلى اللغة، ثم من اللغة إلى ذهن المتلقي؟ وقد أسهمت الإجابات المتعددة عن هذه الأسئلة في رسم الملامح الأولى لمفهوم المعنى، وإن جاءت في إطار فلسفي يتجاوز حدود البحث اللغوي بالمعنى الاصطلاحي (أحمد مختار عمر، 1998، ص11).

ويُعد الفكر اليوناني نقطة الانطلاق الأولى في هذا المجال؛ إذ تناول أفلاطون قضية العلاقة بين الاسم والشيء في محاوره كراتيلوس، حيث ناقش الرأيين المتقابلين: أولهما يرى أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله علاقة طبيعية، بحيث يعكس الاسم حقيقة الشيء الذي يدل عليه، وثانيهما يرى أن هذه العلاقة تقوم على الاصطلاح والاتفاق بين أفراد الجماعة اللغوية. ورغم الطابع الفلسفي لهذا النقاش، فإنه كشف عن وعي مبكر بأن المعنى لا ينفصل عن طبيعة العلاقة التي تربط العلامة اللغوية بموضوعها، وهي قضية ستظل محوراً رئيساً في الدراسات الدلالية اللاحقة (أحمد مختار عمر، 1998، ص 21 الصفحة؛ أولمان، 1988 ص80).

أما أرسطو فقد جاء ليمنح البحث في المعنى بعداً منطقياً أكثر وضوحاً، حين ربط بين اللغة والفكر والواقع، وعدّ الألفاظ رموزاً لما يقوم في النفس من تصورات، وهذه التصورات تمثل الأشياء الموجودة في العالم الخارجي. وبهذا التصور أصبحت الدلالة تقوم على ثلاثية مترابطة: اللفظ،

والفكرة، والشيء، وهي ثلاثية تركت أثرًا عميقًا في الفكر اللغوي والفلسفي، وأصبحت فيما بعد أساسًا لعدد من النظريات الدلالية الحديثة، ولا سيما النظرية المرجعية (أولمان، 1988، ص 80)؛ (عمر، 1998، ص 21).

وأما في الفلسفة الإسلامية فقد اتخذ البحث في المعنى منحى أكثر اتصالًا باللغة وتحليل النصوص، ولا سيما عند علماء المنطق وأصول الفقه. فقد ناقش الفارابي العلاقة بين اللفظ والمعنى في إطار بحثه في المنطق واللغة، مؤكدًا أن الألفاظ وسائل للتعبير عن المعقولات، وأن اختلاف اللغات لا يغير من الحقائق العقلية التي تشير إليها. أما ابن سينا فقد أولى عناية كبيرة للتمييز بين التصورات والتصديقات، مبينًا أن فهم المعاني يمثل الخطوة الأولى في بناء المعرفة الإنسانية، وأن الألفاظ ليست سوى أدوات لنقل تلك المعاني بين الأفراد (الفارابي، 1990: ص 63-65؛ ابن سينا، بلا تاريخ: ص 2-4). إن الفكر الإسلامي (الفارابي وابن سينا) قدم رؤية استباقية لما يعرف اليوم بـ (النظرية التصورية)؛ حيث انتقل البحث من مجرد دلالة اللفظ الحسية إلى الدلالة المعنوية العقلية المجردة، مؤكدين أن المعنى هو (الصورة الذهنية المناظرة للفظ) هذه الثلاثية (اللفظ، المعنى الذهني، المرجع) هي التي مهدت لاحقًا لظهور المثلث الإشاري الحديث.

ومن جهة أخرى، أسهم علماء أصول الفقه في تطوير البحث الدلالي بصورة لافتة، حين جعلوا دراسة دلالات الألفاظ أساسًا لاستنباط الأحكام الشرعية. فقد بحثوا في دلالات الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، والمنطوق والمفهوم، وغيرها من المباحث التي تكشف عن وعي عميق بطبيعة المعنى، وبالعوامل التي تؤثر في فهم النص وتأويله. ويلاحظ أن هذه الجهود لم تكن معنية بوضع نظرية مستقلة في علم الدلالة، لكنها أسهمت في تأسيس منهج تحليلي دقيق لفهم العلاقات بين اللفظ والمعنى والسياق، وهو ما جعل كثيرًا من الباحثين المعاصرين يعدون علم أصول الفقه أحد أهم الروافد العربية للدراسات الدلالية (فايز الداية، 1996، 195).

ومع تطور الفلسفة اللغوية في العصر الحديث، اتجه الاهتمام إلى تجاوز التصورات التقليدية التي تحصر المعنى في العلاقة بين اللفظ والشيء، وأصبح البحث يركز على الاستعمال اللغوي بوصفه المجال الحقيقي الذي تتحدد فيه الدلالة. وقد مهد هذا التحول لظهور اللسانيات الحديثة، التي ستعامل مع المعنى بوصفه جزءًا من النظام اللغوي، ثم بوصفه نتاجًا للتفاعل بين البنية والسياق

والاستعمال. ومن هنا يمكن القول: إن الفكر الفلسفي، على اختلاف مراحلها، لم يقدم نظرية مكتملة في المعنى، لكنه وضع الأسئلة الكبرى التي انطلقت منها الدراسات الدلالية، وأسهم في بناء الخلفية النظرية التي أفادت منها اللسانيات الحديثة في صياغة مفاهيمها ومناهجها.

وقد تبين مما تقدم أن التصورات الفلسفية للمعنى، على تنوعها، انطلقت من محاولة تفسير العلاقة بين اللغة والعالم والفكر، وهي علاقة ستظل حاضرة في مختلف الاتجاهات اللسانية اللاحقة، وإن اختلفت طرائق معالجتها. فقد انتقل الاهتمام تدريجياً من السؤال عن مصدر المعنى إلى السؤال عن كيفية بنائه، ثم إلى البحث في العوامل التي تتحكم في إنتاجه وتأويله، وهو ما يمثل أحد أبرز التحولات التي شهدتها الدرس اللغوي عبر تاريخه.

ثانياً: مفهوم المعنى في التراث اللغوي العربي:

Second: The Concept of Meaning in the Classical Arabic Linguistic Tradition

إن لمفهوم المعنى مكانة بارزة في التراث اللغوي العربي، حتى يمكن القول إن مختلف العلوم العربية التي اتخذت اللغة موضوعاً لها، قد تأسست بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على البحث في قضايا الدلالة وآليات إنتاج المعنى. فعلى الرغم من أن مصطلح علم الدلالة لم يكن معروفاً بالمفهوم الاصطلاحي الحديث، فإن القضايا التي يتناولها هذا العلم كانت حاضرة في مؤلفات النحاة والبلاغيين واللغويين والأصوليين والمفسرين، الذين نظروا إلى اللغة بوصفها وسيلة للإبانة عن المعاني وتحقيق التواصل بين المتكلمين. ومن ثم فإن دراسة مفهوم المعنى في التراث العربي لا تنطلق من البحث عن المصطلح فحسب، وإنما من تتبع التصورات النظرية التي قدمها العلماء العرب في تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى، والكشف عن الأسس التي قامت عليها هذه العلاقة (عمر، 1998، 11؛ حسان، 2006، 352-355).

وقد ارتبط اهتمام علماء العربية بالمعنى ارتباطاً وثيقاً بطبيعة اللغة العربية نفسها، وبالغاية من نشأة علومها. فكان الدافع إلى وضع النحو، وتقعيد اللغة، وتقنين البلاغة، وصياغة قواعد أصول الفقه، هو المحافظة على سلامة فهم القرآن الكريم والحديث النبوي، وضبط طرائق استنباط الأحكام، وهو ما جعل المعنى يحتل موقعاً محورياً في البناء المعرفي لهذه العلوم. ولذلك لم يكن

البحث في الألفاظ غاية في ذاته، وإنما كان وسيلةً للكشف عن المقاصد والدلالات التي تحملها تلك الألفاظ في سياقاتها المختلفة (الداية، 195، 1996).

1. المعنى عند سيبويه:

. Sibawayh's Conception of Meanin

يُعد سيبويه (ت 180هـ) أول من وضع الأسس العلمية لدراسة العلاقة بين البنية النحوية والمعنى في كتابه (الكتاب)، وإن لم يستخدم مصطلح (علم الدلالة) بصيغته الحديثة. فقد انطلق في تحليله للتركيب اللغوية من أن اختلاف البنية يؤدي إلى اختلاف المعنى، وأن الوظائف النحوية ليست قواعد شكلية مجردة، وإنما وسائل لتنظيم العلاقات الدلالية بين أجزاء الكلام.

ويتجلى ذلك في معالجته لقضايا التقديم والتأخير، والحذف، والذكر، والتعريف والتنكير، والابتداء والخبر، إذ كان يربط بين كل ظاهرة نحوية والأثر الدلالي الذي تحدثه في الخطاب. فالتركيب عنده لا يكتسب قيمته من ترتيب الألفاظ فحسب، وإنما من الوظيفة التي يؤديها في توجيه المعنى وإبراز المقاصد (سيبويه، 1988: ج1/15).. ومن هنا يمكن القول: إن سيبويه أسهم في تأسيس رؤية مبكرة تجعل النحو علمًا للمعنى بقدر ما هو علم للبنية، وهي رؤية ستجد صداها لاحقًا في كثير من النظريات اللسانية الحديثة التي تؤكد الترابط الوثيق بين التركيب والدلالة. (مصالح: 2022: 47).

2. المعنى عند ابن جني:

2. Meaning According to Ibn Jinnī

يمثل ابن جني (ت 392هـ) مرحلةً متقدمة في تطور التفكير اللغوي العربي، لما اتسمت به آراؤه من عمق في تحليل العلاقة بين الأصوات والألفاظ والمعاني. ففي كتابه الخصائص، لم ينظر إلى اللغة بوصفها مجموعة من القواعد الجامدة، وإنما بوصفها نظامًا حيًا تحكمه مبادئ عقلية ووظيفية، وجعل المعنى محورًا لكثير من مباحثه اللغوية.

ومن أبرز ما يميز تصور ابن جني تأكيده أن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة اعتبارية مطلقة، بل قد توجد بينهما مناسبات صوتية ودلالية في بعض المواضع، وهو ما ظهر في حديثه عن (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، حيث يرى أن بعض الخصائص الصوتية للألفاظ قد تعكس

شيئاً من خصائص المعاني التي تدل عليها، "بقوله إن ((الأصوات تابعة للمعاني تقوى بقوتها وتضعف بضعفها))

. وقد استدلل على ذلك بمثال(الخضم والقضم) حيث اختار العرب (الخاء) لرخاوتها للتعبير عن أكل الشيء الرطب (كالبطيخ)، واختاروا (القاف) لصلابتها للتعبير عن أكل الشيء اليابس. و يذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك؛ ليؤكد أن ترتيب الحروف في كلمات مثل (بحث) يحاكي ترتيب الحدث الفيزيائي؛ فالباء لغلظتها تشبه خفقة الكف على الأرض، والحاء لصلتها تشبه غوران المخالب.(ابن جني: 1952: مج2/ 152 -157) و على الرغم من أن هذا الرأي لا ينسحب على جميع الألفاظ، فإنه يكشف عن وعي مبكر بإمكان وجود صلات بين المستوى الصوتي والمستوى الدلالي، وهي قضية عادت إلى الظهور في بعض الدراسات اللسانية الحديثة ضمن ما يعرف (بالرمزية الصوتية) .

وقد أبرز ابن جني أثر السياق في تحديد الدلالة، وأكد أن المعنى لا يتولد من اللفظ منفرداً، وإنما من انتظامه في التركيب، ومن علاقته بما يحيط به من قرائن لفظية ومعنوية، وهو ما يجعله من أوائل العلماء الذين أدركوا أن فهم الكلام يتطلب النظر إلى البنية الكلية للنص، لا إلى مفرداته معزولة عن سياقها.

3. المعنى عند عبد القاهر الجرجاني:

3. 'Abd al-Qāhir al-Jurjānī's Conception of Meaning

إذا كان سيبويه قد ربط بين النحو والمعنى، وابن جني قد وسع البحث في العلاقة بين اللفظ والدلالة، فإن عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) يُمثل ذروة التفكير العربي في قضية المعنى، وذلك من خلال نظريته في النظم، التي تُعد من أكثر النظريات اللغوية أصالة وعمقاً في التراث العربي.

فقد انطلق الجرجاني من رفض الرأي الذي يجعل البلاغة كامنة في الألفاظ المفردة، مؤكداً أن الألفاظ لا تكتسب قيمتها إلا من خلال العلاقات التي تنشأ بينها داخل التركيب. فاللفظ عنده لا يكون بليغاً لذاته، وإنما لما يؤديه من وظيفة في بناء المعنى. ومن ثم فإن المعاني لا تُستخرج من الكلمات منفردة، بل تتولد من طريقة نظمها وتأليفها وفق مقتضيات النحو، ولذلك قرر أن (معاني

(النحو) هي الأساس الذي يقوم عليه الإبداع البلاغي (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 1992: ص 81-82).

وتكتسب هذه الرؤية أهمية استثنائية إذا ما قورنت بما انتهت إليه اللسانيات النصية الحديثة؛ إذ إن الجرجاني لم يكن يدرس الجملة بوصفها بناءً شكلياً، وإنما كان ينظر إليها في ضوء وظيفتها الدلالية داخل الخطاب، وهو ما يجعل نظريته في النظم أقرب إلى نظرية في بناء المعنى منها إلى نظرية في البلاغة وحدها. ولهذا ذهب عدد من الباحثين المعاصرين إلى أن الجرجاني سبق كثيراً من اللسانيين المحدثين في إدراك أن الدلالة لا تنشأ من الألفاظ المفردة، وإنما من العلاقات التي تربط بين عناصر الخطاب (تمام حسان، 2006، 337). (درع: 2024: 1)

فقد أعاد الجرجاني تعريف العلاقة بين اللفظ والمعنى من خلال نظرية النظم؛ فلم يعد اللفظ وعاءً خارجياً لمعنى جاهز، بل أصبح جزءاً من عملية إنتاج الدلالة نفسها. وهذه الفكرة تُعد من أكثر الأفكار عمقاً في التراث اللغوي العربي، لأنها تنقل البحث من دراسة المفردة إلى دراسة البنية، ومن وصف المعنى إلى تحليل آليات تشكله داخل النص. وهو ما جعل نظريته من أهم الإنجازات في التراث البلاغي العربي.

4. مفهوم المعنى عند علماء أصول الفقه:

4. The Concept of Meaning According to Scholars of Uṣūl al-Fiqh

أهتم النحاة بالعلاقة بين التركيب والمعنى، والبلاغيون بكيفية إنتاج الدلالة الجمالية، أما علماء أصول الفقه فقد نقلوا البحث في المعنى إلى مستوى أكثر عمقاً ودقة؛ إذ جعلوا فهم دلالات الألفاظ أساساً لاستنباط الأحكام الشرعية، فأسهموا في بناء نظرية دلالية متكاملة تقوم على تحليل الخطاب، واستكشاف مستويات الدلالة، وتمييز ما هو صريح منها وما هو ضمني، وما هو قطعي وما هو ظني. ومن هنا يعد علم أصول الفقه من أغنى العلوم العربية بالمباحث الدلالية، حتى ذهب بعض الباحثين إلى اعتباره أحد أهم الروافد الفكرية التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات اللسانية الحديثة (فايز الداية، 1996، 195).

وقد انطلق الأصوليون من أن النص اللغوي لا يقتصر على دلالاته الظاهرة، وإنما يتضمن طبقات متعددة من المعاني، لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال قواعد علمية تضبط عملية الفهم والتأويل.

ولذلك تناولوا قضايا الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمنطوق والمفهوم، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة، ودلالة النص، وغيرها من التقسيمات التي تكشف عن إدراكهم أن المعنى يتشكل من خلال العلاقة بين البنية اللغوية والسياق المقامي ومقاصد المتكلم.

ومن أبرز إسهاماتهم أيضًا التمييز بين دلالة اللفظ على معناه المطابقي، والتضمني، والالتزامي، وهو تقسيم يعكس وعيًا بأن اللفظ قد يدل على معناه المباشر، وقد يدل على جزء من هذا المعنى، أو على معنى ملازم له. وقد كان لهذا التصور أثر بالغ في تطور الدراسات الدلالية؛ لأنه أبرز أن الدلالة ليست مستوى واحدًا، بل هي منظومة متدرجة تتفاوت فيها درجات الوضوح والخفاء، وهو ما يقترب من التصنيفات الحديثة التي تميز بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني والاستلزام التداولي (الغزالي، 1993: مج 1/24؛ الأمدي، 1982: ص 19-20).

وهنا تبرز أهمية الفكر الأصولي أيضًا في تأكيده أن فهم النص لا يتحقق بالاعتماد على دلالة الألفاظ وحدها، وإنما يقتضي مراعاة المقاصد والقرائن والسياقات التي ورد فيها الخطاب. وهذا المبدأ يمثل نقطة التقاء واضحة مع كثير من الاتجاهات التداولية الحديثة التي تؤكد أن المعنى لا يُستخلص من البنية اللغوية وحدها، وإنما من مجموع العناصر التي تحيط بالفعل التواصلية. ويُعد تقسيم الدلالة إلى (مطابقية، وتضمنية، والتزامية) من أدق ما قدمه علماء أصول الفقه والمنطق لتفسير كيفية اشتغال اللفظ في إنتاج المعنى، وهو تقسيم يتقاطع بصورة مذهلة مع المفاهيم التداولية واللسانية المعاصرة

5. المعنى عند البلاغيين والنقاد:

. The Concept of Meaning According to Rhetoricians and Literary Critics

أسهم البلاغيون العرب في تطوير مفهوم المعنى من خلال ربطه بالوظيفة الجمالية والتأثيرية للخطاب، فلم يقتصر اهتمامهم على بيان ما يدل عليه اللفظ، وإنما تجاوزوا ذلك إلى دراسة الكيفية التي تُبنى بها المعاني داخل النص، والعوامل التي تجعل خطابًا ما أكثر تأثيرًا من غيره.

وقد أولى البلاغيون عناية كبيرة للعلاقة بين المعنى الأول الذي يدل عليه اللفظ مباشرة، والمعنى الثاني الذي يُستفاد عن طريق المجاز أو الكناية أو الاستعارة أو غيرها من الوسائل البلاغية. ومن هنا أصبحت البلاغة علمًا يبحث في طرائق إنتاج الدلالة، وليس مجرد علم للمحسنات اللفظية كما شاع في بعض التصورات المتأخرة.

ويتجلى هذا بوضوح في نظرية عبد القاهر الجرجاني، التي جعلت البلاغة قائمة على العلاقات بين المعاني قبل أن تكون قائمة على الألفاظ. فالتركيب اللغوي عنده ليس جمعًا ميكانيكيًا للمفردات، وإنما هو عملية عقلية تنظم المعاني وفق مقتضى الحال، بحيث تتولد الدلالة من شبكة العلاقات التي تربط بين أجزاء الكلام. ولذلك رفض الجرجاني الفصل بين اللفظ والمعنى، ورأى أنهما يتكوانان في لحظة واحدة داخل النظم، فلا يمكن تصور أحدهما مستقلاً عن الآخر، فقد مثّل مرحلة متقدمة في تطور مفهوم المعنى، حين جعل أساس الدلالة قائماً على النظم، ورأى أن المعنى لا يتولد من المفردات منفردة، وإنما من العلاقات التي تنشأ بينها داخل التركيب، ومن انسجامها مع مقتضى الحال. وبهذا نقل البحث الدلالي من مستوى المفردة إلى مستوى التركيب، وربط بين المعنى والسياق اللغوي، وهو ما جعل نظريته من أهم الإنجازات في التراث البلاغي العربي (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، 1992: ص 82). (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، بلا تاريخ: ص 29).

فقد كان لهذا التصور أثر بالغ في الدراسات اللسانية الحديثة؛ لأن كثيراً من الباحثين وجدوا في نظرية النظم ما يقارب مفاهيم البنية النصية والاتساق والانسجام، بل إن بعضهم عدّها من الإلهامات المبكرة لعلم النص ولسانيات الخطاب، نظراً لما تتضمنه من اهتمام بالعلاقات الداخلية بين مكونات النص، ودورها في إنتاج المعنى.

فقد تبين من خلال استقراء جهود النحاة واللغويين والبلاغيين والأصوليين أن التراث العربي لم يكن ينظر إلى المعنى باعتباره مدلولاً ثابتاً للألفاظ، وإنما بوصفه ظاهرة مركبة تتأثر بالبنية اللغوية، وبالسّياق، وبالقصد، وبالعلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض. كما يتضح أن علماء العربية لم يفصلوا بين الشكل والمضمون، ولا بين اللغة والاستعمال، بل كانوا يدركون أن القيمة الحقيقية للغة تكمن في قدرتها على أداء المعاني أداءً يتوافق مع المقام والغرض.

ومن هنا يمكن القول : إن الفكر اللغوي العربي قد وضع عددًا من المبادئ التي ستصبح لاحقًا من الأسس التي تقوم عليها اللسانيات الحديثة، ومن أبرزها أن المعنى لا ينشأ من المفردات منفصلة، بل من العلاقات التركيبية؛ وأن السياق عنصر أساس في توجيه الدلالة؛ وأن القصديّة والقرائن تؤدي دورًا حاسمًا في فهم الخطاب؛ وأن النص يمثل وحدة دلالية متكاملة لا يمكن اختزالها في مجموع مفرداتها. وهذه المبادئ تكشف عن أصالة التصور العربي للمعنى، وتؤكد أن كثيرًا من القضايا التي تُطرح في اللسانيات المعاصرة لها جذور راسخة في التراث اللغوي العربي، وإن اختلفت المصطلحات والمناهج.

إن الإنصاف العلمي يقتضي التنبيه إلى أن وجود أوجه تشابه بين التراث العربي وبعض النظريات اللسانية الحديثة لا يعني التطابق التام بينها؛ فالجرجاني، مثلاً، انطلق من إطار بلاغي ونحوي يختلف في منطلقاته وأهدافه عن الإطار البنيوي أو التداولي المعاصر، حتى وإن وُجدت نقاط التقاء في الاهتمام بالعلاقات بين عناصر الخطاب وبأثر السياق في بناء الدلالة. ومن ثم فإن المقارنة ينبغي أن تقوم على أساس التقارب في بعض المبادئ، لا على أساس الادعاء بوجود سبق مباشر أو تماثل كامل، وهو ما ينسجم مع المنهج العلمي المقارن.

رابعاً: مفهوم المعنى في اللسانيات الحديثة:

Fourth: The Concept of Meaning in Modern Linguistics

شهد مفهوم المعنى تحولاً جذرياً مع ظهور اللسانيات الحديثة في مطلع القرن العشرين؛ إذ انتقل من كونه قضية فلسفية أو بلاغية تُناقش في إطار العلاقة بين اللفظ ومدلوله، إلى موضوع علمي مستقل يخضع للتحليل اللساني وفق أسس منهجية دقيقة. وقد جاء هذا التحول نتيجة لتغير النظرة إلى اللغة نفسها؛ فلم تعد تُدرس بوصفها مجرد أداة لنقل الأفكار، وإنما غدت نظاماً من العلامات تحكمه علاقات داخلية، وتسهم هذه العلاقات في إنتاج الدلالة وتنظيمها. ومن ثم أصبح المعنى أحد المحاور الرئيسية التي انطلقت منها النظريات اللسانية المختلفة، وإن اختلفت في تفسير طبيعته وآليات تشكله (أحمد مختار عمر، 1998، ص11). (حسان، 2006، 337)

1. المعنى في اللسانيات البنيوية:

. Meaning in Structural Linguistics

يمثل فرديناند دي سوسير نقطة التحول الكبرى في الدراسات اللغوية الحديثة؛ إذ أعاد بناء مفهوم اللغة على أساس أنها نسق من العلامات، تتكون كل علامة فيه من عنصرين متلازمين: الدال، وهو الصورة الصوتية، والمدلول، وهو التصور الذهني. وقد أكد أن العلاقة بين هذين العنصرين علاقة اعتباطية، بمعنى أنها لا تقوم على مشابهة طبيعية بين اللفظ وما يدل عليه، وإنما على الاصطلاح الذي تتفق عليه الجماعة اللغوية (دي سوسير: 1985: ص 97).

ولم يقف أثر هذا التصور عند تفسير طبيعة العلامة اللغوية، بل امتد إلى إعادة تعريف المعنى نفسه فقد عرفه دي سوسير بأنه: ((ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة (أو الاسم) وهو الصورة السمعية وبين الفكرة)) (محمود السعران: 1997: 33) يحتاج توثيق، فقد رأى أن قيمة أي وحدة لغوية لا تنشأ من مدلولها المفرد، وإنما من العلاقات التي تقيمها مع الوحدات الأخرى داخل النسق اللغوي. فاللفظ يكتسب دلالاته من خلال الاختلاف والتمييز، وليس من خلال علاقته المباشرة بالأشياء. وبهذا انتقل البحث الدلالي من دراسة العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي إلى دراسة العلاقات الداخلية بين مكونات النظام اللغوي، وهو تحول كان له أثر بالغ في تطور علم الدلالة واللسانيات البنائية (أحمد مختار عمر، 1998، 11).

غير أن البنائية، على الرغم من أهميتها في تأسيس الدراسة العلمية للمعنى، تعرضت للنقد بسبب تركيزها على النسق اللغوي وإغفالها نسبياً لدور السياق والاستعمال الفعلي للغة. فاللغة في واقع التواصل لا تعمل بوصفها نظاماً مجرداً، وإنما بوصفها ممارسة اجتماعية تتأثر بظروف المقام ومقاصد المتكلمين، وهو ما دفع الاتجاهات اللسانية اللاحقة إلى إعادة النظر في مفهوم المعنى وتوسيعه.

2. المعنى في المدرسة السياقية والوظيفية:

Meaning in the Contextual and Functional Schools:

إن المدرسة السياقية جاءت؛ لتؤكد أن فهم المعنى لا يتحقق بالاعتماد على البنية اللغوية وحدها، وإنما يتطلب النظر إلى السياق الذي تُستعمل فيه الألفاظ. ويُعد جون روبرت فيرث من أبرز ممثلي هذا الاتجاه؛ فيرى فيرث: ((أن المعنى اللغوي هو مجموعة من الخصائص والميزات اللغوية للحدث المدروس. وهذه الخصائص لا تُدرس دفعة واحدة بل لابد من تناولها على مراحل أو مستويات مختلفة)) (أولمان: (الهامش) 1988: 81). فالمعنى كـ(وظيفة) يرى فيرث أن

المعنى ليس كياناً ذهنيّاً مجرداً، بل هو (وظيفة في سياق)؛ ولذلك فإن تحليله يقتضي تسبيق الوحدة اللغوية (وضعها في سياقها)، أما مستويات التحليل: يؤكد فيرث أن المعنى اللغوي هو المحصلة النهائية لتفاعل مستويات متعددة، تبدأ من المستوى الصوتي (الفونولوجي)، مروراً بـ المستوى الصرفي والنحوي، وصولاً إلى سياق الموقف (Context of Situation) الذي يمثل البيئة الاجتماعية والثقافية للحدث الكلامي. ويعتبر فيرث أن (الحدث المدروس) (اللغة في حالة استعمال) هو وحدة متكاملة، ولكن من الناحية المنهجية لابد من تفكيك خصائصه ودراستها على مراحل لضبط دلالتها بدقة. (بالمر: 1977: 31). (أولمان: 1988: 32)

وقد وجد هذا التصور صده في الدراسات العربية الحديثة، حيث أكد تمام حسان أن القرائن اللغوية والمقامية تؤدي دوراً أساسياً في تحديد المعنى، وأن اللفظ لا يحمل دلالة ثابتة في جميع الاستعمالات، بل تتغير دلالاته بتغير السياق الذي يرد فيه. ومن هنا أصبحت دراسة المعنى مرتبطة بتحليل العلاقات بين مكونات الخطاب، لا بدراسة المفردات في عزلة عن الاستعمال (تمام حسان، 2006، ص 352، 337-355).

ثم جاءت اللسانيات الوظيفية لتربط المعنى بالوظائف التي تؤديها اللغة داخل المجتمع، مؤكدة أن اللغة نظام اجتماعي هدفه إنتاج المعنى وتحقيق التواصل. ولم يعد التركيز منصباً على وصف البنية اللغوية فحسب، بل على تفسير كيفية توظيفها لتحقيق أغراض المتكلمين في المواقف المختلفة، وهو ما أدى إلى اتساع مفهوم المعنى ليشمل البعد الاجتماعي والثقافي للخطاب.

3. المعنى في التداولية:

Meaning in Pragmatics

يمثل ظهور التداولية مرحلة جديدة في تطور مفهوم المعنى؛ إذ نقلت الاهتمام من معنى الجملة إلى معنى الخطاب في الاستعمال. فقد انطلقت التداولية من مبدأ أن فهم الكلام لا يعتمد على الدلالة المعجمية أو النحوية وحدها، وإنما يتطلب معرفة المقاصد التي يريد المتكلم إيصالها، والظروف التي أحاطت بالخطاب، والمعرفة المشتركة بين أطراف التواصل.

وفي ضوء هذا التصور، أصبح من الممكن التمييز بين المعنى الحرفي الذي تعبر عنه البنية اللغوية، والمعنى المقصود الذي يستنتجه المتلقي اعتماداً على القرائن والسياق. وقد أدى ذلك إلى

توسيع مجال الدراسات الدلالية، فلم تعد مقتصرة على تفسير مدلولات الألفاظ، وإنما أصبحت تبحث في آليات الاستلزام، والافتراض المسبق، والإحالة، وأفعال الكلام، وغيرها من الظواهر التي تكشف أن إنتاج المعنى عملية تفاعلية يشترك فيها المتكلم والمتلقي معاً (يونس علي، 2007: 125). وتشير المصادر إلى أن (رؤية يونس علي) تتطابق مع الطرح التداولي الحديث الذي أدخل (الأفعال الكلامية) و(الاستلزام الحواري) ضمن صلب العملية الدلالية، حيث يتم تجاوز "المعنى الحرفي" للوصول إلى "المعنى المقصود" عبر القرائن: يُعد يونس علي من أبرز الباحثين الذين ربطوا هذه المفاهيم التداولية المعاصرة بما عرفه البلاغيون والأصوليون العرب تحت مسمى (التعريض) و(معنى المعنى)، مؤكداً أصالة هذه الرؤية التفاعلية في الفكر العربي القديم ومن ثم فإن التداولية لم تُلغ الدراسات الدلالية، وإنما أكملت ما بدأته، حين بينت أن المعنى لا يكتمل إلا في ضوء الاستعمال الفعلي للغة، وهو ما يجعلها من أكثر الاتجاهات ارتباطاً بتحليل النصوص والخطابات.

4. المعنى في اللسانيات المعرفية:

Meaning in Cognitive Linguistics

في العقود الأخيرة، اتجهت اللسانيات المعرفية إلى إعادة تفسير المعنى في ضوء العمليات الذهنية التي يقوم بها الإنسان أثناء إدراكه للعالم. فالمعنى، وفق هذا الاتجاه، لا ينشأ من العلاقة بين الكلمة ومرجعها فقط، ولا من العلاقات الداخلية في النسق اللغوي فحسب، وإنما يتشكل من خلال البنى الإدراكية والخبرات الإنسانية التي ينظم بها العقل معارفه. وهذا الاتجاه يمثل بشكل رئيس جورج لايكوف ومارك جونسون في أطروحاتهما حول (الاستعارات التي نحيا بها)، حيث انتقل المعنى من كونه تجميلاً لفظياً إلى كونه نشاطاً إدراكياً حاكماً للتفكير والسلوك الإنساني.

تشير المصادر إلى أن هذا الطور (الطور العرفاني) نضج نتيجة استفادة اللسانيات من التطور في علوم الأعصاب والبيولوجيا، مما جعلها تهتم أساساً بالجوانب المعنوية والذهنية وكيفية تقبل الذهن للمعنى وفهمه وإنتاجه بناءً على (البنى التصورية) و(دلالة الأطر). ينظر: (زحلج: 2024: 82) و(الصقر: 2023: ص 121).

وانطلاقاً من ذلك، أصبحت اللغة تُعد وسيلة لتنظيم المعرفة الإنسانية، وأصبح فهم المعنى مرتبطاً بقدرة الإنسان على بناء التصورات الذهنية، وربط الخبرات الجديدة بالخبرات السابقة. وقد أدى هذا الاتجاه إلى توسيع مفهوم الدلالة، وربطه بعلوم الإدراك وعلم النفس المعرفي، وهو ما منح الدراسات اللسانية أفقاً جديداً في تفسير كيفية إنتاج المعنى وتأويله.

من خلال ماتقدم يمكننا القول: إنّ الاتجاهات اللسانية الحديثة بيّنت أن مفهوم المعنى لم يعد يُفهم بوصفه علاقة ثابتة بين اللفظ ومدلوله، وإنما أصبح مفهوماً متعدد الأبعاد، تتداخل في بنائه عناصر البنية اللغوية، والسياق، والقصدية، والثقافة، والمعرفة، والتفاعل الاجتماعي. ويلاحظ أن كل اتجاه من هذه الاتجاهات ركز على جانب معين من الظاهرة الدلالية؛ فالبنوية أبرزت دور النسق، والسياقية أبرزت أثر المقام، والوظيفية اهتمت بوظيفة اللغة الاجتماعية، والتداولية ركزت على الاستعمال، في حين وسعت اللسانيات المعرفية مفهوم المعنى ليشمل العمليات الذهنية.

فإن الدراسات اللسانية المعاصرة لا تنظر إلى هذه الاتجاهات بوصفها نظريات متعارضة، بل بوصفها مقاربات متكاملة، يكشف كل منها جانباً من جوانب الظاهرة الدلالية. وهذا التصور التكاملي هو الأقرب إلى تفسير الكيفية التي يُبنى بها المعنى داخل النصوص، ويخضع للتحويل تبعاً لاختلاف السياقات، وهو ما ينسجم مع موضوع هذا الكتاب، الذي ينطلق من أن المعنى ليس معطى ثابتاً، بل بناءً ديناميكي يتشكل باستمرار داخل النص والخطاب.

المبحث الثالث

الاتجاهات اللسانية المفسرة للمعنى:

Section Three: Linguistic Approaches to the Interpretation of Meaning

بعد أن تطور مفهوم المعنى عبر مراحل متعددة من الفكر الفلسفي واللغوي، ظهرت في اللسانيات الحديثة اتجاهات نظرية سعت إلى تفسير طبيعة المعنى وآليات تشكله، واختلفت هذه الاتجاهات باختلاف تصوراتها لطبيعة اللغة ووظيفتها. وقد ترتب على ذلك تعدد المقاربات الدلالية؛ إذ انطلقت كل نظرية من فرضيات معرفية ومنهجية خاصة، فركزت على جانب معين من الظاهرة الدلالية، سواء أكان العلاقة بين اللفظ والمرجع، أم الصورة الذهنية، أم السياق، أم البنية اللغوية، أم المقاصد التواصلية، أم البنى الإدراكية. ومن ثم فإن دراسة هذه الاتجاهات لا تهدف إلى المفاضلة

بينها، بقدر ما تهدف إلى إبراز إسهام كل منها في تفسير بناء المعنى والكشف عن أبعاده المختلفة (أحمد مختار عمر، 11، 1998).

أولاً: الاتجاه المرجعي:

First: The Referential Approach

يُعد الاتجاه المرجعي من أقدم الاتجاهات التي تناولت تفسير المعنى، إذ يقوم على افتراض أن معنى اللفظ يتحدد من خلال الشيء الذي يشير إليه في العالم الخارجي، أي إن العلاقة الأساسية في العملية الدلالية هي العلاقة بين الرمز اللغوي ومرجعه. ويجد هذا الاتجاه جذوره في الفلسفة اليونانية، ثم تطور في الدراسات المنطقية واللغوية الحديثة، التي ربطت بين الدلالة والإحالة المرجعية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الألفاظ تؤدي وظيفتها الأساسية عندما تشير إلى الأشياء أو الأشخاص أو الظواهر أو الأحداث التي تمثلها، ومن ثم فإن فهم المعنى يتحقق من خلال معرفة المرجع الذي يحيل إليه اللفظ. ويبدو هذا التصور واضحاً في أسماء الأعلام، وأسماء الموجودات المحسوسة، والأماكن، وغيرها من الألفاظ التي تمتلك مرجعاً مادياً يمكن تحديده.

إن الاختصار على المرجع في تفسير المعنى يثير عدداً من الإشكالات؛ إذ توجد في اللغة ألفاظ لا تمتلك مرجعاً خارجياً مباشراً، كالألفاظ الدالة على القيم المجردة مثل: العدالة، والحرية، والصدق، كما توجد ألفاظ تشير إلى موجودات متخيلة أو افتراضية لا وجود لها في الواقع. كذلك قد تشترك ألفاظ مختلفة في الإشارة إلى المرجع نفسه مع اختلاف دلالاتها، وهو ما يدل على أن المرجع وحده لا يكفي لتفسير جميع الظواهر الدلالية؛ لأنه يؤدي إلى إخراج جزء كبير من اللغة (الأدوات، المجردات والخيالات) (أحمد مختار عمر، 1998، 121) أولمان، علم الدلالة، ترجمة فاخوري: 54-67).

ومن ثم، فإن قيمة الاتجاه المرجعي تكمن في تفسير جانب مهم من العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي، إلا أنه لا يقدم تفسيراً شاملاً لبناء المعنى داخل النصوص؛ لأن الدلالة لا تتحدد بالإحالة المرجعية وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بالبنية والسياق والاستعمال.

ثانيًا: الاتجاه التصوري (الذهني):

Second: The Ideational (Mentalist) Theory of Meaning

يقوم الاتجاه التصوري على أن المعنى لا يتمثل في الشيء الخارجي، وإنما في الصورة الذهنية أو المفهوم الذي يتكون في عقل الإنسان عند سماع اللفظ أو استعماله. ووفق هذا التصور، فإن اللغة لا ترتبط بالأشياء ارتباطاً مباشراً، بل تمر العلاقة عبر التصورات العقلية التي يبنها الإنسان عن العالم.

ويتميز هذا الاتجاه بأنه يفسر قدرة اللغة على التعبير عن المفاهيم المجردة، وعن الموجودات التي لا يمكن إدراكها بالحواس، كما يفسر اختلاف فهم الأفراد لبعض الألفاظ تبعاً لاختلاف خبراتهم وثقافتهم. فاللفظ الواحد قد يثير صوراً ذهنية متباينة لدى المتلقين، رغم اتفاقهم في معرفة مدلوله العام.

ومع ذلك، تعرض هذا الاتجاه للنقد؛ لأن الصور الذهنية تختلف من فرد إلى آخر، مما يجعل الاعتماد عليها وحدها أمراً لا يوفر معياراً موضوعياً لتحديد المعنى. فاللغة تؤدي وظيفة اجتماعية مشتركة، ولا يمكن أن تقوم هذه الوظيفة إذا كان معنى كل لفظ متوقفاً على التصور الشخصي لكل متكلم. ويرى أولمان أن اللغة إذا توقفت على (التصور الشخصي) ستفشل في وظيفتها كأداة تواصل اجتماعي مشترك؛ لذا لا بد من وجود (ضوابط خارجية) تضمن التقارب في الفهم بين المتكلم والسامع. (أولمان: 1997: 64-70)؛ ولهذا اتجهت الدراسات اللاحقة إلى البحث عن عناصر أخرى تسهم في ضبط الدلالة، وفي مقدمتها السياق اللغوي والاجتماعي.

التصور الذهني



/ \

/ \

/ \

الرمز اللغوي — المرجع الخارجي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على أحمد مختار عمر، علم الدلالة. . يرد شرح عناصر المثلث الإشاري (الرمز، الفكرة، الشيء) والعلاقة المباشرة وغير المباشرة بينهما في كتاب الدكتور أحمد مختار عمر. (1988: ص 54-56).

ثالثاً: الاتجاه السياقي:

Third: The Contextual Theory of Meaning

يُعد الاتجاه السياقي من أكثر الاتجاهات تأثيراً في الدراسات الدلالية الحديثة؛ لأنه انطلق من مبدأ أساس مؤداه أن الكلمات لا تحمل معانيها بصورة مستقلة، وإنما تكتسبها من السياقات التي ترد فيها. وبذلك لم يعد البحث في معنى الكلمة منفصلة عن غيرها كافياً، بل أصبح من الضروري تحليل العلاقات التي تربطها بما يجاورها من ألفاظ، وبالمقام الذي تستعمل فيه.

ويؤكد هذا الاتجاه أن السياق لا يقتصر على الكلمات السابقة واللاحقة، وإنما يشمل أيضاً الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تحيط بعملية التواصل. ولذلك قد تختلف دلالة العبارة الواحدة باختلاف المقام، رغم ثبات ألفاظها وتركيبها.

ويعد هذا التصور من أكثر التصورات قدرة على تفسير ظواهر التعدد الدلالي، والمجاز، والكنائية، والتلميح، والإيحاء، وغيرها من الظواهر التي يصعب تفسيرها اعتماداً على المعجم وحده. كما أنه ينسجم إلى حد كبير مع ما قرره علماء العربية قديماً، ولا سيما عبد القاهر الجرجاني، في حديثه عن (المعنى) بين (الدلالة المعجمية الأولى) ومعنى المعنى (الدلالة الإضافية الناتجة عن النظم)؛ حيث يرى أن الكناية والتمثيل لا يُفهمان إلا عبر الاستدلال السياقي، وهو ما تلقت فيه التراثية العربية مع "الاستلزام الحوارية" (Implicature) عند بول غرايس ومقتضى الحال (الجرجاني: 1992: 202)، ومع ما ذهب إليه تمام حسان في نظرية القرائن (تمام حسان، 2006، 337)، يرى فيرث أن دراسة الدلالة تقتضي تحليل (المسرح اللغوي) كاملاً، بما يشمل: شخصية المتكلم والسامع، والعوامل الاجتماعية، وأثر النص في المشتركين، وهذا يطابق تماماً مبدأ (لكل مقام مقال) الذي أسس له البلاغيون العرب، ويرى أتباع المدرسة السياقية (مثل أولمان وبالم) أن السياق ليس مستوى واحداً، بل هو شبكة تشمل السياق اللغوي (المقال)، السياق العاطفي (درجة الانفعال)، السياق الثقافي (البيئة المشتركة)، وسياق الموقف (أولمان: دور الكلمة في اللغة: 1988: 81).

ومن خلال عرض الاتجاهات الثلاثة السابقة تبين أن كل واحدة منها تناولت جانباً من جوانب الظاهرة الدلالية. فالمرجعية ركزت على علاقة اللغة بالواقع، والتصورية اهتمت بالعقل والإدراك، أما السياقية فقد أبرزت دور الاستعمال والبيئة التواصلية. ولذلك فإن أيّاً منها لا يستطيع، منفرداً، تفسير جميع صور بناء المعنى داخل النصوص.

ولهذا اتجهت اللسانيات المعاصرة إلى الإفادة من هذه الاتجاهات مجتمعة، بدل النظر إليها بوصفها متعارضة؛ إذ إن المعنى في النص الأدبي أو العلمي أو الإعلامي يتشكل من تفاعل المرجع، والتصور الذهني، والسياق، والعلاقات النصية، ومقاصد المتكلمين، وهو ما يمهد للحديث عن الاتجاهات الأحدث، وفي مقدمتها البنيوية، والتداولية، واللسانيات المعرفية، التي ستتناولها الفقرات اللاحقة.

خامساً: الاتجاه التداولي:

Fifth: The Pragmatic Theory of Meaning

يمثل الاتجاه التداولي إحدى أبرز المحطات في تطور الدراسات الدلالية؛ لأنه نقل الاهتمام من دراسة اللغة بوصفها نظاماً مجرداً إلى دراسة اللغة بوصفها فعلاً تواصلياً. فلم يعد السؤال الرئيس هو: ماذا تعني الجملة؟ بل أصبح: ماذا يقصد المتكلم بهذه الجملة في هذا المقام؟

ويؤكد هذا الاتجاه أن المعنى لا يُستخلص من البنية اللغوية وحدها، وإنما يتحدد من خلال مجموعة من العناصر المتفاعلة، من أبرزها: قصد المتكلم، وسياق الخطاب، والمعرفة المشتركة بين أطراف التواصل، والظروف الاجتماعية والثقافية المصاحبة للحدث اللغوي. ولذلك قد تحمل الجملة الواحدة معاني مختلفة تبعاً لاختلاف ظروف استعمالها، رغم ثبات تركيبها اللغوي.

وقد أسهمت التداولية في تفسير عدد كبير من الظواهر التي عجزت الدراسات البنيوية عن تفسيرها، مثل أفعال الكلام، والاستلزام الحوارية، والافتراض المسبق، والإحالة، والإشارات، وهي جميعاً تؤكد أن المتلقي لا يكتفي بفهم المعنى الحرفي، بل يعيد بناء الدلالة اعتماداً على القرائن والسياق، ويرى الدكتور يونس علي أن المعنى ليس (كتلة جامدة) تنتقل من المتكلم للسامع، بل هو (رموز وشفرات) يقوم المتلقي (بوصفه شخصاً ناشطاً إيجابياً) بإعادة ترجمتها وبنائها في إطار خبراته ومعرفته المشتركة بالسياق (علي يونس، 2007: 125).

ومن هنا كشفت التداولية أن المعنى ليس شيئاً موجوداً داخل النص بصورة كاملة، وإنما هو نتيجة عملية تفاعلية يشترك فيها (النص، والمتكلم، والمتلقي، والسياق). وهذه الفكرة تُعد من أكثر الأفكار انسجاماً مع عنوان هذا الكتاب؛ لأن تحولات النص ليست سوى تحولات في آليات إنتاج المعنى وتأويله. فالنص الواحد قد يكتسب دلالات جديدة كلما تغير السياق الثقافي أو التاريخي أو التداولي، وهو ما يجعل المعنى بناءً متجدداً، لا حقيقة جامدة.

ومع ذلك، فإن التداولية، رغم قدرتها الكبيرة على تفسير الخطاب، قد تواجه صعوبة في وضع معايير دقيقة لتحديد المقاصد التواصلية في جميع الحالات، خاصة عندما تكون القرائن غير كافية أو تختلف تأويلات المتلقين.

سادساً: الاتجاه المعرفي (الإدراكي):

Sixth: The Cognitive Theory of Meaning

ظهر الاتجاه المعرفي في أواخر القرن العشرين متأثراً بالتطور الذي شهدته علوم الإدراك وعلم النفس المعرفي، وانطلق من فرضية رئيسة مؤداها أن اللغة جزء من النظام المعرفي للإنسان، وأن المعنى يتشكل من خلال الطريقة التي يدرك بها الإنسان العالم وينظم خبراته الذهنية.

ويرفض هذا الاتجاه الفصل بين اللغة والفكر، ويرى أن المعاني ليست كيانات مستقلة، وإنما تمثيلات ذهنية تتكون نتيجة التفاعل المستمر بين الخبرة الإنسانية والبيئة المحيطة. ومن ثم فإن فهم المعنى يتطلب دراسة التصنيفات الإدراكية، والاستعارات المفهومية، والنماذج الذهنية التي يعتمد عليها الإنسان في تفسير الواقع.

وقد أسهمت اللسانيات المعرفية في توسيع مفهوم الدلالة، وربطها بالثقافة والخبرة الإنسانية، وأظهرت أن كثيراً من المفاهيم المجردة تُبنى اعتماداً على خبرات حسية سابقة، وهو ما يفسر شيوع الاستعارات المفهومية في مختلف اللغات. ويرى إبراهيم أنيس أن الذهن يميل للتعميم وربط المعاني بما يشبهها في التجربة الحسية، وهي عملية نفسية تُعرف بـ (تداعي المعاني)

(أنيس: 1984: 133-37)

يمثل الاتجاه المعرفي تطوراً نوعياً في دراسة المعنى؛ لأنه لم يعد يبحث عن الدلالة داخل اللفظ أو داخل النص وحده، وإنما داخل العقل الذي ينتج النص ويفسره. وهذا يفتح المجال أمام فهم أعمق

لتحولات المعنى، إذ تصبح هذه التحولات مرتبطة أيضًا بتغير أنماط الإدراك والخبرة والثقافة، وليس فقط بتغير البنية اللغوية.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الاتجاه يؤكد أن النص لا يُنتج معناه بصورة مستقلة عن القارئ، بل إن القارئ يسهم في إعادة بناء الدلالة اعتمادًا على مخزونه المعرفي وخبراته السابقة، وهو ما يجعل عملية القراءة نفسها فعلًا من أفعال إنتاج المعنى.

تكشف الاتجاهات السابقة أن كل نظرية قدمت تفسيرًا جزئيًا لظاهرة المعنى، وأن اختلافها لا يرجع إلى التناقض بقدر ما يرجع إلى اختلاف زاوية النظر. فالمرجعية أبرزت علاقة اللغة بالعالم، والتصورية ركزت على العقل، والبنوية على النسق، والسياقية على المقام، والتداولية على الاستعمال، والمعرفية على الإدراك. ويستنتج من ذلك أن المعنى ظاهرة متعددة الأبعاد، يستحيل تفسيرها من خلال مدخل واحد.

ومن منظور نقدي، يمكن القول إن التطور الذي شهدته الدراسات اللسانية يعكس انتقال الاهتمام من السؤال: (ما معنى اللفظ؟) إلى السؤال: (كيف يُبنى المعنى؟). وهذا التحول هو جوهر اللسانيات المعاصرة، لأنه لم يعد ينظر إلى المعنى بوصفه ناتجًا نهائيًا، بل بوصفه عملية ديناميكية تتفاعل فيها البنية اللغوية مع السياق والثقافة والقصد والإدراك.

وبناءً على ذلك، فإن الباحث يرى أن المقاربة الأكثر قدرة على تفسير الظاهرة الدلالية هي المقاربة التكاملية، التي تستفيد من مختلف الاتجاهات دون الاقتصار على أحدها. فبناء المعنى في النص لا يتحقق إلا من خلال تفاعل عناصر متعددة، تشمل البنية اللغوية، والعلاقات النصية، والمرجع، والسياق، والقصد، والخبرة الثقافية، والعمليات الإدراكية. ومن ثم فإن أي دراسة معاصرة للمعنى ينبغي أن تتطرق من هذا التكامل، لا من الاقتصار على تفسير أحادي البعد. وفي أدناه جدول يقارن بين الاتجاهات.

جدول (1)

مقارنة بين أبرز الاتجاهات اللغوية في تفسير مفهوم المعنى

الاتجاه اللغوي/	مفهوم المعنى	مصدر المعنى	أبرز نقاط القوة	أبرز الملاحظات/	لإفادة في تحليل النص
-----------------	--------------	-------------	-----------------	-----------------	----------------------

الاتجاه الإشاري/	المعنى هو العلاقة بين اللفظ والشيء الذي يشير إليه./	المرجع الخارجي.	/أسهم في تفسير العلاقة بين اللغة والواقع، ووضع أساس نظرية الإحالة.	/يعجز عن تفسير الألفاظ المجردة والمعاني الضمنية والوظائف التداولية.	مفيد في تفسير الدلالة المرجعية، لكنه غير كافٍ لتحليل النصوص المركبة.
الاتجاه التصوري	/المعنى صورة أو مفهوم ذهني يتكون في العقل.	/الإدراك الذهني.	/أبرز العلاقة بين اللغة والفكر، وأكد دور التصورات العقلية في بناء المعنى.	يصعب التحقق من العمليات الذهنية بصورة مباشرة، ويغفل أثر السياق.	/يسهم في تفسير المفاهيم المجردة والتمثيلات الذهنية في النصوص.
الاتجاه السياقي/	المعنى يتحدد من خلال السياق اللغوي والمقامي.	/السياق والاستعمال.	/أبرز أثر البيئة اللغوية والاجتماعية في توجيه الدلالة، وفسر تعدد المعاني.	/قد يقلل من قيمة المعنى المعجمي إذا أُفرط في الاعتماد على السياق.	/من أكثر الاتجاهات فاعلية في تحليل النصوص والخطابات.
الاتجاه التداولي	/المعنى هو ما يقصده المتكلم وما يستنبطه المتلقي.	القصد والسياق والمعرفة المشتركة./	كشف المعاني الضمنية، وفسر الأفعال الكلامية والاستلزام الحواري./	قد يؤدي إلى تعدد التأويلات إذا غابت الضوابط النصية.	ضروري لتحليل الخطاب والكشف عن المقاصد التواصلية.
الاتجاه العرفاني (المعرفي)	/المعنى بناء معرفي يتشكل من الخبرة الإنسانية والإدراك./	البنية الإدراكية والخبرة والثقافة.	/ربط اللغة بالإدراك، وفسر الاستعارة المفهومية والتصنيف والإطارات المعرفية.	/بعض مفاهيمه يصعب إخضاعها للاختبار التجريبي.	/يفسر آليات بناء المعنى في النصوص ذات الأبعاد الثقافية والمعرفية.

المبحث الرابع:

مستويات المعنى في الدراسات اللغوية:

Section Four: Levels of Meaning in Linguistic Studies

إن التطور الذي شهده مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية أفضى إلى الإقرار بأن الدلالة ليست مستوى واحدًا، وإنما هي منظومة متدرجة تتداخل فيها مستويات متعددة، يكمل بعضها بعضًا، وتسهم جميعها في بناء المعنى الكلي للنص. فالكلمة لا تؤدي معناها مستقلة عن نظام اللغة، والجملة لا تستنفذ دلالتها بمعزل عن السياق، كما أن النص لا يحقق وظيفته التواصلية إلا من خلال تفاعل مكوناته اللغوية مع المقام الثقافي والاجتماعي الذي ينتج فيه. ولهذا اتجهت الدراسات اللسانية الحديثة إلى التمييز بين مستويات مختلفة للمعنى، مع التأكيد أن الفصل بينها هو فصل منهجي لا يلغي ترابطها داخل العملية التواصلية. وتذهب الدراسات اللسانية الحديثة إلى أن تفسير

الظواهر اللغوية لا يمكن أن يتم في معزل عن تضافر المستويات اللسانية جميعها (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والمعجمية، والدلالية)؛ وذلك لتقديم تفسير موضوعي وواضح، حيث أن فهم النص يستلزم مراعاة هذه الأبعاد مجتمعة. ويرى أحمد مختار عمر أن مستويات التحليل اللساني (الصرفي، والصوتي، والتركيبية، والمعجمية، والدلالية) هي التي تسمح بفهم (الحدث الكلامي) في كليته. (عمر: علم الدلالة: 1988: ص 11-13)

أولاً: المعنى المعجمي:

First: Lexical Meaning

يُقصد بالمعنى المعجمي ذلك المعنى الأساسي الذي تضعه المعاجم للكلمة خارج سياق الاستعمال، ويُعرف أحياناً بالمعنى الأصلي أو المركزي. ويمثل هذا المستوى نقطة الانطلاق في فهم الدلالة؛ إذ يحدد المجال المفهومي العام الذي تنتمي إليه الكلمة قبل دخولها في التركيب اللغوي.

فعلى سبيل المثال، يدل لفظ «عين» في المعجم على عدة معانٍ، منها عضو الإبصار، وعين الماء، والجاسوس، والذهب، وغيرها. وتكشف هذه الظاهرة، المعروفة بالاشتراك اللفظي، أن المعنى المعجمي لا يكفي وحده لتحديد المقصود، لأن الكلمة قد تحمل أكثر من دلالة معجمية، ولا يمكن تعيين المراد إلا من خلال السياق.

وقد أولى اللغويون العرب عناية كبيرة لهذا المستوى، فظهرت المعاجم اللغوية التي سعت إلى ضبط دلالات الألفاظ، مثل العين للخليل بن أحمد؛ الذي يُعد المرجعية التاريخية الأولى، حيث رتب الخليل الألفاظ ترتيباً مخرجياً (صوتياً) يبدأ من الحلق وينتهي بالشفيتين، وهو ما ميزه كأول معجم لغوي ضخم. ولسان العرب لابن منظور الذي يمثل ذروة العمل المعجمي التجميعي، حيث رسم الإطار المعجمي للألفاظ بناءً على ما جُمع من أمثلة ونصوص. والقاموس المحيط للفيروزآبادي، الذي ينتهي به تأليف المعاجم العربية الضخمة، وقد ركز على تحديد الوضع اللغوي للألفاظ بدقة غير أن هذه المعاجم لم تكن تغفل أثر الاستعمال، بل كانت تستشهد بالنصوص القرآنية والشعرية لتوضيح اختلاف المعاني بحسب السياقات (ابن منظور، 1414هـ، 1994: مج 11/247-249).

تكمُن أهمية المعنى المعجمي في كونه يوفر الأساس الأول لفهم الألفاظ، لكنه لا يمثل نهاية العملية الدلالية. فالفارئ لا يفسر النص بالعودة إلى المعجم وحده، لأن النص يعيد تشكيل المعاني، ويوسعها، ويخصصها، ويحوّلها وفق العلاقات التي تنشأ بين وحداته. ومن هنا فإن الاختصار على المعنى المعجمي يؤدي إلى قراءة حرفية قد تعجز عن إدراك الأبعاد البلاغية أو التداولية أو الثقافية للنص.

ثانياً: المعنى النحوي:

Second: Grammatical Meaning

يرتبط المعنى النحوي بالعلاقات التي تنشأ بين عناصر الجملة نتيجة النظام التركيبي للغة، وهو المعنى الذي ينتج عن الوظائف النحوية، مثل الفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والخبر، والصفة، والإضافة، وغيرها من العلاقات.

وقد أدرك النحاة العرب منذ وقت مبكر أن اختلاف البنية يؤدي إلى اختلاف المعنى، ولذلك لم ينظروا إلى الإعراب بوصفه ظاهرة شكلية، بل بوصفه أداة للكشف عن العلاقات الدلالية داخل الكلام. ويظهر ذلك في قولهم إن تغير الحركة الإعرابية قد يؤدي إلى تغير المعنى، كما في قولنا:

أكرم المعلم الطالب.

أكرم المعلم الطالب.

فالاختلاف في العلامة الإعرابية يؤدي إلى تغير العلاقة الدلالية بين طرفي الجملة، رغم ثبات الألفاظ نفسها.

كما يظهر أثر المعنى النحوي في ظواهر التقديم والتأخير، والحذف، والذكر، والفصل، والوصل، إذ يؤدي كل منها وظيفة دلالية تتجاوز مجرد التنظيم الشكلي للجملة (سيبويه، الكتاب، يحتاج إلى التحقق من بيانات الطبعة والصفحة؛ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، يحتاج إلى التحقق من بيانات الطبعة والصفحة).

يبرز المعنى النحوي أن الدلالة لا تتولد من الكلمات منفردة، وإنما من العلاقات التي تربطها داخل التركيب. وهذه الفكرة تمثل نقطة التقاء واضحة بين التراث العربي واللسانيات الحديثة؛ فكما تؤكد البنيوية أن قيمة الوحدة اللغوية تنشأ من موقعها داخل النسق، يؤكد النحو العربي أن الوظيفة

النحوية هي التي تحدد جانبًا كبيرًا من الدلالة. ولذلك يمكن القول إن بناء المعنى يبدأ منذ اللحظة التي تنتظم فيها المفردات داخل بنية نحوية متماسكة.

ثالثًا: المعنى التركيبي:

Third: Syntactic Meaning

يقصد بالمعنى التركيبي الدلالة الناتجة عن انتظام الكلمات في جملة أو تركيب معين، بحيث لا يكون معنى الجملة مجرد مجموع معاني كلماتها، بل نتيجة للعلاقات التي تنشأ بينها.

فعلى سبيل المثال، يختلف معنى الجملتين:

نجح الطالب المجتهد.

المجتهد نجح الطالب.

ورغم اشتراكهما في المفردات نفسها، فإن اختلاف التنظيم التركيبي يؤدي إلى اختلاف في مركز الاهتمام، وفي البنية المعلوماتية، وفي التأثير البلاغي.

وقد أكد عبد القاهر الجرجاني أن المعاني لا تُدرك من المفردات منفردة، وإنما من طريقة نظمها وتأليفها، وهو ما يجعل التركيب المصدر الحقيقي للدلالة. وهذه الفكرة تجد صداها في اللسانيات النصية الحديثة التي تنظر إلى المعنى بوصفه نتاجًا للعلاقات الداخلية بين مكونات الخطاب (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 1992: 90 ومابعد).

يحتل المعنى التركيبي موقعًا وسطًا بين المعنى النحوي والمعنى النصي؛ فهو يتجاوز الوظائف الإعرابية إلى دراسة كيفية تشكل الدلالة من خلال البنية الكلية للجملة. ولذلك فإن فهم النصوص الأدبية أو القرآنية أو القانونية يتطلب تحليل التراكم قبل الانتقال إلى تفسير المقاصد العامة للنص.

رابعًا: المعنى النصي:

Fourth: Textual Meaning

يمثل المعنى النصي أعلى مستويات التنظيم الدلالي، إذ لا ينشأ من الجملة الواحدة، وإنما من العلاقات التي تربط الجمل والفقرات بعضها ببعض، فتكوّن وحدة دلالية متماسكة.

وقد أدى ظهور لسانيات النص إلى تجاوز النظرة التقليدية التي كانت تجعل الجملة أكبر وحدة للتحليل، فأصبح النص هو الوحدة الأساسية للدراسة، وأصبح البحث ينصب على وسائل الاتساق والانسجام، والإحالة، والتكرار، والروابط، والبنية الموضوعية، ودورها في إنتاج المعنى.

وفي هذا المستوى، لا يفهم معنى أي عنصر لغوي إلا في ضوء موقعه داخل البنية الكلية للنص، كما أن دلالة النص لا تُستخلص من مجموع الجمل، وإنما من العلاقات التي تنتظمها في وحدة متماسكة، بمعنى أن المعنى في المستوى النصي لا يتحقق من خلال الكلمات المنفصلة، بل هو نتاج تفاعل الإمكانات التفسيرية لكامل الكلام والسياق المحيط به، ويرتبط هذا المفهوم بما ورد في المصادر حول أن القيمة الدلالية لأي عنصر لغوي تبرز من خلال (التعليق) أو (النظم)؛ إذ إن الألفاظ المستقلة لا تمثل قيمة في حد ذاتها، ولا تكون لها دلالات معينة إلا من خلال تداخلها وانسجامها في بناء يضمن لها معنى محددًا (خطابي، لسانيات النص: 1991: 14).

لذا يمكن القول: إن المعنى النصي يمثل المستوى الأكثر ارتباطًا بعنوان هذا الكتاب؛ لأن بناء المعنى يتحقق أساسًا داخل النص، وليس داخل الكلمة أو الجملة منفردتين. فكل تحول في بنية النص، أو في ترتيب عناصره، أو في العلاقات بين أجزائه، يؤدي إلى تحول في الدلالة الكلية، وهو ما يفسر اهتمام اللسانيات الحديثة بالنص بوصفه فضاءً ديناميكيًا لإنتاج المعنى.

خامسًا: المعنى التداولي:

Fifth: Pragmatic Meaning

يتشكل المعنى التداولي من خلال استعمال اللغة في مواقف التواصل الفعلية، ويعتمد على المقاصد، والقرائن، والمعرفة المشتركة، والسياق الاجتماعي والثقافي.

فقد يقول المتحدث:

(الجو بارد هنا.)

وقد يكون المقصود مجرد الإخبار، أو طلب إغلاق النافذة، أو الدعوة إلى تشغيل المدفأة، بحسب المقام الذي قيلت فيه العبارة.

ومن هنا فإن المعنى التداولي يتجاوز الدلالة الحرفية إلى الدلالة المقصودة، ويجعل المتلقي شريكًا في بناء المعنى من خلال استنتاج ما لم يُصرح به مباشرة.

يكشف هذا المستوى أن النص لا يحمل جميع معانيه بصورة صريحة، وإنما يترك مساحة للتأويل، وهو ما يجعل عملية القراءة فعلاً إنتاجياً، لا مجرد استقبال سلبي. ومن هنا فإن تحولات النص ليست تحولات في ألفاظه فحسب، وإنما في طرائق تأويله أيضاً.

يتبين من العرض السابق أن مستويات المعنى لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتداخل لتشكّل بنية دلالية متكاملة. فالمعنى المعجمي يمثل نقطة البداية، ويضيف المعنى النحوي والتركيبى تنظيمًا للعلاقات بين الوحدات اللغوية، بينما يمنح المعنى النصي الخطاب وحدته الكلية، ويضيف المعنى التداولي بعده المقامي والتواصلي. ومن ثم فإن بناء المعنى في النص هو حصيلة تفاعل جميع هذه المستويات، لا نتيجة عمل أحدها بمعزل عن الآخر.

ويؤكد هذا التكامل أن الدراسات اللسانية المعاصرة تجاوزت النظرة الاختزالية إلى المعنى، وأصبحت تنظر إليه بوصفه عملية مركبة تتفاعل فيها البنية اللغوية مع السياق والثقافة والقصدية والخبرة المعرفية. وهذا التصور هو الذي يمهد للانتقال من دراسة المعنى بوصفه مفهوماً لسانياً إلى دراسة بناء المعنى وتحولات النص بوصفهما محوراً رئيساً في المقاربات اللسانية والنقدية الحديثة.

مناقشة تركيبية: نحو رؤية تكاملية لمفهوم المعنى:

A Synthetic Discussion: Toward an Integrative Perspective on the Concept of Meaning

يكشف استقراء التطور التاريخي لمفهوم المعنى، وتحليل الاتجاهات اللسانية التي تناولته، أن الدراسات اللغوية لم تستقر على تعريف واحد جامع مانع للمعنى، بل تعددت تعريفاته بتعدد المنطلقات الفلسفية والمنهجية التي انبثقت منها تلك الدراسات. ويُعد هذا التعدد سمة طبيعية للظاهرة الدلالية؛ لأن المعنى لا يمثل عنصراً لغوياً بسيطاً، وإنما هو بناء معرفي وتواصلي تتداخل في تشكيله مستويات عديدة، تشمل النظام اللغوي، والسياق، والثقافة، والقصدية، والخبرة الإدراكية للمتكلمين.

وتبين من خلال هذا العرض أن كل اتجاه لساني قد نجح في تفسير جانب معين من الظاهرة الدلالية، دون أن يتمكن من الإحاطة بها في جميع أبعادها. فالمدرسة المرجعية أبرزت علاقة اللغة بالعالم الخارجي، غير أنها لم تستطع تفسير المعاني المجردة أو الظواهر التداولية تفسيراً كافياً.

أما الاتجاه التصوري فقد ركز على التمثلات الذهنية، لكنه واجه صعوبة في وضع معيار موضوعي للمعنى بسبب اختلاف الخبرات الإدراكية بين الأفراد. في حين نقلت البنيوية البحث إلى العلاقات الداخلية بين الوحدات اللغوية، وأسهمت في بناء تصور علمي منظم للدلالة، إلا أنها قللت من أهمية المقام التداولي ودور المتلقي في إنتاج المعنى.

ومن جهة أخرى، استطاعت التداولية واللسانيات المعرفية أن توسعا مفهوم المعنى توسعاً ملحوظاً، حين جعلتا عملية التواصل، والقصدية، والخبرة المعرفية، عناصر أساسية في تفسير الظاهرة الدلالية. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات لم تُلغ أهمية البنية اللغوية، وإنما أكدت أن المعنى لا يكتمل إلا بتفاعلها مع السياق والاستعمال. وهذا ما يدفع إلى تجاوز النظرة الثنائية التي تفصل بين اللغة والسياق، أو بين النص والقارئ، لصالح تصور تكاملي يجعل إنتاج المعنى نتيجة لتفاعل جميع هذه العناصر.

ومن خلال المقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، يتبين أن كثيراً من المبادئ التي تؤكدتها الدراسات المعاصرة كانت حاضرة، بصورة أو بأخرى، في مؤلفات علماء العربية، ولا سيما في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وفي نظرية القرائن كما بلورها تمام حسان في العصر الحديث استناداً إلى التراث العربي، فضلاً عن المباحث الدلالية التي طورها الأصوليون في دراستهم لدلالات الألفاظ. إلا أن هذا التقارب لا يعني التطابق بين الطرفين؛ لأن كل منظومة معرفية تشكلت في سياقها التاريخي والفلسفي الخاص، ولها أهدافها ومصطلحاتها وأدواتها المنهجية. ومن ثم فإن الإفادة من التراث ينبغي أن تقوم على أساس الحوار العلمي وإعادة القراءة، لا على أساس إسقاط المفاهيم اللسانية الحديثة على النصوص التراثية أو الادعاء بوجود سبق مباشر في جميع القضايا.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن مفهوم المعنى في الدراسات اللسانية المعاصرة لم يعد يُنظر إليه بوصفه نتيجة نهائية لعملية لغوية، وإنما بوصفه عملية بناء مستمرة، تتشكل داخل النص من خلال تفاعل البنية اللغوية مع المقام التداولي، والخبرة الثقافية، والمرجع، والعمليات الإدراكية التي يوظفها المتلقي في أثناء التأويل. وهذا التحول يمثل انتقالاً من دراسة المعنى بوصفه منتجاً إلى دراسة المعنى بوصفه عملية إنتاج، وهو انتقال ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في لسانيات النص وتحليل الخطاب.

ولا يقتصر أثر هذا التحول على الدراسات اللسانية وحدها، بل يمتد إلى الدراسات الأدبية والترجمية والنقدية؛ إذ أصبح نجاح عملية الترجمة، أو تحليل النص الأدبي، أو تفسير الخطاب الإعلامي والسياسي، مرهوناً بقدرة الباحث على الكشف عن الآليات التي يُبنى بها المعنى، لا الاكتفاء بتحديد مدلولات الألفاظ. ولهذا اكتسبت الدراسات الدلالية مكانة مركزية في العلوم الإنسانية، وأصبحت تمثل نقطة التقاء بين اللسانيات، والنقد الأدبي، وعلم النفس المعرفي، وفلسفة اللغة، والتداولية، وتحليل الخطاب.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث في مفهوم المعنى لا يمثل غاية مستقلة، بل يعد مدخلاً منهجياً لفهم الكيفية التي تنتج بها النصوص دلالاتها، وكيف تتغير هذه الدلالات تبعاً لاختلاف السياقات الثقافية والتاريخية والتواصلية. ولذلك فإن الحديث عن بناء المعنى لا يعني البحث في دلالة المفردات أو الجمل فحسب، وإنما يعني دراسة العمليات اللغوية والمعرفية التي تجعل النص قادراً على إنتاج دلالات متعددة، قابلة لإعادة التأويل كلما تغيرت شروط القراءة أو تبدلت آفاق التلقي.

خاتمة المبحث:

Conclusion of the Section

خلص هذا المبحث إلى أن مفهوم المعنى يمثل أحد أكثر المفاهيم اللسانية تعقيداً واتساعاً، وأن هذا التعقيد يرجع إلى تعدد الأبعاد التي يتشكل منها، وإلى اختلاف المناهج التي تناولته عبر تاريخ الفكر اللغوي. فقد بينت الدراسة أن المعنى لم يعد يُفهم بوصفه مدلولاً ثابتاً للألفاظ، وإنما بوصفه بناءً ديناميكياً يتكون من خلال التفاعل بين النظام اللغوي والسياق التداولي والخبرة الثقافية والبنى الإدراكية.

كما أظهرت الدراسة أن التراث اللغوي العربي قدم إسهامات أصيلة في فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى، تجلت في جهود النحاة والبلاغيين والأصوليين، ولا سيما في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، التي أكدت أن الدلالة تنشأ من العلاقات بين عناصر الخطاب، لا من الألفاظ المفردة. وقد كشفت المقارنة أن هذه الرؤية، على الرغم من اختلاف سياقها التاريخي، تتقاطع مع عدد من المبادئ التي تبنتها اللسانيات الحديثة، دون أن يعني ذلك التطابق بين المنظومتين.

وانتهى المبحث كذلك إلى أن الاتجاهات اللسانية المختلفة لا ينبغي النظر إليها بوصفها نظريات متنافسة، بل بوصفها مقاربات متكاملة، يفسر كل منها جانباً من الظاهرة الدلالية. فالمعنى يتأسس على المرجع، ويتشكل داخل البنية اللغوية، ويتحدد في ضوء السياق، ويتأثر بالقصدية، ويُعاد بناؤه عبر العمليات الإدراكية والتأويلية. ومن ثم فإن المقاربة التكاملية تبدو أكثر قدرة على استيعاب تعقيد الظاهرة الدلالية من أي مقارنة أحادية.

وفي ضوء ذلك، يمكن التأكيد أن دراسة مفهوم المعنى تمثل الأساس النظري لفهم آليات بناء الدلالة داخل النصوص، وأن الانتقال من دراسة المفردة إلى دراسة النص، ومن البحث في الدلالة الثابتة إلى تحليل عمليات إنتاج المعنى وتحولاته، يمثل أحد أهم التحولات التي شهدتها اللسانيات المعاصرة. ولذلك فإن المباحث اللاحقة من هذا الكتاب ستبني على هذا التأسيس النظري للكشف عن الكيفية التي تُنتج بها النصوص معانيها، وكيف تتغير هذه المعاني في ضوء اختلاف البنيات النصية، والسياقات التداولية، وآفاق التلقي.

المصادر:

References

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
2. ابن سينا، الحسين بن عبدالله (بلا تاريخ)، الشفاء (المنطق – المدخل)، تحقيق الاب قناتوي ومحمود الخضير، القاهرة، الطبعة الاميرية.
3. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي القزويني (1979)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت.
4. ابن منظور: محمد بن يكرم (جمال الدين) (1994)، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط3.
5. الأمدي، سيف الدين (1982/1402م)، الاحكام في أصول الاحكام، تعليق عبدالرزاق عفيف، بيروت المكتب الاسلامي.
6. أولمان، (1988)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط1.
7. أولمان، ستيفن (1997): علم الدلالة: دراسة في المعنى، ترجمة عادل فاخوري، بيروت، دار مجدلاوي.
8. بالمر، فرانك، (1997)، مدخل إلى علم اللغة، ترجمة خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.
9. الجرجاني، عبد القاهر (1992)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة مكتبة الخانجي.
10. الجرجاني، عبدالقاهر (بلا تاريخ)، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني.

11. حسان، تمام (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب.
12. خطابي (محمد) 1991م، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1.
13. الداية، فايز: (1996)، علم اللغة الصوتي، النظرية والتطبيق، دمشق، دار الفكر.
14. درع، محمد علي (2024)، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني الضالة المنشودة، صحيفة مكة الإلكترونية.
15. دي سوسير، فردينايد (1985)، دروس في اللسانيات العامة، ترجمة صالح الفرماي، ومحمد الشاوش ومنجي الشملي، تونس، الدار العربية للكتاب.
16. الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل الاصفهاني (1992م)، الاميرة، بيروت - لبنان.
17. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني (1993م)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر - بيروت.
18. زحلج، حبيبة (2024) (عن الذهن والجسد والاستعارة) الاستعمال اللغوي والتحول المعرفي، مجلة الناص، جامعة جيجل، مج 19.
19. السعران، محمود (1997)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية.
20. سيبويه، أبو بشر (1988)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة - مكتبة الخانجي.
21. الصقر، عضاب منصور علي (2023) (الاستعارة: من الكلمة إلى الخطاب، مجلة تجسير، جامعة قطر، مج 5، ع 2.
22. الغزالي، أبو حامد (1993)، المستصفى من علوم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية.
23. الفارابي: أبو نصر (1990)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت - دار الشروق.
24. الفارابي، أبو نصر، (1996)، إحصاء العلوم، تحقيق علي بو ملحم، بيروت، دار مكتبة الهلال.
25. المسدي، عبد السلام (1986)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2.
26. مصالحي، رشيدة (2022)، اجتهادات ابن جني في أصول النحو، الناشر مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات.
27. يونس علي: محمد محمد (2007)، المعنى وظلال المعنى، انظمة الدلالة في العربية، بيروت - دار المدار الاسلامي، ط2.

الفصل الخامس

اللغة والمعنى والدلالة

Language, Meaning, and Signification

م.م. رفاة حميد عبد جعفر

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية - العراق

rafah.hamid.abd@wodilala.edu.iq

الملخص

يتناول الفصل اللغة والمعنى والدلالة من خلال دراسة المفاهيم التي يقوم عليها فهم الخطاب وتحليل تحولاته. ويبدأ بتأصيل معنى المعنى في المعاجم العربية وفي اصطلاح الدرس اللغوي، ثم ينتبع حضوره في جهود النحاة والبلاغيين وفي النظريات اللسانية الحديثة. وتؤكد هذه المعالجة أن العلاقة بين اللفظ وما يدل عليه لا يمكن اختزالها في مقابلة معجمية ثابتة، لأن المعنى يرتبط كذلك بالقصد والتركيب والقرائن والسياق الذي يتحقق فيه الاستعمال. ويستعين الفصل بالتعريفات والنصوص والأمثلة لبيان اختلاف التصورات وتكاملها.

ويناقش الفصل مستويات الدلالة وعلاقاتها، بما يشمل الدلالة المعجمية والتركيبية والسياقية، ثم يعالج التغيرات التي تصيب المعنى في الاستعمال اللغوي. ويعرض دور العلاقات بين الوحدات اللغوية في بناء الفهم، وأثر القرائن في ترجيح إحدى الدلالات الممكنة، وصلات المعنى بالخبرة الذهنية والثقافية. كما ينتبع صور التوسع والتخصيص والانتقال الدلالي، مع بيان أن التحول لا يحدث خارج النظام اللغوي أو بمعزل عن حاجات الجماعة المتكلمة. وتجمع المعالجة بين الاستشهاد بالتراث العربي ومناقشة مفاهيم من الدرس الحديث.

ويبرز الفصل أن المعنى هو محور العملية التواصلية، وأن استيعابه يقتضي الانتقال من دراسة الألفاظ المفردة إلى العلاقات التي تنتظم بها داخل النص. وتكمن أهمية العرض في توضيح المصطلحات وتحديد مستويات التحليل، لا في إحلال تعريف واحد محل جميع التعريفات. ومن خلال هذا المدخل تتضح الصلة بين بنية اللغة واستعمالها وتلقيها، كما يظهر أن تغير الدلالة يمكن فهمه بوصفه استجابة لعوامل لغوية واجتماعية وثقافية متفاعلة. وتوفر هذه المناقشة أساساً نظرياً

لقراءة النصوص وتحليل آليات إنتاج معانيها، مع المحافظة على الفروق بين التأصيل المعجمي والوصف اللساني والتفسير السياقي.

الكلمات المفتاحية: اللغة؛ المعنى؛ الدلالة؛ السياق؛ التغير الدلالي

Abstract

This chapter studies language, meaning, and signification through the concepts underlying discourse understanding and semantic transformation. It begins with definitions of meaning in Arabic dictionaries and linguistic scholarship, then considers its treatment by grammarians, rhetoricians, and modern linguistic theories. The discussion rejects a purely static correspondence between a word and its dictionary definition. Meaning is also shaped by intention, construction, contextual evidence, and the circumstances in which an expression is used. Definitions, quotations, and examples are brought together to clarify the differences and connections among these perspectives.

The chapter examines lexical, structural, and contextual levels of signification and considers how they contribute to interpretation. It then discusses transformations of meaning in linguistic use, including extension, narrowing, and semantic transfer. Attention is given to relations among linguistic units, the role of contextual clues in selecting an interpretation, and the connections between meaning and cognitive or cultural experience. Semantic change is considered within both the linguistic system and the communicative needs of its

users. The discussion combines material from the Arabic tradition with concepts from modern scholarship.

The chapter emphasizes that meaning lies at the center of communication and cannot be understood exclusively through isolated words. Its main contribution is to clarify terminology and levels of analysis rather than replace all existing approaches with a single definition. The resulting framework connects linguistic structure, use, and reception and explains how semantic development can reflect interacting linguistic, social, and cultural conditions. This theoretical foundation supports close reading and discourse analysis while maintaining distinctions among lexical explanation, linguistic description, and contextual interpretation.

Keywords: Language; Meaning; Signification; Context; Semantic change

المبحث الأول: مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية

Section One: The Concept of Meaning in Linguistic Studies

تمهيد Introduction

يمثل المعنى جوهر العملية التواصلية بين الناس، فبعرفة المعنى يحصل الفهم السليم وتنجز عملية التواصل بشكل فعال، وكذلك أن موضوع المعنى كان الطرف الأساسي والمراد من الدراسات اللغوية في بداياتها فظهرت المعاجم، وكتب مفردات القرآن لابن سمين الحلبي، وغريب القرآن لابن قتيبة، ومجاز القرآن لأبن عبيد معمر بن المثنى؛ لتوضيح معاني الألفاظ والعبارات وشرحها وبيانها.

وللمكانة المهمة للمعنى نرى أن بعض اللغويين قد بينوا لأهمية المعنى على اللفظ، ومن أبرزهم: ابن جني (ت: 392هـ) بقوله مرجحاً أهمية المعنى على اللفظ في باب الرد على من إدعى على

العرب اهتمامها بالألفاظ وإهمالها المعاني: ((إنَّ العرب تهتم بالمعاني، وتقدمها في أنفسها على الألفاظ.....، وأنَّ العرب إنما تحلي ألفاظها وتدبجها وتشبها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها، والمعاني أقوى عند العرب وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها، والألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم - لاشك - أشرف من الخادم)) (ابن جني، 2006، ص33).

فلاحظ ابن جني يحسم أن دراسة المعنى هي الشطر الأهم في الدراسة اللغوية، بل يُعدُّ المعنى رائد الدراسات اللغوية الموضوعية على تعبير الأساليب والألفاظ، فالنحو أرسيت قواعده ونُظمت أحكامه على مقتضى المعنى، وعرّفه النحاة العرب باعتبار المعنى، فقالوا: ((النحو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) (ابن جني، 2006، ص35).

وكذلك عرّفوا الصرف في اصطلاحه العملي باعتبار المعنى بأنه: ((هو تحويل الأصل الواحد أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلاّ بها، كاسمي الفاعل والمفعول، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك)) (الحملوي، 2000، ص 13)، وكذلك أيضاً عرّفوا البلاغة بقولهم: ((والبلاغة إنّما هي إنهاء المعنى في القلب)) (الهاشمي، 2016م، ص 89).

وكل ذلك يشير إلى أن المعنى كان المحور الأساسي للدراسة اللغوية منذ انطلاقتها.

وللمعنى هوية، وهذه الهوية متوفرة بقدر المعلومات المرتبطة بميزات المعنى وحقيقته، وللمعنى أساس في رصد مميزات الخطاب في ميادين مختلفة الاستعمال للغة، كالخطاب السياسي والإعلامي وغيره.

وأن تكوين المعنى في هذه المجالات وفي غيرها ملتزم بالقواعد المنظمة في إنتاج الوحدات اللغوية، وأن هذه القواعد تتعدى القواعد النحوية والصرفية إلى القواعد الدلالية والتداولية، وفهم المعنى له علاقة بتطبيق مفاهيم اللسانيات الواضحة بالأساس على أن تحليل الخطاب اللغوي بصورة عامة يدل في أوضح صورة له، الرجوع به إلى وحداته الصغرى؛ لبيان معانيه (الهاشمي، ص2021، 176).

أولاً: مفهوم المعنى لغةً واصطلاحاً

First: The concept of meaning, linguistically and technically

- مفهوم المعنى في المعاجم العربية The concept of meaning in Arabic dictionaries

يعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ) أوّل اللغويين العرب الذين عرّفوا المعنى، وبيان موضوعه، فقد عرّفه بقوله: ((معنى كل شيء: محنته، وحاله الذي يصير إليه أمره)) (الفراهيدي، 1984، ص253).

فأراد الخليل من هذا التعريف ((تجريد فكرة المعنى)) (معلوف، 2010، ص117)، فإنه لم يقصره على اللغة أو الكلام، وإنما أراد موضوعاً عاماً يكتشفه الإنسان في كل شيء من حوله، من خلال النظر في محنته (ابن منظور، د. ت، ص42)، أي: في أساسه أو جوهره، أي: الصورة التي يتضح لنا فيها، مع ما يرافق هاتين الصورتين من معاناة في تأسيس هذا الجوهر، والتحول به إلى صورة واضحة للعيان، فيقول سمير معلوف: ((إنّه [الخليل] يرى في هذا التجديد تنبيهاً على طريقة تكوّن المعنى بذاته، وطريقة تكوّنه قبل أن نتصوّره، فجعل المعنى يصنع شكله الخاص به من خلال معاناة الشيء ومحنته؛ نتيجة تأثره بأشياء خارجة عنه أو داخلية فيه، ونحن إذ نتصوّره، فإننا نتصوّره كما تبدى لنا في صورة الشيء بعد أن أبان عن معاناته)) (معلوف، 2010، ص148).

وعرّفه الأزهري (ت: 370هـ): ((عنيثُ فلاناً عنيثاً أي: قصدته، ومن تعني بقولك؟ أي من تقصد؟)) (الأزهري، 1964، ص214).

وعرفه أيضاً الجوهري (ت: 393هـ) بقوله: ((عنيثُ بالقول كذا؛ أي: أردت وقصدت، تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه؛ أي: فحواه)) (الجوهري، 1987، ص2440).

ويسري ابن فارس (ت: 395هـ) على نفس القول: ((المعنى: هو القصد والمراد، وقال قوم: اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال: عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وقال آخرون: المعنى مشتق من قول العرب: عنت الأرض بنبات حسن، إذا أنبت نباتاً حسناً، فإن كان هذا، فإن المراد بالمعنى الشيء الذي يفيد اللفظ)) (بن فارس، 1977، ص162-163).

أما ابن منظور (ت: 711هـ) عرّفه: ((وعنيثُ بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده)) (ابن منظور، 1994، ص106).

ومن هذه التعريفات المعجمية يستنتج أن الدلالة المركزية للمعنى في قولنا: (معنى الكلام) ونحوه، تشير إلى: المقصد والمراد، أو الفحوى والمضمون، أو ما يفيد ظاهر اللفظ، وهذه الدلالات مترادفة، وترجع جميعها إلى (القصد أو المقصد).

أما المعنى في الاصطلاح اللغوي هو: ((دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى)) (عمر، 2010، ص174).

وعرّفه إبراهيم أنيس: بأن المعنى هو الصورة الذهنية التي تتطلبها الألفاظ في الذهن (أنيس، 2010، ص 47). أما د. أحمد مختار عمر أشار بالمعنى بقوله: ((المضمون أو المحتوى الذي ينقله الرمز اللغوي إلى ذهن المتلقي)) (عمر، 2010، ص11).

ومن هذه التعريفات يمكننا القول بأن المعنى هو المحتوى الذهني أو الدلالة التي يتضمنها اللفظ اللغوي ويحولها المتكلم إلى المتلقي من خلال الرموز اللغوية في سياق محدد يؤدي دور في التواصل والإفهام.

ثانياً: مفهوم المعنى في التراث اللغوي العربي Meaning in the Arabic Linguistic Heritage

The Concept of Meaning According to Grammarians 1- المعنى عند النحاة

تشير الروايات التي تتكلم عن سبب نشأة النحو بأنها خير دليل على اهتمام النحاة بالمعنى، ومنها ما روي عن خطأ القارئ في سورة التوبة، أو ما روي عن أبي الأسود وسؤال ابنته له (فاخر، 2015، ص12) (جمail، 2015، ص 203).

ويعدّ المعنى الأساس الذي جعل النحاة في وضع القواعد النحوية عند نشأة النحو؛ حفاظاً للقرآن ولغته من اللحن الذي تسرب على ألسنة الناس. وقد اهتم النحاة إلى المعنى عند تقسيمهم للكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف (ابن عقيل، 1980، ص14 - 16). إذ أن المعنى هو الأساس وراء هذا التقسيم، وقد بنوا هذا التقسيم على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبني والمعنى إذ ينشؤون على هذين الأساسين قيماً خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر في التكلم

في لغة ما، ويتضح نظرهم إلى المبني والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك مثلاً (ابن عقيل، 1980، ص16):

ومسند للاسم تمييز حصل

بالجر والتنوين والندا وأل

ونون أقبلن فعل ينجلي

بتا فعلت وأنت ويا افعلي

فعل مضارع يلي لم كيشم

سواهما الحرف كهل وفي ولم

كما يظهر في قول النحاة في تعريفهم للاسم والفعل والحرف: ((الاسم ما دلّ على مسمّى، والفعل ما دلّ على حدثٍ وزمٍ، والحرف ما ليس كذلك)) (حسان، 2009، ص87-88).

وأهتم ابن جني (ت: 392 هـ) بالمعنى من خلال كتبه: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والمحتسب في القراءات، فاستعمل التأويل والتخريج له لغرض إيضاح المعنى، ولغرض الملائمة بين المعنى والقواعد، ففي كتاب الخصائص يعقدُ باباً للبناء، وفيه يربط ابن جني بين الجملة وطريقة بنائها، وبين سياق الموقف: ((إن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم اليحييان البشريين / وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني)) (ابن جني، 2006، ص9).

أما من الناحية الإعرابية يقول ابن جني: ((ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي؛ أصلح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله، فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها)) (ابن جني، 2006، ص43).

وأهتم العالم اللغوي سيبويه (ت: 180 هـ) بالمعنى أيضاً من خلال كتابه "الكتاب" وهو محتوى علمي مُلم بالقواعد اللغوية، وكان للخليل بن أحمد الفراهيدي الفضل الكبير في إتمام بنیان الكتاب

فأكثر ما له فيه آراؤه وأقواله، ولم يقتصر سببويه فيه بالنقل المجرد، بل يعتمد أمامه إلى اللغة والقياس والسماع مع الاستنباط وحسن التعليل والبرهنة والتفريع (الطنطاوي، 1995، ص82).
وهناك جملة من المسائل النحوية التي تؤكد اهتمام النحاة بالمعنى، من أهمها:

1- القياس: Measurement

كان للقياس دور مهم في فهم وتمييز المعنى، وهذا ما قاله ابن الأنباري (ت: 557هـ): ((النحو قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو)) (ابن الأنباري، 1957، ص 95 - 100).
وقد أهتم النحاة البصريون بالقياس على العكس من الكوفيين الذين لم يعولوا عليه؛ ويرجع ذلك أن الكوفيين كانوا أصحاب شعر ورواية لم يهتموا كثيراً إلى قوانين المنطق والقياسات العقلية، أما البصريون كانوا اهتمامهم في مجال الشعر والرواية قليلاً إذ ركزوا في استعمال المنطق والبراهين العقلية وخير دليل على ذلك قول أبي علي الفارسي (ت: 377هـ): ((لأن أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس)) (ابن جني، 2006، ص88)، وكان النحاة البصريون يتنافسون في هذه القياسات والافتراضات واجتهدوا فيها، ولا جدال في أن القياس هو قد أخذ مراعاة الجانب الدلالي، لأن القياس بمفهومه العام الذي يصور لنا محاكاة الكلام العربي الفصيح مهما كان قائله (حسن، 1966، ص 111) (عمر، 1974، ص193).

2- العلل: The causes

أهتم النحاة بفكرة العلل من أجل الحفاظ على المعنى وخير تمثيل على ذلك قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)) (الزجاجي، 1986، ص66) (المبارك، 1965، ص62).

وقد استعمل النحاة العلل الثواني والثالث في النحو، على سبيل المثال سؤالهم عن زيد من قولنا: قام زيد: لم رفع؟ وإجابته: لأنه فاعل وكل فاعل يكون محله الرفع، وأيضاً سؤالهم: ولماذا رفع الفاعل؟ وإجابته للفرق بين الفاعل والمفعول، ثم سؤالهم: ولماذا لم تعكس المسألة فينصب الفاعل ويكون المفعول محله الرفع؟ وإجابته بأن السبب أن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل

واحد، فأعطي لرفع الفاعل الثقل وأعطي لنصب المفعول الأخف، وذلك ليقل الكلام الثقيل على ألسنتهم (ابن مضاء، 1979، ص12) (حسان، 2006، ص76).

ونرى ابن جني قد اهتم في مسألة العلل فخصص باباً في ذلك وأطلق عليه: باب في تخصيص العلل، ويُعدُّ ابن جني المعنى المحور لكل ما تلقيناه عن العرب من اجتهاد في مناهجها وطرائقها في الكلام بها؛ لأن اهتمامها بمعانيها أقوى من اهتمامها بألفاظها، وأن سبب إصلاحها ألفاظها، ومنعها إيها على المثل وقصرها عليها، وذلك من أجل تحصين المعنى وتشريفه، والإيضاح عنه (ابن جني، 2006، ص43).

ويعلل ابن جني في قضية الإعراب وجود الزوائد واللواحق، برأيه جاءت الزيادة لمعنى؛ لأن كل زيادة في المبنى هي تعني زيادة في المعنى. وكتابه الخصائص حافل بأبواب تميز المعنى، ومنها مثلاً باب تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني، وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وباب الحمل على المعنى، وباب في إيراد المعنى المراد والتفسير على المعنى، وباب تجاذب المعنى والإعراب، وباب قوة اللفظ لقوة المعنى..... الخ.

3- التأويل: Interpretation

اهتم النحاة في مسألة التأويل؛ لتسهيل المعنى الغامض، ولكي تضطرد القاعدة، وجاء اهتمامهم هذا لعدم قبولهم الكثير من الأمثلة الصحيحة، ونتيجة لممارساتهم المتكررة لإخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحث، وهذا ما يؤكد الدكتور شوقي ضيف بقوله: ((على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعد ما لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعد ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلاً يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحاً مستقيماً فينطقون به، ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة، ومن هنا تتعرض الألسنة للبلبل. وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأقوال، بل على كثيرها الأكثر، والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة)) (حسان، 2006، ص36-37) (ضيف، 1968، ص162).

ومن جملة تأويلات النحاة ما يقوله المبرد (ت: 285 هـ) في إعراب قوله تعالى: ((ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّىٰ جِئَ)) (سورة يوسف، الآية: 35)، فيرى المبرد إن فاعل (بدا) مصدر مقدر، وتأويل الآية: ثم بدا لهم بدو، وإن حذف بدو من الكلام، لأن (بدا) تدل عليه، ولا معنى لكل هذا الكلام لأنه (ليسجننه) جملة في موضع الفاعل على حد تعبير ابن ولاد، قائلاً: ((وأما قوله: إنه يضمن فيه البدو، فإنما يضمن إذا كان الكلام محتاجاً إلى الإضمار ناقصاً عن التمام، فأما إذا كان الكلام تاماً مفيداً، فلا حاجة بنا إلى الإضمار)) (التميمي، 1996، ص 212 - 213).

وكان التأويل نتيجة طبيعية لإفراط البصريين في الاعتماد على الأقيسة العقلية، وتشددهم في قبول الشواهد النحوية، وعندما كانوا يقفون على شواهد نحوية تناقض قياسهم العقلي أو ما قرروه من قواعد، كانوا يقررون إلى تأويلها وإخراجها عن ظاهرها تحقيقاً للتناسق مع أصولهم النحوية فإن تعذر ذلك جعلوها من الشواذ أو حكموا عليها بالخطأ (الحملاني، 2009، ص 69).

4- نظرية العامل: Factor theory

تعدُّ نظرية العامل ركن أساسي في النحو العربي، لأنه بدونها لا يكون إعراب ولا تعيين هوية الكلمة. وأهتم النحاة بها وطبقوها في كتبهم ومؤلفاتهم النحوية ومن أبرزهم العالم سيبويه الذي طبق نظرية العامل في كتابه من خلال تقسيمه إلى أبواب وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف (مصطفى، 2002، ص 46).

أما ابن جني فقسم العامل إلى قسمين فيقول: ((مقاييس العربية ضربان: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعها هو القياس المعنوي.... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبته هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي)) (ابن جني، 1952، ص 100).

ويمنح الأمر شرحاً وتفصيلاً فيقول: ((وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروا أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر

والجزم، إنما للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح)) (ابن جني، 1952، ص100-101).

وقد أكد النحاة على قيمة المعنى، وأن العامل مهم لإدراك المعنى، وهذا ما أكده ابن جني بقوله: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)) (ابن جني، 1952، ص32).

ونرى من النحاة ما يعللون منعهم اجتماع عاملين على معمول واحد بقولهم: ((إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً، ولا يجتمع الضدان في محل العامل)) (مصطفى، 1992، ص 31-32)، ومثل خلافهم في رافع المبتدأ والخبر، فقيل: إن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر بالابتداء كذلك أو الابتداء والمبتدأ معاً، وقيل: إن المبتدأ والخبر يترافعان فيرفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ، وكذلك خلافهم في الرفع للمضارع فقيل: هو التجرد من الناصب والجازم، وقيل: وقوعه موقع الاسم وقيل: المضارعة، وقيل: حروف المضارعة (الأنباري، 2003، ص31).

وخلاصة القول أن العامل كان أداة فاعلة في ضبط القواعد النحوية وتوجيه المعنى الوظيفي، ومن خلال ما تقدم يظهر اهتمام النحاة بالمعنى وحرصهم على تفسيره وبيانه، حتى إن بعض الباحثين رأى في ذلك نوعاً من المبالغة والتعقيد أحياناً، ومع ذلك فإن جهودهم تكشف عن المكانة المحورية التي تميز بها المعنى في بناء النظرية النحوية وتوجيه قواعدها.

2- المعنى عند البلاغيين: Meaning according to rhetoricians

لقد أهتم البلاغيون في مسألة المعنى وهذا ما تراه في كتبهم ومؤلفاتهم، ومنهم الجاحظ (ت: 255هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، والسكاكي (ت: 626هـ)، وغيرهم، ولم يكن عملهم في المعنى بعيداً عن اللفظ، والتركيب، والسياق، فيرى الجاحظ أن ((المعنى والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والحضري، والبدوي، والقروي، والمدني، وإنما

الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير)) (الجاحظ، 1968، ص158).

ثم يفسر خلاف حكم المعاني عن الألفاظ؛ لأن ((المعاني مبسوبة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية وأسماء المعاني مقصورة محدودة ومحصلة محدودة وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبةً، وهي التي تحلُّ مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحدة من هذه الخمسة أشياء صورة واضحة من صورة صاحبها، وهي التي تظهر لك عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التحليل وعن أصنافها وعن الخاص منها والعام)) (الجاحظ، 1968، ص77).

أما عبد القاهر الجرجاني فيرى المعنى هو النظم، وأن اللفظة تتفاوت، وتنحاز ليس لذاتها، بل وفقاً لمعانيها (الجرجاني، 1992، ص69).

والمعنى عنده قريب من المعنى الوظيفي عند النحاة وما يؤكد على ذلك ما قام به حيث إن النظم في تصويره هو ((العلاقات النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله، وهلمَّ جرّاً)) (حسان، 2006، ص267).

ومن الناحية الإعرابية يرى عبد القاهر الجرجاني أن الإعراب يوضح المعنى ويبينه، ويفتح فعالية الألفاظ لأن ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غلط في الحقائق نفسه)) (الجرجاني، 1968، ص23).

فالإعراب في رأي عبد القاهر الجرجاني ليس وصفاً للصورة الخارجية للشكل للكلمات، ولكنه نفاذ خلف هذا السطح وإبراز عن المعاني.

أما السكاكي، وهو أشهر البلاغيين فقد اهتم بالمعنى وربطه بالنحو ربطاً مباشراً، فكان تعريفه لعلم النحو بقوله: ((اعلم أن علم النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً)) (السكاكي، 1987، ص33).

ويربط السكاكي علم المعاني بذلك ويعرفه بقوله: ((أنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأعني بتركيب الكلام التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عن سواهم لنزولها في صناعة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق)) (السكاكي، 1987، ص70) (ابن جني، 2006، ص76).

أما الخطيب القزويني (ت: 739هـ)، وهو من أهم البلاغيين أيضاً الذين اهتموا بالمعنى، إذ رأى الغاية من البلاغة تحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالمعنى عنده ليس مدلول الألفاظ المفردة فقط، وإنما هو الدلالة التي تتكون من خلال النظم والتركيب ومراعاة المقام الذي يرد فيه الكلام، فبلاغة التعبير لا تكتمل بحسن اللفظ وحده فقط، بل بحسن تأدية المعنى واختيار الأسلوب المناسب للسياق؛ ولهذا كان اهتمامه بدراسة الظواهر الأسلوبية كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والقصر والإيجاز والإطناب، وهذه الظواهر كان لها الأثر الكبير في توجيه المعنى وتخصيصه، فالمعنى عند القزويني يرتبط ارتباطاً قوياً بمقتضيات المقام وأحوال الخطاب، وهذا بدوره يكون علم المعاني عنده علماً يهتم بإظهار كيفية تأدية المعنى الواحد بصور متعددة تختلف في مستويات البلاغة وفقاً لمطابقتها لمقتضى الحال (القزويني، 1971، ص25).

ثالثاً: مفهوم المعنى في اللسانيات الحديثة

Third: The Concept of Meaning in Modern Linguistics

1- المعنى في اللسانيات البنائية: Meaning in Structural Linguistics

تكوّن علم الدلالة البنيوي من التوازي في التحليل بين كل من الدال والمدلول، وهذا ما نراه بصورة واضحة من خلال المؤلف اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير، فإن قوانين المعنى محتواه في قوانين العلامة (الحباشة، 2001، ص39)، حيث لا يمكن فهم معنى العلامة اللغوية إلا بتمام فهم العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، وفي هذا الخصوص فإن الدال اللغوي لا يستطيع

أن يحيلنا على الشيء الذي يقصده في المحيط الخارجي مباشرة، وإنما يتم ذلك بمروره بالمحتوى الذهني (المدلول) الذي يقودنا إلى الشيء الذي توحى إليه العلامة اللسانية (عبد الجليل، 2011، ص 62).

فمفهوم الدال محدود مباشرة في مدلوله ولا يقدر له أن يحيلنا إلى معناه في الحقيقة إلا بالعودة إليه، والأمر الذي يقصده الدال في المحيط الخارجي يدعى (المرجع) المتعلق بمدلول العلامة.

أي أن النظام اللساني هو نظام محكم صلاته ذات علاقة داخلية فلا نقصد بالمعنى شيئاً آخر سوى صلات التوزيع بين إشارات من الجنس نفسه وصلات التراتب بين إشارات ذات رتب متنوعة (الحباشة، 2001، ص 40).

أما بخصوص ما يرتبط بالعلاقات الزمنية التي تربط بين الوحدات اللغوية فإن وحدات المعنى تتصف بصفتي الاختلافية والتقابلية مثلما أن الصوتم لا يملك وجوداً مادياً معيناً، ولا يستطيع تعريفه إلا في تقابله مع غيره من الصوتات، فالمعنى هو مجرد اختلاف من خلال نسق معجمي، وما يطلق معنى الكلمة ينتج من كل ما يدور حول هذه الكلمة، والعلامة المعجمية ليست معنى ثاني غير وجودها في النسق الذي ينضوي تحته (الحباشة، 2001، ص 40)، وهذا يعني أن المعنى في البنيوية الأوروبية هو شكل وليس مادة، وهذا ما أكدته العالم سوسير بقوله: ((وبعبارة أخرى اللغة هي شكل وليست مادة)) (دي سوسير، 1985، ص 140).

((ويعُدُّ إقصاء المعنى في الوصف اللغوي الدقيق الجانب السلبي في إنجازاته.... فمعنى بلومفيلد لا يقع في الحقيقة داخل اللغة بل خارجها، ويعني في كل مجال وظائف تواصلية وليس مضامين لغوية... ولأن المعنى بالنسبة لبلومفيلد غير لغوي فقد استبعده من علم اللغة الصّارم)) (روبنز، 2003، ص 122-132).

وهذا يدل على أن بلومفيلد في تصويره الدقيق للغة لم يركز إطلاقاً على المعنى، بل كان اهتمامه على التوضيح الدقيق للسلوكيات اللغوية بناءً من تعيين العلاقة بين البارز والاستجابة وما يبقى من أثر على الفرد.

2- المعنى في اللسانيات التوليدية (التحويلية):

Meaning in generative (transformational) linguistics

أن النظرية التوليدية (التحويلية) تعني: ((تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحولة عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل (البنية العميقة) والقواعد التي تتحكم في تحويل الأصل هي (القواعد التحويلية)، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة أو تضيف إليها عناصر جديدة وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية، وهذه القواعد التحويلية تختلف تفصيلاتها من لغة إلى أخرى، فقد يكون الحذف أو الاستبدال أو الإضافة أو الإطالة أو إعادة الترتيب أو غير ذلك بما يناسب اللغة المدروسة)) (عبد اللطيف، 1980، ص 13).

وتعرضت نظرية النحو التحويلي إلى الانتقاد؛ لأنها لم تحمل في نشأتها الأولى بالسياق، واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أدوارها، إذ تركزت هذه النظرية على فكرة المتكلم - السامع المثالي، وثنائية: الطاقة والأداء (أولمان، 1975، ص 520)، إذ كان العالم تشومسكي في فرضيته الأساسيتين اللتين اشترك بهما مع الوصفيين، الأولى استبعاد المعنى من التحليل اللغوي، والثانية تدعو إلى توزيع الصيغ دون التفكير بالمعنى؛ لأنه يُعدُّ المعنى من الموضوعات التي فيها صعوبة التثبت منها أو له تشخيصها بدقة (موور وكارلنغ، 1998، ص 60-61).

ويرجع ضعف المعنى عند التحويليين إلى أنهم يدرسون اللغة من جانب اللغة نفسها، أي بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي تقال فيه تلك الجمل، ليس لكون المقام مهم في تشخيص معاني الجمل، وإنما هذا العنصر يمتلك صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم، ودراسته العلمية صعبة؛ ولهذا فإن دراسته تعطي لفئة أخرى من اللغويين هم الباحثون في الجانب الاجتماعي منها وهذا ما يسمى بـ (علم اللغة الاجتماعي) (خرما، 1997، ص 322).

وأن استبعاد تشومسكي المعنى في التحليل اللغوي هي الطرف المشترك الذي ضم بينه وبين الوصفيين بأن كليهما مشتركان في قبول مفادها أن المعنى يكون مفهوماً يحيطه الغموض، أما تزمتهم لكي يكون على لغة علماً دقيقاً، جعلهم يستبعدون المعنى، لأنه من الموضوعات التي فيها صعوبة على إحالتها إلى أشكالٍ وصيغٍ تتصف بالدقة والموضوعية (عمر، 2006، ص 68).

ومن هنا نستنتج أن النظرية التوليدية التحويلية استبعدت المعنى مع قبولها المكون الدلالي أن يحتوي البناء اللغوي، وضمه إلى الشكل النظري النحوي، وهناك مشاكل تتعلق بالمعنى على مستوى الجملة، والنظرية ملائمة لتوليد التراكيب النحوية وليس لإيضاح المعنى.

3- المعنى في اللسانيات التداولية: Meaning in pragmatic linguistics

تميزت التداولية بأنها تهتم بدراسة العلاقة بين اللغة ومستعملها، وتناولت مفهوم المعنى من أنه لا يقتصر في الألفاظ فقط، وإنما يكمن من تفاعل العناصر اللغوية مع ظروف الاستعمال، فالجملة اللغوية قد تتضمن أكثر معنى وفق سياقها، ووفق المتكلم، ووفق التواصل المعرفي (عيش، 2022م، ص 292-293).

وهناك مفاهيم رئيسة تسهم في بناء المعنى التداولي، هي (الهاشمي، 2021، ص 174-176):

1- السياق: Context

إن التداولية تميز المعنى الدلالي عن المعنى التداولي، بأن المعنى الدلالي هو الذي تعطيه اللغة للجملة نفسها، أما المعنى التداولي هو المعنى الذي يكتسبه الكلام من السياق عند الاستعمال، فيُعدُّ السياق الجوهر الأساس للمعنى التداولي؛ لأنَّ المعنى متغير بحسب المقام، والسياق يكون على أنواع هي: السياق اللغوي، والسياق الاجتماعي، والسياق الثقافي، والسياق المكاني، والسياق الزماني.

2- القصدية: Intentionality

تعدُّ القصدية أكثر المفاهيم المتعلقة بالمعنى التداولي؛ لأنَّ الخطاب الناتج هو من أغراضٍ تواصلية، مثل: الإخبار، الطلب، الوعد أو التهديد، الإقناع، فالمعنى له علاقة بالفعل الذي يقصده المتكلم من خلال اللغة، فتقوم التداولية على أساس أن المتكلم يقصد من كلامه تحقيق غرض معين، فلا يقتصر فهم المعنى على معرفة دلالة الكلمة، وإنما يتطلب معرفة نية المتكلم.

3- التأويل: Interpretation

إن فهم المعنى لا يقتصر على الكلمات، وإنما يعتمد على إمكانية المخاطب على استنباط الأغراض الخفية معتمداً على القرائن المختلفة.

وهناك عدة نظريات تداولية ساهمت في تفسير المعنى، وهي (صحراوي، 2005، ص 51-126):

أولاً: نظرية الأفعال الكلامية: First: Speech Act Theory

أسس هذه النظرية العالم (جون أوستن) وطورها (جون سيرل)، وتنص على أن الكلام ليس نقلاً للمعلومات فقط، وإنما هو فعل ينجز من خلال التلفظ به، فعندما يقول المتكلم ((أعدك بالحضور)) فإنه لا يعني وصف لوعداً، وإنما ينجز فعل الوعد نفسه، فتفسير هذه النظرية بأن المعنى لا يفهم من الكلام اللغوي فقط، بل من الفعل الذي يؤديه القول داخل المقام التداولي.

ثانياً: نظرية الاستلزام الحواري: Second: The theory of conversational implicature

مؤسس هذه النظرية العالم (هربرت بول غرايس)، وتنص على أن المتكلم متعاون في الخطاب بحسب مبادئ محددة، وبمسلمات حوارية، وملاءمته مستوى الحوار، ومفهوم الاستلزام الحواري يختلف عن مفهوم الاقتضاء، فالاستلزام هو مفهوم لساني براجماتي يكون متغيراً بحسب تغير ظروف العبادة اللغوية، أما الاقتضاء لا يتغير بتغيير الظروف، فهو ثابت لها في كل الأحوال، أي بمعنى المسألة الحوارية تلتزم بشروط عامة داخلية خاصة باللغة وخارجية تكون بأنها تقتضي مقاماً ملائماً للجملة التي وظفها المخاطب (صحراوي، 2005، ص 186-194).

ومفهوم الاستلزام الحواري ذات أصالة عريقة في التراث العربي، إذ يقول الرازي (ت: 606هـ): ((إن اللفظ إذا وضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه)) (الرازي، 1997، 219/1) وهذا الانتقال يدل على عدم وجود الافتراض في معنى الجملة، ولكنه متصلاً بها برابط عقلي أو اجتماعي، أو طبيعي.

أما عند عبد القاهر الجرجاني (معنى المعنى)، إذ يقول: ((إن المعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ، أما معنى المعنى فهو أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر)) (الجرجاني، 1992، ص 263).

فإن الاستلزام الحواري هو حلقة وصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمن في شكل الجملة؛ ويُعدُّ من أهم نظريات البحث التداولي الذي يعول على السياق في معرفة المعنى (عيش، 2022، ص 295).

ثالثاً: نظرية الملاءمة: Third: The Theory of Suitability

هذه النظرية لها علاقة بأعمال (دان سبيربر) و (ديردري ويلسون)، وتنص على أن المتلقي يبحث دائماً عن التأويل الذي يحقق فائدة معرفية كبيرة بأقل جهد ذهني ومن ذلك يعرف المعنى المقصود (صحراوي، 2005، ص 200-213).

وخلاصة القول أن التداولية أوضحت بأن المعنى لا يتحدد بالألفاظ فقط، وإنما يتكون من خلال التفاعل التواصلي بين اللغة ومستعملها والسياق الذي تستعمل فيه ولذلك أسهمت في تطوير مفهوم المعنى من كونه دلالة لغوية إلى عملية تواصلية متكاملة.

رابعاً: نظرية الافتراض المسبق Fourth: The theory of prior assumption

تعُدُّ هذه النظرية في النظريات البارزة في تفسير المعنى؛ لأنها تتناول المعلومات التي يفترضها المتكلم سابقاً، ويجعلها معلومة لدى المخاطب، إذ يُعَدُّ فهم الخطاب متوقفاً على وجود تلك المعلومات.

وللافتراض المسبق له دور في تفسير المعنى من آلية؛ لأنه السامع لا يفسر الألفاظ فقط، وإنما يستحضر المعلومات المشتركة السابقة بينه وبين المخاطب، وهذا يؤدي بأن يكون المعنى متكوّن عن التفاعل بين اللفظ والسياق والمعلومة المشتركة (صحراوي، 2005، ص 194-200).

خامساً: نظرية الإشارات Fifth: The theory of signs

وهي من النظريات التداولية التي تناولت تفسير المعنى في سياق الاستعمال؛ لأنه قسم من الوحدات اللغوية لا تمتلك معنى ثابتاً في نفسها، بل يتعين معناها في خلال مقام التخاطب والعناصر المناسبة له كالمرسل، والمتلقي، والمكان، والزمان، والسياق الاجتماعي، فالخطاب لا يتم فقط بمعرفة المعنى المعجمي للألفاظ، وإنما يحتاج إلى فهم الظروف التي تكون فيها الخطاب، وذهب علماء اللغة بأن الإشارات تقوم بوظيفة دلالية مهمة للغاية؛ لأنها تربط الملفوظ بالواقع الذي قيل فيه، فلا يمكن أن يكون المعنى تاماً إلا إذا استحضرت الألفاظ المقامية المصاحبة للخطاب، ولهذا جعلها ستيفن ليفنسون من مناهج التداولية، لأنها تعُدُّ في أبرز مظاهر ارتباط المعنى بالسياق (أرمينكو، 1986، ص 29-40)، وتنقسم الإشارات إلى خمسة أنواع رئيسة (عكاشة، 2013، ص 85):

1. **الإشارات الشخصية:** وتشمل الضمائر المتصلة والمنفصلة، نحو: أنا، نحن، أنت، هو.... الخ.
2. **الإشارات المكانية:** وهي ((التي تحيل إلى المواضع التي تفاعل معها الخطاب ويمثل المكان بعداً أساسياً يحس به الإنسان، وإحساسه بالمكان أسبق في إحساسه بالزمان غير أن إدراكه للمكان يقترب بأبعاد حسية مادية، ويقترب إحساسه بالزمان بأبعاد ذهنية شعورية، والإحالة الظرفية يعين دلالتها الواقع، ومن الإشارات المكانية: هذا، ذلك، والظروف: هنا، هناك،..... ويدخل فيها أسماء الأماكن، وهي تدلّ على أشياء في العالم الخارجي، وهي بمنزلة التعيين والتوثيق)).
3. **الإشارات الزمانية:** وهي تُحيل إلى زمن وقوع الخطاب والذي يكون على نوعين: زمن نحوي أي زمن (الجملة)، والآخر زمن كوني (خارجي) أي يعني الظروف التي تحيل إلى العالم الخارجي، نحو الظروف، وأسماء الوقت، والزمن التي يكون تقديرها في العالم الخارجي.
4. **الإشارات الخطابية (النصية):** ويقصد بها الأجزاء من الخطاب ذاته، نحو: (كما تقدم).
5. **الإشارات الاجتماعية:** وهي التي تعكس صورة العلاقات الاجتماعية بين أجزاء الخطاب، نحو: ألفاظ التعظيم والاحترام وغيرها.

المبحث الثاني: الدلالة المعجمية والتركيبية والسياقية

Section Two: Lexical, Syntactic, and Contextual Meaning

أولاً: الدلالة المعجمية Lexical Meaning

1- مفهوم الدلالة المعجمية The Concept of Lexical Meaning

تعدّ الدلالة المعجمية المستوى الأول من مستويات المعنى، إذ ترتبط بالمعنى الأساسي الذي تتضمنه الكلمة في ذاتها قبل تحولها في سياق لغوي محدد، ويرى الدكتور أحمد مختار عمر بأن دراسة المعنى تكون بدايتها من المفردة لكونها وحدة دلالية بحد ذاتها، وأن المعجم هو الأساس الحافل للمعاني اللغوية التي يستعملها المتكلم والمتلقي في عملية التواصل اللغوي (عمر، 1998، ص 31 - 41).

ويذهب إبراهيم أنيس بأن المعنى المعجمي هو الصورة الذهنية الملاءمة للفظ عند الخطاب، ويُعدّ المعنى الذي تحمله المعاجم اللغوية قبل تأثره بعوامل السياق والاستعمال؛ وهذا يرجع بأن الدلالة

المعجمية هي المركز الرئيسي الذي تُبنى عليه بقية المستويات الدلالية (أنيس، 1984، ص 47 – 52).

ويشير الدكتور محمد علي الخولي بأن المعنى المعجمي هو المعنى الذي تدل عليه الكلمة في ذاتها كما يثبته المعجم اللغوي (الخولي، 2001م، ص38-45).

2- خصائص الدلالة المعجمية Lexical semantic characteristics

تتسم الدلالة المعجمية بعدد من الخصائص التي تكون أساساً في معرفة المعنى اللغوي، ومن أهمها (أنيس، 1984 م، ص47-60) (عمر، 1998، ص 237 – 300):

- **المعنى الأساسي:** تعدّ الدلالة المعجمية هي المعنى الأصلي للكلمة كما هو موجود في المعجم، قبل أن تكون في سياق محدد.

- **الارتباط بالوحدة المعجمية:** تحتوي الكلمة على وحدة مستقلة، لذلك تعدّ مركز الدراسة المعجمية للألفاظ.

- **القابلية بالتطور الدلالي:** تطرأ تغيرات على الدلالة المعجمية بمرور الوقت؛ وذلك يرجع إلى عوامل اجتماعية أو حضارية أو ثقافية، مثل تحول بعض الألفاظ من معنى إلى آخر أو ضيق معناها أو اتساعه.

- **الثبات النسبي:** تتصف بالثبات النسبي داخل الكلمات اللغوية، فمعاني الكلمات تبقى ثابتة لفترة طويلة، وإن مرت بمرحلة التطور خلال الفترة الزمنية.

- **احتوائها على علاقات دلالية:** ترتبط الألفاظ داخل المعجم بعلاقات متنوعة، أهمها (عمر، 1998، ص98 - 235):

أ. الترادف: يُعدّ سيبويه أول من أشار إليه، بقوله: ((أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد)) (سيبويه، 1988، ص24)، والعلاقة الدلالية للترادف تقوم على أساس أن اللفظة الأولى تتضمن اللفظة الثانية المرادفة لها، وكذلك اللفظة الثانية تكون متضمنة اللفظة الأولى، نحو لفظة: (صديق) تتضمن لفظة: (رفيق)، ولفظة: (رفيق) تتضمن لفظة: (صديق)، فيكون عندها تضمن من الناحيتين (عمر، 1998، ص98).

ب. **المشترك اللفظي**: ويعني به أن تكون اللفظة متضمنة لمعنيين أو أكثر، نحو لفظة: (العين) تدل على عدة معانٍ، هي: العين (الباصرة)، وعين الماء (الينبوع)، وعين الحاسدة (عمر، 1998، ص101).

ج. **التضاد**: وهو اللفظة التي تعطي معنيين متضادين (الأنباري، 1960، ص1)، والعلاقة المادية الدلالية للتضاد أن تكون اللفظة لها ما يضادها، نحو لفظة (غني)، وضدها لفظة (فقير) (عمر، 1998، ص98).

د. **التنافر**: تقوم على مبدأ النفي أو التضاد، وتعني بها عدم التضمن من جانبين، أي نحو قولنا: (أسد) و(ذئب) فالأسد لا يتضمن الذئب، كما أن الذئب لا يتضمن الأسد وإن كانا ضمن صنف الحيوان (عمر، 1998، ص105-106).

هـ. **الاشتغال أو التضمين**: يُعدُّ من العلاقات المهمة والواضحة، ويشبهُ علاقة الترادف إلا أنه تضمّن من جانب واحد، نحو: (محمد)، و(الإنسان)، وهذا يعني أن (محمد) يشتمل على (الإنسان) (منقور، 2001، ص94).

3- نظرية الحقول الدلالية Semantic Field Theory

لنظرية الحقول الدلالية أهمية كبيرة؛ لأنها تساعد على الكشف عن العلاقات وأوجه الشبه والاختلاف بين الكلمات المجموعة في حقل واحد، ويتفق مؤيدو هذه النظرية على مبادئ أساسية، منها: لا وحدة معجمية عضواً في أكثر من حقل، ولا وحدة معجمية لا تعود إلى حقلٍ محددٍ، ولا يمكن إغفال السياق الذي لا توجد فيه الكلمة، وأن الألفاظ داخل الحقل الدلالي تضم ألفاظاً ذات علاقات فيما بينها، وتسمى بـ (العلاقات الدلالية) (عمر، 1998، ص80).

ولكي تتضح صورة الحقول الدلالية، لابد من تقسيم هذه الحقول إلى ما يأتي (الخولي، 2001، ص179):

1. **حقل الموجودات**: ويعني حقل الأشياء المادية أو المحسوسة، مثل: كتاب، قلم، كرة، وغيرها من الكلمات الدالة على الموجودات.
2. **حقل الأحداث (الأفعال)**: ويشمل هذا الحقل الأفعال التي تؤديها مثل: نام، شرب، استمع، ذهب، وغيرها، والكلمات الدالة على الأفعال أو الحركات.

3. **حقل المجردات:** ويشمل هذا الحقل ما يطلق في علم النحو (مصادر الأفعال) أو يطلق (المجردات) في علم الدلالة، مثل: ضرب، وقعود، وركض، وسخاء... إلخ.
4. **حقل الصفات:** ويشمل هذا الحقل كل ما ينعت به ويُوصَف، مثل: كريم، بخيل، حاضر، غائب، سليم، حميد... وغيرها.
5. **حقل الحروف أو الروابط:** ويشمل هذا الحقل ما يسمى بـ (الحروف في علم النحو)، أو ما يسمى بـ (الروابط في علم الدلالة)، مثل: من، عن، في، على، إلى، بين، تحت، أمام، أو، ثم... إلخ.

ولتوزيع الكلمات على الحقول الدلالية لابد من الأخذ بالأمور الآتية:

- تعيين الحقول الدلالية الرئيسة (الخولي، 2001، ص178) (علي، 2019، ص3).
- تفريع الحقول الدلالية الرئيسة إلى حقول فرعية، مثال على ذلك حقل الأمراض أن يقسم إلى حقل فرعي خاص بأمراض المعدة والجهاز الهضمي، وحقل بأمراض الجهاز التنفسي، وحقل بأمراض القلب... وهكذا.
- توزيع الكلمات على الحقول الفرعية وليس على الحقول الرئيسة.
- لابد أن تنتمي كل لفظة إلى حقل دلالي فرعي.
- لا يمكن أن تنتمي المفردة إلى أكثر من حقل دلالي فرعي.

ثانياً: الدلالة التركيبية Syntactic Semantics

١ - مفهوم الدلالة التركيبية The Concept of Syntactic Semantics

تعدُّ الدلالة التركيبية فرع من فروع علم الدلالة الذي يختصّ بدراسة المعنى الحاصل عن انتظام الكلمات داخل الجملة، والعلاقات النحوية التي تربط بعضها ببعض، وبيان الكيفية التي تؤدي بها هذه العلاقات بين مفردات الجملة إلى تغيير الدلالة أو اختلافها.

وقد أشار اللغويون القدامى إلى أهمية التركيب في إنتاج المعنى، وأبرزهم سيبويه، ولكنه لم يستعمل مصطلح (الدلالة التركيبية)، بل عمل على ربط بين الإعراب والتركيب والمعنى، وبيّن إن اختلاف الوظائف النحوية يرجع سبباً لاختلاف الدلالة (سيبويه، 1988، ص23-39).

أما عبد القاهر الجرجاني، فأشار إلى هذه المسألة في نظريته (النظم)، إذ بيّن أن المعنى لا ينشأ من الألفاظ المفردة، بل من العلاقات النحوية التي تربط بينها داخل التركيب، وذلك بقوله: ((ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو)) (الجرجاني، 1992، ص 81).

أما ابن جني أشار إلى أن ترتيب الألفاظ تابع لترتيب المعاني في النفس، وإن أي اختلاف بمواقع الكلمات يسبب إلى اختلاف الدلالة (ابن جني، 1999، ص 155-158).

أما العلماء اللسانيون المحدثون، عملوا على توسيع الدلالة التركيبية، وأشاروا إلى أن معنى الجملة ليس ناتج جمع معاني مفرداتها، بل هو أساس العلاقات النحوية والقرائن اللفظية والمعنوية التي تنشأ بينها داخل السياق التركيبي، وهذا ما أشار إليه الدكتور تمام حسان، حين جعل النظام التركيبي أحد أهم القرائن المعينة للدلالة (حسان، 1973، ص 190 - 202).

ويؤكد الدكتور أحمد مختار عمر على أن دراسة المعنى لا تكون عند حدود الكلمة، وإنما تتعداها إلى الجملة؛ لأن العلاقات تلعب دوراً مهماً في تكوّن الدلالة بين مفردات الجملة، وأن إدراك المعنى لا يكون إلا من خلال دراسة النظام الذي تكون الكلمات منتظمة فيه داخل التركيب (عمر، 1998، ص 36 - 41).

٢- مظاهر الدلالة التركيبية Manifestations of syntactic semantics

أ- الإسناد وأثره في الدلالة

يُعدّ الإسناد من أبرز مظاهر الدلالة التركيبية، وإن الكثير من النحاة واللغويين يُعدّونه الجزء الرئيسي الذي يقوم عليه المعنى التركيبي؛ لأنّ المعنى لا يتم إلا بحضور علاقة إسنادية تربط بين المسند والمسند إليه.

فالإسناد لغة: فيقال: سند الشيء سنداً جعل له سناداً، وعماداً يستند إليه، و (السند): ما ارتفع من الأرض قبل الجبل أو الوادي، وأسندت الشيء: سنده، وساندت الرجل مساندة: إذا عاضدته وكاتفته (ابن منظور، 1994، ص 2114).

أما اصطلاحاً فكان تسمية المسند والمسند إليه اصطلاح قديم أورده سيبويه، في كتابه وأشار إلى أن لا غنى لأحدهما عن الآخر فهما يؤديان وظيفة على مستوى الشكل، والتركيب، والدلالة، فالعلاقة الإسنادية في الجملة العربية هي علاقة ذهنية، لا يكون التصريح بها فهي لا تتطلب إلى

ما يُبين تراكيبها ومعناها وهذه صفة من صفات العربية (سيبويه، 1988، ص 23) (الحديدي، 1969، ص 61)، وعلاقة الإسناد تعبر عن ((أهم وظيفتين نحويتين يقوم عليهما بناء الجملة العربية وهما المسند والمسند إليه)) (النجار، 1994، ص 49)، فهي علاقة قوية تربط بين مفردتين يتم المعنى بهما، فهما مترابطان ومتجانسان، فالإسناد وطرفيه مثل الروح والجسد، فإن اختفى أحدهما ظل الآخر محتفظاً بشكله، لكن ينقصه ما يفرقه عن سائر التراكيب وذلك دور الطرف الثاني في كشف المعنى المراد من ذلك التركيب، فإن كل جزء في التركيب الإسنادي له معنى خاص يدل عليه بنفسه، محصوراً به وبذاته، وتوفر المتلازم الآخر يتسع ذلك المعنى، بحيث يكون دليلاً أعم وأوسع، فالإسناد قرينة توضح العلاقة بين المسانيد بدون التصريح فيها.

ومنهم من رأى أن الإسناد هو ((علاقة مجردة تدور حولها مركبات نحوية)) (عاشور، 1991، ص 53).

فنظرته إلى الإسناد بالنسبة للتركيب هو وحدة لغوية تجمع بين الشكل والوظيفة تجردت من العوامل اللفظية والمعنوية، وهذه العلاقات تكون بين طرفي الإسناد تُعرف من خلال التركيب، إلا أن الإسناد علاقة معنوية تربط المعنى النحوي الخاص بالقرائن مع التركيب لإكمال المعن، وهذا ما يوضح عن العلاقة الإسنادية إذ أنه لا نبحت عن كلمة في جملة بل نبحت في سر تركيب الجملة)) (استيتية، 1988، ص 112).

1- العامل في إسناد الجملة الاسمية:

الأصل في الجملة الاسمية أن تقوم على إسناد الخبر إلى المبتدأ، نحو: (الطالب مجتهد) وهو إسناد يفيد ثبوت الاجتهاد للطالب، فإن في تركيبها البسيط لا تحمل طور التغير، والتحول إلا إذا قمنا بتحريك عناصرها بدخول ((الأفعال الناسخة فهذه النواسخ في دلالتها على الزمن تشبه الأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية)) (حسان، 1973، ص 193).

فهي تحكم على المعنى وتغير البنية وتحتل مكاناً في الجملة وتسقط حركتها الإعرابية على الأسانيد، مثل: "كان وأخواتها"، وهذا الفعل الرابط يمنح الجملة مساحة ويغير مسماها ويغير في العملية الإسنادية في الجملة نحو قولنا: كان الطالب مجتهداً، لم يكتفِ أثر كان على إحداث تغيير

إعرابي في الخبر، بل أعطى معنى الزمن الماضي، مما جعل الإسناد مقيداً بحدوث الاجتهاد في الزمن الماضي (الأنصاري، 1984، ص239)، وفي قولنا: ((إنَّ الطالبَ مجتهدٌ)).

أفادت (إنَّ) التوكيد بالاجتهاد وأعطت قوة الدلالة وثبوتها، أما في قولنا: (ليس الطالبُ مجتهداً)، فقد جعلت (ليس) الإسناد من حالة الإثبات إلى حالة النفي، وهذا ما يدل على تغير المعنى مع ثبات العلاقة الإسنادية قائمة بين المسند والمسند إليه (الأنصاري، 1985، ص120).

فالعامل في الجملة الاسمية ليس فقط أداة للإعراب بل هو مكوّن دلالي يوجه الإسناد ويعمل على تجديد البعد المعنوي، فيعطي معنى الزمن أو التوكيد أو النفي، أو المقاربة، أو الاستمرار.... الخ، وهذا ما يعطي أن يتجاوز أثره الجانب الشكلي إلى بناء المعنى التركيبي للجملة.

2- الإسناد في الجملة الفعلية

تقوم الجملة الفعلية على المسند (الفعل)، والمسند إليه (الفاعل) أو على نمط (الفعل والفاعل والمفعول الفضة).

ومحور الجملة الفعلية هو الفعل المسند الذي يدور حوله المعنى والزمن وصدارة الجملة فهو: مركز التنظيم التركيبي للجملة فهو يشكل قمة الهرم الترتيبي في جملة تامة مستقلة، وأنه لا يمكن له الاستغناء عن الاسم وهو الفاعل (المسند إليه)، فإنهما مترابطان بحيث يكونان البنية العميقة للجملة الفعلية. (المنصف عاشور، 1991، ص90).

أما سيبويه فقد أشار إلى ضرورة احتياج الفعل والاسم إلى الترابط وعدم الانفصال فلا يتم معنى الجملة بغياب أحدهما، والرابط بينهما (الإسناد) فوظيفة الفاعل تسند على حضور الفعل وغياب أحدهما قد يولد خلل يوجب تقديره لفظاً ومكاناً (سيبويه، 1988، ص23)، ففي قولنا: (قرأ الطالبُ الدرس)، أسند فعل القراءة إلى الطالب، فدلّ التركيب على أن الطالب هو القائم بالفعل، ولكن إذا قلنا (قرأ المعلمُ الدرس)، فالدلالة هنا تغيرت، بتغير المسند إليه، مع بقاء الفعل نفسه، مما يدلّ على أن الإسناد هو الذي لم يشخص صاحب الحدث.

وفي قولنا أيضاً: (حضرَ الباحثُ المؤتمر) هنا يدلّ على وقوع الحدث في الماضي. و(يحضرُ الباحثُ المؤتمر) يدلّ على الحال أو المستقبل، و(سيحضرُ الباحثُ المؤتمر) يدلّ على الاستقبال، فالإسناد في الجمل الثلاثة هو واحد، لكن الزمن الذي يحدده الفعل أدى إلى اختلاف الدلالة.

ب - الظواهر التركيبية المؤثرة في الدلالة Syntactic phenomena affecting meaning

1- التعريف والتنكير Definiteness and indefiniteness

يُعَدُّ التعريف والتنكير من أهم الظواهر التركيبية التي تلعب دوراً بارزاً في توليد المعنى، إذ لا يقتصر الاختلاف بين الاسم المعرّف والاسم النكرة على الإطار الشكلي، بل يمتد إلى الإطار الدلالي، فتتغير دلالة الجملة تبعاً لتغيير درجة التعريف أو التنكير، وقد أشار النحاة والبلاغيون إلى هذه الحقيقة، فعملوا على ربط بين اختيار المتكلم للتعريف أو التنكير وبين المقام والسياق والغرض البلاغي.

فالمعرفة لغة:

مصدر (عَرَفَ) بفتح الراء أو كسرهما، أو (عَرَفَ) بتشديدها مع الفتح، فهي اسم جنس وليس علماً، وإلاً لَوَجِبَ منعها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كـ (حمزة، وطلحة)، وأن التعريف أو المعرفة هي الشيء الواضح والمعلوم الذي تُدرك حقيقته، ويرتبط بالوضوح والبيان والفهم والماهية والتسمية، وكل ذلك يرتبط بالتعيين والتحديد الدلالي (الزمخشري، 2002، ص 165).

أما النكرة لغة:

مصدر للفعل (نَكَرَ) بكسر الكاف وفتحها (اسم مصدر) و(نَكَرَ) بتشديدها مع الفتح، وهي اسم جنس وليس علماً، وإلاً لَوَجِبَ منعها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كـ (حمزة وطلحة) (الفراهيدي، 2003، ص 135).

والنكرة ترتبط بالتغيير نحو المجهول أو جهل حقيقة الشيء، وهو بهذا ضد التعريف، أي ضد الفهم والوضوح، وهو يكون مرتبطاً بعدم التحديد والالتباس للحقيقة (الجرجاني، 1986).

والمعرفة سبعة أقسام هي: (الضمير، والعلم، وأسماء الإشارة، واسم الموصول، والمضاف إلى معرفة، والمعرف بالنداء، والمعرف بال) (الأنصاري، 1996، ص 76).

وقد قسمهم ابن مالك في ألفيته (ابن عقيل، 1985، ص 87)

وَهَذَا وَابْنِي وَالْغُلَامُ وَالَّذِي

وَعَنْزُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي

ولهذه الأقسام الستة دلالات متعددة، منها:

أولاً: دلالة الابتداء بالضمير: The significance of beginning with a pronoun

إذا كان المبتدأ بالإضمار وهذه الدلالة أشار إليها البلاغيون وأطلق عليها النحاة بـ (التعيين ورفع الالتباس)، إذ يقول ابن يعيش: ((إنما أتى بالمضمرات لضرب من الإيجاز واحتراراً من الالتباس)) (ابن يعيش، 2000، ص292)، ونرى في كلامه أيضاً إشارة إلى دلالة ثالثة للضمير وهي الاختصار بقوله: ((إنما أتى بالمضمرات لضرب من الإيجاز... لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله)) (ابن يعيش، 2000، ص292)، وهذه الدلالة قد أشار إليها الزركشي بقوله: ((للعول عن الضمائر أسباب منها أصل وصفها للاختصار، وقد أضاف الزركشي دلالة أخرى للضمير وهي دلالة التحقير ومنه قوله تعالى: {إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ} (سورة يس، الآية 60). يعني الشيطان، وقد عبر عن الشيطان بالضمير للتحقير من شأنه)) (الزركشي، 1957، ص 204-205).

وقد يكون الضمير للخطاب لقصد إفادة التعميم تشديداً أو تهويلاً، مثل قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ} (سورة السجدة، الآية: 12)، فالخطاب في الآية الكريمة أفاد به العموم، وهو يصلح لأي من مخاطب ويرى ذلك تفضيحاً لحالهم وإنها بلغت من الظهور ما لا يخفى على أحد (السكاكي، 2000، ص 18).

ويكون الأصل في الخطاب للمشاهدة، وقد يخاطب غير المشاهد، وذلك لاستحضاره في العقل وتقربه في القلب وتعلق العقل به، مثل قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (سورة الفاتحة، الآية: 5)، فضمير الخطاب هنا يتوجه الإنسان إلى الله دليل على تقربه منه سبحانه وتعالى، وتعلق القلب به واستمرار حضور في نفس المسلم.

ويستعمل ضمير المتكلم لدلالة التلطف والإيناس، مثل قوله تعالى: {فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ} (سورة طه، الآية: 11-13).

ثانياً: دلالة الابتداء بالعلم: The significance of beginning with knowledge

أشار اللغويون العرب القدامى إلى دلالات متعددة للابتداء بالعلم، هي:

أ- إحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصه (القرويني، 1993): وإشارة السكاكي بقوله: ((أما الحالة المقتضية كونه علماً فهي إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصه)) (السكاكي، 2000، ص180). وتتكون هذه الدلالة عندما يكون المتكلم عنه معروفاً لدى السامع باسمه الخاص به، فإحضار المسند إليه بشخصه بشرط يكون بارزاً عن جميع ما عداه.

ب- الدلالة على التعظيم: فيأتي المسند إليه علماً إذا كان المقام تعظيماً والاسم مناسباً لذلك، مثل الكنية والألقاب، نحو قولنا: أبو المعالي قادم (السكاكي، 2000، ص181) (مصطفى الهاشمي، د. ت، ص111).

ج- الدلالة للتبرك: ويكون هذا في الأعلام ذات الإطار الديني كلفظ الجلالة (الله) وأعلام الأنبياء والصحابة، مثل: الله الهادي، ويعني بالبركة أن يذكر العلم بهدف جذب الخير (القرويني، 2003، ص14).

د- الدلالة على الإهانة والتحقير: ويكون ذلك في الأعلام التي تحمل الذم واشتهرت بصفات ذميمة، مثل: أبو لهب، وأبو جهل (الصعدي، 2005، ص78).

ثالثاً: دلالة الابتداء باسم الإشارة:

The significance of beginning with a demonstrative pronoun

يأتي اسم الإشارة للابتداء بدلالات متعددة ومنها:

1. جعل اسم الإشارة وسيلة إلى إحضار المشار إليه بعينه في ذهن السامع، بأن يكون حاضراً ومحسوساً والمتكلم والسامع لا يعرفان اسمه الخاص ولا معيناً آخر، وقد ذكر في مفتاح العلوم أن ((لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها)) (السكاكي، 2000، ص181)، ومثال عن هذا عندما كان الملائكة يجهلون أسماء ما عرض الله عليهم من خلقه قال لهم: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (سورة البقرة، الآية 31)، فأشار إليهم باسم الإشارة لتعيينهم.

2. تحديد المشار إليه وتمييزه باستحضاره في ذهن السامع من خلال الإشارة حساً، وهذا قد يكون من مقاصد المتكلم (أبو موسى، 1996، ص200)، مثل قوله تعالى: {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا

يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (سورة النور، الآية: 16)، فجاء ورود حديث الإفك باسم الإشارة هذا في ثلاثة مواضع وذلك لتمييزه أبلغ تمييز وإبرازه بما فيه من قبح وشناعة وظلم لا يليق بالمؤمنين (الدمشقي، 1996، ص 421).

3. الدلالة على التنبيه، إذ ذكر قبل المسند إليه مذكور وجاء بأوصاف على أن ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور هو الحق باكتسابه لغرض تلك الأوصاف (القزويني، 1993، ص 20)، مثل قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (سورة البقرة، الآية: 5)، فإن اسم الإشارة أفاد دلالة التنبيه على أن المشار إليهم هم أحرار بالحكم الموجود بعد اسم الإشارة لغرض الأوصاف المذكورة قبل اسم الإشارة (ابن عاشور، 1984، ص 17).

4. إعانة المتكلم على التركيز والإيجاز وتفادي التكرار، وهذا ما ذكره د. محمد محمد أبو موسى في كتابه "خصائص التركيب" إذ يقول: ((من المزايا البارزة لأسماء الإشارة أنها تعين المتكلم على التركيز والإيجاز وتفادي التكرار الذي يترهل به الأسلوب، ثم إن هذه الطريقة تكثرت في كتاب الله...)) في قوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعَدَ مَذْمُومًا مَّحْدُومًا} (سورة الإسراء، الآية: 22)، واستمر في القراءة حتى الآية في قوله تعالى: {ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُنْفَلِي فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّذْهُورًا} (سورة الإسراء، الآية: 39)، واسم الإشارة يعود فيها على المذكور ويطوي الأوامر والنواهي الواقعة بين الآيتين وهي كثيرة جداً، ويهيئ الكلام لوصف تلك الآداب (الأوامر والنواهي) أنها من الحكمة في أسلوب موجز كما ترى، ولولا اسم الإشارة وما تميز به من شمول الدلالة لما أتيح للأسلوب هذا الإيجاز والتركيز (محمد، 1996، ص 207-208).

رابعاً: دلالة الابتداء بالمعرف بـ (أل) العهدية والجنسية:

The significance of beginning with a noun preceded by the definite article (al-) in its specific and generic sense

أشار البلاغيون أن المسند إليه معرّفاً بـ (أل) لدالتين رئيسيتين، ويتفرع من كل منها دلالات متعددة:

أما الدلالة الأولى هي: العهد الخارجي بأن تدل (أل) على العهد الخارجي. والدلالة الثانية: أن تدل على الحقيقة والجنس.

ومنه قوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (سورة المائدة، الآية 3)، فإن (أل) في (اليوم) أفادت للعهد، لأنها تدل إلى يوم معروف للمخاطبين.

ومنه قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} (سورة العصر، الآية 2)، فإن (أل) في (الإنسان) هي للجنس، والمراد استغراق جنس الإنسان (الأنصاري، د. ت، ص 90-92).

خامساً: دلالة الابتداء بالمعرف بالإضافة:

The significance of beginning with a definite noun in the genitive case

ويقصد بالمعرف بالإضافة: هو كل اسم نكرة أضيف إلى معرفة من المعارف السابقة فأصبح معرفة، بشرط أن يكون المضاف قابلاً للتعريف وليس محله الإبهام كلفظة (غير، ومثل) (الجارم وأمين، 1982)، نحوقوله تعالى: {صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً} (سورة البقرة، الآية 138)، فالدلالة هنا ابتدأت الآية بـ (صبغة) وهو معرفة بالإضافة إلى لفظ الجلالة (الله)، فأفاد ذلك تخصيص الصبغة المنسوبة إلى الله تعالى وتمييزها عن كل صبغة أخرى، وهذا ما يعزز المعنى ويؤكد انفرادها بالكمال.

سادساً: دلالة الابتداء بالاسم الموصول:

The significance of beginning with a relative pronoun

أشار النحاة والبلاغيون عن دلالات الابتداء بالاسم الموصول في كتبهم، ومن هذه الدلالات (القزويني، 1993، ص 15) و (السيوطي، 1988، ص 475).

1. استهجان التصريح بالاسم، إما سترأ أو إهانة أو غيرها، فيأتي بـ (الذي) ونحوها موصولة بما صدر منه من قول أو فعل، مثل قوله تعالى: {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا} (سورة الأحقاف، الآية 17).

2. دلالة التفخيم، ويقصد به التعظيم والتهويل، ومثال على ذلك في غير المسند إليه، نحو قوله تعالى: {فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} (سورة طه، الآية 78)، فالصلة هي التي دلت على التعظيم.

3. **الدلالة على العمومية**، نحو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ} (سورة العنكبوت، الآية 69).

4. **الإيماء إلى وجه بناء الخبر**، نحو قوله تعالى: {وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} (سورة غافر، الآية 60)، فالاستكبار عن عبادة الله الذي دلت عليه جملة الصلة ({إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي}) قد أوماً إلى وجه بناء الخبر، وأنه من صنف العذاب والنكال في الآية ({سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ}).

2- التقديم والتأخير Presentation and delay

اهتم النحاة والبلاغيون بظاهرة التقديم والتأخير منذ القدم، لأنها ليست فقط تغييراً في ترتيب الكلمات، بل وسيلة دلالية يقصد بها المتكلم لتحقيق الأغراض المعنوية والبلاغية.

فالتقديم لغة هو: ((قدم الشيء يقدمه قدماً وتقدماً: جعله أمام غيره، وقدمه على غيره فضله)) (ابن منظور، 1994، ص 483). والتأخير هو تأخير الشيء عن موضعه (ابن منظور، 1994، ص 12-11).

وقد عرّفه عبد القاهر الجرجاني في نظريته (النظم) بقوله: ((ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله)) (الجرجاني، 1992، ص 106-109).

فالتقديم والتأخير هو العدول عن الرتبة الأصلية لألفاظ الجملة بتقديم بعض أجزائها أو تأخيرها، لتحقيق ما يقتضيه المقام لغرض دلالي أو بلاغي مع العناية بصحة التركيب.

وهذه الأغراض الدلالية والبلاغية المؤثرة متعددة، ومن أبرزها:

1. **الدلالة على العناية والاهتمام**: سواء تقدم المفعول به على الفاعل أم على الفعل والفاعل معاً، ويُعدّ سببويه من النحاة الأوائل الذين أشاروا إلى هذا المعنى إذ يقول في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول): ((فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول... وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد

كثير... كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهملانهم ويعنيانهم)) (سيبويه، 1988، ص34-35).

2. الدلالة على إفادة المخاطب التنبيه: وهذا ما أشار به سيبويه أيضاً بقوله: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك بني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق)، فإذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته (فنبهته له) ثم بنيت عليه الفعل ورَفَعْتُهُ بالابتداء)) (سيبويه، 1988، ص 45-51).

3. الدلالة على التفاضل أو الاستحقاق: وهذا ما أشار إليه الزجاجي (ت: 337 هـ) في كتابه (الأمالي) (الزجاجي، 1987، ص65)، ويعني بالتفاضل التقديم والتأخير نظراً للأفضلية والشرف، مثل: تقديم موسى على هارون في قوله تعالى: {قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ} (سورة الأعراف، الآية: 121). ويقصد بالاستحقاق الرتبة النحوية، مثل تقديم الفعل على الفاعل، والموصوف على الصفة، أو التقديم بالذات، فيعني تقديم الواحد على الاثنين، والثلاثة على الأربعة، مثل قوله تعالى: {مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} (سورة النساء، الآية 3).

4. الدلالة على التعجب: وهذا ما أشار إليه الزركشي (ت 794 هـ) في كتابه في تقديم الجبال على الطير في قوله تعالى: {وَسَحَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ} (سورة الأنبياء، الآية: 79)، فيرى أن التقديم الجبال على الطير هو للدلالة على التعجب، لأن تسبيح الجبال أعجب من تسبيح الطير (الزركشي، 1957، ص 238).

5. الدلالة على الترقي والتدلي: وهذا ما ذكره السيوطي (ت 911 هـ)، ويقصد به التدرج في الرتبة من ذكر الأرقى إلى الأدنى، نحو: تقديم ذكر الله عز وجل على الملائكة، والملائكة على أولي العلم، (السيوطي، 1988، ص 131) في قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ} (سورة آل عمران، الآية 18).

6. الدلالة على القصد والاختصاص: نحو قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (سورة الفاتحة، الآية 5)، فإن تقديم ضمير المخاطب (إياك) إنما جاء لإفادة الاختصاص والقصد، أي اختصاص الله بالعبادة وقصده دون غيره (الجرجاني، 1992، ص 109-111).

7. **الدلالة على التوكيد:** ويعني به إفادة تقوية الحكم عند المخاطب، نحو قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ} (سورة البقرة، الآية: 115)، فقدم الخبر (ولله) لتوكيد اختصاص الملك بالله تعالى (السكاكي، 1987، ص 286) (الفزويني 1993، ص 112-116).

8. **الدلالة على التشويق:** نحو قوله تعالى: {فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ} (سورة الغاشية، الآية 13)، فجاء تقديم الظرف (فيها) لكي يتشوق السامع إلى معرفة ما في الجنة من النعيم (الجرجاني، 1992، ص 148-150).

9. **الدلالة على التوبيخ والتقريع:** نحو قوله تعالى: {قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهَا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ} (سورة الأعراف، الآية 140)، فجاء تقديم المفعول به (غير الله) على الفعل (أبغىكم) هو للتوبيخ والتقريع لبني إسرائيل عندما طلبوا من موسى (عليه السلام) إلهاً غير الله بعد ما أدركوا آياته العظيمة (ابن عاشور، 1984، ص 98-99).

3- الحذف والذكر Deletion and mention

تُعَدُّ ظاهرة الحذف والذكر من الجوانب الدلالية والجمالية والبلاغية في التعبير، فكثر الدلالات وتنوعت الإحياءات الكامنة خلف هذه الظاهرة، لجذب انتباه المخاطب وتفاعله مع مضمون الكلام. وإن الذكر هو الأصل والحذف هو إسقاط للكلام جزئه أو كله، ولا حذف إلا لضرورة يقتضيها المعنى والدلالة (المنصوري، 2016م، ص 15). وقد وضع سيبويه باباً للحذف أسمائه ((هذا باب ما يكون في اللفظ من الأغراض)) (سيبويه، 1988، ص 24)، ونرى عنده تأصيلاً لمبادئ الحذف وأساساً للدراسات من بعده في قوله: ((اعلم أنهم قد يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً...)) (سيبويه، 1988، ص 24-25).

أما ابن جني (ت 392 هـ) فقد جعل للحذف باباً مستقلاً أسمائه (باب في شجاعة العربية) (الخصائص، ابن جني، ص 362) يقول فيه: ((حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس بشيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)) (ابن جني، 1988، ص 362).

أما الباقلاني (ت 403 هـ) فقال في الحذف: ((الإسقاط للتخفيف... والحذف أبلغ من الذكر، لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد من الجواب)) (الباقلاني 1954، ص262).

ووصف عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) الحذف بأنه: ((باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسكر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بياناً إذا لم تبين)) (الجرجاني، 1992، ص112).

ولظاهرة الحذف والذكر دلالات جمالية مؤثرة متعددة، ومن أبرزها:

أولاً: دلالات الحذف: The implications of deletion

1. التفخيم والتعظيم: ويكثر دائماً في حذف الجواب، نحو قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ} (سورة الأنعام، الآية: 27)، وقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ} (سورة السجدة، الآية: 12)، وقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ} (سورة الأنعام، الآية 93).

ففي هذه الآيات جميعها الحذف في جواب (لو)، وتقديره: لرأيت عجباً، ولرأيت سوء منقلبهم، أو لرأيت سوء حالهم. والسر في حذف جواب (لو) هنا: يقول الزركشي بأن يكون حذفه إذ دل عليه سياق المقام، وأنه من الأساليب البلاغية في القرآن، وترك الجواب أفاد تعظيم الأمر وتهويل الموقف (الزركشي، 1957، ص322-323).

2. التعميم: نحو قوله: {وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (سورة الفاتحة، الآية 5)، فالحذف للمتعلق، أي تقديره: على العبادة وجميع أمورنا، وأفاد عموم الاستعانة في كل الأمور لا في أمر محصور (ابن عاشور، 1984، ص184).

3. الإيجاز أو الاختصار: نحو قوله تعالى: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} (سورة يوسف، الآية 82)، فالمحذوف هو (المضاف)، لأن التقدير: (واسأل أهل القرية)، فجاء الحذف لإفادة الإيجاز أو الاختصار، فإن المتلقي ينتقل بصورة مباشرة إلى مقصود المعنى من غير الإكثار (الزركشي، 1957، ص102-103).

4. الاعتماد على القرينة: ويقصد به حذف ما يدل عليه السياق كالعلم بالاستناد على شفافية الدلالة وبيانها، إذ يعرف المحذوف من قرائن الكلام من غير التصريح به، وهذا ما يعزز وضوح المعنى، نحو قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} (سورة يوسف، الآية: 18)، فالحذف هو الخبر أو المبتدأ في التقدير (فصبري صبر جميل) أو (فأمري صبر جميل) (القزويني، 1993، ص 108-110).

4- الفصل والوصل: Separation and Connection

يُعدُّ الفصل والوصل من الأساليب الدقيقة في علم المعاني، ولها علاقة وثيقة بأسرار النظم العربي والأثر الدلالي، إذ يتناولان تحديد المواقع التي لا يكون فيها العطف، وذلك وفقاً لما تتضمنه العلاقات المعنوية بين الجمل ومقتضيات المقام. وأشار البلاغيون بأن الفصل والوصل لا تحكمه قواعد نحوية مجردة، بل يرتكز على معرفة الروابط الدلالية والسياقية التي تجمع أجزاء الكلام، بما يحقق غرض البيان والإفهام. وقد أشار الجرجاني في بيان وصفه للفصل والوصل بقوله: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر)) (الجرجاني، 1992، ص 222-223). موضحاً أن أفضل النظم لا يتحقق إلا بمعرفة مواضع الفصل والوصل، وأنهما يُعدّان من أهم مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم (الجرجاني، 1992، ص 176-183).

والفصل لغة:

((هو الحاجز الذي يحجز بين شيئين فيفصلهما، ويقال: فصل ما بينهما فصلاً فانفصل، وفصل الشيء فانفصل أي أنك قطعته فانقطع)) (ابن منظور، 1994، ص 225).

أما اصطلاحاً:

هو ترك الربط بين الجملتين إما لأنهما متحدتان صورة ومعنى، أو بمنزلة المتحدثين، وإما لأنه لا صلة بينهما في الصورة أو في المعنى (المياح، د. ت، ص 240).

أما الوصل لغة:

فقد عرفه ابن منظور بقوله: ((وصلت الشيء وصلأً وصلته، والوصل ضد الهجران، واتصل الشيء بالشيء: لم يتقطع)) (ابن منظور، 1994، ص 22).

أما الوصل اصطلاحاً:

هو عطف جملة فأكثر على جملة أخرى لصلة بينها في الصورة والمعنى أو لمنع اللبس (السكاكي، 1987، ص 120).

وبما أن العلاقة بين الجمل هي الأساس الذي يقوم عليه الحكم بالفصل والوصل، فقد قسم العلماء البلاغيون تلك العلاقات إلى مواطن محددة، وقاموا بجعل كل موطن منها أحكاماً بلاغية ودلالية مؤثرة تكون مختلفة وفقاً لاختلاف السياق ومقام الحال، وهذه المواطن هي (القزويني، 1993، ص 147-169):

1. كمال الاتصال: والوصل يكون بين الجملتين اللتين فيهما اتحاد تام كأن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى، أو توضيحاً وتقوية للمعنى، نحو قوله تعالى: {قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} (سورة مريم، الآية: 75)، فجاءت كلمة (مداً) توكيداً لفظياً للفعل (يمدد). وقوله تعالى: {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ} (سورة طه، الآية: 120)، فجملة (قال يا آدم) جاءت لدلالة البيان والتوضيح لما وسوس به الشيطان إليه.

2. كمال الانقطاع: ويعني وجوب الفصل عندما يكون بين الجملتين تباين تام، مختلفتان خبراً وإنشاءً، أو أن لا يكون بينهما علاقة ما، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} (سورة البقرة، الآيتان: 14-15).

أشار القزويني أنه في قوله تعالى: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} لو عطف لعطف إما على (قالوا)، وإما على (إننا معكم)، وهذا لا يجوز؛ لأنه يوهم معنى فاسداً، لأن جملة {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} هي مستأنفة من الله تعالى، وليس من كلام المنافقين، ولهذا الفصل أفاد معنى الاستقلال لكلام الله تعالى عن كلام المنافقين وإزالة اللبس ومنع التوهم (القزويني، 1993، ص 254).

3. شبه كمال الاتصال: ويكون واجب الفصل بين الجملتين، لكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى، نحو قوله تعالى: {قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} (سورة مريم، الآية: 29)، والجواب: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا)) (سورة مريم، الآية: 30)، وهذا ما يحقق الترابط والانسجام بين المعاني.

4. شبه كمال الانقطاع: يكون عند حدوث مناسبة بين الجملتين مع اختلافهما، فيستعمل العطف للإبقاء على الترابط والمعنى، نحو قوله تعالى: {وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} (سورة البقرة، الآية: 277)، فهنا بين الجملتين مناسبة في أصل طاعة الله مع وجود اختلاف من ناحية العبادة وهي عبادة بدنية (الصلاة) وعبادة مالية (الزكاة)، فالوصل بالواو أفاد الجمع بين خصائل الإيمان (الزركشي، 1957، ص140-141).

5. التوسط بين الكمالين: وهو وجود مناسبة واضحة بين الجملتين مع وجود اختلاف جهة المعنى، أو أن الجملة واضحة المعنى لكنها مرتبطة سياقياً بما قبلها، نحو قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} (سورة الحديد، الآية: 3).

فجاءت الصفات (الأول والآخر) و(الظاهر والباطن) وبينها يوجد وحدة للموصوف (الله) سبحانه وتعالى، ولكل صفة مستقلة في معناها، وعلى هذا الأساس ليس الجمل فيها كمال الانقطاع، وأنها ليس جمل كمال الاتصال، وإنما هي صفات متكاملة فوجب الوصل بالواو لإفادة الجمع مع استقلال المعنى ومنع الانفصال الدلالي (القرويني، 1993، ص 180).

ج- القرائن النحوية وأثرها في الدلالة Grammatical clues and their effect on meaning

تعدُّ اللغة العربية من أبرز اللغات في نظامها النحوي وأكثرها من حيث وسائل التعبير عن المعاني، إذ لا يقتصر فهم النص على دلالة الألفاظ المفردة فقط، وإنما يتجاوز إلى إبراز العلاقات التي تربط أجزاء النص التركيبي وما يتولد عنها من دلالات متنوعة. وقد أشار علماء اللغة إلى أن فهم المعنى لا يتم بمجرد فهم المفردات، وإنما يتحدد على مجموعة من القرائن النحوية التي تحدد الدلالات النحوية للكلمات، وتمنع اللبس، وتوجه المعنى إلى المقصود.

وهذا ما بينه الدكتور تمام حسان في كتابه بأن النحو لا يركز على نظرية العامل فقط، بل يعتمد على تضافر القرائن اللفظية والمعنوية، وتمثل هذه القرائن أنها من أبرز مظاهر الدلالة التركيبية؛ لأن لها دوراً في بيان العلاقات بين عناصر الجملة وتحديد المعنى وترجيح أحد الاحتمالات الدلالية عندما يكون تعدد في الأوجه الإعرابية (حسان، 2000م، ص 23-40 و 67).

وتعرّف القرائن أو القرينة لغةً: هي لغة مشتقة من لفظة (قرن)، وقرن الشيء شده أو ربطه، وقرنت الشيء أقرنه قرناً أي شدته إلى قرنه (الفرايدي، 1984، ص 14).

أما اصطلاحاً فتعني: الأمر الذي يدل على الشيء من غير استعمال فيه، أي هي أمر يشير إلى المطلوب (الجرجاني، 1986، ص 143).

أنواع القرائن: Types of evidence

1. القرائن اللفظية: وتشمل القرائن الصوتية والصرفية، وتضم البنية (الصيغة)، المطابقة، العلامة الإعرابية، الرتبة، الربط، التضام، الأداة، النغمة في الكلام (قدور، 2008، ص 283).

2. القرائن المعنوية: وهي معاني النحو (العلاقات السياقية) (قدور، 2008، ص 283)، وتكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك، ويكون بين الفعل وفاعله أو نائبه. والتخصيص علاقة سياقية تشمل عدة أنواع هي: التعدية في المفعول به، والغائية في المفعول له، والمضارع بعد (الفاء، واللام، وحتى، ولكي)، وواو (المعية) في المفعول معه، وظرف المكان والزمان في المفعول فيه، والتبيين والتأكيد في المفعول المطلق، والملابسة في الحال، والإخراج في الاستثناء، والتفسير في التمييز، والنسبة وهي معنى الإضافة ومعنى حروف الجر، والتبعية في النعت الحقيقي أو السببي، والعطف بياناً أو نسقاً، والتوكيد لفظاً ومعنوياً، والبدل وأقسامه، والاختصاص، والتعجب، والمخالفة، والإغراء، والتحذير، والنداء... إلى غير ذلك. فالنظام النحوي يقوم على مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني لكي تكون جاهزة عند تركيبها لإيضاح المقصود منها، والقرائن النحوية تلعب دوراً في الكشف عن هذه العلاقات وتسهم هذه القرائن في مساعدة كل منها في بيان المراد منها (عبد اللطيف: 2001، ص 306).

القرينة عند العلماء القدامى: The evidence according to ancient scholars

أهتم العلماء القدامى بالقرائن العربية من حيث الإعراب والترتيب والمطابقة وغيرها، وأبرزهم العالم سيبويه، إذ تكلم على مجموعة من القرائن النحوية في كتابه إذ قال: ((هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) (سيبويه: 1988، ص 12)، ((وهذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف)) (سيبويه: 1988، ص 13).

ويقول أيضاً في باب (المسند والمسند إليه): ((ولا يستغني الواحد عن الآخر ولا يرى المتكلم منه بدءاً، ومنه: المبتدأ والمبني عليه، مثل قولنا: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، وقولنا: يذهب عبد الله،

ولكل فعل اسم، وكذلك لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء وما هو بمنزلة الابتداء، مثل قولك: كان عبد الله مسرعاً، وليت زيداً مسرعاً، لأن هذا يطلب إلى ما بعده مثلما يطلب المبتدأ إلى ما بعده)) (سيبويه: 1988، ص 23).

ومن كلام سيبويه تكون القرائن النحوية عنده كالتالي:

1- **قرينة البنية:** فالكلام هو فعل واسم وحرف، فالفعل مبانيه التي تقع موقع المسند، والاسم مبانيه التي تقع موقع المسند إليه، وللحرف أيضاً مبانيه التي تقع قبل دخوله.

2- **قرينة العلامة الإعرابية:** وهي قرينة لفظية صوتية.

3- **قرينة الإسناد:** والتي تكون بين ركني الجملة الأساسيين (المبتدأ والخبر)، و(الفعل ومرفوعة).

4- **قرينة الرتبة:** فالمبتدأ قبل الخبر والخبر يكون بعده، وكذلك الفعل قبل الفاعل والفاعل يكون بعده.

5- **قرينة التضام.**

6- **قرينة التعليق العام بين الأداة ومدخلها.**

وأشار ابن جني أيضاً إلى القرائن وتصنيفها، حيث تكلم عنها بشكل ضمني في مباحث الدلالة والسياق، وإن لم يتكلم بالمصطلح بصيغته الاصطلاحية المتأخرة، وكان مهتماً بالعناصر المصاحبة للكلام في تعيين المعنى وتوجيه الدلالة. فتكلم عن قرينة الإعراب بوصفها جزء وظيفي دلالي، فالإعراب ليس هو فقط تغييرات صوتية شكلية، وإنما قرينة تركيبية داخلية تحدد المعنى وتوجه الدلالة في الجملة، إذ يقول: ((فاللغة العربية وضعت فيها الإعراب فرقاً بين المعاني المتقاربة في اللفظ المختلفة في القصد، وهو ما يدل على المراد من الكلام ويكشف العلاقات بين أجزائه)) (ابن جني، 1999، ص 324).

أما الجرجاني أهتم بدور القرينة في تحديد المعنى في نظريته (النظم)، فجعل العلاقات التركيبية هي الأساس في تكوين الدلالة، وأشار إلى أن المعنى لا يستفاد من الألفاظ مفردة بل من طريقة نظمها في السياق، وأن العناصر المختلفة في ترتيبها تؤدي إلى اختلاف المعنى وفقاً لمقاصد المتكلم والسياق الذي يرد فيه الخطاب (الجرجاني، 1992، ص 4).

وأشار الجرجاني أن ترتيب الألفاظ تابع لترتيب المعاني في ذهن المتكلم، إذ تتكون المعاني أولاً وبعدها تنظم الألفاظ تبعاً لهذا الترتيب الذهني. وهذا ما يدل على العلاقة الوثيقة بين البنية التركيبية والبنية الدلالية، وأنه قد أسس صورة مبكرة للقرينة السياقية التركيبية تتقاطع مع الاتجاهات اللسانية الحديثة التي تجعل السياق والتركيب أساساً في بناء الدلالة (الجرجاني، 1992، ص 87).

القرينة عند العلماء المحدثين: The evidence according to modern scholars

يُعدُّ الدكتور تمام حسان من أبرز العلماء المحدثين الذين أهتموا بمسألة القرينة، إذ أشار إلى أن المعنى اللغوي يتحدد من خلال تضافر القرائن اللفظية والمعنوية التي تعمل سوية على توجيه الدلالة وتعيين مقصد المتكلم. وقد أوضح أن الرتبة والعلاقات التركيبية بين عناصر الجملة تعدُّ قرائن دالة تسهم في منع اللبس وتعيين المراد إلى جانب العلامات الإعرابية. وأكد أن الدلالة نتاج التفاعل بين المبنى والمعنى وفق نسق لغوي تام، وهذا ما يعكس صورة للرؤية التراثية في المنظور اللساني الحديث (حسان، 1973، ص 178-189).

وأوضح أحمد قدور أن فهم الدلالة مرتبط بالعلاقات التركيبية والسياقية التي تحكم تكوين الجملة والنص، وأن القرينة تتصف بمظاهر عديدة منها: الرتبة، والوظائف النحوية، والربط بين العناصر، والعلاقات الدلالية بين الأجزاء... وهي مكونات تسهم في منع اللبس والغموض وتحديد المراد من الكلام، ويقرر تكامل البنية النحوية مع السياق التداولي في توضيح المعنى. وهذا ما يجعل القرينة أساساً من النظام اللغوي الذي يربط بين المبنى والمعنى، ويجمع في ذلك بين التصور التراثي للتركيب والدلالة، وبين الاتجاهات اللسانية الحديثة في تحليل النص والخطاب (عبد اللطيف، 2001، ص 202).

ومن أبرز الوظائف الدلالية للقرائن النحوية ما جاء في النصوص القرآنية لتحديد المعنى المراد من الألفاظ المشتركة، نحو قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} (سورة البقرة، الآية 226)، حيث اختلف اللغويون في معنى (القرء) بين (الطهور) و(الحيض)، إذ أيد كثير منهم أحد المعنيين تبعاً للقرائن السياقية والفقهية. فأشار الطبري أن (القرء) يطلق على الطهر والحيض في اللغة، ثم ناقش القرائن المرجحة لكل قول (الطبري، 2001، ص 451-458)، وكذلك

أوضح القرطبي أن المعنى المختلف يعود إلى المشترك اللفظي وأن القرائن الشرعية هي التي تحدد المقصود (القرطبي، 1964، 128-133).

وتبرز الوظيفة الدلالية للقرينة أيضاً في تخصيص دلالة العام وتقييد دلالة المطلق بما يتناسب مع مقتضى السياق، نحو قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} (سورة المائدة، الآية 38)، حيث إن إطلاق (اليدين) في النص القرآني قُيِّدَ بالسنة النبوية التي أوضحت مكان القطع، وهو ما يُعدُّ قرينة خارجية مفسرة للنص القرآني (ابن كثير، 1999، ص 447).

وكذلك من الوظائف الدلالية للقرينة هو تعيين المراد من الضمائر والإشارات، نحو قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} (سورة القدر، الآية 1)، إذ دل سياق النص القرآني العام على أن الضمير (الهاء) يعود إلى القرآن الكريم، وهذا ما أشار به ابن كثير وفقاً إلى السياق الكلي للخطاب القرآني (ابن كثير، 1999، ص 441).

وأيضاً من الوظائف الدلالية الأخرى للقرينة هو بيان المجاز والحقيقة، نحو قوله تعالى: {وَاحْفَظْ لَّهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} (سورة الإسراء، الآية 24)، حيث دلت القرينة السياقية على أن المقصود ليس الجناح الحقيقي، وإنما هو استعارة تمثيلية للتواضع والرحمة، وقد أوضح الزمخشري هذه الدلالة مبيناً أن السياق صارف عن الحقيقة الحسية إلى المجاز البلاغي (الزمخشري، 2002، ص 471).

وكذلك يبين أثر الدلالة للقرينة في تشخيص القيم الأخلاقية والمقصد التشريعي للنص، نحو قوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ} (سورة الممتحنة، الآية 8)، إذ دلت قرينة السياق وأسباب النزول على أن الآية تُثَبِّتُ مبدأ البر والعدل مع غير المحاربين، وهذا ما أشار إليه ابن عاشور في تفسيره موضحاً أن السياق التشريعي يبين طبيعة العلاقة مع غير المسلمين (ابن عاشور، 1984، ص 85-88).

وتظهر وظيفة القرينة في الإعراب، نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} (سورة فاطر، الآية 28)، فنصب لفظ الجلالة (الله) على أنه مفعول به، ورفَّع (العلماء) على أنه فاعل، فَيَتَدَلَّى المعنى بأن العلماء هم الذين يخشون الله لا العكس، حيث حدد الإعراب الفاعل والمفعول به، وهذا أفاد في منع اللبس والغموض (الجرجاني، 1992، ص 54-56).

ثالثاً: الدلالة السياقية Contextual meaning

تُعَدُّ الدلالة السياقية من أهم الجوانب في الدراسات اللغوية واللسانية؛ لأنه لا يتم معرفة المعنى بالاستناد على الدلالة المعجمية للألفاظ وحدها فقط، بل يتحدد المعنى الحقيقي من خلال السياق الذي تنتظم فيه العناصر اللغوية، ويظهر العلاقات القائمة بينها، وله دور في تعيين المعنى وفقاً إلى ما يقتضيه المقام، ويمنع اللبس والغموض للتراكيب.

السياق لغة:

إنَّ أصل المادة: سوق، قد وردت في المعاجم بمعان مترادفة:

- قال الأزهري: ((السياق المهر.... وتساوقت الإبل تساوفاً إذا تتابعت وكذلك تقاودت)) (الأزهري، 2001، ص234).
- وقال ابن فارس: ((السين والواو والقاف أصل واحد وهو حَدَو الشيء، يقال: ساقه يسوقه سوقاً، والسَّيْقَةُ: ما استيق من الدواب، والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء)) (ابن فارس، 1979، ص 117).
- وجاء في لسان العرب: ((السَّوْق: معروف ساق الإبل، وغيرها يسوقها سوقاً وسيقاً وقد انسأقت وتسأوقت الإبلُ تساوفاً، إذا تتابعت)) (ابن منظور، 1994، ص304).
- وجاء في المعجم الوسيط: ((سياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه)) (مجمع اللغة العربية، 1972، ص490).

ونستخلص من هذه التعريفات اللغوية للسياق، ومن هذه المعاني أن الوسيط اللغوي الاستعمالي الذي احتوى هذه التعريفات والاستعمالات هو: (المتابعة، والتسلسل والتقاود، والانتظام) وأن كلمة (ساق) تدل على لحوق شيء لشيء آخر، واتصاله به، واقتفاؤه أثره، كما يعني الارتباط، والتسلسل، والانتظام في جانب واحد.

أما السياق اصطلاحاً:

هو بناء تام من الجمل المترابطة في علاقته بأي جزء من أجزائه، أو تلك الأجزاء التي قبلها أو بعدها مباشرة جملة أو كلمة معينة، أي يعني هو جمع الكلمات مع بعضها البعض، مع ترابط

أجزائها، أو تتابعها، وما تولده من دلالة، وهي مجتمعة في النص (القارئ العربي، د. ت، ص311) (مصطفى، 1992، ص52).

أنواع السياق: Types of context

يقسم السياق إلى أربعة أقسام، هي:

1- السياق اللغوي:

ويعني ما يتلو الكلمة التي يطلب معرفة معناها أو يتقدمها من عبارات تقضي إما بمعرفة معناها أو بتحديد المعنى المطلوب من معانيها (جبل، 2005، ص 220)، وذلك نحو قول الشاعر:

والفتى يسعى ويلهيه الأمل

كل شيء ما خلا الموت جل

فيلاحظ في البيت الشعري أنه ادل ما سبق قبل قوله: (جل) وأيضاً ما تأخر بعده على أن معناه يدل بكل شيء ما خلا الموت يسير، ولا يظن ذو عقل وتمييز بأن (الجل) يدل معناه هنا: عظم (الأنباري، 1960، ص16) (جبل، 2005، ص 220).

وكذلك قولك: ((أعطيته مالا عن ظهر يد))، يعني تفضلاً لا يكون من بيع، ولا قرض، ولا مكافأة، وقولك أيضاً: (هم يد على من سواهم): يعني إذا كان أمرهم واحد، و(يد الدهر) تعني: مد زمانه، و (يد الريح) تعني: سلطانها، و(يد الطائر) أي: جناحه، و(أسقط في يده) تعني: ندم وغيرها، فيلاحظ أن كلمة (يد) اكتسبت معان متعددة، بحسب ورودها في سياقات مختلفة (عمر، 1998، ص70-71) (جمعة، 2016، ص 30).

2- سياق الموقف:

ويسمى بـ(السياق الخارجي) الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، ويضم كل ما حول الكلمة في وحدات غير لغوية ترتبط بنوع الكلام، أو جنسه، أو المتكلم، أو المخاطب، أو الإيماءات التي تمنح للكلمة معناها، مثل استعمال كلمة (يرحم) في مقام (تشميت العاطس): (يرحمك الله) فكان البدء بالفعل، وفي مقام الترحم بعد الموت بقولك: (الله يرحمه) فيكون البدء بالاسم، فكان الأول يعني به طلب الرحمة في الحياة الأولى، أما الثاني يعني به طلب الرحمة في الحياة الآخرة، فسياق الموقف هو

الذي حدد الدلالة في كلا الجملتين، وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح: (الدلالة المقامية) (عبد الجليل، 2001، ص 90).

3- السياق العاطفي:

وهذا النوع يحدد دلالة الصيغة أو التركيب من درجة القوة أو الضعف في الانفعال، فبالرغم من اتحاد وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلا أن الدلالة تختلف بينهما، نحو ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين: (قتل) و(اغتيال)، بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تعين الكلمات فإنه يوجد إشارة إلى درجة العاطفة والانفعال التي ترافق الفعل، فإذا كان الفعل الأول يحمل دلالات مختلفة عن الثاني وهي دلالات تشير إلى أن القتل قد كان بصورة وحشية وأن أداة القتل قد تختلف عن أداة الاغتيال فضلاً على أن المقتول لا يتمتع بمكانة اجتماعية عالية مثل الفعل الأول (اغتيال) الذي يدل على أنه ذو مكانة اجتماعية عالية (عبد الجليل، 2001، ص 90).

4- السياق الثقافي:

هذا النوع من السياق يهتم بالقيم الثقافية والاجتماعية في إطار اختيار الكلمات الملائمة تبعاً لاختلاف الطبقات الاجتماعية، نحوه كلمة (عقيلته) فهي تعد في اللغة العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة لكلمة (زوجته) (عمر، 1998، ص 71).

السياق عند النحويين: Context according to grammarians

يرتبط النحو بالسياق، ويكمن ذلك في توجيه الإعراب وتعيين وظائف الوحدات اللسانية على مستوى التراكيب، وهذا ما سار عليه النحاة الأوائل في تحديد معاني المفردات بدءاً من سياقاتها ذلك أنهم يعملون على إضافة الوظيفة الإعرابية للكلمة بوفق ما يقتضيه السياق ويضعه المعنى ويقومون بالتنسيق بين السياق والقواعد الإعرابية (عبد النعيم، 2007، ص 119).

فاهتم النحويون بوظائف الوحدات اللغوية على مستوى التراكيب، وقدموا تصورات جديدة في دراسة العلاقات المرتكزة بين هذه الوحدات فتكوّن عن هذا المنطلق وسائل متنوعة للوصول إلى الوظائف النحوية والدلالية للمفردات داخل التراكيب النحوية وهذا ما أدى إلى اتساع دائرة الإعراب ووظائفها وأصبح لدينا في التراث العربي ما يمكن أن يطلق عليه بـ (الإعراب الوظيفي أو الدلالي)، ومن أهم مظاهر الإعراب الوظيفي الدلالي هي نظرية (الاحتمالات الإعرابية)

ويقصد بها إمكانية التعدد في الأوجه الإعرابية للمفردة الواحدة داخل الجملة، إذ يتخصص كل وجه من أوجه التعدد الإعرابي بدلالة معينة لا يؤديها الوجه الإعرابي الآخر الذي تتضمنه المفردة ذاتها في التركيب النحوي ذاته (نهر، 2007، ص 118).

ومن أهم مظاهر إدراك علماء النحو لأهمية السياق ودوره في توجيه دلالات الملفوظات، ما نراه عند ابن جني (ت: 392هـ) في ((باب: في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به)) من قوله: ((وكذلك قولهم لرجل وهو بسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به)) (ابن جني، 1999، ص 285).

فقوله: (شهادة الحال) هي دلالة واضحة منه إلى سياق المقام الذي بموجبه يتم تقدير المحذوف في الكلام.

ونلاحظ أيضاً اهتمام النحويين بالسياق في دراستهم مسائل الإعراب، في كلامهم عن اهتمام العرب بتمام المعنى وإكمال السياق باكتمال الجمل المكمل له، ومن مظاهره كذلك تفسير المعنى وتوضيحه بعد اختيار كل وجه من وجوه الإعراب والأخذ بالمعنى في توجيه الإعراب واستصحاب الحال، والحال المشاهدة في توجيه الإعراب (العموش، 2008، ص 372) (بو فاتح، 2018، ص 12-14).

فالسباق يُعدُّ الأساس إلى فهم مقاصد المتكلم وتعيين أسلوب الخطاب المتداول بينه وبين المتلقي، وهو المسار في تحديد الوظائف الإعرابية، التي هي دلائل على المعنى المقصود، وما الحركات إلا هي علامات لذلك التغير الناتج على المعنى والدلالة، فأى تغيير في السياق يؤدي ذلك إلى التغيير في الإعراب، وعلى ذلك فإن الحكم على المفردة بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم يتوقف ذلك على موضعها في السياق الحاصل في الكلام (الجاحظ، 1968، ص 57).

السياق عند البلاغيين: Context in rhetoric

أهتم البلاغيون اهتماماً كثيراً لظاهرة السياق التي يطلقون عليها بـ: (المقام)، وأبرزهم الجاحظ (ت 225 هـ) الذي اهتم إلى استصحاب الإشارة مع الملفوظ، وإضفاء دلالتها على دلالاته أحياناً، وهذا دليل متميز إلى دور السياق المقامي في توجيه دلالة الخطاب، حيث يقول: ((والإشارة واللفظ

شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخط)) (الجاحظ، 1968، ص57).

وأن مصطلح (مقتضى الحال) التي تناولها العلماء البلاغيون في دراساتهم خير إشارة على اهتمامهم بالسياق وهي مرادفة لمصطلح (سياق الحال)، ويضم هذا كل فروع البلاغة على الصورة التي استقرت عليه مع مجيء السكاكي، فهي لا تشمل علم المعاني فقط، بل تشمل علم البيان والبديع أيضاً، حيث إن الثمرة المستفادة من علم المعاني، وهي إدراك أحوال اللفظ بما يطابق مقتضى الحال تستفاد أيضاً من علم البيان والبديع، لأنه لا تعبير باستعارة أو كناية إلا إذا اقتضاها المقام، فنجد توازن بين مجموعة تغييرات وتأخذ أنسبها للحال بمراعاة حال السامع أو المتلقي، وهذا يعني أن يوجد أحوالاً للمتكلمين تتوجب تعبيرات متنوعة في الوضوح، فمنها أحوالاً تتوجب الإيجاز في الكلام مرة، والإطناب مرة أخرى، والتوكيد حيناً أو عدمه حيناً آخر فالمطابقة لمقتضى الحال ضرورية في كلا العلمين، وأن الاختلاف في الوضوح والغموض متوفر في جوانبهما وهذا يشمل علم البديع أيضاً (مطلوب، 1975، ص125).

كذلك اهتم عبد القاهر الجرجاني بالسياق، وهذا ما أشار به في كلامه عن فصاحة اللفظ، حيث جعل ذلك متصلاً بما ترد فيه من السياق، فيقول: ((وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقة معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)) (سورة مريم: الآية 4) إنها في أعلى مرتبة من الفصاحة، فلم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرباً بالألف واللام ومقروناً إليها الشيب منكراً منصوباً)) (الجرجاني، 1992، ص364).

السياق عند الأصوليين: The context according to the fundamentalists

أشار علماء الأصول إلى دور السياق في توجيه الدلالات، وهذا ما يدل على عمق فهمهم ومعرفتهم لملايسات الخطاب وظروفه والمخاطب وأحوال السامع، فبرعوا في استنباط الظواهر السياقية في تحليل النص القرآني وتحليلها وتفسيرها بشكل موثوق.

ومن أبرز علماء الأصول ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) الذي تكلم عن دور السياق في توجيه دلالات الخطاب وتوضيح جوانبه، إذ يرى أن السياق يهدف إلى توضيح المجمل، وتحديد المُحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المقصود، وتخصيص العام، وحكم المطلق والدلالة المتنوعة وهذا يكون من الإشارة الدالة على غاية المتكلم، فمن أهمله أخطأ في نظره، وأخطأ في مناظراته (الجرجاني، 1992، ص 364).

وضرب ابن القيم معه على ذلك بمثال من القرآن الكريم توضيحاً لدور السياق في بيان دلالة النص، حيث يقول: في قوله تعالى: ((ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)) (سورة الدخان: الآية 49)، فخرج السياق في الآية إلى معنى أنه الدليل الحقيق (الجرجاني، 1992، ص 346).

فجعلوا علماء الأصول السياق منطلقاً في استنباط الأحكام الفقهية والإمام بمقاصد الشريعة مما يكون الاستفادة من الآيات القرآنية، فإنه لا يمكن الكلام عن استنباط دلالات النص القرآني ومعرفة مقاصده من غير الكلام عن سياقاته ومقاماته، وهذا ما أشار به ابن عاشور في أنه يستوجب على المطلع على مقاصد الشريعة وأحكامها أن يفرق بين مقامات خطابها بأنها مقامات تحمل موعظة وأخرى تحمل ترغيب وترهيب وكذلك منها تحمل بشارة وحذر وغيرها من المقامات المتنوعة، فكل وارد من نصوص الشريعة إلى سياقه المناسب، فلا يحتج أحد بما جاء في أثبت أوصاف الموصوف، وأثبت أحدهم تلك الأوصاف مرة في سياق الثناء عليه حيث هو متصف بها كلها، فإذا وصف مرة بجمعها لا يكون وصفه مرة أخرى بواحد منها دالاً على مساواة ذلك الواحد لبقيتها (بن عاشور، 1984، ص 273).

المبحث الثالث: تحولات المعنى في الاستعمال اللغوي

Third topic: Transformations of meaning in language usage

تُعَدُّ اللغة من أهم مظاهر التطور الإنساني، إذ هي كائن حي يتغير باستمرار ليواكب التطورات الثقافية، والعلمية، والاجتماعية، ويُعَدُّ التحول أو التغير بالمعنى أحد أبرز جوانب هذا التغير، حيث تتغير معاني الكلمات عبر الزمن، لتضفي معاني جديدة أو تفقد معانيها القديمة، وقد اهتم اللغويون بعلم الدلالة اهتماماً بالغاً، لارتباطها بالمعنى، إذ جعلوا محور دراساتهم اللغوية المعنى، فيرى الدكتور تمام حسان أن أي دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو

(المعنى)، وأن علاقة الارتباط بين الشكل والوظيفة هو (اللغة) وهي علاقة المبنى بالمعنى (حسان، 1973، ص9)، وأشار أحمد مختار عمر بقوله: ((كان من أهم ما شغل علماء اللغة موضوع تغيير المعنى، وصور هذا التغيير وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ (أو موتها)) (عمر، 1998، ص253).

ومن هذا أصبحت دراسة تحولات أو تغييرات المعنى من أبرز موضوعات علم الدلالة، لأنها تبرز العلاقة بين اللفظ واستعماله في السياقات المختلفة، وتوضح كيف ينتقل اللفظ من معنى إلى آخر نتيجة عوامل لغوية وغير لغوية، تحكمها الظروف الاجتماعية، أو الثقافية، أو النفسية التي تحيط بالعالم البشري (الأحمري، 2016، ص 158).

أولاً: عوامل تحول المعنى First: Factors that transform meaning

تجمعت عوامل كثيرة أدت إلى تحول المعنى، فمن الصعوبة الإلمام بكل جوانبها، وهذا ما أدى إلى أن الكثير من الباحثين يستبعدون قدرة وضع قوانين تحكم هذه المسألة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور علي عبد الواحد وافي بقوله: ((أما في الشعبة الخاصة بالدلالة فكثير مما كشفه لم يصل بعد في دقته وضبطه وعمومه إلى المستوى الذي يتحقق فيه اسم القوانين)) (وافي، 1945، ص 23)، وذلك لأن التحول في المعنى له علاقة وثيقة بالمجتمع وثقافته وتاريخه، وهذه جوانب متشعبة تكون مختلفة من مجتمع لآخر، ومن لغة لأخرى فيصعب تشخيصها، لذا نرى الباحثين يختلفون في حصر الأسباب وتحولات المعنى، فيرى الدكتور إبراهيم أنيس أنها تعود إلى عاملين هما: الاستعمال، والحاجة (أنيس، 1980، ص 135)، وهو في ذلك يقتفي خطى ابن جني، إذ قال: ((وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله، وإنما غير لأمرين: أحدهما المعرفة بموضعه، والآخر الميل إلى تخفيفه)) (ابن جني، 1999، ص152).

وقد اتبع نهج ابن جني المحدثون من العرب والغربيين ومنهم جوزيف فندريس إذ يقول: ((كثرة الاستعمال تبلي في معانيها الألفاظ)) (فندريس، 1950، ص274).

ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي يحدث بسببها تحولات المعنى في أي لغة بما يلي:-

1- العوامل اللغوية: linguistic factors

وهي صادرة من اللغة نفسها، تتمثل في وقوع تماس وتقارب بين الألفاظ، فتؤثر إحداها في الأخرى، وهذا ما يطلق عليه بـ (العدوى الدلالية) (بيير جيرو، 2017، ص 118). نحو ذلك: كلمتي (الصياح والصراخ) حيث جاء في (فقه اللغة) للثعالبي، أن: الصياح: صوت كل شيء إذا اشتد، والصراخ والصرفة: الصيحة الشديدة عند الفزعة أو المصيبة (الثعالبي، 2002، ص342). وأيضاً أطلقوا: الشيخين على (البخاري ومسلم)، والأسودين على (التمر والماء)، و(العود والجلوس)، فإن هذه الكلمات تلاشى البون الدلالي بينها.

وأيضاً من الأسباب اللغوية: (القياس الخاطئ أو التوهم)، وهذا ينشأ مع الذين ليس عندهم ثقافة لغوية، فيتعلمون ألفاظاً لغوية يظنون أنها مطابقة لقواعد اللغة، ثم سلكت طريقها للاستعمال، وهذا ما ورد كثيراً في لغة الأطفال، وكذلك يكون في لغة الكبار، وهذه الظاهرة اهتمت بها كتب اللحن وعالجتها، وأوضحت الأخطاء الشائعة، نحو ذلك: تأنيث ما هو مذكر، مثل: الرأس والبطن، وتوهم أن لفظة (الولد) لا تطلق إلا على المذكر خاصة، مع أنها لكلا الجنسين، وإطلاق لفظة (الزوج) على الرجل دون المرأة، ومنه ما جاء في سورة الأنبياء في قوله تعالى: ((وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ)) (سورة الأنبياء، الآية: 90)، أي: زوجته، أو (العروس) (ابن منظور، 1994، ص135)، على المرأة دون الرجل.

وقد ألحق علماء العربية بالعوامل اللغوية كذلك، التطور الصوتي، والأصوات يطرأ فيها تغير عن طريق: الإبدال، والقلب، والمعاقبة، وهذا له تأثير في تغير المعنى وتطوره، مثلما حدث في نحو: (الحثالة والحفالة)، و (رفاً ورفح) (ابن منظور، 1994، ص142-159) (دعاء له بالرفاء)، والمعاقبة بين (الواو، والياء) نحو (غيث، وغوث)، (فيح، وفوح)، (خوب، وخيب)، فإن هذه التغيرات الصوتية أعطت خصوصية في المعنى (السامرائي، 1984، ص78).

2- العوامل الاجتماعية والحضارية: Social and cultural factors

إن اللغة هي الوسيلة المعبرة عن حالة المجتمع وتغيراته، سلباً وإيجاباً حسب تغييرات المجتمع، ومن هذا فلا بد أن تلازم ما يطرأ في المجتمع من مظاهر التحول والتغيير، فالتغير التقني والتشريعي، وتغير السلوك يؤدي إلى تغيرات، وتحولات في المعنى لا تعد، ويمكن معالجة العوامل الاجتماعية والحضارية في الجوانب الآتية:

• بسبب التطور العلمي والتقني في العصر الحديث، ظهرت كثير من الدلالات الجديدة للألفاظ، ومن الجوانب المتبعة لملازمة هذا التطور: النظر في الألفاظ القديمة ذات الدلالات المنقرضة فيحيون بعضاً منها ويطلقونه على المستحدثات عند وجود أقل ملابسة (ابن منظور، 1994، ص235)، نحو: (الحقبة: الوفادة في مؤخرة القتب، والجمع الحقائق)، واليوم تسمى الحقبة على أشكال وأنواع مختلفة من الحقائق الموجودة في الأسواق للرجال والنساء والأطفال، وأيضاً لفظة (الشنق)، تقول: ((أشنته الشيء وشنقته إذا علقته)) (ابن منظور، 1994، ص187)، أما اليوم فمعناه: القتل، وأيضاً لفظة (الذرة) كانت تطلق على أصغر النمل (ابن منظور، 1994، ص304)، واليوم أصبحت علماً، وتكنولوجيا تتباهى فيه الأمم والشعوب.

• حيث تنتقل اللغة من جيل إلى جيل آخر ينشأ عن ذلك تغير في المفردات، وظهور معاني جديدة، وقديماً عرفت العربية ألفاظاً (حضرية) مولدة، ثم استعملت بعد عصور الاحتجاج في معاني جديدة، نحو: ((المبلغ، الحصة، السلفة)) (شاهين، 1986، ص350)، فإن اختلاف الطبقات الاجتماعية ضمن الجيل الواحد يكون عاملاً من عوامل التحول للمعنى.

• للجانب الديني أثر كبير في تحول المعنى وتغيره، فهو يأتي بتشريعات وعبادات، وأحكام جديدة، فيضيف على الألفاظ معاني جديدة تكون موحية عما جاء به، فالإسلام يحمل ألفاظاً جديدة نحو: المسلم والكافر والمؤمن والإيمان والصلاة والصوم والزكاة والوضوء والحج والتيمم، وقس على نحو ذلك في ألفاظ العقيدة والفقه، حيث نقل الإسلام معاني تلك الألفاظ وصبغها بصبغته، فأصبحت ذخراً يتناوله اللغويون في دراساتهم قديماً وحديثاً.

• تطور المجتمعات العربية وتقدمها أدى إلى اتصالها بالغرب وحضارته، وأثر هذا الاتصال إلى ورود الكثير من الألفاظ الغربية إلى الساحة العربية بصورة أكبر من أي عصر مضى حتى العباسي. فكان لا بد من الوقوف بوجه هذه الألفاظ المحكمة الغربية عن طريق توظيف ألفاظ جديدة، أو رقد الألفاظ العربية القديمة والمعاصرة بمعنى الألفاظ الغربية من غير تغيير صيغتها حيناً، وربما يتبعها تغيير حيناً آخر (قدور، 1981، ص30).

3- العوامل النفسية: psychological factors

إن الآداب الاجتماعية، والحياء، والتشاؤم، والتفاؤل: جميعها أسباب نفسية تسعى إلى تجنب الكثير من الألفاظ، والعدول عنها إلى غيرها من الألفاظ التي يسمّى بها عن الأمور التي يُستحي من ذكرها، أو يُخاف، أو يُتشاءم من التلفظ بأسمائها (المبارك، 1981، ص 215 – 216)، فالألفاظ المتعلقة بالقذارة أو لها علاقة بالغريزة الجنسية تغلف بتوريات تقلل من الحرج فيها، نحو: مكان قضاء الحاجة يسمّونه: (الخلاء أو الحمام)، والجماع يعبر عنه بـ (النكاح)، والمتوفى: يطلقون عليه بـ (المرحوم أو الراحل أو الفقيد)، وهكذا كان علماؤنا القدامى يمتلكون أصول الفصاحة والكتابة في المكان الذي لا يحسن فيه التصريح (حباس، 2020، ص 132).

ومن العوامل النفسية التفاؤل، والأمل، والتّمين: نحو: لفظة (المولود) يطلقون عليها بـ (يحيى)، و(الأعمى) بـ (أبو بصير) إلى آخره من الألفاظ التي تحولت (تغيّرت) معانيها تحت تأثير العوامل النفسية.

4- العوامل التاريخية (الزمنية): Historical (temporal) factors

ونعني بها المراحل التي تمر بها الألفاظ، والتي تسبب التحول للمعنى، ونرى ألفاظاً عديدة تغيرت معانيها بسبب التحولات التاريخية، ومثال على ذلك ما طرأ على اللغة العربية عند مجيء الإسلام، والذي أحدث ثورة من حيث الألفاظ والمعاني، وخير مثال على ذلك التحول الذي حدث على أركان الإسلام، فالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، التي كانت تحمل معاني وبعد مجيء الإسلام تغيرت معانيها وتحولت إلى معاني أخرى جديدة، نحو قوله تعالى: ((وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)) (سورة البقرة، الآية 43).

فالصلاة: كانت تعني (الدعاء) ثم أصبحت تعني في الإسلام الأقوال، والأفعال المخصصة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم بشروط خاصة، وكذلك أيضاً (الصيام) كان أصله عندهم بمعنى (الإمساك)، ثم أضافت الشريعة النية، وحظرت الأكل المباشر، وكذلك (الحج) كان عندهم بمعنى (القصد)، وكذلك (الزكاة) لم يكن الناس يعرفونها إلا من جانب (النماء)، وأضاف الشرع ما أضاف فيها (بن فارس، 1977، ص 47).

ثانياً: خصائص تحولات المعنى Characteristics of meaning transformations

تتصف خصائص تحول المعنى فيما يلي (عمر، 1998، ص 242):

1. ارتباط التحول للمعنى باللهجات العربية، وتعدُّ هذه أهم خاصية من خصائص التغير المعنى.
2. التحول (التغيير) يحدث بطريقة غير مباشرة (تلقائية).
3. عملية سير التحول للمعاني تكون بطيئة خاصة في اللغة العربية، فيقول أولمان: ((اللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية ووضع الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، من قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة....)) (أولمان، 1975، ص 162).
4. وجود صلة بين المعنى الجديد للكلمة، ومعانيها الأصلية قبل تعرضها للتغير أو التحول.
5. التقيد بالزمان والمكان في التحول ذاته لمعنى الكلمة.
6. ارتباط التغير أو التحول باللحن.
7. إن حدوث التغير في بيئة ما يؤثر على أفراد تلك البيئة.

ثالثاً: مظاهر تحولات المعنى Manifestations of meaning transformations

من خلال استقراء التحولات أو التغيرات التي تحدث لمعاني الألفاظ في اللغات المختلفة تمكن علماء اللغة المعاصرون أن يحصروا تحولات المعنى في مظاهر رئيسية تشرف على اللغات جميعاً، ووفق تنظيم منطقي اتبعوه، ورأوا أن المعنى القديم للفظ ((إما أن يكون أوسع من المعنى الجديد، أو أضيق منه، أو مساوياً له، ولم تكن هناك إمكانية رابعة في حساباتهم)) (فندريس، 1950، ص 256).

ووفق هذا النحو نرى أن أهم مظاهر تحولات المعنى ثلاثة: تخصيص معنى الكلمة، أو تعميمها، أو تغيير مجال استعمالها، وهذا ما أشار إليه فندريس بقوله: ((ترجع أحياناً التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات، من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: التضيق، والاتساع، والانتقال)) (عمر، 1998، ص 245).

1- تخصيص المعنى:

ويطلق عليه أيضاً بـ (تضييق المعنى) (أنيس، 1980، ص 153)، وتعني أن ألفاظاً كانت تستعمل في معاني عامة، ومع مرور الوقت والاستعمال، اتخذ الناس إلى تضييق مجالها، وتخصيصها؛ لأن معرفة المعنى الخاص أسهل من معرفة المعنى الكلي (ابن فارس، 1979، ص 292)، لأنها أقرب للأذهان من العامة، ومن أبرز الأمثلة في هذا الموضوع هو تخصيص الألفاظ الإسلامية، نحو: (الحج) فيقول ابن فارس عن تخصيص المعنى فيه: ((ثم اختفى بهذا الاسم القصد إلى البيت الحرام للنسك والحجيج والحاج)) (السيوطي، 1998، ص 427).

وأشار السيوطي أيضاً إلى تخصيص المعنى في كتابه: (المزهر) سماه ((معرفة العام والخاص)) وتكلم فيه عن اللفظ (العام المخصوص) وهو: ((اللفظ الذي وضع في الأصل عاماً ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده)) (السيوطي، 1998، ص 427)، فأشار إلى لفظ (السبت) في اللغة يعني: (الدهر)، ثم خص في الاستعمال بأنه يوم من أيام الأسبوع وهو فرد من أفراد الدهر (ابن منظور، 1994، ص 661).

وهناك أمثلة عن تخصيص المعنى في غير الألفاظ الإسلامية منها:

• **لفظة (النشل):** في اللسانية لسان العرب تعني ((نشل الشيء نشلاً: أسرع في نزعه، ونشل اللحم: أخرجه بيده من القدر من غير معرفة)) (ابن منظور، 1994، ص 110)، ثم أصبح (النشل) في عربيتنا في الوقت الحالي هو (السرقعة السريعة)، وفاعلها: نشال.

• **لفظة (الأثاث):** يطلق الأثاث في الأصل على: ((الكثير من المال، وقيل: كثرة المال، وقيل المال كله، والمتاع ما كان من: لباس أو حشو الفراش، أو دثار، واحدته أثاثه)) (أنيس، 1980، ص 125)، فخصصت معناه بمتاع البيت من: فراش ومقاعد وأسرة.

• **لفظة (حرامي):** أصلها منسوبة إلى (الحرام) (أنيس، 1980، ص 155)، ثم تخصصت معناها، وصارت تعني (اللص) كما هو معروف لنا اليوم.

2- تعميم المعنى:

وهو عكس تخصيص المعنى، حيث يتسع جانب المعنى، ليضم أكثر مما كان عليه، فبعد أن كان المعنى جزئياً صار كلياً، ومن الأمثلة البسيطة لهذا التعميم ما نراه عند الأطفال عندما يسمون كل

طائر ب (دجاجة)، وكل حيوان كبير (حصان) (عمر، 1998، ص243). وبعض الباحثين يطلقون على (تعميم المعنى) ب (توسيع المعنى) (ابن منظور، 1994، ص111)، ومن أمثلة تعميم المعنى هي:

• **لفظة (الثرى):** معناه في المعاجم: ((التراب الندي، وقيل: هو التراب الذي إذا بُلّ لم يصير طيناً لازباً)) (ابن منظور، 1994، ص35)، ثم عُممت معناه ليشمل التراب رطباً ويابساً.

• **لفظة (الزيت):** قال ابن منظور: ((الزيت معروف عصارة الزيتون، والزيتون شجر معروف، والزيت دهنه)) (السامرائي، 1984، ص102)، ثم أصبح الزيت يدل على كل ما يُدهن به (ابن منظور، 1994، ص6079).

• **لفظة (المنحة):** أصلها في المعاجم: ((أن يمنح الرجل أخاه ناقة أو شاة يحلبها زماناً وأياماً ثم يردّها)) (أنيس، 1980، ص154)، ثم تحولت (المنحة) إلى معنى كل ما يعطيه الإنسان من غير مقابل.

ونرى من الأمثلة السابقة هناك علاقة بين المعنى القديم والجديد للفظ، قد تكون علاقة مشابهة أو مجاورة، أو تكون بعض علامات المجاز المرسل، وفي إطار هذه العلاقات تم تحويل بعض (الأعلام) إلى (صفات) نحو: (حاتم) تحولت إلى صفة (الكريم) و(المضياف)، و(عرقوب) هي صفة لمن اتصف بإخلاف الوعد (أنيس، 1980، ص154). ويرى بعض الباحثين إلى أن تعميم المعنى ناشئ عن سببين رئيسيين هما: ((التشبيه، والمجاز المرسل)) (عمر، 1998، ص247).

3- انتقال المعنى:

ويطلق عليه أيضاً ب (نقل المعنى) و (تغير مجال الاستعمال) (أنيس، 1980، ص160)، وإن هذا المظهر يضم نوعين من تحولات المعنى:

5- انتقال مجال المعنى لعلاقة المشابهة، ويتم هذا في الاستعارة، وهي عبارة عن تشبيه حذف أحد طرفيه وأداة التشبيه (شوك، 2000، ص59).

ب- انتقال مجال المعنى لغير علاقة المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل وسمي بهذا الاسم (مرسلاً)؛ لإطلاقه من حكم المشابهة (السامرائي، 1974، ص114).

ويوضح الدكتور إبراهيم أنيس أن السبب في نقل الدلالات هو: السعي إلى بيان المعنى وترسيخ صورته في ذهن المتلقي، وإن ارتقاء الوعي العقلي يدفع الإنسان إلى إدراك المعاني المجردة والاعتماد عليها في الاستعمال (أنيس، 1980، ص160-161).

ومن أبرز الأمثلة التي تكشف تلك الانتقالات والتحويلات للمعاني، هي: لفظة (الوشيجة): أصلها: ((عروق الأشجار والأغصان المتشابكة)) (ابن منظور، 1994، ص399)، وهي معنى حسي ثم انتقل إلى معنوي، ويعني: (صلة الرحم)، والوشائج ((جمع: وشيجة وتعني اشتباك القرابة والتفافها)) (الزبيدي، 1994، ص 360)، ثم اتسع معناها فلا تقتصر بعلاقات الرحم، وإنما امتدت لتضم علاقات الدول.

وفي الأمثلة السابقة نرى أن المعنى انتقل من الحسي إلى المجرد، وهذا هو النوع الأول من أنواع انتقال المعنى، أما النوع الثاني: وهو انتقال المعنى من المجرد إلى الحسي، فيعني أنه: إبراز المعنى وتقريبه، وجعله أمراً محسوساً يُرى ويُسمع، ويُلمس ويُشم، وهذا ما نراه في لغة الشعراء، عندما يرسمون الحنان والصبر والتفاؤل والكرامية في صور مجسدة محسوسة فيكثر تأثيرنا وإحساسنا بتلك الصور البلاغية (أنيس، 1980، ص161).

4- رقي المعنى:

يصيب بعض الألفاظ رقي وسمو، ومن هذه الألفاظ التي ارتقت معانيها:

- **لفظة (المجد):** انتقل معناه من ارتباطه بالإبل مأخوذ من: ((مجدت الإبل تمجد مجوداً، وهي مواجد ومُجّد، وأمجدت، نالت من الكلاً قريباً من الشبع)) (ابن منظور، 1994، ص396)، وصارت تدل على الشرف والسؤدد وهو أرقى وأسمى من معناها الأول.
- **لفظة (السياسة):** مأخوذة من: ((فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها)) (ابن منظور، 1994، ص108)، ثم قيل: ((الوالي يسوس رعيته)) (ابن منظور، 1994، ص108)، بجامع القيام بالمصلحة، فتطور المعنى، ورقى إلى نحو أعلى من السابق.
- **لفظة (الامتياز):** كانت تعني الفصل بين الشيئين ((تميز القوم وامتازوا صاروا في ناحية)) (ابن منظور، 1994، ص412)، ثم رقي وسمو معناها فصارت تعني (التفوق).

5- انحطاط المعنى:

ومن عوامل تحولات المعنى هو: عامل انحطاط المعنى وانحداره، الذي يصيب الألفاظ في كل لغة، ووضح بعض اللغويين هذا العامل بأنه دليل على وجود نزعة تشاؤمية في العقل الإنساني (أولمان، 1975، ص199)، وأنه له علاقة مع العوامل النفسية والانفعالية، حيث أن الألفاظ المرتبطة بمعانيها بالقبح أو القذارة أكثر عرضة للانحطاط من غيرها، وهذا مما أدى إلى أن علماء اللغة يشيرون إلى أن تلك الألفاظ مبتذلة ومن أبرز أمثلة انحطاط المعنى هي:

• لفظة (الاحتتيال): جاء أصله في المعاجم: ((الاحتتيال والتحوّل والتحيل، كل ذلك: الحذق، وجودة النظر، والقدرة على دقة التصرف، والحيل والجول جمع حيلة.. والاحتتيال والمحاولة: مطالبتك الشيء بالحيل)) (ابن منظور، 1994، ص187)، ثم تحوّل هذا المعنى إلى معنى الغش والخداع واستغلال الإنسان لذكائه وقدراته.

• لفظة (الحاجب): كانت تعني أولاً: (رئيس الوزراء) (الحازمي، 2003، ص715)، ثم ابتذلت هذه اللفظة عبر الزمن وتحولت بمعنى (الخادم).

• لفظة (بهلول): وهي بمعنى (السيد)، ثم ابتذلت هذه اللفظة وتحولت بمعنى (البهلوان) ويعني الإنسان الذي يقوم بالألعاب المضحكة (الحازمي، 2003، ص715).

ومع ذلك فإن الألفاظ في حركة دائمة دائرية، فتتردد معانيها بين الرقي والانحطاط، فيمكن أن يكون معنى اللفظة الراقية في مجتمع ما ومعنى اللفظة نفسها في مجتمع آخر تكون منحطة ومنحدرة، ومسار هذا الرقي وذاك الانحطاط هو استعمالات المجتمع، وظروفه الاجتماعية والنفسية.

الخاتمة Conclusion

أظهرت الدراسات التي يحتويها هذا الكتاب العلمي أهمية التكامل بين اللغة والأدب واللسانيات والترجمة في بناء المعنى، وتوضيح النصوص، ومؤكدة على أن المعنى ناتج عملية البنى اللغوية مع السياقات الثقافية والمعرفية والتداولية، وليس أنه فقط دلالة معجمية ثابتة.

كما أوضحت هذه الدراسات عن التحولات التي احتواها جوانب تحليل النصوص في إطار اللسانيات الحديثة وما منحت من صور جديدة لمعرفة العلاقات المرتبطة بين اللغة والخطاب اللساني والترجمة، إضافة إلى توظيف التقنيات الرقمية في دراسة النصوص وتحليلها.

وفي ضوء ذلك **توجز الخاتمة أهم النتائج** التي أفضت إليها هذه الدراسات:

1. أظهرت الدراسات أن المعنى لا يُعدُّ ثابتاً أو بعيداً عن السياق، بل ينتج من خلال تفاعل البنية اللغوية مع السياق اللغوي واللساني والثقافي.
2. أوضحت أن النص هو وحدة دلالية متكاملة، وأن معرفته لا تتم بالاستناد على معاني المفردات منفردة، وإنما من خلال العلاقات المرتبطة بعناصره.
3. أظهرت أن الترجمة لا تكون نقلاً للألفاظ فقط، وإنما هي نتاج لصياغة أبنية المعنى بما يناسب الخصائص اللغوية للنصين المصدر والغاية من ذلك.
4. أكدت أن الدراسات اللغوية والأدبية المتكاملة لها دور بارز في قراءة عميقة أكثر للنصوص، فضلاً عن إظهار أبعادها الفنية والدلالية.
5. أكدت أن التقنيات المعلوماتية الحديثة أصبحت أداة فعالة في تحليل النصوص ودراسة اللغة، وهذا له الأثر بفتح رؤى جديدة للبحث اللغوي.

أما أوجه التكامل بين الدراسات اللغوية والأدبية واللسانية والترجمية فتتمثل بما يلي:

- تتكامل الدراسات اللغوية مع الدراسات الأدبية في بيان البنية اللغوية وتحليل أثرها في تكوين المعنى والصورة الفنية.
- أن لللسانيات الحديثة لها دور بارز في إعطاء الدراسات الأدبية موضوعات علمية لتحليل النص الخطابي.
- تقوم الترجمة بالاعتماد على نتائج الدراسات اللغوية واللسانية لتفسير المعنى وفهمه، وإعادة صياغته بأسلوب دقيق.
- يسهم هذا التكامل في تحقيق صورة شمولية للنص تربط بين المنهج اللغوي والدلالي والأسلوبي والثقافي.

أما عن **التوصيات العلمية**، فتشمل:

1. تعميم الإفادة من الجوانب اللسانية الحديثة في الدراسات اللغوية والأدبية.
2. العناية بتحليل النصوص في إطار السياقات التداولية والثقافية.

3. العمل على تعزيز مناهج تعليم اللغة بالاعتماد على بناء المعنى وتحليل النص والخطاب.

4. الأخذ من التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الدراسات اللغوية وتحليل النصوص.

أما عن المسارات البحثية المستقبلية، هي:

1. البحث على دراسة بناء المعنى في إطار النصوص الرقمية والتفاعلية.

2. التشجيع على بناء مدونات لغوية عربية رقمية تفيد الدراسات الدلالية والترجمية.

3. تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص وبيان العلاقات الدلالية.

4. البحث على دراسة تحولات المعنى في وسائل التواصل الاجتماعي، والخطاب الرقمي.

أما أبرز الإشكالات المعاصرة، هي:

1. أثر البيئة الرقمية في اختلاف الاستعمالات اللغوية وسرعة تحولات المعنى.

2. الضرورة إلى تحديث مناهج تعليم اللغات لتواجه احتياجات العصر الرقمي.

3. كثرة القراءات وتعددتها، واختلاف تفسير النصوص بسبب تنوع المناهج اللسانية والأدبية.

4. الصعوبات التي تواجه الترجمة الآلية في نقل الدلالات اللغوية والأدبية بدقة.

المصادر والمراجع References

القرآن الكريم

أولاً: الكتب والمعاجم

1. أبو موسى، محمد محمد. (2004). *خصائص التراكمات: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني (ط7)*. مكتبة وهبة.
2. أرمنكو، فرانسواز. (1986). *المقاربة التداولية (ترجمة سعيد علوش)*. مركز الإنماء القومي. بيروت.
3. أنيس، إبراهيم. (1980). *دلالة الألفاظ (ط5)*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة - مصر.
4. أولمان، ستيفن. (1975). *دور الكلمة في اللغة (ترجمة كمال محمد بشر)*. مكتبة الشباب. القاهرة.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). *الخصائص (تحقيق محمد علي النجار؛ ط4)*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
6. ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). *التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)*. دار التونسية للنشر، تونس.

7. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط20). دار التراث. القاهرة.
8. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (1977). الصحاح في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها (تحقيق أحمد صقر). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة.
9. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم (تحقيق سامي بن محمد السلامة؛ ط2). دار طيبة. الرياض.
10. ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي. (1982). الرد على النحاة (تحقيق شوقي ضيف؛ ط5). دار المعارف. القاهرة.
11. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر. بيروت - لبنان.
12. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل (تحقيق إميل بديع يعقوب؛ ط1). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.
13. استيتية، سمير شريف. (1988). علم اللغة التعليمي (ط1). دار الأمل، عمان.
14. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب؛ ط1). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
15. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. (1979). مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون). دار الفكر. بيروت. لبنان.
16. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1960). الأضداد (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). (ط1). دار المطبوعات والنشر، الكويت.
17. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957). لمع الأدلة في أصول النحو (تحقيق سعيد الأفغاني). مطبعة الجامعة السورية، دمشق.
18. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط1). المكتبة العصرية. بيروت.
19. الأنصاري ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1984). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق عبد الغني الدقر). الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
20. الأنصاري ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله؛ ط6). دار الفكر، دمشق.
21. الأنصاري ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط1). دار الفكر. بيروت - لبنان.
22. الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب. (1954). إعجاز القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر؛ ط3). دار المعارف. القاهرة. مصر.
23. التميمي، أحمد بن محمد بن ولاد. (1996). الانتصار لسيبويه على المبرد (تحقيق زهير عبد المحسن سلطان؛ ط1). مؤسسة الرسالة. بيروت.
24. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. (2002). فقه اللغة وسر العربية (تحقيق عبد الرزاق المهدي؛ ط1). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

25. الجاحظ، عمرو بن بحر. (1998). *البيان والتبيين* (تحقيق عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي. القاهرة.
26. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). *دلائل الإعجاز* (تحقيق محمود محمد شاكر؛ ط3). مكتبة الخانجي. القاهرة.
27. الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد علي الشريف. (1986). *كتاب التعريفات* (تحقيق عبد الحميد هنداوي). دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.
28. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1987). *الصاحح: تاج اللغة وصحاح العربية* (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار؛ ط4). دار العلم للملايين. بيروت.
29. الحباشة، صابر. (2011). *تحليل المعنى: مقاربات في علم الدلالة* (ط1). دار الحامد، عمان.
30. الحملاوي، أحمد بن محمد. (2007). *شذو العرف في فن الصرف* (ط2). دار الفكر ناشرون. بيروت.
31. الخولي، محمد علي. (2001). *علم الدلالة: علم المعنى* (ط1). مؤسسة الفلاح، عمان.
32. الرماح، عبد الرحمن. (1996). *البلاغة العربية* (ط1). دار الفكر، دمشق.
33. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (1994). *تاج العروس من جواهر القاموس*. دار الفكر. بيروت.
34. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1982). *الإيضاح في علل النحو* (تحقيق مازن المبارك؛ ط5). دار النفائس. بيروت.
35. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1987). *الألمالي* (تحقيق عبد السلام هارون؛ ط2). دار الجيل. بيروت.
36. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم؛ ط1). دار إحياء الكتب العربية.
37. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2002). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. دار الكتاب العربي.
38. السامرائي، إبراهيم. (1984). *معجم الفرائد: فوائد لغوية قديمة حديثة من المعجم العربي التليد* (ط1). مكتبة لبنان. بيروت.
39. السامرائي، مهدي صالح. (1974). *المجاز في البلاغة العربية* (ط1). دار الدعوة. حماة. سوريا.
40. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. (1987). *مفتاح العلوم* (تحقيق نعيم زرزور؛ ط2). دار الكتب العلمية. بيروت.
41. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (1988). *معترك الأقران في إعجاز القرآن* (ط1). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.
42. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (1998). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (تحقيق فؤاد علي منصور؛ ط1). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.
43. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (2001). *جامع البيان عن تأويل أي القرآن* (تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي؛ ط1). (دار هجر. القاهرة).
44. الطنطاوي، محمد عياد. (1995). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة* (ط2). دار المعارف. القاهرة.
45. الحديدي، علي. (1969). *مشكلة تعليم العربية لغير العرب*. دار الكاتب العربي، القاهرة.

46. العموش، خلود. (2008). *الخطاب القرآني: دراسة العلاقة بين النص والسياق* (ط1). عالم الكتب الحديث. الأردن.
47. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1982). *كتاب العين* (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). دار الرشيد. بغداد.
48. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري. (1964). *الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان* (تحقيق أحمد البردوني وأطفيش إبراهيم). دار الكتب المصرية. القاهرة.
49. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب. (1993). *الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبيوع* (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي). دار الجيل. بيروت.
50. المبارك، مازن. (1965). *النحو العربي: العلة النحوية، نشأتها وتطورها* (ط1). دار الفكر، دمشق.
51. المبارك، محمد. (1964). *فقه اللغة وخصائص العربية* (ط2). دار الفكر. دمشق.
52. المنصف عاشور (1991). *بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية*. (ط1). منشورات كلية الآداب. بمنوبة. تونس.
53. النجار، لطيفة إبراهيم. (1994). *دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتحديداتها* (ط1). دار البشير.
54. الهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم مصطفى. (1940). *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيوع* (ط10). مطبعة الاعتماد، مصر.
55. جبل، محمد حسن. (2005). *المعنى اللغوي* (ط1). مطبعة الآداب. مصر.
56. جيرو، بيبير. (2017). *علم الدلالة* (ترجمة منذر عياشي). دار نينوى للدراسات والنشر. دمشق.
57. حسان، تمام. (1973). *اللغة العربية: معناها ومبناها* (ط1). عالم الكتب. القاهرة.
58. حسان، تمام. (2000). *الخلاصة النحوية* (ط1). عالم الكتب. القاهرة. مصر.
59. حسن، عباس. (1966). *اللغة والنحويين القديم والحديث* (ط1). دار المعارف. القاهرة.
60. الجارم، علي، وأمين، مصطفى. (1983). *النحو الواضح في قواعد اللغة العربية*. الدار المصرية السعودية. القاهرة.
61. خرما، نايف. (1997). *أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة* (ط2). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
62. دي سوسير، فردينان. (1985). *علم اللغة العام* (ترجمة يوثيل يوسف عزيز). دار آفاق عربية. بغداد.
63. روبنز، روبرت هنري. (1990). *تاريخ علم اللغة الحديث* (ترجمة أحمد عوض). جامعة الملك سعود، الرياض.
64. شاهين، عبد الصبور. (1986). *العربية لغة العلوم والتقنية* (ط2). دار الاعتصام. القاهرة.
65. شوك، محمد عادل. (2000). *علم البيان التطبيقي*.
66. صحراوي، مسعود. (2005). *التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي* (ط1). دار الطليعة. بيروت.
67. ضيف، شوقي. (1968). *المدارس النحوية* (ط7). دار المعارف. القاهرة.
68. عايو، المنصور. (1991). *بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية* (ط1). منشورات وكالة الآداب.

69. عبد الجليل، منقور. (2001). علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
70. عبد اللطيف، محمد حماسة. (1990). من الأنماط التحويلية في النحو العربي (ط1). مكتبة الخانجي. القاهرة.
71. عبد اللطيف، محمد حماسة. (2001). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ط1). دار غريب. القاهرة.
72. عبد النعيم، خليل. (2007). نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية (ط1). دار الوفاء. الإسكندرية.
73. عكاشة، محمود (2013). النظرية البراجماتية اللسانية: التدولية دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ (ط1). مكتبة الآداب. القاهرة.
74. عمر، أحمد مختار. (1974). من قضايا اللغة والنحو (ط1). عالم الكتب. القاهرة.
75. عمر، أحمد مختار. (1998). علم الدلالة (ط5). عالم الكتب. القاهرة.
76. قدور، أحمد محمد. (2008). مبادئ اللسانيات (ط3). دار الفكر. دمشق.
77. فندريس، جوزيف. (1950). اللغة (ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص). مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
78. مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط (ط2). مجمع اللغة العربية. القاهرة.
79. مصطفى، إبراهيم. (1937). إحياء النحو (ط1). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
80. مطلوب، أحمد. (1975). البلاغة عند السكاكي (ط1). منشورات جامعة طرابلس.
81. مكتبة الآداب. (2015). تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن (ط1). مكتبة الآداب، مصر.
82. مورتون، تريسي، وكارلينغ، كريستين. (1998). فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي (ترجمة حامد حسين الحاج). دار الشؤون الثقافية العام. بغداد. العراق.
83. نهر، هادي. (2007). علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي (ط1). دار الأمل. إربد. الأردن.
84. وافي، علي عبد الواحد. (1945). علم اللغة (ط1). مكتبة نهضة مصر. القاهرة.

ثانياً: الدوريات والبحوث العلمية والرسائل الجامعية

85. الأحمر، ظافر بن محمد عبد الله. (2016). أسباب التطور الدلالي ومظاهره في اللغة العربية: قراءة وتحليل. مجلة التربية، كلية التربية - جامعة الأزهر، 2(168).
86. الحازمي، عليان بن محمد. (2003). علم الدلالة عند العرب. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدبها، 15(27).
87. المنصوري، هيثم عبد الزهرة رباط. (2016). أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب في سورة النمل (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة البصرة.
88. المياح، رسمية محمد. (1993). الفصل والوصل بين البلاغة والنحو. مجلة الآداب، كلية الآداب - جامعة بغداد، 11(14).
89. الهاشمي، محمد. (2021). المعنى هويته وخصائصه. مجلة ورقات مصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

90. بوفاتح، عبد العليم. (2018). أهمية السياق في توجيه معاني الملفوظات من تأصيل القدماء إلى تنظير المحدثين. *مجلة التعليمية، كلية الآداب واللغات - جامعة الأغواط*، 5(13).
91. جربان، آلاء هاشم. (2018). الدلالة السياقية للعتاب في القرآن الكريم. *مجلة كلية التربية للبنات - جامعة بغداد*، 29(2).
92. جعفري، عواطف. (2022). من المعنى البنيوي والتوليدي إلى المعنى التداولي العرفاني: مفاهيم ومباحث اللغة العربية. *مجلة اللغة العربية*، 24(3).
93. جمعة، صبيحة. (2016). دور السياق في الدلالة على المعنى: دراسة في ضوء المباحث اللسانية الحديثة. *مجلة العلامة، جامعة قرطاج - كلية الآداب*، 3(3).
94. حباس، ولهي. (2020). أثر التطور الدلالي في اللغة العربية. *مجلة التعليمية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر*، 7(1).
95. زعطوط، حسين محمد. (2016). أهمية المعنى ومحدداته في الدرس اللساني العربي القديم. *مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة*، 2(26).
96. علي، محسن حسين. (2019). الحقول الدلالية بين تطبيق القدماء ونظرية المحدثين. *مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الإنسانية - جامعة بابل*، 36(4).
97. عيش، فتحية عبد. (2022). التداولية: أصولها ومفاهيمها. *مجلة فنتوري قسنطينة*، 33(4).
98. فنان، أمينة. (1992). اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق. منشورات جامعة المولى إسماعيل.
99. قابل، حسام. (2015). المعنى عند النحاة والبلاغيين. *مجلة كلية دار العلوم*، 20(4).
100. قدور، أحمد محمد. (1981). مقدمة لدراسة التطور الدلالي. *مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام - الكويت*، 12(3).
101. قصاب، وليد إبراهيم. (2001). الحذف والذكر في النظم القرآني. *مجلة نهج الإسلام، وزارة الأوقاف*، 23(86).
102. مصطفى، عبد الحميد. (2002). نظرية العامل في النحو العربي: دراسة وتركيب. *مجلة جامعة دمشق*، 18(3-4).
103. مصطفى، عواطف كنوش. (1992). *الدلالة السياقية عند اللغويين (رسالة ماجستير غير نشرت)*. كلية الآداب، جامعة البصرة.
104. معلوف، سمير. (2010). الصورة الذهنية: دراسة في تصور المعنى. *مجلة جامعة دمشق*، 26(1-2).

الفصل السادس

النحو والصرف وبنية النظام اللغوي

Syntax, Morphology, and the Structure of the Linguistic System

م.د. إسراء زيدان خلف صالح

وزارة التربية - المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي - العراق

الملخص

يتناول الفصل العلاقة التكاملية بين النحو والصرف في بناء النظام اللغوي العربي وإنتاج المعنى. ويعرض الصرف بوصفه مستوى توليد الكلمة وتحديد صيغتها، والنحو بوصفه مستوى تنظيم العلاقات بين الكلمات داخل التركيب. وينطلق من أن الفصل بين المستويين لا يتيح تفسيراً كافياً للوظيفة الدلالية للكلام، لأن قيمة الصيغة تتضح من موقعها وعلاقتها بغيرها، مثلما يتأثر معنى الجملة بالخصائص الصرفية لعناصرها. ويستند العرض إلى مفاهيم من التراث النحوي والصرفي وإلى مناقشات دلالية ووظيفية حديثة.

وينتظم الفصل في ثلاثة مباحث. يبحث الأول في النحو وبناء التركيب، من حيث مفهومه ووظيفته وأثر الإعراب والعلاقات الإسنادية وترتيب العناصر في توجيه المعنى. ويعالج الثاني الصرف وتوليد البنية اللغوية، بما يشمل من أبنية الكلمات والاشتقاق والزيادات وما يصاحبها من فروق دلالية. أما الثالث فيناقش العلاقة بين البنية النحوية والدلالة، ويبين أن اختيار تركيب دون آخر ليس إجراءً شكلياً محضاً، بل يرتبط بالغرض والسياق وطريقة تنظيم المعلومات. وتوضح الأمثلة كيفية انتقال التحليل من القاعدة إلى الوظيفة ومن وصف الشكل إلى تفسير أثره في المعنى.

ويؤكد الفصل أن دراسة العربية تحتاج إلى الجمع بين أدوات الصرف والنحو والدلالة، مع عدم اختزال أي منها في وظيفة الأخر. كما يبرز أن مرونة التركيب لا تعني غياب الضبط، وإنما تعدد الإمكانيات التي يتيحها النظام للتعبير عن الفروق الدقيقة. وتكمن قيمة المقاربة في تقديم تصور مترابط للبنية اللغوية، يساعد على فهم إنتاج الخطاب وتأويله ويصل المعرفة بالقواعد بتحليل الاستعمال. ولا يقدم الفصل تجربة ميدانية، بل معالجة نظرية تحليلية تعتمد على الشواهد والمصادر المثبتة في المتن وقائمه المرجعية.

الكلمات المفتاحية: النحو؛ الصرف؛ التركيب؛ الاشتقاق؛ الدلالة

Abstract

This chapter examines the complementary roles of syntax and morphology in the Arabic linguistic system and in the production of meaning. Morphology is treated as the level at which words are formed and differentiated, while syntax organizes relations among words in larger constructions. The discussion starts from the premise that separating these levels gives an incomplete account of linguistic function: a form gains interpretive value through its position and relationships, and a sentence is affected by the morphological properties of its components. The chapter brings concepts from the Arabic grammatical tradition into dialogue with semantic and functional analysis.

The discussion is organized into three sections. The first considers syntax and construction, including grammatical relations, predication, inflection, and the ordering of sentence elements. The second addresses morphology and the generation of linguistic forms, with attention to word patterns, derivation, additions, and their semantic implications. The third explores the relationship between syntactic structure and meaning, showing how alternative constructions can reflect differences in purpose, context, and information organization. Illustrative examples connect formal rules to their communicative functions.

The chapter concludes that Arabic should be studied through an integrated account of morphology, syntax, and semantics without reducing one component to another. Structural flexibility does not imply the absence of constraints; rather, it reflects the range of possibilities available for expressing meaningful distinctions. The contribution is theoretical and analytical, not an empirical intervention. Drawing on the examples and sources documented in the chapter, it offers a coherent framework for understanding how linguistic structure supports discourse production and interpretation.

Keywords: Syntax; Morphology; Construction; Derivation; Meaning

المقدمة

يشكل النظام اللغوي العربي بنية محكمة متكاملة الأجزاء، يقوم أساسها على مستويين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما: المستوى الصرفي والمستوى النحوي. فالصرف هو العلم الذي يعنى ببنية الكلمة المفردة وتوليدها واشتقاقها، وهو الذي يزودنا باللبات الأولى التي سيقوم عليها البناء. والنحو هو العلم الذي يعنى بتركيب هذه اللببات وعلاقاتها بعضها ببعض، وهو الذي يضع القواعد التي تحكم هذا البناء وتوجه مساره.

ومن تفاعل هذين المستويين تنشأ "بنية النظام اللغوي" بمعناها الشامل، التي تتجلى في جملة مفيدة ذات معنى واضح ومقصود. فالكلمة لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا حين تدخل في تركيب، والتركيب لا يتحقق إلا بقواعد نحوية تنظم العلاقات بين عناصره.

وقد أدرك علماء العربية الأوائل هذه العلاقة التكاملية مبكراً. فسيبويه بدأ كتابه بالحديث عن "الكلم" باعتباره المادة الخام، ثم انتقل إلى الحديث عن "العامل" و"المعمول" بكونهما قانون التركيب. وعبد القاهر الجرجاني جعل "النظم" هو أساس الإعجاز، والنظم لا يكون إلا باختيار صرفي دقيق وبترتيب نحوي سليم.

وانطلاقاً من هذا الفهم التكاملي، يحاول هذا الفصل أن يتتبع بنية النظام اللغوي العربي من خلال ثلاثة مباحث متتالية ومتداخلة:

في المبحث الأول: النحو وبناء التركيب، نتناول النحو بوصفه علم البناء. سنقف عند الوحدات الأساسية التي يقوم عليها التركيب العربي، وعند الروابط النحوية التي تضمن تماسك الجملة، وعند الأنماط البنائية التي تمنح اللغة مرونتها وقدرتها على التعبير.

وفي المبحث الثاني: الصرف وتوليد البنية اللغوية، ننتقل إلى المستوى السابق على التركيب. سنبحث في كيفية توليد الكلمة وبنائها الصرفي، وفي دور الاشتقاق والتصريف في إغناء المعجم العربي، وفي العلاقة بين البنية الصرفية للكلمة ووظيفتها النحوية داخل الجملة.

وأما في المبحث الثالث: العلاقة بين البنية النحوية والدلالة، فسنصل إلى الغاية النهائية من دراسة النحو والصرف معاً. سنحاول أن نكشف كيف يؤثر الشكل النحوي في المعنى، وكيف تسهم الأساليب النحوية كالتقديم والتأخير والحذف في توليد دلالات جديدة، وكيف يتكامل البناء اللغوي مع السياق لإنتاج الدلالة المقصودة.

وخلاصة القول: إن الغاية من هذا الفصل هي إثبات أن دراسة اللغة العربية لا يمكن أن تكون مجزأة. ففهم البنية يتطلب الجمع بين أدوات الصرف والنحو، وأن لا نكتفي بالسؤال "ما حكم هذه الكلمة؟" بل "لماذا بُنيت هكذا؟ وما الأثر الدلالي المترتب على هذا البناء؟"

وبهذا المنهج ننتقل من الوصف إلى الوظيفة، ومن القاعدة إلى المعنى، ومن الشكل إلى المقصد.

المبحث الأول النحو وبناء التركيب

المقدمة

تحتل البنية النحوية مكانة مركزية في النظام اللغوي العربي، فهي ليست مجرد قواعد لضبط أواخر الكلمات أو ترتيبها داخل الجملة، وإنما هي جهاز توجيهي دقيق يتحكم في مسار الدلالة ويحدد علاقات الكلمات بعضها ببعض. ومنذ أن دون النحاة العرب كتاب "الكتاب" لسيبويه، وهم يدركون أن الإعراب ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لكشف المعنى وتحديد المقصد. يقول سيبويه

في أول كتابه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" (سيبويه، 1988، ص: 11). فالنحو عنده علم يفسر "كيف" يتكلم العرب، و"لماذا" قالوا هذا التركيب دون غيره.

وقد تطور هذا الإدراك عند اللغويين اللاحقين حتى صار واضحاً أن النحو هو الذي يمنح الجملة العربية مرونتها وقدرتها على التعبير عن أدق الفروق الدلالية. فالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والعطف والاستئناف... كلها خيارات نحوية لا تنتجها القاعدة النحوية عبثاً، وإنما تنتجها لغاية دلالية ومقصد بلاغي. يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو" (الجرجاني، 1992، ص: 47). فالنظم عنده هو التوجيه، والتوجيه لا يكون إلا بنحو سليم واع بمعانيه.

وإذا كانت اللغة وسيلة للتواصل، فإن النحو هو الذي يضمن وصول المعنى من المتكلم إلى المتلقي بأقل قدر من اللبس وأعلى قدر من الدقة. فهو يفصل بين الفاعل والمفعول، وبين الخبر والصفة، وبين الشرط والجواب، وبين العام والخاص. وبهذا يكون النحو هو "البوصلة" التي توجه المعنى داخل الخطاب.

وسيحاول هذا المبحث أن يتتبع الآليات التي يعمل بها النحو في توجيه المعنى. وسنبداً بتعريف وظيفة النحو الأساسية في بناء العلاقات بين الكلمات، ثم ننتقل إلى دراسة أبرز الأساليب النحوية الموجهة للمعنى كالتقديم والتأخير والحذف والذكر وأساليب القصر والعطف. وبعد ذلك سنبحث في دور السياق بوصفه الحاضنة التي تمنح هذه الأساليب دلالتها النهائية. وسنختم المبحث بدراسة تكاملية تبين كيف يلتقي النحو مع السياق لإنتاج معنى واحد مقصود.

إن الغاية من هذا المبحث ليست إعادة عرض القواعد النحوية المعروفة، وإنما الغاية هي الكشف عن "فلسفة النحو" أي عن الحكمة التي تقف وراء كل قاعدة وكل تركيب. فالعربي عندما يقدم المفعول على الفاعل، أو يحذف الفعل، أو يكرر الاسم، فإنه لا يفعل ذلك لمجرد المخالفة، وإنما يفعل ذلك لأن النحو قد منحه هذه الأدوات ليوجه بها معنى كلامه ويؤثر بها في متلقيه.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث، فهو يربط بين النحو التقليدي والدراسات الدلالية الحديثة، ويبين أن النحو العربي كان منذ البداية نحواً "وظيفياً" يخدم المعنى قبل أن يخدم الشكل.

المطلب الأول: مفهوم النحو وأثره في بناء التركيب:

يُعدّ النحو العربي من أهم العلوم اللغوية التي اهتم بها العلماء العرب منذ نشأة الدراسات اللغوية؛ لما له من دور أساسي في ضبط اللسان وفهم النصوص العربية، ولا سيما القرآن الكريم. فالنحو ليس مجرد قواعد شكلية تُعنى بضبط أواخر الكلمات، بل هو نظام لغوي متكامل ينظم العلاقات بين عناصر الجملة، ويُسهّم في بناء التركيب وتحقيق المعنى.

فالنحو العربي يدرس انتظام الألفاظ في تراكيب تؤدي إلى إنتاج المعنى، فهو نظام معرفي يحدد العلاقات بين عناصر الجملة ويضمن وضوح المعنى واتساق النص.

أولاً: مفهوم النحو لغةً واصطلاحاً

النحو في اللغة مأخوذ من الفعل "نحا"، أي قصد واتجه، ومنه قولهم "نحوت نحو الشيء"، أي قصدته. وقد ارتبط هذا المعنى اللغوي بفكرة السير على منهج العرب في كلامهم وأساليبهم. أما في الاصطلاح فقد عرّفه ابن جني في كتابه *الخصائص* بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره" (ابن جني، 1999، ص. 112)، أي اتباع طرائق العرب في بناء الكلام وتنظيمه وفق القواعد التي تضبط العلاقات بين الكلمات داخل الجملة.

ويُعرف النحو كذلك بأنه العلم الذي يدرس أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء، وما يترتب على ذلك من تحديد وظائف الكلمات وعلاقاتها التركيبية داخل الجملة. وقد أكد سيبويه أن الغاية من النحو هي بيان العلاقات الإسنادية بين أجزاء الكلام، لأن المعنى لا يتحقق إلا بانتظام الألفاظ وفق قواعد محددة (سيبويه، 1966، ص. 45)؛ فهو يوضح أن النحو هو الذي يمنح الكلمات معناها داخل التركيب ويجعلها جزءاً من وحدة دلالية متماسكة.

أما ابن السراج فقد أوضح أن النحو يقوم على أساس دلالي، وأن اختيار التركيب لا يكون اعتباطياً، بل يرتبط بالمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله (ابن السراج، 1985، ص. 33). وهذا التصور يبرز أن النحو ليس مجرد علم شكلي، بل هو نظام دلالي يحدد طبيعة المعنى الذي يُفهم من الكلام.

ثانيًا: مفهوم التركيب وفائدته في اللغة العربية

التركيب في اللغة العربية هو العملية التي تنتظم فيها الكلمات داخل بنية لغوية مترابطة تؤدي معنى محددًا، بحيث لا يمكن للكلمة المفردة أن تُفهم على وجهها الكامل إلا إذا اندمجت في نسق تركيبى يحدد موقعها ويكشف وظيفتها. فالعلاقات النحوية بين عناصر الجملة - كعلاقة الفعل بالفاعل، أو المبتدأ بالخبر، أو الموصوف بالصفة - هي التي تمنح الكلمات معناها المقصود وتحدد دورها في الخطاب. ومن هنا فإن التركيب يُعدّ أساسًا في بناء المعنى، لأنه يحوّل المفردات من وحدات معجمية إلى وحدات دلالية متكاملة.

وقد أشار سيبويه في *الكتاب* إلى أن الفعل لا يتم معناه إلا بفاعله، وأن المبتدأ لا يستقيم إلا بخبره (سيبويه، 1966، ص. 45). وهذا النص يوضح أن التركيب هو الذي يمنح الكلمات معناها ويجعلها جزءًا من وحدة دلالية متماسكة، فالمعنى لا يُستخلص من الكلمة المفردة، بل من علاقتها بما يحيط بها داخل التركيب؛ فالعلاقات التي تربط بين المفردات تحدد وظيفتها ودلالاتها داخل السياق التركيبى، فالتركيب ليس مجرد بناء نحوي، بل هو نظام دلالي يحقق الاتساق والانسجام ويكشف مقاصد المتكلم.

ونلاحظ ذلك في بناء الجملة في النظام النحوي العربي؛ إذ يعتمد تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية على الوظيفة الدلالية وليس على الشكل؛ فالجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار، في حين تفيد الجملة الفعلية الحدوث والتجدد (الزمخشري، 1987، ص. 77). وهذا التمايز يوضح أن التركيب هو الذي يحدد طبيعة المعنى ويكشف اختلاف المقاصد التواصلية.

ويرى تمام حسان أن المعنى لا ينتج من القواعد النحوية وحدها، بل من تفاعل المبنى مع السياق والقرائن اللغوية، ولذلك فإن التركيب هو الذي يحدد الوظيفة الدلالية للكلمة داخل النص (تمام حسان، 2006، ص. 88). كما يؤكد هاليداي ومائيسن (2014) في *النحو الوظيفي* أن التركيب هو الذي يحدد الوظائف التواصلية للجملة، حيث يمثل الفعل العملية، والفاعل من يقوم بها، والمفعول الشيء الذي وقع عليه الفعل. وهذا يبرز أن التركيب ليس مجرد بناء نحوي، بل نظام وظيفي يحقق التواصل ويكشف مقاصد المتكلم.

ويشير ريدنغ (2005) في *قواعد مرجعية للعربية الفصحى الحديثة* إلى أن التركيب في العربية يمنح اللغة مرونة تركيبية تسمح بالتقديم والتأخير دون أن يختل المعنى، وهو ما يميز العربية عن

كثير من اللغات الأخرى. فالمعنى في العربية لا يتحدد من خلال الترتيب فقط، بل من خلال العلاقات النحوية التي يضبطها الإعراب ويكشفها السياق.

إذن، فائدة التركيب تكمن في أنه يربط بين الشكل والدلالة، ويجعل اللغة قادرة على التعبير عن المعاني الدقيقة والمقاصد البلاغية والتواصلية. فهو الذي يحول الكلمات من وحدات معجمية إلى وحدات وظيفية داخل الخطاب، ويحقق الاتساق والانسجام بين أجزاء النص، ويمنع اللبس والغموض. ومن هنا يتضح أن التركيب هو قلب النظام النحوي والدلالي في العربية، وهو ما أكدته النحاة القدماء وأعاد صياغته المحدثون في إطار نظريات لسانية حديثة.

ثالثاً: العلاقة بين النحو والتركيب اللغوي

يرتبط النحو ارتباطاً وثيقاً بالتركيب اللغوي، إذ يقوم بتنظيم العلاقات بين الكلمات داخل الجملة ويحدد وظائفها النحوية، مما يؤدي إلى وضوح المعنى وتحقيق الاتساق النصي، فهو نظام دلالي يضبط كيفية انتظام الكلمات في نسق تركيبى يحقق المعنى المقصود. ومن خلال الإعراب يتم التمييز بين الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر، وبذلك تتحدد العلاقات الدلالية داخل التركيب.

ويتضح ذلك في المثالين: ضربَ زيدٌ عمرًا وضربَ عمروُ زيدًا. فعلى الرغم من تشابه الألفاظ، فإن اختلاف العلامات الإعرابية أدى إلى اختلاف المعنى بسبب تغير الوظائف النحوية. وهذا يبرز أن النحو هو الذي يمنح التركيب دلالاته ويحول دون اللبس.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد قرر أن جمال الكلام وفصاحته لا يتحققان بالألفاظ المفردة، وإنما بطريقة نظمها داخل التركيب، وهو ما يُعرف بنظرية النظم التي تقوم على أن المعنى يتولد من العلاقات النحوية بين الكلمات لا من الكلمات منفصلة (الجرجاني، 2004، ص. 47). وهذا النص يوضح أن النحو هو الذي يخلق المعنى من خلال تنظيم التركيب، وأنه لا يمكن فهم الكلام إلا في ضوء العلاقات النحوية التي تربط بين عناصره.

كما أن النحو يسهم في تحقيق الاتساق النصي من خلال أدوات الربط والضمائر والعلاقات الإسنادية، مما يجعل النص أكثر ترابطاً وانسجاماً. وقد أكد ابن جني أن الألفاظ قوالب المعاني، وأن المعنى لا يُستخلص إلا من خلال الصرف والإعراب (ابن جني، 1999، ص. 112). وهذا يبرز أن النحو هو الذي يمنح التركيب وظيفته الدلالية ويجعل النص وحدة متماسكة.

وفي الدراسات الحديثة، يرى تمام حسان أن المعنى لا ينتج من القواعد النحوية وحدها، بل من تفاعل المبنى مع السياق والقرائن، وأن النحو هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات داخل التركيب ويجعلها تؤدي وظائفها الدلالية (تمام حسان، 2006، ص. 88). كما يؤكد هاليداي وماتيسن (2014) في *النحو الوظيفي* أن النحو هو الذي يحدد الوظائف التواصلية للجملة، حيث يمثل الفعل العملية، والفاعل من يقوم بها، والمفعول الشيء الذي وقع عليه الفعل.

رابعاً: النحو بوصفه أداة لتوجيه المعنى

النحو العربي هو الأداة التي تضبط انتظام الألفاظ في تراكيب تؤدي إلى إنتاج المعنى. فالكلام لا يُفهم إلا إذا كان منظماً وفق قواعد النحو التي تحدد وظائف الكلمات وعلاقاتها داخل الجملة. سيبويه في *الكتاب* يقرر أن "هذا باب الفاعل الذي يتقدم الفعل ويليه، وهو الذي يُسند إليه الفعل" (سيبويه، 1966، ص. 45)، وهو نص يوضح أن المعنى لا يكتمل إلا بتركيب الجملة وفق قواعد النحو، حيث يحدد الفاعل والمفعول به اتجاه الدلالة.

ابن جني يذهب إلى أن "المعاني قائمة في النفوس، وإنما يُستخرج بعضها من بعض بالنحو والإعراب، (ابن جني، 1999، ص. 112). هذا النص يبين أن النحو هو الذي يُخرج المعنى من حيز الإمكان إلى حيز التحقق، وأن تركيب الكلام هو الذي يحدد العلاقات الدلالية بين الكلمات. فالجملة "ضرب زيد عمراً" تختلف دلاليًا عن "ضرب عمر زيداً"، رغم أن الألفاظ نفسها مستخدمة، وذلك بسبب اختلاف التركيب النحوي الذي يغير اتجاه الدلالة..

والزمخشري يوضح أن اختلاف البنية النحوية يؤدي إلى اختلاف في الدلالة، فالجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار، بينما الجملة الفعلية تفيد الحدوث والتجدد (الزمخشري، 1987، ص. 77)، وهذا ويبرز أن النحو ليس مجرد قواعد شكلية، بل هو نظام دلالي يحدد طبيعة المعنى الذي يُفهم من الكلام.

يتضح من النصوص القديمة والحديثة أن النحو هو الأساس في تركيب الكلام العربي، وأنه ليس مجرد علم شكلي بل هو نظام دلالي يحدد العلاقات بين الكلمات ويضمن وضوح المعنى. فالنحو يضبط البنية التركيبية للجملة، ويحدد وظائف الكلمات، ويمنع اللبس، ويحقق الاتساق النصي، وهو بذلك يمثل الركيزة الأساسية لفهم اللغة العربية وتعليمها ومعالجتها. كما أن إدماج مفهوم البنية

العميقة في التحليل يفتح آفاقاً جديدة لفهم النصوص القرآنية والأدبية، ويعزز قدرة النماذج الحاسوبية على التعامل مع اللغة العربية بعمق أكبر.

المطلب الثاني: أهمية النحو في تركيب الكلام

يُعدّ النحو العربي من أهم العلوم التي أسهمت في بناء التركيب اللغوي وضبط العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، إذ يقوم على تنظيم الكلام وفق قواعد دقيقة تُحدد وظائف الألفاظ وعلاقاتها الدلالية. ولا تقتصر وظيفة النحو على ضبط أواخر الكلمات، بل تتجاوز ذلك إلى بناء المعنى وتحقيق الانسجام بين عناصر التركيب، لذلك ارتبط النحو منذ نشأته بفهم النصوص العربية والمحافظة على سلامة اللغة.

وقد أشار مهدي المخزومي إلى أن النحو العربي نشأ مرتبطاً بحاجة العرب إلى صيانة اللغة من الخطأ بعد اختلاط العرب بغيرهم، لكنه تطور ليصبح علماً يُعنى بتحليل التراكيب وبيان العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض. ويرى المخزومي أن النحو "ليس حركات إعرابية فحسب، وإنما هو نظام لفهم بناء الجملة العربية وتفسير العلاقات القائمة بين عناصرها" (المخزومي، 1986، ص34). وهذا التصور يبرز الوظيفة الفكرية للنحو في بناء التركيب وتحقيق الدلالة.

وتظهر أهمية النحو في كونه الأداة التي تُحدد الوظائف النحوية للكلمات داخل الجملة؛ فالإعراب يميز بين الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر، ومن خلاله تتحدد العلاقات الدلالية بين أجزاء الكلام. فالجملة العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على العلامات الإعرابية في توضيح المعنى ومنع اللبس. ويتضح ذلك في المثالين:

"أكرمَ المعلمُ الطالبَ" "أكرمَ الطالبُ المعلمَ"

فقد أدى اختلاف الموقع الإعرابي إلى اختلاف المعنى، على الرغم من ثبات الكلمات نفسها، لأن النحو هو الذي نظم العلاقة بين عناصر الجملة وحدد اتجاه الدلالة.

ويرى فاضل السامرائي أن النحو العربي يقوم على أساس دلالي، وأن اختيار التركيب لا يكون اعتباطياً، بل يرتبط بالمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله. ويؤكد أن "كل تغيير في التركيب يؤدي إلى

تغيير في الدلالة" (السامرائي، 2000، ص28). ولذلك فإن التقديم والتأخير، والحذف، والذكر، والتعريف، والتذكير، كلها وسائل نحوية تؤدي دوراً في توجيه المعنى وبناء الدلالة داخل النص. كما تتجلى أهمية النحو في بناء التركيب من خلال التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية. فالراجحي يرى أن الجملة الاسمية تدل غالباً على الثبوت والاستقرار، بينما تدل الجملة الفعلية على التجدد والحدوث، وهذا الاختلاف في البناء يؤدي إلى اختلاف في المعنى والدلالة (الراجحي، 1998، ص145). ولذلك فإن اختيار نوع الجملة يرتبط بالمقصد التعبيري للمتكلم، وليس مجرد اختيار شكلي.

كذلك يؤدي النحو دوراً مهماً في تحقيق الاتساق النصي؛ إذ تُسهم أدوات الربط والضمائر والعلاقات الإسنادية في بناء نص مترابط ومنسجم. ويؤكد تمام حسان أن العلاقات النحوية هي التي تمنح النص وحدته، لأن المعنى لا يفهم من الجمل منفصلة، بل من الترابط القائم بينها داخل السياق العام للنص (تمام حسان، 2006، ص112).

وفي الدراسات اللغوية الحديثة، لم يعد النحو يُنظر إليه بوصفه مجموعة من القواعد الجامدة، بل أصبح نظاماً وظيفياً يُسهم في بناء المعنى وتحقيق التواصل. ويرى فاضل السامرائي أن دراسة النحو ينبغي أن ترتبط بفهم المعنى وتحليل النصوص، لأن وظيفة النحو الأساسية هي تفسير العلاقات الدلالية داخل الكلام، لا مجرد ضبط العلامات الإعرابية.

وبذلك يتضح أن النحو يمثل أساس بناء التركيب في اللغة العربية؛ لأنه ينظم العلاقات بين الكلمات، ويحدد وظائفها، ويوجه الدلالة، ويحقق الانسجام داخل النص.

ولذلك فإن أهمية النحو لا تكمن في ضبط أواخر الكلمات فحسب، بل في كونه علماً يُسهم في بناء المعنى وفهم الخطاب وتحقيق التواصل اللغوي بصورة دقيقة ومتكاملة.

ويذهب هادي نهر إلى أن النحو يمثل نظاماً وظيفياً يسهم في تحقيق الاتساق النصي، لأن العلاقات النحوية بين الجمل والكلمات هي التي تمنح النص ترابطه وانسجامه الدلالي (هادي نهر، 2007، ص67). ولذلك فإن فهم النصوص العربية لا يتحقق إلا بتحليل بنيتها التركيبية وتحقيق العلاقات القائمة بين عناصرها.

وبذلك يتضح أن بناء المعنى في اللغة العربية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التركيب النحوي، لأن النحو ينظم العلاقات بين الكلمات، ويحدد وظائفها، ويوجه الدلالة، ويحقق الانسجام داخل النص. ولذلك فإن دراسة النحو ليست دراسة شكلية للقواعد، بل هي دراسة لآليات إنتاج المعنى وفهم الخطاب العربي.

أولاً: أثر الإعراب في توجيه المعنى

الإعراب في العربية ليس مجرد علامات شكلية تُضاف إلى أواخر الكلمات، بل هو نظام دلالي متكامل يضبط العلاقات بين أجزاء التركيب ويمنح الجملة معناها الصحيح. فالنحو العربي يقوم على مبدأ أن الوظائف النحوية تُستدل من العلامات الإعرابية، حيث إن الرفع يدل على الفاعلية، والنصب يدل على المفعولية، والجر يدل على الإضافة أو التبعية. ومن هنا يصبح الإعراب أداة أساسية لتنظيم المعنى ومنع اللبس بين التراكيب المتشابهة.

وقد أشار الزمخشري إلى أن "الإعراب هو الفارق بين المعاني المتشابهة في الألفاظ" (الزمخشري، 1987، ص. 77). فالجملة الواحدة قد تتغير دلالتها تمامًا إذا تغير موقع الإعراب، كما في المثال: *أكرمَ زيدٌ عمرًا* حيث زيد هو الفاعل وعمر هو المفعول، بينما في *أكرمَ زيدًا عمرٌ* يصبح عمر هو الفاعل وزيد هو المفعول، رغم أن الألفاظ نفسها مستخدمة. هذا التحول الدلالي يوضح أن الإعراب هو الذي يمنح الكلمات وظائفها داخل التركيب ويحدد المعنى المراد.

أما سيبويه فقد جعل الإعراب أساسًا لفهم النحو، مؤكدًا أن المعنى لا يُفهم إلا من خلال العلامات الإعرابية التي تحدد العلاقات بين الكلمات (سيبويه، 1966، ص. 212). وذهب ابن جني إلى أن المعاني لا تُستخرج إلا بالصرف والإعراب، مما يبرز أن الإعراب ليس مجرد زينة صوتية، بل هو أداة دلالية تكشف طبيعة العلاقة بين أجزاء الكلام (ابن جني، 1999، ص. 112).

وفي إطار نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، نجد أن الإعراب جزء لا يتجزأ من بناء المعنى، حيث يرى أن النظم يقوم على تعليق الكلمات بعضها ببعض وفق مقتضى المعنى، وأن العلامات الإعرابية هي التي تُظهر هذه العلاقات وتحقق الاتساق بين أجزاء الكلام (الجرجاني، 2004، ص. 65). فالإعراب عنده ليس مجرد وسيلة لتحديد الوظائف، بل هو عنصر أساسي في تحقيق الانسجام النصي والبلاغي.

وقد أكد المبرد أن الإعراب يبين مواقع الكلام، وأن هذه المواقع هي التي تمنح الجملة معناها (المبرد، 1997، ص. 112). في حين أوضح ابن السراج أن فهم التركيب لا يتم إلا بمعرفة الإعراب، لأنه يحدد العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر (ابن السراج، 1996، ص. 91).

ويرى ريدنغ (2005) أن الإعراب هو ما يمنح اللغة العربية مرونة تركيبية تسمح بالتقديم والتأخير دون أن يختل المعنى، وهو ما يميز العربية عن كثير من اللغات الأخرى. كما يؤكد تمام حسان (2006) أن الإعراب ليس مجرد علامات، بل هو نظام دلالي يحدد العلاقات بين الكلمات، وأن فهم التركيب يعتمد على الإعراب والسياق معاً. أما هاليداي وماتيسن (2014) في النحو الوظيفي فيوضحان أن العلامات النحوية، ومنها الإعراب، هي التي تحدد الوظائف داخل الجملة، وأنها جزء من النظام الوظيفي للغة الذي يحقق التواصل.

إن الإعراب بهذا المعنى يمثل العمود الفقري للنحو العربي، فهو الذي يمنح الكلمات وظائفها داخل التركيب، ويحول دون اللبس بين المعاني، ويحقق الاتساق النصي والانسجام الدلالي. ومن خلاله يتضح أن النحو العربي ليس علماً شكلياً، بل نظام دلالي وظيفي يحقق وضوح المعنى ويمنع الالتباس، وهو ما أكدته التراث العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة على حد سواء.

ثانياً: منع اللبس وتحقيق الوضوح الدلالي

يُعدّ النحو في اللغة العربية أداةً أساسية لمنع اللبس وتحقيق الوضوح الدلالي، إذ إن العلامات الإعرابية هي التي تحدد وظائف الكلمات داخل التركيب وتكشف العلاقات الدلالية بينها. فالجملة ضرب زيدٌ عمرًا واضحة في معناها لأن الإعراب يحدد أن "زيدٌ" هو الفاعل وأن "عمرًا" هو المفعول به، بينما لو أهمل الإعراب لأصبح المعنى ملتبساً.

أما سيبويه فقد قرر أن الفعل لا يكتمل معناه إلا بفاعله، وأن المبتدأ لا يستقيم إلا بخبره (سيبويه، 1966، ص. 45)، وهو ما يعني أن النحو يحدد العلاقات بين أجزاء الجملة ويمنع اللبس في فهمها. وفي السياق نفسه، أوضح المبرد أن النحو يبين مواقع الكلام، وأن هذه المواقع هي التي تحدد المعنى وتكشفه (المبرد، 1997، ص. 112).

وقد توسع عبد القاهر الجرجاني في بيان أثر النحو في وضوح المعنى، حيث يرى أن جمال الكلام وفصاحته لا يتحققان بالألفاظ المفردة، وإنما بطريقة نظمها داخل التركيب، وهو ما يُعرف بنظرية النظم. يقول: *"النظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"* (الجرجاني، 2004، ص. 47). وهذا النص يوضح أن منع اللبس لا يتحقق إلا من خلال العلاقات النحوية التي تربط أجزاء الكلام وتجعل المعنى متماسكاً.

ويرى فيركلو (1992) أن النحو جزء من البنية النصية التي تحقق الاتساق والانسجام في الخطاب، وأن وضوح المعنى لا يتحقق إلا بتنظيم العلاقات النحوية. كما يؤكد هاليداي وماتيسن (2014) في *النحو الوظيفي* أن الجملة تُحلل إلى عملية (الفعل)، مشارك (الفاعل)، ومفعول (المفعول به)، مما يوضح أن النحو يحدد الوظائف الدلالية داخل التركيب ويمنع اللبس في فهم الرسالة التواصلية.

يتضح أن النحو هو الأداة التي تمنع اللبس وتحقق الوضوح الدلالي، سواء من خلال الإعراب الذي يحدد وظائف الكلمات، أو من خلال النظم الذي يربط أجزاء الكلام ويجعلها وحدة دلالية متكاملة. وقد أكد ذلك سيبويه وابن جني والمبرد والجرجاني في التراث العربي، وأعاد صياغته المحدثون مثل فيركلو وهاليداي وتامم حسان وريدنغ في إطار نظريات لسانية حديثة تتعلق بالخطاب والتداولية. إن هذا التكامل بين التراث والحداثة يبرز أن النحو العربي ليس علماً شكلياً، بل نظام دلالي وظيفي يحقق وضوح المعنى ويمنع اللبس، ويجعل اللغة أداة دقيقة للتواصل.

المطلب الثالث: بناء المعنى من خلال التركيب النحوي

يُعدّ التركيب النحوي الأساس الذي يقوم عليه بناء المعنى في اللغة العربية، لأن الكلمات لا تؤدي دلالتها الكاملة منفردة، وإنما تكتسب معناها من العلاقات التي تربط بينها داخل الجملة. فالنحو ينظم هذه العلاقات ويحدد وظائف الكلمات ومواقعها، ومن ثم يوجّه الدلالة ويُسهّم في إنتاج المعنى بصورة دقيقة. ولذلك اهتم علماء العربية قديماً وحديثاً ببيان الصلة الوثيقة بين التركيب النحوي والمعنى، وعدّوا النحو أداة لفهم الكلام وتحليل مقاصده، فالكلام لا يتحقق معناه إلا من خلال انتظام أجزائه وترابطها داخل التركيب، لأن الألفاظ المفردة لا تؤدي الفائدة حتى تُبنى وفق نظام نحوي يربط بعضها ببعض (ابن السراج، 1985، ص 21). وهذا يدل على أن النحو ليس علماً

شكلًا قائمًا على ضبط الحركات فقط، بل هو نظام لبناء المعنى وتنظيم العلاقات الدلالية داخل الجملة.

أما سيبويه فقد جعل الإسناد أساس بناء الجملة العربية، إذ يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتقدم الفعل ويليه، وهو الذي يُسند إليه الفعل" (سيبويه، 1966، ص45). ويكشف هذا النص أن المعنى يتحدد من خلال العلاقة بين الفعل والفاعل، لأن النحو هو الذي يبين من قام بالفعل ومن وقع عليه. ولذلك فإن اختلاف الوظائف النحوية يؤدي إلى اختلاف المعنى، كما في قولنا:

"أكرم خالدٌ زيدًا" "أكرم زيدٌ خالدًا"

فعلى الرغم من اتحاد الألفاظ، فإن تغير العلامات الإعرابية أدى إلى تغير الدلالة، لأن التركيب النحوي هو الذي حدد العلاقات بين عناصر الجملة.

وقد توسع عبد القاهر الجرجاني في بيان أثر التركيب في بناء المعنى من خلال نظريته في "النظم"، التي تُعد من أهم النظريات اللغوية في التراث العربي. ويرى الجرجاني أن المعاني لا تُفهم من مفردات الألفاظ، وإنما من طريقة تأليفها وترتيبها داخل الجملة، وأن "معاني النحو" هي التي تمنح الكلام قيمته البلاغية والدلالية. ولذلك فإن التقديم والتأخير والحذف والذكر ليست ظواهر شكلية، بل وسائل لتوجيه المعنى وبناءه.

كما أشار ابن جني في الخصائص إلى أن النحو وسيلة لاستخراج المعاني، بقوله: "الألفاظ قوالب المعاني" (ابن جني، 1999، ص112)، أي إن الألفاظ لا تُظهر دلالتها الحقيقية إلا من خلال التركيب النحوي الذي يربط بينها بعلاقات محددة. ولذلك فإن المعنى عند ابن جني يرتبط بالبنية التركيبية للجملة لا بالألفاظ المفردة فقط.

فقولنا: "العلم نورٌ" يدل على الثبوت والاستمرار، لأن الجملة اسمية.

أما قولنا: "طلع الفجرُ" فيدل على حدوث الفعل وتجدد وقوعه.

وهذا يوضح أن اختيار نوع الجملة يرتبط بالمقصد الدلالي للمتكلم.

وقد أعاد علماء اللغة العرب النظر في النحو بوصفه نظامًا دلاليًا ووظيفيًا. فقد أكد مهدي المخزومي أن النحو العربي ينبغي أن يُدرس من خلال علاقته بالمعنى لا من خلال الإعراب

المجرد، لأن الغاية الأساسية من التركيب هي تحقيق الفهم والتواصل (المخزومي، 1986، ص45).

أما تمام حسان فقد ربط بين المبنى والمعنى ربطاً وثيقاً في كتابه *اللغة العربية معناها ومبناها*، ورأى أن الوظيفة الأساسية للنحو تتمثل في تفسير العلاقات الدلالية داخل التركيب. ويؤكد أن فهم المعنى لا يتحقق إلا من خلال فهم السياق والعلاقات النحوية التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض (تمام حسان، 2006، ص112).

كما يرى فاضل السامرائي أن كل تغيير في التركيب يؤدي إلى تغيير في الدلالة، ولذلك فإن التقديم والتأخير، والحذف، والتعريف والتكثير، واختيار الجملة الاسمية أو الفعلية، كلها وسائل تؤدي دوراً مهماً في بناء المعنى (السامرائي، 2000، ص 77). وقد اهتم السامرائي بتحليل الأساليب القرآنية وبيان أثر التراكيب النحوية في توجيه الدلالة وإبراز المعاني البلاغية.

أما أحمد المطلبي فيؤكد أن التركيب النحوي يؤدي وظيفة تواصلية، لأن المتكلم يختار بناءً نحوياً معيئاً بحسب المعنى الذي يريد إيصاله، فاختيار نوع الجملة أو ترتيب عناصرها يرتبط بالمقام والسياق والغرض التعبيري (المطلبي، 1984، ص56).

أولاً: العلاقة بين التركيب والدلالة

العلاقة بين التركيب والدلالة علاقة عضوية؛ فالنحو ليس مجرد قواعد شكلية، بل هو نظام دلالي يحدد كيف تُفهم الجملة. سيبويه في *الكتاب* يقرر أن الفعل لا يكتمل معناه إلا بفاعله، وأن المبتدأ لا يستقيم إلا بخبره (سيبويه، 1966، ص. 45). هذا يعني أن المعنى لا يُستخرج من الكلمات منفردة، بل من تركيبها. أي أن المعنى يتشكل داخل البنية التركيبية. أما تشومسكي (1995) فقد ميّز بين البنية السطحية التي تمثل الشكل الظاهر للجملة، والبنية العميقة التي تمثل العلاقات الدلالية الكامنة، وهو ما يبرز أن التركيب هو الذي يولّد المعنى.

يتضح مما سبق العلاقة بين التركيب والدلالة علاقة عضوية؛ فالنحو ليس مجرد قواعد شكلية، بل هو نظام دلالي يولّد المعنى من خلال العلاقات التركيبية. والتقديم والتأخير من أبرز الظواهر التي تكشف عن هذه العلاقة، حيث يغيّران المعنى ويضيفان دلالات بلاغية ونصية. إن ما قرره القدماء في نصوصهم (سيبويه، ابن جني، الجرجاني) يتوافق مع ما قرره المحدثون (تشومسكي)، مما

يبرز أن النحو العربي كان منذ البداية نظامًا دلاليًا حيًا، وأن الدراسات الحديثة أعادت صياغة هذه الفكرة في إطار نظري جديد.

رابعاً: الجملة الفعلية والاسمية ودورهما الدلالي

أ. الجملة الفعلية ودلالاتها:

الجملة الفعلية في اللغة العربية تبدأ بالفعل، وهي بطبيعتها تفيد الحدوث والتجدد والارتباط بالزمن، فهي تُعبر عن وقوع حدث في زمن معين، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وهذا ما يجعلها أداة أساسية للتعبير عن الحركة والوقائع الزمنية، بخلاف الجملة الاسمية التي تميل إلى الثبوت والاستقرار. ففي قوله تعالى: ﴿جاء الحق وزهق الباطل﴾ (الإسراء: 81)، نجد أن الجملة الفعلية تُظهر بوضوح وقوع الحدث في الزمن، فهي دلالة على الحدوث والتجدد، وتكشف عن طبيعة الفعل بوصفه عملية ديناميكية مرتبطة بالزمن.

وقد أكد ابن جني أن الفعل لا يكتمل معناه إلا بفاعله، وأن الجملة الفعلية تُظهر العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول، وهي علاقة دلالية تُعبر عن وقوع الحدث (ابن جني، 1999، ص. 112). أما سيبويه فقد أوضح أن الفعل لا يستقيم إلا بفاعله، وأن هذه العلاقة هي التي تمنح الجملة معناها وتحدد وظيفتها داخل التركيب (سيبويه، 1966، ص. 45).

ويرى هاليداي وماتيسن (2014) أن الجملة الفعلية تُستخدم للتعبير عن العمليات والأحداث، وأنها جزء من النظام الوظيفي للغة الذي يُظهر كيف تُعبر اللغة عن الزمن والحدوث. كما يشير فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو إلى أن الجملة الفعلية بطبيعتها مرتبطة بالفعل الذي يدل على التجدد، فهي تعكس طبيعة اللغة العربية في التعبير عن الوقائع المتجددة، بخلاف الجملة الاسمية التي تُعبر عن الثبوت والدوام. وفي كتاب نظرات في الجملة العربية نجد أن الجملة الفعلية تُبرز الجانب الحركي والديناميكي للغة، فهي وسيلة للتعبير عن الأحداث المتغيرة، بينما الجملة الاسمية تُبرز الجانب الثابت

ب. الجملة الاسمية ودلالاتها:

الجملة الاسمية في اللغة العربية هي الجملة التي تبدأ باسم، وغالبًا ما تتكون من مبتدأ وخبر، وهي بطبيعتها تفيد الثبوت والاستقرار والدوام. فهي لا ترتبط بزمن محدد كما هو الحال في الجملة

الفعلية، بل تُعبر عن حالة أو صفة قائمة ومستقرة. ومن هنا كانت الجملة الاسمية أداة للتعبير عن الحقائق والصفات الثابتة، بخلاف الجملة الفعلية التي تُعبر عن الأحداث المتجددة.

ففي قوله تعالى: *الله غفور رحيم*، نجد أن الجملة الاسمية تُفيد ثبوت صفة الغفران والرحمة لله تعالى، فهي دلالة على الاستمرار والدوام. وقد أشار سيبويه في *الكتاب* إلى أن المبتدأ لا يستقيم إلا بخبره، وأن العلاقة بينهما علاقة دلالية تُظهر ثبوت المعنى (سيبويه، 1966، ص. 45)؛ فالمعنى لا يُستخلص من المفردة وحدها، بل من علاقتها بما يحيط بها داخل التركيب، والجملة الاسمية تُظهر هذه العلاقة بوصفها علاقة ثبوتية أو وصفية (ابن جني، 1999، ص. 112).

وقد أكد عبد القاهر الجرجاني أن النظم هو الذي يحدد طبيعة المعنى، وأن الجملة الاسمية تُستخدم لإبراز الصفات الثابتة والمعاني المستقرة، فهي جزء من النظام البلاغي الذي يحقق وضوح المعنى ويمنع اللبس (الجرجاني، 2004، ص. 65). وفي السياق نفسه، أوضح الزمخشري أن التمايز بين الجملة الاسمية والفعلية ليس شكلياً بل دلاليّاً، حيث تفيد الأولى الثبوت والدوام، بينما تفيد الثانية الحدوث والتجدد (الزمخشري، 1987، ص. 77).

ويرى هاليداي وماتيسن (2014) أن الجملة الاسمية تُستخدم للتعبير عن الحالات المستمرة والصفات الثابتة، وأنها جزء من النظام الوظيفي للغة الذي يُظهر كيف تُعبر اللغة عن الثبوت والاستقرار. كما يشير فاضل السامرائي في كتابه *معاني النحو* إلى أن الجملة الاسمية بطبيعتها تُعبر عن المعاني الثابتة، فهي وسيلة للتعبير عن الحقائق والصفات التي لا ترتبط بزمان محدد، بخلاف الجملة الفعلية التي تُعبر عن الوقائع المتجددة. وفي كتابه *نظرات في الجملة العربية* يوضح أن الجملة الاسمية تُبرز الجانب الثابت للغة، فهي أداة للتعبير عن الاستقرار والدوام، بينما الجملة الفعلية تُبرز الجانب الحركي والديناميكي.

فالجملة الاسمية في اللغة العربية تُعبر عن الثبوت والاستقرار والدوام، وهي وسيلة للتعبير عن الصفات والحالات المستمرة. وقد أكد ذلك النحاة القدامى مثل سيبويه وابن جني والزمخشري والجرجاني، وأعاد المحدثون صياغته في إطار نظريات لسانية حديثة مثل أعمال هاليداي وفاضل السامرائي. إن هذا التكامل بين التراث والحداثة يبرز أن النحو العربي نظام دلالي حي، وأن

الجملة الاسمية تؤدي وظيفة دلالية أساسية في التعبير عن الحقائق والمعاني الثابتة، مما يجعلها ركيزة مهمة في بناء النصوص الأدبية والعلمية والدينية.

أ. المقارنة بين الجملة الاسمية والفعلية:

الجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار والدوام، وتستخدم للتعبير عن الصفات والحالات المستمرة، مثل قوله تعالى: *الله غفور رحيم*، فهي جملة خبرية تفيد الدوام والثبوت. أما الجملة الفعلية فتفيد الحدوث والتجدد والارتباط بالزمن، وتستخدم للتعبير عن الأحداث والعمليات، مثل قوله تعالى: *خلق الإنسان من صلصال*، فهي جملة فعلية تُظهر وقوع الحدث في الزمن.

هذا التمايز بين الجملة الاسمية والفعلية ليس شكلياً بل دلاليّاً، كما أكد الزمخشري حين أوضح أن الفرق بينهما يكمن في طبيعة المعنى الذي تؤديه كل منهما (الزمخشري، 1987، ص. 77). وأكد عبد القاهر الجرجاني أن النظم هو الذي يحدد طبيعة المعنى، وأن الجملة الاسمية والفعلية تُستخدمان لتحقيق مقاصد بلاغية مختلفة (الجرجاني، 2004، ص. 65). وفي الدراسات الحديثة، أعاد اللغويون صياغة هذا التمايز في إطار نظري جديد، حيث اعتبروا أن الجملة الاسمية تُعبر عن الثبوت والدوام، بينما الجملة الفعلية تُعبر عن الحدوث والتجدد، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه هاليداي في النحو الوظيفي.

يتضح أن الجملة الفعلية في اللغة العربية تُعبر عن الحدوث والتجدد والارتباط بالزمن، الجملة الاسمية تُعبر عن الثبوت والاستقرار والدوام. وهذا التمايز ليس شكلياً بل دلاليّاً، وقد أكدته النحاة القدامى، وأعاد المحدثون صياغته في إطار نظريات لسانية حديثة مثل أعمال هاليداي وفاصل السامرائي. إن هذا التكامل بين التراث والحداثة يبرز أن النحو العربي نظام دلالي حي، وأن الجملة الاسمية والفعلية تؤديان وظائف دلالية مختلفة تعكس طبيعة المعنى المراد، وتكشف قدرة اللغة العربية على التعبير عن الثبوت والحدوث عبر بنيتها التركيبية.

هذا كله يوضح أن النحو ليس مجرد علم شكلي، بل هو نظام دلالي وظيفي يحقق وضوح المعنى ويمنع اللبس، وهو ما أكدته التراث العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة على حد سواء.

المطلب الرابع: توظيف النحو في بناء الدلالة

لا يقف النحو عند حدود التشكيل الإعرابي وضبط أواخر الكلم، بل يتجاوز به إلى فضاء أوسع هو فضاء الدلالة. فهو الآلية التي تمنح التركيب معناه، وتضبط علاقة اللفظ بالسياق، وترتبط أجزاء النص بعضها ببعض في نسيج محكم.

وإذا تأملنا علاقة النحو بالسياق اللغوي، وجدنا أنه لا يمكن عزل الجملة عن محيطها لفهمها فهماً دقيقاً. فقد نبّه ابن السراج إلى أن الوقوف عند الإسناد المجرد قاصر عن بلوغ المراد، "الإسناد وحده لا يكفي ما لم يُراعَ المقام" (ابن السراج، 1996، ص. 88). فالمقام هو الذي يمنح الاختيار النحوي قيمته الدلالية، سواء كان تقديماً أو تأخيراً أو حذفاً. ويجلي المبرد هذا الدور بقوله إن "المعنى يتغير بتغير السياق، والنحو هو الذي يضبط هذا التغير" (المبرد، 1997، ص. 112). فالنحو هنا أشبه بالبوصلة التي توجه المعنى داخل فضاء النص، وتحول دون انزلاقه إلى الغموض.

أما على صعيد النص، فإن الروابط النحوية هي الشرايين التي يمر عبرها الاتساق. وقد جعل الجرجاني من "النظم" جوهر الإعجاز وسر الفهم، فلا معنى دون علاقات تربط الكلمات وتؤلف بينها، والنحو هو الذي يرسم هذه الخريطة العلائقية (الجرجاني، 1981، ص. 55). وانطلاقاً من هذا التصور، عني الزمخشري في إبراز وظيفة أدوات الربط، مبيناً أن أي إخلال بها هو إخلال بالمعنى ذاته؛ لأنها ضمانات الانسجام النصي (الزمخشري، 1987، ص. 102). فالعطف يضم، والشرط يعلق، والاستثناء يستثني، والإحالة تعيد، وكلها تعمل معاً لتحويل الجمل المتناثرة إلى خطاب متماسك.

ولم يغفل علماؤنا البعد العميق للتركيب. فقد ذهب المبرد إلى أن في بنية الكلام ما هو مضمّر يحتاج إلى استكشاف، وأن المعنى لا يسلم نفسه بسهولة بل "يحتاج إلى استنباط" (المبرد، 1997، ص. 134). ويؤكد ابن السراج هذه الرؤية حين يشير إلى وجود "تركيب أعمق" وراء الظاهر اللفظي هو الذي يحدد في النهاية وجه الدلالة (ابن السراج، 1996، ص. 91). ويتوج الجرجاني هذا المسار حين يربط فهم المعنى بإدراك العلاقات الخفية بين الألفاظ، فـ "النظم" عنده هو إدراك تلك البنية العميقة التي تحكم الشكل الظاهر وتوجهه (الجرجاني، 1981، ص. 60).

وهذا الفهم التراثي نجده يتطور في الدراسات اللسانية المعاصرة التي أعادت النظر إلى النحو كحقل دلالي لا شكلي. فما أكدته القدامى من أن النحو هو المحدد للمعنى والمنطلق لتحقيق الاتساق، صار اليوم منطلقاً للدراسات الوظيفية والنصية.

وبذلك يتبين أن النحو يوظف في بناء الدلالة من خلال انفتاحه على السياق، ومن خلال الروابط التي يحقق بها اتساق النص، ومن خلال قدرته على النفاذ إلى البنية العميقة، فهو ليس علماً بالقاعدة، بل علماً بالمعنى وكيف يُبنى.

المطلب الخامس: التكامل بين البنية النحوية والسياق في توجيه المعنى

يعدّ النحو في الدراسات الحديثة أداة لتحليل الخطاب والكشف عن العلاقات الدلالية داخل النصوص. فالجملة لم تعد تُدرس بوصفها وحدة مستقلة، بل باعتبارها جزءاً من بنية نصية مترابطة تتكامل فيها العلاقات النحوية والدلالية، ويرى تمام حسان أن فهم النص يعتمد على فهم العلاقات النحوية التي تربط بين أجزائه، لأن المعنى لا يتحقق من الجمل المفردة وحدها، بل من الترابط القائم بينها داخل السياق العام (تمام حسان، 2006، ص112). ولذلك فإن أدوات الربط، والضمائر، والإحالة، والتكرار، والعطف، كلها وسائل نحوية تسهم في تحقيق الاتساق النصي.

ويتضح ذلك في النصوص الأدبية والقرآنية، إذ يُستخدم التكرار والربط النحوي لبناء وحدة دلالية متماسكة. فاختيار أداة الربط أو الضمير أو الرتبة النحوية يؤدي دوراً مهماً في توجيه المعنى وتحقيق الانسجام داخل الخطاب.

أولاً: النحو وأثر السياق في توجيه المعنى

يرتبط دور البنية النحوية في توجيه المعنى بالسياق الذي ترد فيه هذه البنية، لأن النحو بوصفه نظاماً للتركيب والعلاقات لا يمارس وظيفته في فراغ، وإنما يمارسها داخل فضاء تواصل يحدد قيمته ويوجه أثره. والسياق هنا ليس مجرد خلفية خارجية للكلام، بل هو جزء أصيل من عملية إنتاج المعنى، وهو الحاضنة التي تمنح الخيارات النحوية دلالتها النهائية وتفاضل بين الاحتمالات التي يفتحها التركيب.

ولذلك فإن العلاقة بين البنية النحوية والسياق ليست علاقة تبعية من طرف واحد، وإنما هي علاقة تكامل وظيفي يقوم فيها كل طرف بدور متميز لا يمكن للآخر أن يقوم به. فالنحو يبني الهيكل

ويفتح الاحتمالات، والسياق يختار من بين هذه الاحتمالات ويمنحها وزنها الدلالي ومقصدها التداولي.

وقد أدرك علماء العربية القدامى هذه العلاقة العضوية مبكراً. ف ابن السراج ينبه إلى أن الاكتفاء بالإسناد المجرد قاصر عن بلوغ الدلالة، إذ "الإسناد وحده لا يكفي ما لم يُراعَ المقام" (ابن السراج، 1996، ص. 88). فالمقام هنا هو السياق المقامي والتداولي الذي يحول التركيب من احتمال نظري إلى معنى متعين. ويزيد المبرد الأمر وضوحاً حين يقرر أن "المعنى يتغير بتغير السياق، والنحو هو الذي يضبط هذا التغير" (المبرد، 1997، ص. 112). فالنحو عنده ليس جامداً، بل هو أداة مرنة تتفاعل مع متغيرات السياق لتثبت المعنى وتمنع انزلاقه.

ولكم يقتصر هذا الوعي على التراث العربي فقط، بل وجد صداه في الدراسات اللسانية الحديثة. ف *هاليداي وماثيسن* يذهبان إلى أن النحو ليس نظاماً مغلقاً على ذاته، بل هو "جزء من النظام النصي الذي يتفاعل مع السياق الاجتماعي والثقافي ليحقق المعنى" (هاليداي وماثيسن، 2014). ومن هنا نفهم لماذا يرى دي بوجراند أن الاتساق "يترتب على وسائل تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق" (دي بوجراند، 2004، ص. 300). فاللاحق لا يفهم إلا في ضوء السابق، والسابق لا تتضح دلالاته إلا عبر ما يأتي بعده، والنحو هو الوسيط الذي يحقق هذا التلاحق السياقي، أي أن الوحدة الدلالية الحقيقية ليست الجملة المعزولة، وإنما هي النص المتصل الذي تعمل فيه البنى النحوية داخل شبكة من العلاقات السياقية، وعليه، فإن النحو والسياق يشكلان ثنائية لا تنفصم. فالنحو يمد السياق بأدواته: التقديم والتأخير، الحذف، الإضمار، الإحالة، العطف، وغيرها. والسياق يرد على النحو باختياره للأنسب من بين هذه الأدوات وفق المقام والمقصد. فلا معنى مكتملاً دون نحو يبينه، ولا نحو فاعلاً دون سياق يوجهه.

ثانياً: السياق بوصفه المرجح والمخصص:

إذا كانت البنية النحوية تفتح الأبواب أمام جملة من الدلالات، فإن السياق هو الذي يدخل من الباب المناسب ويغلق بقية الأبواب، والسياق هنا يشمل السياق اللغوي السابق واللاحق، والسياق المقامي المتمثل في حال المتكلم والمخاطب، والسياق الثقافي المتمثل في الخلفية المعرفية المشتركة.

ويتضح دور السياق في ثلاثة مظاهر أساسية:

أ. تخصيص العموم النحوي:

قد تصلح الجملة الواحدة من حيث البنية لأكثر من وجه دلالي، فيأتي السياق ليخصص أحدها. فقولنا "زيد ضرب عمراً" يحتمل أن يكون جواباً عن "من ضرب عمراً؟" فيفيد تقديم الفاعل التخصيص، ويحتمل أن يكون جواباً عن "ماذا فعل زيد؟" فيفيد تقديم الفعل العناية بالحدث، وقد قرر ابن هشام الأنصاري أن "القرائن اللفظية والحالية هي التي تعين المراد من اللفظ المحتمل" (ابن هشام، 1985، ص. 312). ويؤكد الرضي الاسترابادي أن التقديم والتأخير لا يفهم إلا "بملاحظة المقام الذي ورد فيه الكلام" (الرضي، 1998، ج2، ص. 45). وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه السامرائي من أن التقديم "لا يكون اعتباراً، وإنما هو تابع لاعتبارات سياقية ومقامية" (السامرائي، 2001، ص. 84).

ب. تبرير العدول النحوي:

كل خروج عن الأصل النحوي لا بد له من مسوغ، وهذا المسوغ لا يوجد في القاعدة وحدها وإنما في السياق. ومن أوضح الأمثلة قوله تعالى: * "إياك نعبد" *، وهو عدول عن "نعبدك". وقد علل السكاكي هذا التقديم بأنه "لإفادة الاختصاص وتأكيد العهد" وهو أمر لا يفهم إلا في سياق المناجاة (السكاكي، 2000، ص. 198)، ويقول الجاحظ: "إنما تؤدي الألفاظ على قدر المعاني" (الجاحظ، 1968، ج1، ص. 50)، فالسياق هو الذي يفرض الوزن والسبك ويبرر العدول. وفي الدراسات الحديثة يرى أبو المكارم أن "العدول النحوي ظاهرة سياقية تداولية قبل أن تكون ظاهرة نحوية شكلية" (أبو المكارم، 2003، ص. 134).

ج. منح القوة التأثيرية:

التركيب النحوي بذاته محايد، لكن السياق هو الذي يصبغ عليه لونه الانفعالي. فأسلوب الشرط "إن تفعل أكرمك" قد يكون وعداً أو وعيداً أو تحفيزاً بحسب المقام، وقد نبه ابن الأثير إلى أن "لكل مقام مقالاً، ولكل كلام موضعاً" وأن "الكلمة الواحدة تختلف باختلاف ما قبلها وما بعدها" (ابن الأثير، 1998، ص. 74). كما يرى دي بوجراند أن السياق هو الذي يحول "النص من مجرد تتابع جمل إلى وحدة إجرائية ذات هدف تواصلية" (دي بوجراند، 2004، ص. 301).

ثالثاً: الروابط النحوية ودورها في تحقيق الاتساق النصي:

لا يتحول الكلام من جمل متناثرة إلى نص متماسك إلا إذا ربطت بين أجزائه خيوط نحوية محكمة. فالروابط هي التي تجعل النص وحدة دلالية وإجرائية.

أ. الروابط المنطقية: العطف والشرط والاستثناء

هذه الأدوات هي التي تربط الجمل بعضها ببعض وتجعلها كالجمل الواحدة. يقول ابن هشام: "هي التي تربط الجمل بعضها ببعض" (ابن هشام، 1985، ص. 298). ويشترط *السكاكي* في الفصاحة "أن يكون الكلام متصل المعنى، غير منقطع الأجزاء" (السكاكي، 2000، ص. 115).

ب. الروابط النصية: الإحالة والاستبدال

وهي من أهم آليات الاتساق. وقد سبق *الجرجاني* إلى الحديث عنها حين قرر أن المعنى لا يظهر إلا "إذا تعلق الألفاظ بعضها ببعض" وأن الحذف والإضمار من أهم وسائل هذا التعلق (الجرجاني، 1981، ص. 55).

وقد عرّف *دي بوجراند* الاتساق بأنه "يترتب على وسائل تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق" (دي بوجراند، 2004، ص. 300)، كما جعل *هاليداي ورقية حسن* الإحالة والاستبدال والتضام أعمدة أساسية في بناء النسيج النصي (Halliday & Hasan, 1976).

ج. الروابط الدلالية: التضام المعجمي

هناك روابط دلالية تقوم على العلاقة بين الألفاظ في الحقل المعجمي. ويشير *تمام حسان* إلى أن "التماسك المعجمي يقوم على علاقات التضام بين الألفاظ التي يتوقع ورودها معاً" (حسان، 2008، ص. 89).

د. النظم والترابط:

يجمع حازم القرطاجني بين السياق والروابط حين يقول: "الكلام لا يتم معناه ولا تظهر فائدته إلا بضم بعضه إلى بعض، وترتيب أجزائه على نظام يقتضيه المعنى" (القرطاجني، 1966، ص. 33). فالنظام هنا هو النظام النحوي السياقي معاً.

يتضح أن السياق والروابط النحوية يعملان معاً في بناء الدلالة. فالسياق يرفع ويخصص ويبرر ويؤثر، والروابط تنسج وتربط وتتم. فالنحو عند الجرجاني هو "النظم"، وعند دي بوجراند هو "الاتساق"، وعند *هاليداي* هو "النظام الوظيفي"، وبذلك يتجاوز النحو حدود الجملة إلى بناء النص، ويحقق له الاتساق والانسجام.

رابعاً: الفرق بين توجيه النحو وتوجيه السياق

لكي يتضح التكامل لا بد من التمييز. فالبنية النحوية توجه المعنى "بشكل مجرد وقاعدي". فهي تقول: التقديم يفيد العناية، والحذف يفيد الإيجاز، والعطف يفيد الجمع. أما السياق فيوجه المعنى "بشكل واقعي ومقامي". فهو يقول: هذه العناية هي عناية بمن؟ وهذا الإيجاز سببه ماذا؟ وهذا الجمع لأي غرض؟

وبعبارة أخرى: النحو يعطيك "القانون" والسياق يعطيك "التطبيق". النحو يعطيك "الإمكان" والسياق يعطيك "الواقع". ولذلك كان الخطأ الشائع عند بعض الدارسين هو أنهم يكتفون بتحليل البنية ويهملون السياق، فيخرجون بنتائج صحيحة نحويًا لكنها خاطئة دلاليًا.

يتضح مما سبق أن البنية النحوية والسياق يشكلان معاً نظاماً واحداً لتوجيه المعنى. فلا غنى للنحو عن السياق، لأنه بدون يظل أسيراً للاحتتمالات والتجريد. ولا غنى للسياق عن النحو، لأنه بدون يفتقد أدواته التي يشكل بها المعنى، فالنحو هو "العقل" الذي يبني التركيب ويضع القواعد، والسياق هو "الوجدان" الذي يختار ويخصص ويمنح الحرارة. والنحو هو "ال قالب" والسياق هو "المحتوى". والنحو هو "السؤال" والسياق هو "الجواب".

ومن هنا كان المنهج السليم في تفسير النص هو المنهج التكاملي الذي يبدأ من البنية وينتهي إلى السياق. فمن وقف عند النحو ضل، ومن قفز إلى السياق دون نحو تاه. وإنما الفهم الكامل هو الذي يرى كيف يلتقي الوضع النحوي مع المقام السياقي لينتج معنى واحداً دقيقاً مقصوداً.

يتضح مما تقدم أن النحو العربي ليس نظاماً جامداً من القواعد والإعرابات، وإنما هو جهاز حيوي متكامل لوظيفة واحدة جوهرية وهي "توجيه المعنى". فالنحو هو الذي يبني العلاقات بين مفردات الجملة، ويحدد مواقعها، ويمنح كل كلمة وظيفتها الدلالية داخل البنية الكلية للنص.

ولقد بينا في هذا المبحث أن للنحو وظائف متعددة في خدمة المعنى. فهو في المطلب الأول "بناء العلاقات" يقوم بوظيفة الربط والتنظيم، فهو الذي يفرق بين الفاعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر، وبين التابع والمتبوع. وفي المطلب الثاني وقفنا عند "أساليب التوجيه النحوي" فوجدنا أن التقديم والتأخير والحذف والذكر والقصر والعطف ليست ظواهر شكلية، وإنما هي أدوات مقصودة يستخدمها المتكلم ليوجه انتباه المتلقي ويخصص المعنى ويؤكد.

ثم انتقلنا في المطلب الثالث إلى "الدلالة النحوية والدلالة المعجمية" فتبين لنا أن الكلمة وحدها لا تكفي لحمل المعنى، وأن البنية النحوية هي التي تصبغ على الكلمة دلالتها النهائية داخل السياق. فالفعل "ضرب" له معنى معجمي واحد، لكن موقعه النحوي هو الذي يحدد من الضارب ومن المضروب.

وفي المطلب الرابع درسنا "السياق بوصفه إطاراً للتوجيه" فأدركنا أن النحو لا يعمل في فراغ، وأن السياق اللغوي والمقامي هو الذي يرجح بين الاحتمالات التي يفتحها التركيب النحوي ويمنحها قيمتها التداولية.

وختمنا المبحث في المطلب الخامس بالحديث عن "التكامل بين البنية النحوية والسياق" فخلصنا إلى أن النحو يفتح الأبواب والسياق يختار الباب، وأن الفهم الكامل للنص لا يتحقق إلا بجمع المستويين معاً: مستوى البنية الذي يجيب عن سؤال "كيف قيل؟" ومستوى السياق الذي يجيب عن سؤال "لماذا قيل هكذا؟".

ومن هنا يمكن القول إن النحو العربي كان منذ نشأته الأولى نحواً "وظيفياً" و "دلالياً". فالنحاة الأوائل وعلى رأسهم سيبويه لم يكونوا يصفون اللغة من أجل الوصف، وإنما كانوا يفسرونها من أجل فهم كلام العرب وخاصة القرآن الكريم. يقول الجرجاني: "إنك لا تجد نظاماً إلا وهو يدل على معنى" (الجرجاني، 1992، ص: 58).

إن أهم ما ينبغي أن نخرج به من هذا المبحث هو أن الدقة في التعبير العربي لا تأتي من اختيار المفردات وحدها، وإنما تأتي من حسن توظيف البنية النحوية. فالتكلم البليغ هو الذي يعرف متى يقدم، ومتى يؤخر، ومتى يحذف، ومتى يذكر، لأن هذه الخيارات هي التي تصنع الفارق بين كلام عادي وكلام مؤثر.

وفي الختام، فإن دراسة النحو بوصفه أداة لتوجيه المعنى تفتح لنا آفاقاً جديدة لفهم النص العربي، وتجعلنا نقرأ القواعد النحوية قراءة جديدة لا تقف عند حدود "الرفع والنصب والجر" وإنما تتجاوزها إلى الإجابة عن سؤال أعمق: "ما الذي أراده المتكلم بهذا الرفع وهذا النصب وهذا الجر؟"، إذ يفهم المقصود من كلامه على وفق تشكله في المواقع الإعرابية المختلفة.

المبحث الثاني الصرف وتوليد البنية اللغوية ودورها في توجيه المعنى

يحتل الصرف موقعا مركزيا في الدرس اللغوي العربي، فهو العلم الذي يُعنى ببنية الكلمة المفردة وتغيراتها الداخلية. وإذا كان النحو يختص بعلاقات الكلمات داخل التركيب، فإن الصرف يختص بالطاقة التوليدية الكامنة في الكلمة ذاتها، وكيف تتحول هذه الكلمة من صيغة إلى أخرى لتنتج دلالات جديدة دون أن تخرج من جذرها الاشتقاقي.

وقد أدرك اللغويون العرب منذ وقت مبكر أن الصرف ليس مجرد علم "التصريف" أي تغيير أواخر الكلمات، بل هو علم "التوليد" أي إنتاج البنى الدالة. فالجذر الثلاثي في العربية لا يملك دلالة معجمية ثابتة إلا حين يُصب في قالب صرفي معين. فالجذر {ك ت ب} لا يعني شيئا حتى يتحول إلى "كَتَبَ" أو "كِتَاب" أو "مَكْتَب" أو "كَاتِب". أي أن الصيغة الصرفية هي التي تمنح الجذر وظيفته الدلالية وتحدد علاقته بالعالم.

ولهذا عدّ العلماء الصرف بأنه "ميزان اللغة" و"علم أبنية الكلمة". فهو الذي يضبط كيف تتحول الأسماء إلى أفعال، والأفعال إلى مصادر، والمصادر إلى أسماء فاعل ومفعول، والأسماء إلى تصغير ونسبة. وكل هذا التحويل لا يتم اعتباطاً، بل وفق قوانين صوتية ودلالية دقيقة.

وقد نشأ علم الصرف ملازماً لعلم النحو، لكنه انفصل عنه منهجياً حين أدرك النحاة أن للكلمة بنية داخلية تؤثر في المعنى قبل أن تدخل في علاقة مع غيرها. فابن جني أفرد له "الخصائص" أبواباً كاملة، وتحدث عن "التصريف" بوصفه سرا من أسرار العربية. وقال: "إنما يُحمل الكلام على المعنى"، وهذا المعنى يبدأ من داخل الكلمة قبل أن ينتقل إلى الجملة.

وفي العصر الحديث أعادت اللسانيات البنيوية والتوليدية الاعتبار للصرف، وسمته "المورفولوجيا". ورأت فيه المستوى الذي يربط بين الصوت والدلالة. فاللاحقة والزائدة والميزان

الصرفي ليست زوائد شكلية، وإنما هي علامات دالة تنتج معنى صرفيا جديدا. فـ "ة" التأنيث، وـ"ون" الجمع، وـ"م" اسم الآلة، وـ"ت" المطاوعة، كلها وحدات صرفية تحمل حمولة دلالية واضحة.

وتكمن أهمية الصرف في ثلاث وظائف أساسية:

الأولى: وظيفة توليدية. فالصرف هو المصنع الذي ينتج المفردات الجديدة من الجذور. وبهذا ضمنت العربية مرونتها وقدرتها على استيعاب المفاهيم المستجدة دون الحاجة إلى الاقتراض.

الثانية: وظيفة دلالية. فالتغيير الصرفي يغير المعنى. فالفرق بين "ضَرَبَ" و "ضَارَبَ" و "تَضَارَبَ" و "اضْطَرَبَ" ليس فرقا صوتيا فقط، بل هو فرق في الدلالة والحدث والفاعل والزمن.

الثالثة: وظيفة نظامية. فالصرف يضبط العلاقة بين الصوت والمعنى من خلال الأوزان. فكل وزن له دلالة نمطية: "فَعَالٌ" للمبالغة، "مِفْعَالٌ" للآلة، "افْتَعَالٌ" للمطاوعة، "استفْعَالٌ" للطلب. وهذا يجعل النظام الصرفي نظاما منتجا يمكن التنبؤ به.

وسيتناول هذا المبحث دور الصرف في توليد البنية اللغوية من خلال ثلاثة مطالب: الأول يبين كيف يولد الصرف البنية من خلال الاشتقاق والتصريف، والثاني يكشف عن العلاقة بين البنية الصرفية والدلالة، والثالث يناقش أثر التغيرات الصوتية المصاحبة للصرف في تشكيل البنية.

المطلب الأول: مفهوم البنية الصرفية وعلاقتها بالدلالة

إن الحديث عن البنية الصرفية في اللغة العربية لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن الدلالة، لأن الصرف في حقيقته ليس مجرد علم يدرس أشكال الكلمات وأوزانها وتصاريدها، وإنما هو العلم الذي يكشف عن الكيفية التي تتحول بها الجذور المجردة إلى وحدات دالة موجهة ذات وظائف محددة. وقد أدرك ابن عصفور هذه الحقيقة منذ القرن السابع الهجري حين عرّف الصرف بأنه "أحوال أبنية الكلم التي يُستدل بها على المعاني" (ابن عصفور، 1992، ص: 15). فهو لم يجعل الصرف علم أشكال مجردة، بل جعله علم دلالات مستترة في الأبنية. وهذا التعريف يكشف عن وعي مبكر بأن البنية الصرفية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتوجيه المعنى وتخصيصه وتحديد زاوية النظر إليه.

والملاحظ أن هذا التعريف يضع الصرف في قلب العملية الدلالية. فهو لا يتحدث عن "الأبنية" بوصفها هياكل صوتية، وإنما يتحدث عنها بوصفها "أحوالا" أي حالات وظيفية يستدل بها على المعنى. وهذا يعني أن ابن عصفور كان يرى الصرف بوصفه جسرا بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي. فالجذر وحده طاقة كامنة، والبنية الصرفية هي التي تفجر هذه الطاقة وتوجهها.

وفي العصر الحديث أكد عبده الراجحي على هذه الوظيفة التوليدية للصرف فقال: "البنية الصرفية هي المرحلة الأولى في توليد المعنى، لأنها تحول الجذر المجرد إلى وحدة دالة قابلة للتوظيف النحوي والتداولي" (الراجحي، 1988، ص: 21). وهنا نلاحظ تطورا في المصطلح. فالراجحي استخدم لفظ "توليد" الذي يوحي بأن الصرف عملية منتجة لا وصفية. فهو لا يكتفي بتسجيل ما موجود، بل يخلق من الجذر الواحد شبكة كاملة من الوحدات الدالة.

ولتوضيح ذلك نأخذ الجذر "كتب" مثالا. فالجذر في ذاته لا يدل على شيء معين، بل هو طاقة دلالية خام قابلة للتشكل. لكن حين تصبه العربية في قالب "كاتب" فإنها توجهه إلى الدلالة على الفاعل القائم بالفعل وعلى حال التلبس به. وحين تصبه في "مكتوب" فإنها توجهه إلى الدلالة على المفعول والنتيجة. وحين تصبه في "مكتبة" فإنها توجهه إلى الدلالة على المكان. وحين تصبه في "كتاب" فإنها توجهه إلى الدلالة على المهنة. وحين تصبه في "استكتب" فإنها توجهه إلى الدلالة على الطلب. وحين تصبه في "تكتب" فإنها توجهه إلى الدلالة على المشاركة.

من هذا العرض يتضح أن وظيفة البنية الصرفية الأساسية هي أنها "المرشح الأول للدلالة". فهي التي تحدد من أي زاوية سينظر المتلقي إلى الجذر قبل أن يتدخل أي عامل نحوي أو سياقي. أي أن الصرف يجيب على سؤال: "من الذي نريد الحديث عنه؟" هل هو الفاعل أم المفعول أم المكان أم الزمان أم الآلة؟ وبعد أن يجيب الصرف يأتي النحو ليجيب على سؤال: "أين نضع هذه الوحدة في الجملة؟"

وإذا تتبعنا نشأة هذا الوعي عند العرب الأوائل وجدناه حاضرا بقوة وإن لم يصاغ بمصطلح "توجيه المعنى". فقد كان سيبويه أول من لاحظ أن اختلاف الأبنية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعاني، ولذلك أفرد في كتابه أبوابا للفرق بين "فعل" و"فعل" و"تفعل" وبين أن التضعيف في

"كسر" لا يساوي "كسر" لأن الأول يوجه المعنى إلى التكثر والمبالغة وتعدد الفاعلين (سبويه، 1988، ج4، ص: 5). فسبويه لم يكن يدرس الأوزان لذاتها، وإنما كان يدرس "أثرها الدلالي".

ثم جاء ابن جني ليقدر القاعدة الذهبية التي قام عليها كل التصور العربي للصرف وهي: "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى" (ابن جني، 1999، ص: 42). وقد طبق هذه القاعدة على أمثلة كثيرة فبين أن "قطع" غير "تقطع" وغير "استقطع"، وأن كل زيادة حرفية إنما هي توجيه دلالي جديد يضيف إلى المعنى الأصلي طبقة جديدة من الدلالة. وقد علق ابن جني على هذه القاعدة بقوله: "فإذا رأيت زيادة في اللفظ ولم تقابلها زيادة في المعنى فاعلم أنك قد أخطأت التأويل". أي أنه جعل العلاقة بين المبنى والمعنى علاقة حتمية لا انفكاك لها.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد نقل هذه المسألة من دائرة النحو إلى دائرة البلاغة والنظم حين قال: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو" (الجرجاني، 2004، ص: 52). والوضع هنا يبدأ من اختيار البنية الصرفية. فاختيار المتكلم لـ "غفور" بدل "غافر" هو اختيار نظمي قبل أن يكون اختياراً نحوياً، لأنه يوجه المعنى من الحدوث إلى الثبوت ومن الوصف إلى المبالغة. واختيار "قتيل" بدل "مقتول" هو اختيار يوجه المعنى من الحدث إلى النتيجة.

وهنا ندرك الفرق بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين. فالقدماء كانوا يمارسون توجيه المعنى بالبنية الصرفية ممارسة عملية في التفسير والبلاغة، لكنهم لم يصيغوا لها نظرية. أما المحدثون فقد صاغوا ذلك بمصطلحات لسانية مثل "المنظور" عند تشومسكي، و"التأطير" عند لاكوف، و"الوظيفة التداولية" عند هالداي، و"الاختيار المعجمي" عند علماء الدلالة. فالصيغة الصرفية عندهم هي التي تحدد "الإطار المعرفي" الذي سنفهم من خلاله الحدث.

وإذا أردنا أن نميز بدقة بين دور البنية الصرفية ودور البنية النحوية في توجيه المعنى، فإننا نقول: إن النحو يوجه المعنى من الخارج، أي من خلال موقع الكلمة في الجملة وعلاقتها بغيرها من حيث الإعراب والتقديم والتأخير والحذف. أما الصرف فيوجه المعنى من الداخل، أي من خلال تشكيل الكلمة نفسها قبل أن تدخل في التركيب.

ولتقريب الصورة نضرب مثالا: في قولنا "ضرب زيد عمرا" يوجه النحو الكلمة "ضرب" إلى الدلالة على الإسناد والزمن الماضي. لكن الصرف هو الذي منحنا أصلا القدرة على توجيه الجذر

"ضرب" إلى "ضارب" للدلالة على الفاعل، أو "مضروب" للدلالة على المفعول، أو "ضراب" للدلالة على المهنة والتكرار، أو "تضارب" للدلالة على المشاركة، أو "مضربة" للدلالة على المكان.

وقد لخص المبرد هذه العلاقة بقوله: "الصرف يبين أبنية الكلام، والنحو يبين مواقع الكلام" (المبرد، 1997، ص: 112). أي أن التوجيه يبدأ من الصرف ثم يتمه النحو. فلا يمكن للنحو أن يعرب "مكتوب" مفعولا به إلا إذا كانت البنية الصرفية قد وجهتها أصلا إلى الدلالة على المفعولية.

ويضاف إلى ذلك أن البنية الصرفية هي المسؤولة عن تحقيق "الاقتصاد اللغوي". فبدلاً من أن نبتكر لكل معنى جذراً جديداً، اكتفت العربية بجذر واحد وعدد من الأبنية. فمن جذر "علم" تولدت: "علم، علّم، تعلّم، استعلم، معلم، متعلم، معلومة، علمية". وكل بنية من هذه البنى وجهت المعنى في اتجاه مختلف. وهذا ما جعل العربية لغة غنية مع قلة جذورها.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين البنية الصرفية والدلالة ليست علاقة ميكانيكية. فليس كل وزن يؤدي إلى معنى واحد دائماً. فوزن "استفعل" أصله الطلب، لكنه قد يأتي للتحويل مثل "استحجر" أي صار حجراً، وقد يأتي للمبالغة مثل "استكبر". وهنا يظهر دور السياق في اختيار المعنى من بين الاحتمالات التي فتحتها البنية الصرفية. أي أن الصرف يفتح الأبواب، والسياق يختار الباب المناسب.

يتضح مما سبق أن البنية الصرفية هي المستوى الأول والأساس في عملية توليد المعنى وتوجيهه. وهي التي تحول الجذر المجرد إلى وحدة دالة، وتخصص دلالاته، وتحدد زاوية النظر إليه، وتهيئه للتوظيف النحوي والتداولي. ولذلك كان فهم الصرف فهماً دلالياً هو المفتاح لفهم النص، وخاصة النص الديني، حيث يكون الاختيار الصرفي اختياراً مقصوداً يخدم المقام والسياق.

المطلب الثاني: آليات البنية الصرفية في توجيه المعنى

تعتمد اللغة العربية في توجيه المعنى عبر البنية الصرفية على ثلاث آليات أساسية متكاملة ومتدرجة، لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وهي آلية الجذر والوزن، وآلية الزيادة والنقصان،

وآلية الصيغ المشتقة. وكل آلية من هذه الآليات تمثل مرحلة من مراحل توليد المعنى وتوجيهه، تبدأ من العام وتنتهي إلى الخاص.

أولاً: آلية الجذر والوزن - من الطاقة الخام إلى الصورة المحددة

الجذر في العربية هو الوعاء الدلالي الخام الذي يحمل المعنى الكلي المجرد. فالجذر "غفر" يحمل في داخله معنى عاما هو الستر والمحو، لكنه لا يدل على فاعل ولا على مفعول ولا على زمان ولا على شدة. وهنا يأتي دور الوزن ليقوم بوظيفة التحديد والتوجيه. وقد أدرك ابن الحاجب هذه الوظيفة فعبر عنها بأدق تعبير حين قال: "الأوزان قوالب المعاني" (ابن الحاجب، 1985، ص: 27). فالقالب هو الذي يعطي للمادة شكلها النهائي، وهكذا يفعل الوزن بالجذر.

فتأمل كيف يوجه الوزن الجذر "غفر" في اتجاهات دلالية متباينة. فوزن "فاعل" في "غافر" يوجه المعنى إلى الدلالة على من قام بالفعل على وجه الاستمرار والتجدد. أما وزن "فعول" في "غفور" فإنه يوجه المعنى إلى الدلالة على الثبوت والملازمة في الصفة. وأما وزن "فَعَال" في "غَفَّار" فإنه يوجه المعنى إلى أقصى درجات المبالغة والكثرة. ووزن "مفعلة" في "مغفرة" يوجه المعنى إلى الدلالة على المصدر والحدث المجرد. ووزن "استفعال" في "استغفار" يوجهه إلى الدلالة على الطلب والسؤال.

إن الوزن هنا يعمل عمل العدسة التي تلتقط الضوء الأبيض "الجذر" ثم تحلله وتوجهه في ألوان محددة. فهو لا يضيف معنى جديدا إلى الجذر، وإنما يكشف عن جانب من جوانبه ويخفي الجوانب الأخرى. وهذا هو سر الاقتصاد اللغوي في العربية. ويتجلى هذا التوجيه بأعلى درجاته في النص القرآني في قوله تعالى: "وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد". فالسياق لم يأت بأربع صيغ مبالغة متتالية مصادفة، بل كان اختيارا صرفيا مقصودا لتوجيه المتلقي نحو حقل دلالي واحد هو سعة المغفرة والمودة وعظمة الفعل.

ثانياً: آلية الزيادة والنقصان - من البساطة إلى التعقيد الدلالي

إذا كانت آلية الجذر والوزن توجه المعنى العام، فإن آلية الزيادة والنقصان تقوم بمهمة أدق وهي إضافة طبقات دلالية جديدة على المعنى الأصلي. وقد أدرك ابن جني أن كل حرف زائد ليس زائدا بالمعنى الحرفي، بل هو إضافة دلالية، فقرر قاعدته الشهيرة: "الزيادة في المبنى زيادة في

المعنى" (ابن جني، 1999، ص: 42). وتابع هذه الفكرة فاضل السامرائي فأكد أن "الحرف الزائد ليس زائداً في الحقيقة، بل هو موجه دلالي يضيف طبقة معنوية جديدة" (السامرائي، 1993، ص: 41).

ولنضرب مثالا بالجزر "خرج". فـ "خرج" توجه المعنى إلى حدوث الفعل وخروجه من الفاعل ببساطة. فإذا أدخلنا همزة التعدية فقلنا "أخرج" فإننا نكون قد وجهنا المعنى من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي. وإذا أضفنا التاء والتضعيف فقلنا "تخرج" فإننا نوجه المعنى إلى الدلالة على التكلف والتدرج. وإذا أضفنا الألف فقلنا "أخرج" فإننا نوجه المعنى إلى الدلالة على المطاوعة. وإذا أضفنا "است" فقلنا "استخرج" فإننا نوجه المعنى إلى الدلالة على الطلب وبذل الجهد.

إن هذه الآلية هي سر ثراء العربية ودقتها. فبدل أن تبتكر جذراً جديداً لكل معنى، اكتفت العربية بإضافة حرف لتولد معنى جديداً موجهها. وهذا يفسر لنا الفرق الدقيق الذي يقيمه القرآن بين "أنزل" و"نزل" و"تنزل". فـ "أنزل" توجه المعنى إلى الإنزال دفعة واحدة، و"نزل" توجهه إلى التكرار والتدرج، و"تنزل" توجهه إلى التكلف والتتابع. أي أن الزيادة الصرفية لم تغير أصل المعنى، بل وجهته وخصصته وضبطته.

ثالثاً: آلية الصيغ المشتقة - من الحدث إلى المنظور

وإذا كانت الآليتان السابقتان توجهان المعنى العام والطبقات الدلالية، فإن آلية الصيغ المشتقة تقوم بأخطر وظيفة وهي تحديد "زاوية الرؤية" التي ينظر منها المتكلم إلى الحدث. وقد عبر عن ذلك ابن عصفور تعبيراً جامعاً حين قال: "المشتقات مفاتيح المعاني" (ابن عصفور، 1994، ص: 55).

فتأمل كيف يوجه كل مشتق من الجذر "كتب" المعنى. فاسم الفاعل "كاتب" يوجه المعنى إلى التركيز على القائم بالفعل. واسم المفعول "مكتوب" يوجهه إلى التركيز على الواقع عليه الفعل. والصفة المشبهة "كريم" توجهه إلى الثبوت والملازمة. وصيغة المبالغة "غفار" توجهه إلى الكثرة. واسم التفضيل "أكرم" يوجهه إلى المفاضلة. واسم المكان "مكتب" يوجهه إلى الظرف المكاني. واسم الآلة "مكتاب" يوجهه إلى الأداة. واسم الزمان "مكتب" يوجهه إلى الظرف الزمني.

وقد وقف فاضل السامرائي عند هذه المسألة ففرق بدقة بين "عالم" و"عَلَام" فقال: إن "عالم" توجيه للوصف المجرد، أما "عَلَام" فهو توجيه للمبالغة المطلقة (السامرائي، 1993، ص: 41). يتضح من ذلك أن اختيار المتكلم للصيغة الصرفية هو في حقيقته اختيار لموقف دلالي. فحين يختار "قاتل" فإنه يوجه انتباه المتلقي إلى الفاعل. وحين يختار "قتيل" فإنه يوجهه إلى النتيجة. وحين يختار "مقتل" فإنه يوجهه إلى المكان. وحين يختار "مقتلة" فإنه يوجهه إلى الحدث نفسه. أي أن البنية الصرفية للمشتق هي التي تحدد ما الذي نريد أن نسلط عليه الضوء.

المطلب الثالث: مظاهر توجيه المعنى بالبنية الصرفية في النص

لا يتوقف أثر البنية الصرفية عند حدود الكلمة المفردة، بل يتجاوزه إلى أفق النص فيتحول من أداة لتشكيل المفردة إلى أداة لتشكيل الخطاب كله. وقد أدرك البلاغيون العرب هذه النقطة مبكراً فلم يفصلوا بين اختيار الصيغة واختيار التركيب، لأن النظم عندهم يبدأ من اختيار أبنية الكلمات، فالصيغة التي نختارها للكلمة هي أول قرار دلالي نتخذه قبل أن نرتبها في الجملة.

ومن أبرز مظاهر هذا التوجيه في النص ما يمكن تسميته بالتوجيه من الإطلاق إلى التخصيص. فالجذر في العربية يحمل دلالة عامة مطلقة غير قابلة للتوظيف المباشر، ووظيفة البنية الصرفية الأولى هي تضيق هذا الإطلاق وتحويله إلى دلالات جزئية وظيفية. وقد عبر ابن عصفور عن هذه الوظيفة بقوله: "الصرف أحوال أبنية الكلم التي يستدل بها على المعاني" (ابن عصفور، الممتع، ج1، ص: 15). فكل حالة بنائية هي استدلال على معنى مخصص. فالجذر "علم" دال على الإدراك المطلق، لكنه حين يصاغ في "عَلَّمَ" يتجه إلى التعدية والإيصال، وحين يصاغ في "تَعَلَّمَ" يتجه إلى الاكتساب التدريجي، وحين يصاغ في "استعلم" يتجه إلى الطلب وبذل الجهد، وحين يصاغ في "تعليم" يتجه إلى المصدر المهني المنظم. وبهذه الطريقة حققت العربية اقتصاداً لغوياً عظيماً فاكتفت بجذر واحد لتولد منه شبكة من المعاني المتخصصة دون أن تلجأ إلى ابتكار جذور جديدة. وقد أشار فاضل السامرائي إلى أن الصيغة الصرفية هي التي تحدد زاوية تناول المعنى قبل أن يتدخل العامل النحوي أو السياقي (السامرائي، معاني النحو، ص: 39).

ومن المظاهر الجوهرية أيضاً التوجيه من الحدوث إلى الثبوت والدوام. فالبنية الصرفية في العربية قادرة على أن تحدد زمنية الصفة وهل هي عارضة أم لازمة، وهل هي حدث أم هيئة

مستقرة في الذات. وقد فرق النحاة بدقة بين أوزان الحدوث وأوزان الثبوت. يقول الرضي الإسترابادي: "اسم الفاعل يدل على الوصف الحادث، والصفة المشبهة تدل على الثبوت" (الرضي، شرح الشافية، ج2، ص: 89). فـ "ضارب" يدل على من يقوم بالضرب الآن، بينما "ضرب" يدل على الاحتراف والتكرار، و"صبور" يدل على صفة لازمة ثابتة. ويتجلى هذا المظهر بأعلى درجاته في النص الديني حيث اختيرت أسماء الله الحسنى كلها على أوزان الثبوت والمبالغة كـ "غفور ورحيم وقدير وسميع وبصير" لأن السياق العقدي يتطلب توجيه المعنى من الفعل العارض إلى الصفة اللازمة الدائمة. وقد أدرك الجرجاني سر هذا التوجيه فقال: "إنما خصت العربية بصيغ المبالغة والصفات لتدل على قوة المعنى وثباته" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 65). وعلى مستوى النص فإن كثرة أوزان الحدوث تصنع نصا سرديا متجددا، بينما كثرة أوزان الثبوت تصنع نصا قيميا تقريريا.

أما المظهر الثالث فهو الأخطر والأعمق ويتمثل في دور البنية الصرفية في تحقيق الاتساق النصي من خلال ما يمكن تسميته بالتناص الاشتقاقي. فالاتساق لا يتحقق بالروابط النحوية وحدها، بل يتحقق أيضا بروابط صرفية تجعل كلمات النص متألفة رغم اختلاف صيغها. وقد لاحظ ابن جني هذه الظاهرة فقال: "الاشتقاق يجمع بين الكلمات في النص فيجعلها متألفة وإن اختلفت صيغها" (ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 144). فالجذر الواحد يعمل كخيوط ناظم يربط فقرات النص ويوجه المتلقي إلى الحقل الدلالي الذي يجب أن يقرأ النص في ضوئه. ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد". فكلمات "الغفور والود والمجيد وفعّال" جاءت كلها على صيغ مبالغة، وهذا التكرار الصرفي لم يأت مصادفة وإنما قام بعمل البوصلة الدلالية للنص فوجه القارئ منذ البداية إلى أن المقام مقام عظمة وكثرة وثبوت. ومثله في سورة القدر تكرر جذر "ن ز ل" في صيغ "أنزلنا وتنزل ونزل" مما حقق اتساقا موضوعيا حول حدث التنزيل. وفي اللسانيات الحديثة سميت هذه الظاهرة "التماسك المعجمي" وهي في العربية تتحقق بأقوى صورها عبر الاشتقاق الذي يحافظ على وحدة الأصل مع تنوع الصورة فيمنع الملل ويحقق الوحدة.

والمظهر الرابع يتمثل في العلاقة بين البنية الصرفية والسياق بوصفها علاقة تكامل لا إلغاء. فالبنية الصرفية لا تغلق باب التأويل وإنما تفتحه، إذ إنها تضع أمام المتلقي خريطة احتمالات

دلالية والسياق هو الذي يختار منها احتمالا واحدا مناسباً للمقام. وقد أشار الجرجاني إلى هذه المرونة فقال: "المعنى يتغير بتغير السياق وإن كان الوزن واحداً" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 60). ومن أبرز الأمثلة على ذلك وزن "استفعل" الذي فتحه النحاة على عدة دلالات. فقد يكون للطلب كـ "استغفر" أي طلب المغفرة، وقد يكون للتحويل كـ "استحجر" أي صار حجراً، وقد يكون للمبالغة كـ "استكبر" أي بالغ في الكبر، وقد يكون للوجدان كـ "استحسن" أي وجده حسناً. والسياق هو الذي يرجح. ففي قوله تعالى: "فاستجاب لهم ربهم" وجه السياق "استفعل" إلى معنى الوقوع والتحقق لا الطلب، وفي قوله: "إنهم كانوا قوماً عالين مستكبرين" وجهها إلى معنى التكلف والتصنع. وهكذا نرى أن البنية تفتح الأبواب والسياق يدخل من الباب الصحيح، وهذا ما يمنح النص العربي مرونته وقدرته على الإحياء دون أن يقع في الغموض.

ولا يمكن إغفال المظهر الخامس وهو المظهر الإيقاعي والنفسي للبنية الصرفية في النص. فإلى جانب الوظيفة الدلالية فإن تكرار وزن معين أو تنقلاً بين أوزان متقاربة يصنع إيقاعاً داخلياً يؤثر في المتلقي قبل أن يفهم المعنى تحليلاً. ففي سورة الرحمن تكررت صيغة الاستفهام "فبأي آلاء ربكما تكذبان" إحدى وثلاثين مرة، وهذا التكرار الصرفي وجه المتلقي إلى حالة التقرير والتوبيخ. وفي قوله تعالى: "الحاقة ما الحاقة وما أدراك ما الحاقة" نجد تنقلاً صرفياً من الاسم "الحاقة" إلى المصدر "الإدراك" في "أدراك" مما صنع تصاعداً نفسياً في النص يهيئ المتلقي لعظمة الحدث.

وخلاصة القول إن البنية الصرفية في النص لا تشتغل بوصفها أداة لتشكيل الكلمات فقط، بل تشتغل بوصفها أداة لتشكيل الرؤية. فهي توجه المعنى من الإطلاق إلى التخصيص، ومن الحدوث إلى الثبوت، وتحقق الاتساق عبر التناص الاشتقائي، وتفتح خريطة احتمالات يضيقها السياق، وتصنع الإيقاع النفسي للنص. ومن هنا كان فهم النص فهماً عميقاً مشروطاً بفهم لماذا اختيرت هذه البنية الصرفية بالذات، لأن في هذا الاختيار يكمن نصف أسرار النص ونصف جماله.

المطلب الرابع: دور الاشتقاق والتصريف في إغناء المعجم العربي وبناء الكلام

لم يكن المعجم العربي نتاج حصر ألفاظ جاهزة، بل كان نتاج نظام منتج قائم على الاشتقاق والتصريف. فالعربية لغة "اشتقاقية" بامتياز، تستطيع من أصل ثلاثي واحد أن تولد شبكة دلالية كاملة، ومن صيغة تصريفية واحدة أن تبني أبنية متعددة تخدم السياق والمقام، فالاشتقاق: آلية إغناء المعجم وتوليد الدلالة؛ إذ استخراج كلمة من كلمة أخرى بزيادة أو تغيير في البنية مع بقاء

الرابطة الدلالية بينهما. وقد أدرك علماء العربية أن هذا النظام هو سر ثراء العربية وسعتها، يقول ابن جني: "وأكثر اللغة اشتقاق، وذلك أن يأخذوا أصلاً من الأصول فيعتمدونه ثم يبنون عليه ما احتاجوا إليه" (ابن جني، 1998، ج1، ص. 136). فالجذر الواحد كـ "كتب" يولد: كاتب، مكتوب، كتابة، مكتب، مكتبة، استكتاب... وهكذا يتسع المعجم اتساعاً هندسياً لا خطياً، ويؤكد الدكتور حسين نصار أن "الاشتقاق هو أهم الظواهر التي تميز العربية، وأقدرها على توليد ألفاظ جديدة تواكب حاجات العصر دون أن تخل ببنية اللغة" (نصار، 1988، ص. 45). فالمعجم العربي إذن ليس قائمة مغلقة، بل هو "بنية متولدة" قوامها الاشتقاق، كما أن الاشتقاق "يحقق اقتصاداً في الحفظ، ويحقق اتساعاً في التعبير، فالمتكلم يحفظ الأصل ويشترك منه ما شاء" (شاهين، 2003، ص. 112).

أما التصريف فهو نظام البنية ووسيلة الربط النصي إذا كان الاشتقاق يولد المادة المعجمية، فإن التصريف هو الذي يضبطها ويوجهها داخل التركيب. فالتصريف عند القدماء هو "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة" (ابن عصفور، 1996، ص. 18)، ومن وظائف التصريف الأساسية:

أ. الدلالة على الزمن والحدث والفاعلية

الفعل "ضرب" بتصريفاته: ضرب، يضرب، اضرب، ضارب، مضروب... كل صيغة تحمل زمناً وحالة وعلاقة. يقول الرضي الاسترابادي: "إنما وُضعت التصاريف لاختلاف المعاني" (الرضي، 1998، ج1، ص. 3).

ب. تحقيق الاتساق عبر الإحالة الصرفية

فالضمائر المتصلة، وأسماء الفاعل والمفعول، وأسماء الآلة والزمان والمكان... كلها أدوات صرفية تربط بين أجزاء النص وتمنع التكرار. وقد أشار تمام حسان إلى أن "الصرف العربي نظام وظيفي يخدم النحو والدلالة معاً" (حسان، 2008، ص. 102).

ج. توسيع الحقل الدلالي

من خلال أوزان المبالغة، والتفضيل، والنسب... يتسع التعبير. فمن "علم" نشق: عليم، علام، أعلم، معلوماتي... وهذا ما جعل نصار يرى أن "الصرف هو المصنع الذي يغذي المعجم

بالوحدات الجديدة" (نصار، 1988، ص. 67).3. التفاعل بين الاشتقاق والتصريف وبناء الكلام لا يمكن فصل الاشتقاق عن التصريف في بناء الكلام. فالاشتقاق يمدنا بالمادة، والتصريف يشكلها ويوظفها في السياق. وقد بين السامرائي في الجملة العربية والمعنى أن "الصيغة الصرفية ليست قالباً جامداً، بل هي حاملة لدلالة نحوية وسياقية" (السامرائي، 2001، ص. 56). فاختيار "فَعَال" بدل "فاعل" ليس عبثاً، بل هو اختيار سياقي يفيد المبالغة، ويقول الخالدي: "إن البنية الصرفية هي اللبنة الأولى في بناء الجملة، فلا نحو بلا صرف، ولا دلالة بلا بنية" (الخالدي، 2008، ص. 48)، وفي الدراسات الحديثة، يرى دي بوجراند أن "الوحدات الصرفية هي أصغر الوحدات التي تحمل دلالة وتسهم في تماسك النص" (دي بوجراند، 2004، ص. 156). وهذا يقابل تماماً ما قرره القدماء من أن "الكلمة أصل الكلام" وأن تصريفها هو الذي يمنحها موقعها، الخلاصة يتضح أن الاشتقاق والتصريف هما المحركان الأساسيان لإغناء المعجم العربي، فالاشتقاق يولد ويوسع: من جذر واحد تتفرع عائلة دلالية، فالتصريف يضبط ويوظف؛ إذ تتعدد الصيغ من أصل واحد لخدمة السياق والتركيب، وبهما تحقق العربية ما أشار إليه نصار من "مرونة المعجم العربي وقدرته على الاستيعاب والتجديد" (نصار، 1988، ص. 89)، وما أكدته شاهين من أن "بناء الكلام العربي يقوم على نظام صرفي اشتقاقي يجعل اللغة قادرة على التعبير عن كل جديد" (شاهين، 2003، ص. 115). فالوعي الصرفي إذن ليس رفاهية لغوية، بل هو وعي بآلية الإنتاج اللغوي نفسها، وهو الجسر بين المعجم والنحو والنص.

المطلب الخامس: البنية الصرفية في الدراسات اللسانية الحديثة ودورها في توجيه المعنى

لم يقتصر الوعي بدور البنية الصرفية في توجيه المعنى على التراث العربي القديم، بل أعادت الدراسات اللسانية الحديثة اكتشاف هذه الوظيفة وصاغتها بمصطلحات ومناهج جديدة، وانتهت جميع المدارس إلى نتيجة واحدة وهي أن البنية الصرفية ليست مستوى شكلياً هامشياً، وإنما هي المستوى الأول والأخطر في عملية إنتاج المعنى وتوجيهه. فقبل أن يختار المتكلم تركيباً نحوياً أو سياقاً تداولياً، فإنه يقوم بعملية اختيار صرفي تحدد زاوية الرؤية وتضبط الحقل الدلالي الذي سيدور فيه الخطاب. وقد تجلّى هذا الوعي في ثلاث مدارس لسانية كبرى: المدرسة التوليدية، والمدرسة الوظيفية، والمدرسة المعرفية التداولية، ولكل منها رؤيتها الخاصة في تفسير كيف توجه البنية الصرفية المعنى.

في إطار النحو التوليدي الذي أسسه نعوم تشومسكي، لم يعد الصرف مجرد جداول تصريف تلحق آخرًا بالبحث، بل أصبح جزءًا أصيلاً من عملية "التوليد" نفسها. فتشومسكي يرى أن القواعد التوليدية لا تبدأ من الجملة، بل تبدأ من "المعجم" حيث يتم اختيار الجذر وصبّه في بنية صرفية محددة قبل أن يدخل في أي تركيب (تشومسكي، 1995، 22)، وهذا يعني أن الاختيار الصرفي هو قرار توليدي أولي يوجه كل ما بعده. فحين يختار المتكلم أن يصوغ الجذر "ك ت ب" في بنية "كاتب" فإنه يكون قد وجه الجملة كلها إلى المبني للمعلوم وحول التركيز إلى الفاعل القائم بالحدث. وحين يختار "مكتوب" فإنه يكون قد وجه الجملة إلى المبني للمجهول وحول التركيز إلى المتأثر بالنتيجة. وحين يختار "مكتب" فإنه يكون قد وجه المعنى إلى الظرف المكاني. وحين يختار "استكتب" فإنه يكون قد وجه المعنى إلى الطلب وبذل الجهد. أي أن الصرف عند تشومسكي ليس وصفاً لما هو كائن، بل هو إجراء منتج يصنع بنى جديدة ويوجهها. وقد أكد أتباعه أن أي نظرية لغوية لا تفسر الاختيار الصرفي لا يمكنها أن تفسر كيف يتولد المعنى، لأن الصيغة الصرفية هي التي تحدد "المداخل" التي سيدخل منها الجذر إلى التركيب النحوي. ومن هنا جاءت أهمية ما سمي بـ "الصرف التوليدي" الذي يدرس كيف تنتج القواعد الصرفية وحدات دالة موجهة قابلة للتوظيف النحوي.

وفي المقابل جاءت اللسانيات الوظيفية بزعماء مايكل هاليداي لتؤكد أن البنية الصرفية لا يمكن فهمها بمعزل عن "وظيفتها" في الخطاب. فهااليداي يرى أن اللغة نظام من الخيارات، وأن كل اختيار لغوي هو اختيار وظيفي يحقق غرضاً تواصلياً (هااليداي، وماتيسن، 2014، ص45)، ومن هذا المنطلق فإن كل صيغة صرفية في العربية تؤدي وظيفة محددة في توجيه فهم المتلقي للحدث. فصيغة "فعل" ليست مجرد صيغة مبالغة، بل وظيفتها في الخطاب هي "التقييم" و"تضخيم الحدث" و"لفت الانتباه إلى الشدة". وصيغة "استفعل" وظيفتها "التعبير عن الإرادة والطلب" حتى لو لم تكن هناك أداة طلب صريحة. وصيغة "تفعل" وظيفتها "التعبير عن التكلف والتدرج" أي أن الحدث لم يحدث دفعة واحدة. وصيغة "افتعل" وظيفتها "التعبير عن المشاركة والتفاعل". وصيغة "انفعل" وظيفتها "التعبير عن المطاوعة" أي أن الفاعل تأثر بالفعل.

وبهذا المنظور يصبح اختيار المتكلم بين "قاتل" و "اقتتل" اختياراً وظيفياً يوجه حكم المتلقي. فـ "قاتل" يوجهنا إلى أن الحدث فردي من طرف واحد، بينما "اقتتل" يوجهنا إلى أن الحدث مشترك

وعنيف ومتبادل. واختيار "كسر" يوجهنا إلى الفعل المباشر، بينما "انكسر" يوجهنا إلى أن الفعل وقع على الفاعل نفسه دون فاعل خارجي. واختيار "علم" يوجهنا إلى الإخبار، بينما "تعلم" يوجهنا إلى الجهد والاكْتِسَاب. وهكذا فإن البنية الصرفية عند هاليداي أداة توجيه تداولية، يستخدمها المتكلم ليشكل موقف المتلقي قبل أن تبدأ عملية الإقناع النحوي والبلاغي.

أما في إطار اللسانيات المعرفية فقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أبعد من ذلك حين اعتبرت الصرف العربي "نظاما معرفيا" مخزنا في ذاكرة المتكلم (الحديثي، 1982، ص: 45). فالعقل العربي لا يخزن مفردات منفصلة، بل يخزن جذورا وأوزانا وقواعد اشتقاق. وعند عملية الإنتاج اللغوي يقوم العقل بعملية اختيار واع من بين هذه المخزونات ليوجه المعنى نحو المقصد المطلوب. فاختيار "غفور" بدل "غافر" ليس اختيارا صوتيا، بل هو اختيار معرفي يوجه المتلقي إلى فهم أن المغفرة صفة لازمة ثابتة لا فعلا عارضا. واختيار "قتل" بدل "مقتول" هو اختيار معرفي يوجهنا إلى النظر إلى النتيجة لا إلى الحدث. واختيار "شهيد" بدل "مقتول" هو اختيار معرفي يوجهنا إلى الحكم على الحدث بأنه تضحية في سبيل قيمة. أي أن البنية الصرفية عند الحديثي هي "عدسة معرفية" يرتديها المتكلم ليرى الحدث من زاوية معينة، ويجبر المتلقي على أن يرى الحدث من نفس الزاوية.

ويتفق مع هذا التصور ما ذهب إليه فاضل السامرائي في "معالم في علم الصرف" حين أكد أن العقل العربي يفكر اشتقاقيا، وأن العلاقة بين المشتقات من جذر واحد ليست علاقة شكلية، بل هي علاقة شبكية دلالية (السامرائي، 1993، ص: 41). فمن جذر "علم" تتفرع شبكة من المفاهيم: "عالم، معلم، متعلم، معلومة، تعليم، استعلام". وكل واحدة من هذه البنى توجهنا إلى جانب مختلف من جوانب "العلم". وهذا هو سر قوة العربية في التعبير عن دقائق المعنى دون أن تحتاج إلى مفردات جديدة لكل دقيقة.

وإذا انتقلنا إلى المنظور التداولي فإننا نجد أن اختيار البنية الصرفية هو "فعل قصدي" بامتياز. فالتكلم حين يختار صيغة معينة فإنه لا يختارها لأنها الأقرب صوتيا، بل يختارها لأنها الأقدر على تحقيق قصده التأثيري في المتلقي. وهذا ما أكده علماء التداولية حين تحدثوا عن "القوة الإنجازية" للكلام. فاختيار "لص" بدل "سارق" ليس اختيارا محايدا، بل هو اختيار يوجه المتلقي إلى أن يفهم أن السرقة مهنة واحتراف. واختيار "قتل" بدل "قاتل" يوجه المتلقي إلى أن يفهم أن

القتل عادة وطبع. واختيار "كذاب" بدل "كاذب" يوجه المتلقي إلى أن يفهم أن الكذب صفة ملازمة لا زلة عارضة.

وقد كان العرب القدماء يمارسون هذا التوجيه التداولي دون أن يسموه باسمه. فسيبويه حين فرق بين "كسر" و "كسر" كان يدرك أن التضعيف يوجه المعنى إلى التكثير، وأن المتكلم يستخدمه حين يريد تضخيم الحدث في ذهن السامع (سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 5). وابن جني حين قرر قاعدته "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى" كان يدرك أن كل حرف زائد هو إشارة قصدية لتوجيه المتلقي إلى طبقة دلالية جديدة (ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 144). والجرجاني حين تحدث عن "النظم" كان يدرك أن اختيار "غفور" بدل "غافر" هو اختيار قصدي لخدمة المقام البلاغي (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 65).

وإذا أردنا أن نلخص ما انتهت إليه المدارس الحديثة فيمكننا القول إنها جميعاً أكدت على أربع وظائف توجيهية أساسية للبنية الصرفية. الوظيفة الأولى هي وظيفة "تحديد المنظور" فالصرف يقرر من أي زاوية سننظر إلى الحدث: من زاوية الفاعل أم المفعول أم المكان أم الزمان أم الأداة. الوظيفة الثانية هي وظيفة "تحديد نوعية الحدث" فالصرف يقرر هل الحدث بسيط أم مركب، لازم أم متعد، فردي أم مشترك، حادث أم ثابت. الوظيفة الثالثة هي وظيفة "تحديد درجة الحدث" فالصرف يقرر هل الحدث قليل أم كثير، عارض أم متكرر، بسيط أم مبالغ فيه. الوظيفة الرابعة هي وظيفة "تحديد موقف المتكلم" فالصرف يقرر هل المتكلم يمدح أم يذم، يبالغ أم يقلل، يطلب أم يخبر.

وهذه الوظائف الأربع هي التي تفسر لنا سر البلاغة القرآنية في اختيار الصيغ الصرفية. فلماذا قال القرآن "غفور" في موضع و"غافر" في موضع آخر؟ لأن المقام الأول مقام ثبوت ودوام فاخترت صيغة الثبوت، والمقام الثاني مقام حدوث فاخترت صيغة الحدوث. ولماذا قال "أنزل" في موضع و"نزل" في موضع آخر؟ لأن الأول مقام الدفعة الواحدة فاخترت همزة التعدية، والثاني مقام التدرج فاخترت التضعيف. ولماذا قال "استجاب" ولم يقل "أجاب"؟ لأن "استجاب" توجه المعنى إلى أن الاستجابة جاءت بعد طلب وبذل جهد، وهذا أنسب لسياق الدعاء. ومن لم يدرك هذه الفروق الصرفية فقد فاتته جانب كبير من جوانب توجيه المعنى الذي أراده النص.

وخلاصة القول إن الدراسات اللسانية الحديثة لم تلغ التراث العربي، بل أكدته وأعدت صياغته. فما كان عند ابن جني "زيادة في المبنى" أصبح عند تشومسكي "اختياراً توليدياً". وما كان عند الجرجاني "نظماً" أصبح عند هاليداي "وظيفة خطابية". وما كان عند العرب "فراصة لغوية" أصبح عند الحديثي "نظماً معرفياً". وكلها تلتقي عند نقطة واحدة وهي أن البنية الصرفية ليست زخرفة ولا لعبة شكلية، وإنما هي جهاز توجيه دلالي متكامل. وهي الشرط الأول لفهم النص، لأن من لا يفهم لماذا اختيرت هذه الصيغة دون تلك، لن يفهم لماذا قيل هذا الكلام بهذه الطريقة بالذات. يتضح من خلال المطالب السابقة أن الصرف في اللغة العربية ليس علماً هامشياً يختص بدراسة أوزان الكلمات وتصريفاتها، وإنما هو العلم الجوهرى الذي تقوم عليه عملية توليد المعنى وتوجيهه من الداخل. فإذا كان النحو مسؤولاً عن ترتيب العلاقات بين الكلمات في الجملة، فإن الصرف مسؤول عن تشكيل الكلمة نفسها قبل أن تدخل في أي علاقة، وهو بذلك يمثل المرحلة الأولى والحاسمة في بناء الدلالة.

وقد كشف هذا المبحث عن أن البنية الصرفية تقوم بوظيفة "الترشيح الأول" للمعنى. فالجذر في العربية يحمل طاقة دلالية عامة مطلقة، والبنية الصرفية هي التي تصب هذه الطاقة في قوالب محددة توجهها نحو مسارات دلالية معينة. فمن خلال آلية الجذر والوزن يتم تحديد الحقل الدلالي العام، فوزن "فاعل" يوجه إلى الحدث، ووزن "فعلول" يوجه إلى الثبوت، ووزن "فعلال" يوجه إلى المبالغة والكثرة. ومن خلال آلية الزيادة والنقصان يتم إضافة طبقات دلالية جديدة على المعنى الأصلي، فالهمزة توجه إلى التعدية، والتضعيف يوجه إلى التكثير، والتاء توجه إلى المطاوعة والتكلف، والسين والتاء توجهان إلى الطلب والتحول. ومن خلال آلية الصيغ المشتقة يتم تحديد زاوية الرؤية التي ينظر منها المتكلم إلى الحدث، فاسم الفاعل يوجه إلى الفاعل، واسم المفعول يوجه إلى المتأثر، واسم المكان يوجه إلى الظرف، واسم الآلة يوجه إلى الأداة.

كما أثبت هذا المبحث أن أثر البنية الصرفية لا يقف عند حدود الكلمة المفردة، بل يمتد إلى مستوى النص فيحقق وظائف خطابية عميقة. فهو يحقق التوجيه من الإطلاق إلى التخصيص، ومن الحدث إلى الثبوت، ويحقق الاتساق النصي من خلال التناص الاشتقاقي الذي يجعل كلمات النص متآلفة رغم اختلاف صيغها، ويفتح خريطة احتمالات دلالية يختار السياق منها المعنى المناسب، ويصنع الإيقاع النفسي الذي يؤثر في المتلقي.

وقد أكدت الدراسات اللسانية الحديثة هذا الدور المحوري للصرف. ففي المنظور التوليدي أصبح الاختيار الصرفي قراراً أولياً يوجه كل البنية اللاحقة. وفي المنظور الوظيفي أصبحت كل صيغة صرفية تؤدي وظيفة تداولية في الخطاب. وفي المنظور المعرفي أصبح الصرف نظاماً ذهنياً يختار المتكلم من خلاله الصيغة التي توجه المتلقي إلى فهم معين. وفي المنظور التداولي أصبح الاختيار الصرفي فعلاً قصدياً يحمل موقف المتكلم وتقييمه للحدث.

وعليه يمكن القول إن البنية الصرفية في العربية ليست زخرفة صوتية ولا لعبة شكلية، وإنما هي جهاز متكامل لتوليد المعنى وتوجيهه وتخصيصه. وهي التي تجيب قبل النحو والسياق على أسئلة: من نتحدث عنه؟ وما نوع الحدث؟ وما درجته؟ ومن أي زاوية ننظر إليه؟ ولذلك كان فهم الصرف فهماً دلالياً شرطاً أساسياً لفهم النص، وخاصة النص القرآني، لأن الاختيار الصرفي فيه اختيار مقصود يخدم المقام ويحقق الإعجاز. ومن لم يدرك الفرق بين "غفور" و "غافر" وبين "أنزل" و "نزل" وبين "كاتب" و "مكتوب" فقد فاتته جانب مهم من جوانب المعنى الذي أراده النص.

المبحث الثالث

العلاقة بين البنية النحوية والدلالة

تشكل العلاقة بين البنية النحوية والدلالة إحدى القضايا المركزية في الفكر اللغوي العربي القديم والحديث. فاللغة ليست أصواتاً وكلمات متجاورة، وإنما هي نظام متكامل من العلاقات ينتج المعنى من خلاله. وقد أدرك النحاة العرب منذ التأسيس أن النحو ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لضبط الفهم ومنع اللبس. فالبنية النحوية عندهم كانت دائماً مقروءة بدلالة، والدلالة كانت مقروءة في إطار بنية.

وفي ضوء تطور اللسانيات الحديثة، لم تعد هذه العلاقة تُفهم بوصفها علاقة تبعية أحادية، بل بوصفها علاقة تفاعلية جدلية. فالبنية النحوية تحدد أفق الدلالة وتضبط إمكاناتها، والدلالة في الوقت نفسه توجه اختيارات البنية وتعيد تشكيلها وفق مقتضى المقام. ومن هذا المنطلق جاء هذا المبحث ليكشف عن أوجه التحديد المتبادل بين البنية والدلالة، من خلال ثلاثة محاور: البنية محددة للدلالة، والدلالة موجهة للبنية، والجدلية القائمة بينهما.

المطلب الأول: البنية النحوية بوصفها محدّدًا للدلالة

البنية النحوية في اللغة العربية ليست مجرد إطار شكلي لترتيب الكلمات داخل الجملة، بل هي منظومة متكاملة تُسهم في إنتاج المعنى وتحديدّه. فالنحو العربي منذ نشأته لم يكن غاية في ذاته، وإنما كان وسيلة لضبط الدلالة وتوضيحها. وقد أدرك النحويون الأوائل أن أي خلل في البنية يؤدي إلى غموض في المعنى أو التباس في الفهم، ومن هنا جاءت عناية سيبويه ومن بعده بالنحو بوصفه أداة دلالية قبل أن يكون مجرد قواعد شكلية.

- الإعراب بوصفه محدّدًا للمعنى

الإعراب في العربية ليس مجرد علامات تُضاف إلى أواخر الكلمات، بل هو نظام دلالي يحدد العلاقات بين عناصر الجملة. فرفع الفاعل ونصب المفعول يعكس دور كل عنصر في إنتاج المعنى. إن قولنا: "ضرب زيدٌ عمرًا" يختلف دلاليًا عن "ضربَ عمرٌو زيدًا"، رغم أن البنية الشكلية متقاربة، لكن العلامة الإعرابية هي التي تحدد من قام بالفعل ومن وقع عليه الفعل. هذا يبين أن البنية النحوية هي التي تولّد الدلالة، وأن أي تغيير في العلامة الإعرابية يؤدي إلى تغيير في المعنى. وقد أشار سيبويه إلى أن الإعراب هو الذي يرفع اللبس عن المعنى، إذ يقول: "واعلم أن من كلامهم أن يَقْتَمُوا ويُؤْخَرُوا، وَيُدْخَلُوا ويُخْرَجُوا، وإنما يُراد بذلك المعنى" (سيبويه، الكتاب، ج1، ص. 25).

- الترتيب النحوي وأثره في الدلالة

الترتيب النحوي في العربية ليس عشوائيًا، بل هو أداة لتحديد المعنى. فالتقديم والتأخير يؤديان إلى إبراز جوانب معينة من الدلالة. إن قولنا: "إياك نعبد" يختلف عن "نعبدك"، فالتقديم هنا يحقق معنى الحصر والاختصاص. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني في أن المعنى لا ينشأ إلا من خلال البنية، وأن الترتيب هو الذي يكشف عن أسرار البلاغة، حيث يقول: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 47).

- البنية التركيبية والوضوح الدلالي

البنية التركيبية للجملة تسهم في وضوح المعنى ودقته. فالجملة البسيطة مثل "قرأ الطالب الكتاب" تقدم معنى مباشرًا وواضحًا، بينما الجملة المركبة مثل "قرأ الطالب الكتاب الذي استعاره من

المكتبة" تقدم معنى أكثر تفصيلاً ودقة. إن البنية هنا هي التي تحدد مستوى الدلالة ودرجة وضوحها.

- البنية النحوية والغموض الدلالي

قد يؤدي خلل في البنية النحوية إلى غموض في الدلالة. إن قولنا: "زار محمد عليًا وهو مريض" قد يُفهم على أن محمد هو المريض أو أن عليًا هو المريض، والغموض هنا ناشئ عن البنية. إن النحو إذن ليس مجرد قواعد، بل هو أداة لتوضيح المعنى ومنع الغموض. وقد أشار المبرد إلى أن وضوح البنية هو الذي يرفع اللبس عن المعنى، وأن أي خلل في البنية يؤدي إلى غموض في الدلالة (المبرد، الكامل، ج2، ص. 88).

- التقديم والتأخير وأثرهما في المعنى

يُعَدُّ التقديم والتأخير من أبرز الظواهر النحوية والبلاغية في العربية، وهو ليس مجرد تغيير في ترتيب الكلمات، بل أداة دلالية وبلاغية تُستخدم لإبراز المعنى أو تخصيصه أو حصره. فالنحو العربي منذ سيبويه لم يكن نظامًا شكليًا جامدًا، بل كان نظامًا حيًا يتفاعل مع المعنى والسياق. فقد أشار في الكتاب إلى أن تقديم المفعول على الفعل يفيد الحصر، وأن تقديم الخبر على المبتدأ قد يكون للتوكيد أو التشويق (سيبويه، 1966، ص. 45). أما ابن جني فقد قال في الخصائص: "تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم باب واسع في العربية، يُفهم به المعنى على وجه مخصوص" (ابن جني، 1999، ص. 145). وفي السياق نفسه، أكد عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز أن سر البلاغة يكمن في النظم، وأن التقديم والتأخير من أهم وسائل النظم التي تغير المعنى وتضيف دلالات جديدة (الجرجاني، 1981، ص. 60).

الأثر الدلالي للتقديم والتأخير يتجلى في أنه يغير المعنى بشكل مباشر ويضيف دلالات بلاغية لا تتحقق في الترتيب العادي. ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، جاء المفعول به "إياك" مقدمًا على الفعل "نعبد"، وهو تقديم يفيد الحصر والقصر، أي لا نعبد إلا الله. وفي مثال آخر، في الدار زيد، تقديم الخبر على المبتدأ يفيد التوكيد ويبرز وجود زيد في الدار. كما أن تأخير الفاعل قد يفيد التشويق، مثل: جاء إلى المجلس رجلٌ، حيث يثير تأخير الفاعل فضول السامع لمعرفة من هو هذا الرجل. كذلك فإن تقديم بعض العناصر يخصص المعنى، مثل: بالصدق نرتقي، حيث تقديم الجار والمجرور يخصص وسيلة الارتقاء ويبرزها.

وفي ضوء الدراسات الحديثة، يمكن تفسير التقديم والتأخير من خلال التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية. فالبنية العميقة تحتفظ بالعلاقات النحوية الأساسية (فاعل، مفعول، مبتدأ، خبر)، بينما البنية السطحية تعكس ترتيب العناصر في النص وتُستخدم لتحقيق مقاصد بلاغية ودلالية. وقد أوضح تشومسكي (1995) أن البنية السطحية هي التي تُظهر مقاصد المتكلم، بينما البنية العميقة تظل محتفظة بالعلاقات الدلالية الأساسية، وهو ما يفسر كيف أن التقديم والتأخير يغير المعنى البلاغي دون أن يغير العلاقات النحوية الجوهرية.

ويظهر أثر التقديم والتأخير أيضاً في التحليل النصي والبلاغي، حيث يحقق الاتساق النصي ويمنح النص قدرة على التعبير عن مقاصد متعددة. ففي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ (البقرة: 115)، حيث تقديم الجار والمجرور "ولله" يفيد الحصر والتوكيد. وفي الشعر العربي، قول امرئ القيس: *قفا نبيك من نكرى حبيب ومنزل*، حيث تقديم فعل الأمر "قفا" يحقق التشويق ويشد انتباه السامع. أما في النصوص الحديثة، فيُستخدم التقديم والتأخير لتحقيق غرض أسلوبية، مثل: *بالإرادة نصنع المستقبل*. وقد أوضح الزمخشري في *الكشاف* أن هذا الأسلوب البلاغي لا يقتصر على الشكل، بل يحقق معنى دلاليًا عميقًا (الزمخشري، 1987، ص. 102). وفي الدراسات اللسانية الحديثة، يرى هاليداي ومائيسن (2014) أن التقديم والتأخير يمثلان وسيلة وظيفية لإبراز عنصر معين في الجملة بحسب المقاصد التواصلية.

فالتقديم والتأخير ليس مجرد تغيير في ترتيب الكلمات، بل هو نظام دلالي وبلاغي يحقق الحصر، التوكيد، التشويق، والتخصيص. وقد أبرز القدماء أثره في المعنى من خلال نصوصهم (سيبويه، ابن جني، الجرجاني، الزمخشري)، بينما أعاد المحدثون تفسيره في ضوء البنية العميقة والسطحية (تشومسكي، هاليداي). إن هذه الظاهرة تكشف أن النحو العربي نظام حي يتفاعل مع المعنى والسياق، وأن التقديم والتأخير من أهم أدواته في بناء الدلالة وإثراء النصوص.

2- الحذف والذكر ودورهما في توجيه البنية

يُعد الحذف والذكر من أبرز الظواهر النحوية التي تكشف عن دور الدلالة في توجيه البنية. فالتكلم حين يقرر أن يحذف عنصراً من عناصر الجملة أو أن يذكره، فإنه لا يفعل ذلك اعتباطاً، بل يوجّه اختياره وفقاً للمعنى الذي يريد إيصاله. ومن هنا فإن الحذف والذكر ليسا مجرد ظاهرتين شكليتين، بل هما آليتان دلالتان تُستخدمان لإبراز المعنى أو لإيجازه أو لتكثيفه؛ لذلك فهما من

الظواهر النحوية والبلاغية التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في بناء المعنى. فالحذف ليس مجرد إسقاط عنصر من التركيب، بل هو وسيلة دلالية وبلاغية لتحقيق الإيجاز، والتوكيد، والانسجام النصي. أما الذكر فهو إظهار العنصر في التركيب لتحقيق وضوح المعنى أو إبراز المقصد، فسيبويه يقرر أن الحذف باب واسع في العربية، وأنه لا يفهم إلا من خلال التركيب والسياق (سيبويه، 1966، ص. 212)، وقد ذهب ابن جني إلى أن الحذف ليس نقصًا، بل هو دلالة على قدرة اللغة على الإيجاز، حيث يقول: "الحذف باب من أبواب العربية، يفهم به المعنى على وجه مخصوص، وليس هو نقصًا، بل زيادة في البلاغة" (ابن جني، 1999، ص. 145)، فهو يرى أن الحذف يفتح مجالًا لتعدد الدلالات، وأنه وسيلة بلاغية لإيجاز الكلام وإثراء المعنى. وهذا القول يوضح أن الدلالة هي التي تفرض على البنية أن تُحذف أو تُذكر، وأن المعنى هو المرجعية النهائية لهذا الاختيار.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد أكد أن الحذف والذكر ليسا مجرد ظاهرتين نحويتين، بل هما جزء من النظم الذي يولد المعنى، حيث يقول: "الحذف والذكر من وجوه النظم، إذ بهما يتحدد المعنى، ويُكشف عن البلاغة" (الجرجاني، 1992، ص. 53). فهو يرى أن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تُحذف أو تُذكر، وأن النص لا يفهم إلا من خلال هذا التداخل بين الشكل والدلالة.

ومن الأمثلة على ما وضحه الزمخشري عن الحذف في قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ" حيث حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يؤدي إلى دلالة بلاغية عميقة، إذ يُراد أهل القرية لا جدرانها (الزمخشري، 1998، ج1، ص. 112). هذا المثال يبين أن الدلالة هي التي فرضت على البنية أن تُحذف، وأن المعنى هو الذي يوجّه اختيار البنية.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أن الحذف والذكر يُستخدمان وفقًا للسياق، وأن المعنى هو الذي يحدد ما إذا كان العنصر سيُذكر أو يُحذف، حيث يقول: "المتكلم العربي يختار الحذف أو الذكر وفقًا للمعنى الذي يريد التعبير عنه، وفي ضوء السياق الذي يتحدث فيه" (أنيس، 1972، ص. 89). ويؤكد عبده الراجحي أن الحذف والذكر ليسا مجرد ظاهرتين نحويتين، بل هما آليتان داليتان تُستخدمان لإبراز المعنى (الراجحي، 1990، ص. 145).

أ. ويضيف أحمد مختار عمر أن النصوص العلمية تميل إلى الذكر لضمان الدقة، بينما النصوص الأدبية تميل إلى الحذف لإيجاز المعنى وإثرائه (عمر، 1982، ص. 112). أما عبد السلام المسدي فيرى أن الحذف والذكر هما جزء من العلاقة الجدلية بين النحو والدلالة، حيث يوجّه المعنى البنية كما تولّد البنية المعنى (المسدي، 1985، ص. 67).

ويذكر فيركلو (1992) في دراساته حول تحليل الخطاب يرى أن الحذف جزء من البنية النصية التي تحقق الاتساق والانسجام، وأن المعنى يُستكمل من السياق؛ لذلك يُنظر إلى الحذف والذكر كونهما جزءاً من البنية السطحية للنص؛ إذ يُستخدمان لتحقيق مقاصد بلاغية ودلالية، بينما البنية العميقة تحتفظ بالعلاقات النحوية الأساسية، وهذا يوضح أن الحذف والذكر ليسا مجرد ظاهرتين شكليتين، بل هما جزء من النظام النصي الذي يحقق الاتساق والانسجام الدلالي.

من خلال هذه الأقوال يتضح أن الحذف والذكر ليسا مجرد ظاهرتين شكليتين، بل هما آليتان دلالتان تُستخدمان لإبراز المعنى أو لإيجازه أو لتكثيفه. فالمتكلم حين يقرر أن يحذف عنصراً من عناصر الجملة أو أن يذكره، فإنه يوجّه اختياره وفقاً للمعنى الذي يريد إيصاله. وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة ليست علاقة شكلية، بل هي علاقة وظيفية، حيث يوجّه المعنى البنية وفقاً للسياق.

إن ما ذهب إليه علماء النحو يضع الأساس لفهم هذه العلاقة؛ إذ أكدوا أن الحذف والذكر جزء من النظم الذي يولّد المعنى، وأن النص لا يُفهم إلا من خلال هذا التداخل بين الشكل والدلالة. وفي الدراسات الحديثة، نجد أن أنيس والراجحي وعمر والمسدي أكدوا أن الحذف والذكر يُستخدمان وفقاً للسياق، وأن المعنى هو الذي يحدد ما إذا كان العنصر سيُذكر أو يُحذف.

إن هذا التداخل بين النحو والدلالة يجعل النص العربي نصّاً حياً، يتشكل وفقاً للمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله، ويكشف عن جمال اللغة وثرائها. ومن هنا فإن دراسة النصوص العربية لا بد أن تراعي هذا التداخل، وأن تنظر إلى النحو والدلالة بوصفهما منظومة واحدة لا يمكن فصلها، حيث نجد الدلالة في الحذف والذكر، وفي النظم، وفي السياق، جميعاً في آن واحد.

ب. الأثر الدلالي للحذف:

الحذف يحقق عدة وظائف دلالية:

- الإيجاز: وهو ما ذكرناه سلفاً عن قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: 82). حُذف المضاف "أهل" وأُقيم المضاف إليه "القرية" مقامه، فهو حذف يفيد الإيجاز ويُفهم من السياق.
- التوكيد: الحذف قد يُستخدم لتوكيد المعنى، حيث يُفهم العنصر المحذوف من السياق، فيكون المعنى أوضح وأقوى.
- الانسجام النصي: الحذف يحقق انسجاماً بين أجزاء النص، حيث يُترك للمتلقي استكمال المعنى من السياق.
- التشويق: أحياناً يُستخدم الحذف لإثارة فضول المتلقي، حيث يُترك له استنتاج العنصر المحذوف.

ج. الأثر الدلالي للذكر:

الذكر هو إظهار العنصر في التركيب، وهو يحقق وظائف دلالية مغايرة للحذف:

- الوضوح: ذكر العنصر يزيل اللبس ويحقق وضوح المعنى.
 - الإبراز: ذكر العنصر يبرز المقصد ويؤكد عليه.
 - التخصيص: الذكر قد يُستخدم لتخصيص المعنى أو تحديده بدقة.
- فالحذف والذكر ظاهرتان نحويتان وبلاغيتان تؤثران في بناء المعنى. الحذف يحقق الإيجاز، التوكيد، التشويق، والانسجام النصي، بينما الذكر يحقق الوضوح، الإبراز، والتخصيص. وقد أبرز القدماء أثرهما في المعنى من خلال نصوصهم، في حين أعاد المحدثون تفسيرهما في ضوء تحليل الخطاب والبنية النصية (فيركلو) فهذه الظاهرة تكشف أن النحو العربي نظام حي يتفاعل مع المعنى والسياق، وأن الحذف والذكر من أهم أدواته في بناء الدلالة وإثراء النصوص.
- كما تبين لنا أن التراث اللغوي العربي، لم يكن يدرس اللغة لذاتها، وإنما كان ينظر إليها بوصفها أداة للكشف عن المعنى وفهم النص، خاصة النص القرآني. فالقاعدة عندهم لم تكن غاية، وإنما كانت وسيلة للوصول إلى "المعنى المقصود".

وفي الختام، يمكن القول إن دراسة هذا المبحث تفتح الباب أمام مزيد من البحث والتأمل في العلاقة بين البنية والدلالة، وتدعونا إلى قراءة النص العربي قراءة جديدة تتجاوز السطح إلى الأعماق، وتسأل دائماً: "لماذا قال هكذا ولم يقل غيره؟"

ولا شك أن ما توصلنا إليه هنا لا يدعي الإحاطة والشمول، فباب البحث في اللغة واسع، وما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتقصي.

المطلب الثاني: الدلالة بوصفها موجّهة للبنية النحوية

إن المعنى في اللغة العربية ليس مجرد نتيجة للبنية النحوية، بل هو قوة موجّهة لها، إذ يفرض على المتكلم أن يختار تراكيب معينة دون غيرها ليبرز دلالات محددة يقصدها ويريد إيصالها إلى المتلقي. فالمتكلم حين يريد أن يحقق معنى الحصر أو الاختصاص، لا يكتفي بالصياغة العادية، بل يلجأ إلى تقديم المفعول به أو استعمال أسلوب خاص يحقق هذا المعنى، فنجد الزمخشري في *الكشاف* يوضح أن التقديم في قوله تعالى: *"إياك نعبد"* يحقق معنى القصر، وأنه لو قيل *"نعبدك"* لما أفاد الحصر (الزمخشري، 1998، ج1، ص. 112). وهذا يبين أن المعنى هو الذي فرض على البنية أن تتغير، فجاء التقديم ليؤدي وظيفة دلالية محددة. ومن هنا فإن الدلالة ليست تابعة للنحو فقط، بل هي أيضاً موجهة له، تحدد مساره وتفرض عليه أن يتشكل وفقاً لمقتضياتها.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذه الحقيقة حين قال: *"واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف الجملة التي تصلح أن تكون مبتدأ، والتي تصلح أن تكون خبراً، وتعرف موضع الفاعل والمفعول، وما يجوز فيه التقديم والتأخير"* (الجرجاني، 1992، ص. 47). هذا القول يوضح أن المعنى هو الذي يحدد البنية، وأن المتكلم يختار التراكيب وفقاً للدلالة التي يريد إبرازها.

أما ابن جني فقد أكد أن المعنى هو المرجعية النهائية للنحو، إذ يقول: *"إنما يُحمل الكلام على المعنى، لا على اللفظ وحده"* (ابن جني، 1952، ج2، ص. 144). وهذا يعني أن البنية النحوية لا تُفهم إلا في ضوء المعنى، وأن المعنى هو الذي يوجّه اختيار البنية.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أن المتكلم يختار التراكيب وفقاً للسياق الذي يتحدث فيه، وأن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة (أنيس، 1972، ص. 89).

ويضيف أحمد مختار عمر أن النصوص العلمية تعتمد على البنية لضمان الدقة، وأن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تكون واضحة ومباشرة (عمر، 1982، ص. 112). بينما يرى عبد السلام المسدي أن النحو والدلالة وجهان لعملة واحدة، وأن المعنى هو الذي يوجّه البنية كما أن البنية تولّد المعنى (المسدي، 1985، ص. 67).

من خلال هذه الأقوال يتضح أن المعنى ليس مجرد نتاج للبنية، بل هو قوة موجهة لها. فالمتكلم حين يريد أن يحقق معنى معيناً، يختار البنية التي تحقق هذا المعنى. وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة ليست علاقة شكلية، بل هي علاقة وظيفية، حيث يوجّه المعنى البنية وفقاً للسياق.

إن ما ذهب إليه الجرجاني في نظرية النظم يضع الأساس لفهم هذه العلاقة، فهو يرى أن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة، وأن النحو ليس مجرد قواعد، بل هو أداة بلاغية ودلالية. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه ابن جني حين أكد أن الكلام يُحمل على المعنى لا على اللفظ وحده، مما يعني أن المعنى هو المرجعية النهائية للنحو.

وفي الدراسات الحديثة، نجد أن أنيس والراجحي وعمر والمسدي يؤكدون أن المعنى هو الذي يوجّه البنية، وأن النص لا يُفهم إلا من خلال هذا التداخل بين النحو والدلالة. وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة جدلية متبادلة، حيث يوجّه المعنى البنية كما توجه البنية المعنى.

إن هذا التداخل بين النحو والدلالة يجعل النص العربي نصّاً حياً، يتشكل وفقاً للمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله، ويكشف عن جمال اللغة وثنائها. ومن هنا فإن دراسة النصوص العربية لا بد أن تراعي هذا التداخل، وأن تنظر إلى النحو والدلالة بوصفهما منظومة واحدة لا يمكن فصلها.

- المعنى والسياق في توجيه البنية:

إن السياق هو أحد أهم العوامل التي تجعل الدلالة موجّهة للبنية النحوية، إذ إن المتكلم لا يختار تراكيبه النحوية بمعزل عن الظروف المحيطة بالكلام، بل يوجّه اختياره وفقاً للمعنى الذي يريد إيصاله في سياق محدد. فالجملة الواحدة قد تتخذ أكثر من شكل نحوي بحسب المقام، والمعنى هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة.

وقد أشار إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار العربية إلى أن المتكلم يختار التراكيب وفقاً للسياق الذي يتحدث فيه، وأن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة، حيث يقول:

"إن المتكلم العربي لا يضع كلماته في تراكيبها إلا بعد أن يستحضر المعنى الذي يريد التعبير عنه، فيوجّه البنية بما يتفق مع هذا المعنى" (أنيس، 1972، ص. 89). هذا القول يوضح أن المعنى هو المرجعية النهائية للبنية، وأن السياق هو الذي يحدد شكلها.

فالنص لا يفهم إلا من خلال تداخل البنية والدلالة، والمعنى هو الذي يحدد اختيار البنية؛ إذ إنّ النحو ليس مجرد قواعد شكلية، بل هو أداة دلالية، يوجّهها المعنى في ضوء السياق" (الراجحي، 1990، ص. 145). وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة وظيفية، حيث يوجّه المعنى البنية وفقاً للسياق.

فضلا عن ذلك فلا يجب أن نغفل دور السياق في توجيه البنية، إذ لا يمكن فهم المعنى المراد إلا من طريق الإحاطة بالسياق، يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أن الكلام لا يفهم على وجهه إلا إذا نظر فيه إلى ما قبله وما بعده، فإن المعنى يقتضي أن يُقدّم شيء ويُؤخّر آخر" (الجرجاني، 1992، ص. 53). هذا القول يوضح أن السياق هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة، وأن المعنى هو الذي يوجّه اختيار التراكيب، فلا يمكن الوصول إلى المعنى المراد بالنظر إلى الكلمات منفردة دون الإحاطة بالسياق الذي ترد فيه، من طريق النظر إلى النص كاملاً.

ومن ذلك ما نجده في النصوص العلمية؛ فهي تعتمد على البنية لضمان الدقة، فالمعنى هو الذي يفرض على البنية أن تكون واضحة ومباشرة، يقول مختار عمر: "إن وضوح البنية في النصوص العلمية ليس غاية في ذاته، بل هو نتيجة لضرورة دلالية، إذ إن المعنى العلمي يفرض على البنية أن تكون دقيقة ومباشرة" (عمر، 1982، ص. 112).

وبهذا يتّضح لنا أن النحو والدلالة وجهان لعملة واحدة، وأن المعنى هو الذي يوجّه البنية كما أن البنية تولّد المعنى، حيث يقول المسدي: "النحو والدلالة متعانقان، فالمعنى يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة، والبنية بدورها تولّد المعنى" (المسدي، 1985، ص. 67).

مما سبق يتّضح أن السياق هو الذي يحدد البنية النحوية في كثير من الأحيان، وأن المعنى هو المرجعية النهائية للبنية. فالتكلم حين يريد أن يحقق معنى معيناً في سياق محدد، يختار البنية التي تحقق هذا المعنى. وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة ليست علاقة شكلية، بل هي علاقة وظيفية، حيث يوجّه المعنى البنية وفقاً للسياق.

إن ما ذهب إليه الجرجاني في نظرية النظم يضع الأساس لفهم هذه العلاقة، فهو يرى أن الكلام لا يُفهم على وجهه إلا إذا نظر فيه إلى ما قبله وما بعده، مما يعني أن السياق هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه أنيس والراجحي وعمر والمسدي في الدراسات الحديثة، حيث أكدوا أن المعنى هو الذي يوجّه البنية، وأن النص لا يُفهم إلا من خلال هذا التداخل بين النحو والدلالة.

إن هذا التداخل بين النحو والدلالة يجعل النص العربي نصًا حيًا، يتشكل وفقًا للمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله في سياق محدد، ويكشف عن جمال اللغة وثرائها. ومن هنا فإن دراسة النصوص العربية لا بد أن تراعي هذا التداخل، وأن تنظر إلى النحو والدلالة بوصفهما منظومة واحدة لا يمكن فصلها، فالعلاقة بين البنية النحوية والدلالة تمثل إحدى القضايا المركزية في الفكر اللغوي العربي، وقد تناولها القدماء والمحدثون بمنظورين مختلفين، لكنهما يلتقيان في التأكيد على أن المعنى لا ينفصل عن البنية، وأن النص لا يُفهم إلا من خلال التداخل بين الشكل والدلالة، فالقدماء، وعلى رأسهم سيبويه، نظروا إلى الإعراب بوصفه أداة دلالية، إذ يقرر أن العلامة الإعرابية هي التي تحدد وظيفة الكلمة في الجملة، وأن أي خلل في الإعراب يؤدي إلى التباس في المعنى. فحين يقول: "واعلم أن من كلامهم أن يقدّموا ويؤخروا، وإنما يُراد بذلك المعنى" (سيبويه، 1988، ج1، ص. 25)، فإنه يربط مباشرة بين البنية النحوية والدلالة، ويجعل الإعراب وسيلة لرفع اللبس عن المعنى. هذا التصور يضع الدلالة في قلب البنية، ويجعلها جزءًا من النظام النحوي ذاته.

المطلب الثالث: جدلية التفاعل بين النحو والدلالة

إن العلاقة بين النحو والدلالة ليست علاقة خطية أحادية الاتجاه، بل هي علاقة جدلية متبادلة، حيث يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه في الوقت ذاته. فالنحو يوجّه المعنى من خلال البنية، والدلالة تعيد تشكيل النحو وفقًا لمقتضيات السياق والمقام. هذه الجدلية هي التي تمنح النص العربي حيويته وثرائه، وتجعل اللغة قادرة على التعبير عن أدق المعاني وأعمقها.

وهذا يبين أن المعنى هو الذي يفرض على البنية أن تتشكل بطريقة معينة، وأن النحو والدلالة متداخلان بشكل لا يمكن الفصل بينهما.

أما في الدراسات الحديثة، فقد أكد إبراهيم أنيس أن المتكلم لا يضع كلماته في تراكيبها إلا بعد أن يستحضر المعنى الذي يريد التعبير عنه، وأن السياق هو الذي يوجّه البنية (أنيس، 1972، ص. 89). ويضيف عبده الراجحي أن النص لا يُفهم إلا من خلال تداخل البنية والدلالة، وأن المعنى هو الذي يحدد اختيار البنية (الراجحي، 1990، ص. 145). بينما يرى عبد السلام المسدي أن النحو والدلالة وجهان لعملة واحدة، وأن العلاقة بينهما علاقة جدلية متبادلة، حيث يوجّه المعنى البنية كما تولّد البنية المعنى (المسدي، 1985، ص. 67).

إن هذه الجدلية تتجلى بوضوح في النصوص القرآنية والشعرية. ففي قوله تعالى: "إياك نعبد" نجد أن التقديم يحقق معنى الحصر، وأن البنية هنا قد تشكلت وفقاً للمعنى الذي أراد النص إيصاله. وفي الشعر العربي، نجد أن الشاعر قد يلجأ إلى الحذف أو التكرار أو التقديم والتأخير ليعزز معنى معين أو ليعزز الدلالة العاطفية للنص. وهذا يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة جدلية متبادلة، حيث يوجّه المعنى البنية كما تولّد البنية المعنى.

إن جدلية التفاعل بين النحو والدلالة تكشف أن النص العربي لا يمكن أن يُفهم إلا من خلال هذا التداخل. فالنحو يحدد العلاقات بين عناصر الجملة، والدلالة تفرض على النحو أن يتشكل بطريقة معينة وفقاً للسياق. ومن هنا فإن العلاقة بين النحو والدلالة ليست علاقة شكلية، بل هي علاقة وظيفية، حيث يوجّه المعنى البنية ويعيد تشكيلها، والبنية بدورها تولّد المعنى وتكشف عنه.

وما ذهب إليه القدماء في التراث، فضلاً عما أكدّه المحدثون في الدراسات الحديثة، يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة جدلية متبادلة، وأن النص العربي لا يُفهم إلا من خلال هذا التداخل. وهذا يجعل دراسة النصوص العربية دراسة تكاملية، تراعي النحو والدلالة معاً، وتكشف عن جمال اللغة وثرائها.

إن العلاقة بين البنية النحوية والدلالة علاقة عضوية جدلية. فالبنية تحدد أفق الدلالة وتضبطها، والدلالة توجه البنية وتعيد تشكيلها، وبينهما سياق يجعل هذا التفاعل ممكناً ومفهوماً. ومن ثم فإن دراسة النص العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن هذا التداخل. ففهم البنية دون الدلالة يؤدي إلى تجريد جاف، وفهم الدلالة دون البنية يؤدي إلى تأويل مفتوح. أما الفهم المتكامل فيتحقق حين ننظر إلى النص بوصفه نتاجاً لتفاعل البنية والدلالة معاً، حيث يتجلى جمال اللغة وسرها.

مما تقدم في هذا المبحث يتضح أن الموضوع الذي تناولناه لم يكن مجرد قضية نظرية معزولة، وإنما هو حلقة أساسية في فهم البنية اللغوية العربية وآليات عملها. فقد تبين لنا أن كل مستوى من مستويات التحليل اللغوي - سواء كان نحويًا أو صرفيًا أو دلاليًا - لا يعمل بمعزل عن المستويات الأخرى، وإنما تتكامل جميعها لإنتاج معنى متماسك ومقصود.

ولقد حاولنا في هذا المبحث أن نتبع أهم القضايا المتعلقة بالموضوع، فبدأنا بتأصيله نظريًا، ثم انتقلنا إلى تحليل أبرز آلياته وتطبيقاته، وصولًا إلى بيان أثره في توجيه الدلالة وتشكيل الخطاب. وقد ظهر لنا من خلال العرض والتحليل أن اللغة العربية تتميز بمرونة بنيوية عالية تتيح للمتكلم خيارات متعددة، لا يختار منها إلا ما يخدم مقصده ويحقق أثره في المتلقي.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لعناصر بنية النظام اللغوي العربي، يتضح لنا أن النحو والصرف ليسا علمين منفصلين، وإنما هما جناحان لا يطير البناء اللغوي إلا بهما معًا. فالصرف يمنحنا الكلمة بنييتها ودلالاتها الأصلية، والنحو يمنح هذه الكلمة موقعها ووظيفتها وعلاقتها بغيرها. ومن اجتماعهما تنشأ "الجملة" التي هي الوحدة الحقيقية للتواصل.

لقد رأينا في المبحث الأول كيف أن النحو هو علم البناء والتركيب، وأنه هو الذي يضبط العلاقات بين عناصر الجملة ويحولها من كلمات متفرقة إلى كلام مفيد. ورأينا كيف أن مرونة التركيب العربي وتعدد أنماطه لم تكن فوضى، بل كانت خاضعة لقانون نحوي دقيق يخدم المعنى.

وفي المبحث الثاني تبين لنا أن الصرف هو علم التوليد والبناء الأول. وأنه هو المسؤول عن إغناء المعجم العربي، وعن ربط الدلالة بالبنية، وعن تهيئة الكلمة للدخول في التركيب. فلا يمكن للبناء النحوي أن يقوم على كلمات ضعيفة البنية أو فاسدة الاشتقاق.

وأما في المبحث الثالث فقد وصلنا إلى الغاية التي من أجلها وجد النحو والصرف معًا، وهي "الدلالة". فظهر لنا جليًا أن الشكل النحوي ليس قالبًا فارغًا، بل هو صانع للمعنى. وأن التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتذكير، كلها أساليب نحوية تملك قدرة هائلة على توليد دلالات جديدة لم تكن لتوجد لولا هذا البناء.

ومن هنا نخلص إلى أن "بنية النظام اللغوي" في العربية بنية وظيفية في المقام الأول. فكل قاعدة صرفية وراءها غاية دلالية، وكل قانون نحوي وراءه مقصد تعبيرى. ولم تكن عناية العرب باللغة عناية شكلية، وإنما كانت عناية بمقاصد الكلام وطرائق الإفهام.

إن هذه الدراسة تدعونا إلى تجاوز الحفظ والتلقين في دراسة النحو والصرف، إلى الفهم والوظيفة. فبدل أن نسأل: "ما إعراب هذه الكلمة؟" نسأل: "لماذا جاءت مرفوعة هنا؟ وما الذي أضافته هذه الرفع إلى المعنى؟" وبدل أن نسأل: "ما وزن هذه الكلمة؟" نسأل: "لماذا اختير هذا الوزن دون غيره؟ وما الظل الدلالي الذي أضافه؟"

وبهذا الفهم التكاملي نكون قد وضعنا اليد على سر من أسرار إعجاز العربية. فهي لغة لا تكتفي بإيصال المعنى، بل تحسن بنائه وترتبه وتزينه، لتجعل من الشكل خادماً للمضمون، ومن البنية طريقاً إلى الدلالة.

وهكذا نكون قد أنهينا الفصل الأول الذي كان مدخلاً ضرورياً لدراسة أعمق في المستويات اللغوية الأخرى. ففهم البنية هو المفتاح لفهم النص، وفهم العلاقة بين الشكل والمعنى هو الطريق إلى تذوق جمال اللغة العربية..

دليل محاور الفصل

المبحث السادس النحو والصرف وبنية النظام اللغوي

المقدمة

المبحث الأول النحو وبناء التركيب

المقدمة

المطلب الأول: مفهوم النحو وأثره في بناء التركيب:

المطلب الثاني: أهمية النحو في تركيب الكلام

المطلب الثالث: بناء المعنى من خلال التركيب النحوي

المطلب الرابع: توظيف النحو في بناء الدلالة:

المطلب الخامس: التكامل بين البنية النحوية والسياق في توجيه المعنى

المبحث الثاني الصرف وتوليد البنية اللغوية ودورها في توجيه المعنى

المطلب الأول: مفهوم البنية الصرفية وعلاقتها بالدلالة

المطلب الثاني: آليات البنية الصرفية في توجيه المعنى

المطلب الثالث: مظاهر توجيه المعنى بالبنية الصرفية في النص

المطلب الرابع: البنية الصرفية في الدراسات اللسانية الحديثة ودورها في توجيه المعنى

المبحث الثالث العلاقة بين البنية النحوية والدلالة

المطلب الأول: البنية النحوية بوصفها محدّدًا للدلالة

المطلب الثاني: الدلالة بوصفها موجّهة للبنية

المطلب الثالث: جدلية التفاعل بين النحو والدلالة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المحتويات

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية القديمة

1. ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1985). *الشافية في علم التصريف* (تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين). بيروت: دار الكتب العلمية.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952). *الخصائص* (ج 1-3، تحقيق: محمد علي النجار). القاهرة: دار الكتاب العربي.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). *التصريف الملوكي*. القاهرة: دار الكتب.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). *الخصائص* (تحقيق: محمد علي النجار). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. ابن السراج، أحمد. (1996). *الأصول في النحو*. القاهرة: دار الكتب.
6. ابن السراج، محمد بن السري. (1985). *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
7. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1992). *المقرب في علم الصرف*. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1992). *المتع في التصريف* (تحقيق: فخر الدين قباوة). بيروت: دار الكتب العلمية.
9. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1994). *المتع في التصريف*. بيروت: دار الكتب العلمية.
10. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). *شرح التسهيل* (تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون). القاهرة: دار هجر.
11. الجرجاني، عبد القاهر. (1981). *دلائل الإعجاز*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. الجرجاني، عبد القاهر. (1992). *دلائل الإعجاز*. بيروت: دار المعرفة.
13. الجرجاني، عبد القاهر. (2004). *أسرار البلاغة*. بيروت: دار المعرفة.
14. الجرجاني، عبد القاهر. (2004). *دلائل الإعجاز* (تحقيق: محمود محمد شاكر). القاهرة: مكتبة الخانجي.
15. الرضي الإسترابادي، محمد بن الحسن. (1996). *شرح الرضي على الشافية* (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الكتب العلمية.
16. الزمخشري، محمود بن عمر. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. بيروت: دار الكتب العلمية.
17. الزمخشري، محمود بن عمر. (1987). *المفصل في صناعة الإعراب*. بيروت: دار الكتب العلمية.
18. الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). *الكشاف عن حقائق التنزيل*. بيروت: دار الكتب العلمية.
19. الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). *المفصل في صناعة الإعراب*. بيروت: دار الجيل.
20. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1966). *الكتاب*. القاهرة: دار الكتب.
21. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (ج 1-4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.
22. المبرد، محمد بن يزيد. (1995). *الكامل في اللغة والأدب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

23. المبرد، محمد بن يزيد. (1997). *المقتضب* (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة). بيروت: دار الكتب العلمية.
24. أبو المكارم، ع. (2003). *النحو العربي: خطاب وتداول*. مكتبة الآداب.
25. ابن الأثير، ض. (1998). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر* (تحقيق: أحمد الحوفي). دار نهضة مصر.
26. ابن هشام (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق: مازن المبارك). دار الفكر.
27. الجاحظ، ع. (1968). *البيان والتبيين* (تحقيق: عبد السلام هارون). مكتبة الخانجي.
28. الجرجاني، ع. (1981). *دلائل الإعجاز* (تحقيق: محمد رشيد رضا). دار المعرفة.
29. الرضي، ر. (1998). *شرح الرضي على كافية ابن الحاجب* (تحقيق: يوسف حسن عمر). جامعة قار يونس.
30. السكاكي، ي. (2000). *مفتاح العلوم* (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). دار الكتب العلمية.
31. القرطاجني، ح. (1966). *منهاج البلغاء وسراج الأدباء* (تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة). دار الكتب الشرقية.

ثانياً: المصادر العربية الحديثة

32. أنيس، إبراهيم. (1972). *من أسرار العربية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
33. تمام حسان. (2006). *اللغة العربية معناها ومبناها*. القاهرة: عالم الكتب.
34. الحديثي، خديجة. (1982). *الصرف العربي: نشأته وتطوره*. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
35. الخالدي، ص. (2008). *نظرات في الجملة العربية*. دار الكتاب الجامعي. الرضي، ر. (1998).
36. دي بوجراند، ر. (2004). *النص والخطاب والإجراء* (ت. تمام حسان). عالم الكتب.
37. الراجحي، عبده. (1988). *علم الصرف*. القاهرة: دار النهضة العربية.
38. الراجحي، عبده. (1990). *علم اللغة*. القاهرة: دار النهضة العربية.
39. السامرائي، ف. (2001). *الجملة العربية والمعنى*. دار الفكر.
40. السامرائي، فاضل صالح. (1993). *معالم في علم الصرف*. بغداد: دار الحرية.
41. السامرائي، فاضل صالح. (1993). *معاني النحو*. عمان: دار عمار.
42. السامرائي، فاضل صالح. (2000). *معاني النحو*. عمان: دار الفكر.
43. السامرائي، فاضل صالح. (2005). *نظرات في الجملة العربية*. عمان: دار عمار.
44. شاهين، ع. (2003). *بناء الكلام العربي*. مكتبة الآداب. نصار، ح. (1988). *بناء المعجم العربي*. دار مصر للطباعة.
45. عمر، أحمد مختار. (1982). *علم الدلالة*. القاهرة: عالم الكتب.
46. المخزومي، مهدي. (1986). *في النحو العربي نقد وتوجيه*. بيروت: دار الرائد العربي.
47. المسدي، عبد السلام. (1985). *اللسانيات وأسسها المعرفية*. بيروت: دار الكتاب الجديد.
48. المطلبي، أحمد. (1984). *دراسات نحوية*. بغداد: جامعة بغداد.

49. هادي نهر. (2007). *النحو الوظيفي*. عمان: دار الأمل.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الأصلية

50. Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge: MIT Press.
51. Fairclough, N. (1992). *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press.
52. Habash, N. (2010). *Introduction to Arabic Natural Language Processing*. Morgan & Claypool.
53. Halliday, M. A. K., & Matthiessen, C. M. I. M. (2014). *Halliday's Introduction to Functional Grammar* (4th ed.). London: Routledge.
54. Lakoff, G. (1987). *Women, Fire, and Dangerous Things: What Categories Reveal about the Mind*. Chicago: University of Chicago Press.
55. Ryding, K. (2005). *A Reference Grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge: Cambridge University Press.

الفصل السابع

الميزان التصغيري: ظاهرة صرفية بين القدماء والمحدثين

The Diminutive Pattern: A Morphological Phenomenon between Classical and Modern Scholars

م.د. بيداء عبد الحسن ردام

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - العراق

baidaa.abd@rashc.uobaghdad.edu.iq

الملخص

التصغير ظاهرة صرفية شائعة الاستعمال في التراث العربي اللغوي، تداوله علماء العربية في المؤلفات القديمة والمعاصرة؛ عادة ما يستعمل بقصد التقليل والتصغير والتحقير، فضلاً عن التقريب والتحبب وكذلك التعظيم.

الكلمات المفتاحية: الميزان التصغيري؛ التصغير؛ الصرف؛ القدماء؛ المحدثون

Abstract

Diminutives are a common morphological phenomenon in the Arabic linguistic tradition, discussed by Arab scholars in both ancient and modern works. They are typically used to express smallness, belittlement, and contempt, as well as to convey closeness, affection, and even magnification.

Keywords: Diminutive pattern; Diminution; Morphology; Classical scholarship; Modern scholarship

المقدمة

قبل الشروع في الحديث عن التصغير ومعناه اللغوي والاصطلاحي لا بد من الإشارة الى فرضية البحث والغاية منه، هي البحث في الميزان التصغيري وأسباب استعماله وتنوع معانيه، فضلاً عن

اتفاق بعضها، وكذلك البحث في الوزن التصريفي وعلاقة الوزن التصغيري به، وهل هو جزء منه، وهل هنالك علاقة بين الجانب الصوتي والتصريفي في تكوين الوزن التصغيري، وما موقف القدماء والمحدثين منه، وما موقف المجامع اللغوية من بعض صور التصغير، أما الدراسات السابقة فهي قليلة قياساً بأهميته في جوانب الحياة، فضلاً عن أنها عبارة عن إشارات إلى الوزن التصغيري، ولم تبين الفرق بينه وبين الوزن الصرفي بشكل مركز، ومن هذه الدراسات:

- كتاب التصغير في أصوله ودلالاته، لإبراهيم السامرائي، بغداد- مطبعة الحكومة، د.ط، 1965م، 1385هـ، تناول فيه نقدًا لآراء القدماء حول التصغير، ونعته بالتفكير الفلسفي الخيالي الذي سار عليه علماء العربية القدماء، ومن اتبعهم فيه من المحدثين؛ إذ يرى أنه في مصنفاتهم حشد من المعلومات، إذ مضوا يكتبون لأنفسهم مادة لم تجر على لغة العرب والسنة المعربين؛ لأنه ليس في كلام العرب.

- منزلة الوزن التصريفي بين الوزن العروضي والوزن التصغيري، محمد عبد الجبار بوشعالة، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات الصرفي بين التحويل والتصريف، صفاقس 21-22 أكتوبر 2009م، تونس 2020م، أجرى فيه موازنة بين الوزن التصريفي والوزن العروضي مع تعريف موجز عن الوزن التصغيري، إذ كان أكثر اهتمامه قائماً على إخضاع الوزن العروضي للوزن التصريفي.

- الوزن التصريفي والتصغيري في اللغة العربية رؤية في تيسير الصرف العربي، سليمة جبار غانم، مجلة آداب ذي قار، ع(10) نيسان 2013م، ترى الباحثة أن لا يوجد مسوغاً للوزن التصغيري؛ بمعنى توزن الكلمات سواء كانت مصغرة أم لم تكن بمقياس واحد، فضلاً عن دعوتها إلى الاستغناء عن صيغ التصغير الثلاث.

- التصغير في اللغة العربية نظرة في: الدلالة والتحليل الصوتي، محمد أمين الروايدة، بحث منشور على موقع جامعة عين شمس، اهتم الباحث بدراسة التصغير ضمن التشكيل الصوتي والبنية المقطعية لأوزانه.

التصغير في اللغة والاصطلاح

التصغير لغة التقليل، من الأصل اللغوي الصحيح الصاد والغين والراء، يدل على قلة وحقارة، والصغر ضد الكبر، والصغير خلاف الكبير (أحمد بن فارس، 1399 هـ - 1979 م، 290/3)، والتصغير مصدر الفعل صَغَرَ المزيد بتضعيف العين، يدل على المبالغة في التحقير والتقليل وما يدل عليه التصغير.

وفي الاصطلاح

هو تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً كَرَجِلٌ، وَدُرَيْهَمَاتٍ، وَفُبَيْلٌ، وَأُخَيٌّ، ويبنى عليه ما في قوله: (صلى الله عليه وآله وسلم) في حق عائشة (رضي الله عنها)، "خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء" (الجرجاني (ت: 816 هـ)، 2007 م، 60).

الوزن التصغيري بين القدماء والمحدثين

ظهر مصطلح التصغير عند الخليل إذ قال فيه: "والتصغير على أربعة أنحاء: تقريب، وتقليل، وتصغير، وتحقير" (الفراهيدي، ط2، 1986 م، 142 / 8)، نقل المبرد قول للخليل بأن التصغير وضع على ثلاثة أبنية على فلس ودرهم ودينار؛ وذلك إن كل تصغير لا يخرج من مثال: فُلَيْسٌ، وَدُرَيْهَمٌ، وَدُنَيْنِيٌّ؛ فإن كانت في آخره زائدة لم يعتد بها وصغر على هذه الأمثلة، من ثم جيء بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير (المبرد، 1386 هـ، 236/2).

بعد أن شاع تداول التصغير على ألسنة العرب وفي معاملاتهم أفرد له سيبويه باباً تحت عنوان "باب التصغير"، الذي ذكر فيه قواعده بقوله: "اعلم أن التصغير إنما في الكلام هو على ثلاثة أمثلة على: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ" (سيبويه، ط3، 1408 هـ - 1988 م، 417/3)، ذكر ابن السراج تحت باب التحقير إن "التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر، ويبنى أوله على الضم وجعل ثالثة ياء ساكنة قبلها فتحة، ولا يجوز أن تصغر اسم يكون أقل من ثلاثة أحرف" (ابن السراج، 36/3)، لما كان التصغير أسلوب لغوي من أساليب العرب وظاهرة صرفية في علم الصرف؛ ينبغي توفر قواعد تضبط صيغته التي هي من صيغ الوزن الصرفي، ففي فلسفة الوزن وأوجه التقارب بين الوزنين، ورد عن الخليل تحديد ثلاثة صيغ تقدم ذكرها وهي: "فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ"، فقد قيل له لم ثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟! فقال: "وجدت معاملة

الناس على فلس، ودرهم، ودينار؛ فصار فلس مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، ودرهم مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف، ودينار مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف، رابعها حرف عله" (ابن يعيش، ط1، 1422هـ-2001م، 398/3).

فسر سيبويه هذه الأوزان بأن فُعِلَ لما كان عدد حروفه ثلاثة وهو أدنى التصغير؛ يكون مصغراً على أقل من فُعِلَ، نحو فُلَيْس، وهذا يشمل جميع ما كان على ثلاثة أحرف، أما فُعِيلَ وهو المثال الثاني؛ فهو لما كان على أربعة أحرف نحو: جُعِفِرَ، فعدة حروف الكلمة تكون على أربعة أحرف صار التصغير على مثال فُعِيلَ تحركن جمع أو لم يتحركن، أو اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن، كما صار على البناء الذي عدة حروفه ثلاثة على مثال الوزن الأول فُعِلَ، في حين فُعِيلَ لما كان على أربعة أحرف، وكان الرابع منه واوًا أو ألفًا أو ياء، نحو: مُصْبَاح: مُصَيَّبِيح؛ لذا لا يبالي بكثرة الحركات ولا بقلتها ولا اختلافها، وهذا يشمل ما كان على خمسة أحرف ووزنه فُعِيلَ (سيبويه 3/ 415، 416).

بناءً على تفسير سيبويه نجد أن الوزن التصغيري اقترض من الميزان الصرفي آليته التي تعتمد على استعمال صيغة (فعل) الثلاثي، الذي هو الأساس في الميزان الصرفي، فضلاً عن اعتماد الحروف الأصول للكلمة في صيغة (فُعِلَ) وهو أدنى التصغير، وذكر أنه لا يكون مصغراً على أقل من هذا البناء؛ لأن الياء من مقتضيات الوزن التصغيري، فبسبب زيادتها يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المدّ واللين، لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم، فنكبوا عن الألف؛ لاستبداد الكسر بها في قولهم مساجد ودرهم، ولأن البناء قد لا يخلص للتصغير، فيصير على فُعال كغُراب؛ لذا عدلوا إلى الياء؛ لأنها أخف من الواو (ابن يعيش 397/3)، في حين ذكر أبو البركات الأنباري العلة في زيادة ياء ساكنة ثالثة: "إنما كانت ياءً؛ لأنهم زادوا الألف في التكسير والتصغير والتكسير من واد واحد زادوا به الياء؛ لأنها أقرب إلى الألف من الواو، وإنما كانت ساكنة ثالثة؛ لأن ألف التكسير لا تكون إلا كذلك" (سيبويه 3/ 415، 416). في نظر المحدثين تعدّ هذه الياء من الدواخل على الصيغة الاسمية (مبروك حمود الشايع الشمري، مج(4)، ع(14)، ذو الحجة 1437هـ، سبتمبر 2016م، 36).

وقيل أيضاً لما كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقص حرف؛ فإذا كان الغرض تغيير صيغة المكبر عن حاله، كما يحصل التغيير بالزيادة كذلك يحصل بالنقص، والنقص يناسب معنى

التصغير لما كان الغرض منه النقص والتقليل والتحقيق؟! نقل ابن يعيش جوابين عن فلسفة الزيادة في الوزن التصغيري بما جاء في قوله (المصدر نفسه 3/ 397): أحدهما: لما كان التصغير صفة وحلية للمصغر بالمصغر، والصفة لفظ زائد على الموصوف جُعل التصغير الذي هو خلف عنه بزيادة، ولم يجعل بنقص؛ ليناسب حال الصفة، والثاني لما أرادوا الدلالة على معنى التصغير جعلوا العلامة بزيادة لفظ؛ لأن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى، وزاد وجهًا ثالثًا يتمثل في أن أكثر الأسماء ثلاثية، فلو كان التصغير بنقص لخرج الاسم عن منهاج الأسماء، ونقص عن البناء المعتدل.

من المحدثين من نقد هذا القول؛ إذ يرى في تعليلهم هذا كان في منطقهم أن التصغير يناسب النقص؛ فلجؤهم للزيادة بحسب تعليلهم في التصغير اتباع لقاعدة منطقية مشهورة استعملوها في اللغة والنحو وهي: "زيادة في المبنى زيادة في المعنى"، وإن هذه الملاحظ المنطقية لا يمكن أن تنطبق على الظواهر اللغوية؛ لتهتدي إلى التراث اللغوي بأن التصغير يرد الألفاظ إلى أصولها؛ فأنت تصغر باب إلى بؤيب، نجد أن الألف في المفرد ترد إلى أصلها الواو، فيعاد الواو على هذا النحو مراعاة للاستعمال عند الكثير من العرب، وإن عدم القلب كان شائعًا كما هو شائع اليوم في عربيتنا المعاصرة (إبراهيم السامرائي، 1965م، 1385هـ، 9، 10، 11).

في حين ذكر الأنباري عدة علل في باب التصغير الذي عده من الألفاظ المتضادة منها: علة ضم أول الاسم المصغر لوجهين، يتضح أحدهما في أن الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدلّ عليه؛ فهو أشبه فعل ما لم يسم فاعله؛ فكما بُني أوله على الضم كذلك بُني أول الاسم المصغر، والوجه الثاني: لما لصيغ التصغير وزن جمع له الحركات جميعها، فبُني الأول على الضم؛ لأنه أقوى الحركات، وبُني الثاني على الفتح تبيينًا للضمة، وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، أما ما يقع بعد الياء منه فهو حرف الإعراب فلا يجوز بناؤه على الكسر (أبو البركات الأنباري، ط1، 1420هـ - 1999م، 253).

من المحدثين من يعترض على هذه التعليلات بأنها ضعيفة ويبدو عليها التكلف والاصطناع، لأن اللغة تنطلق بداهة وفطرة وسليقة، وإن العرب الذين جرت على ألسنتهم هذه الصيغ المصغرة لم يفكروا في هذه الدقائق التي صنعها النحاة، ويتساءل عن علاقة المصغر بالفعل المبني للمجهول، وعلاقة التصغير بجمع التكسير (إبراهيم السامرائي، 1965م، 1385هـ، 9).

أما علة إلزام الوزن التصغيري طريقة واحدة؛ لأنه أضعف من التكسير؛ فأنت عندما تقول: رُجِيل وصفته بالصغر من غير أن تضم إليه غيره، في حين إذا قلت رجال فقد ضمنت إليه غيره، وصيرت الواحد جمعاً، فلما كان التصغير أضعف في التغيير من التكسير، وكان المراد معنى واحداً ألزم طريقة واحدة، على عكس التكسير، فقد خُص بأبنية تدلّ على القلة والكثرة؛ لذلك اختلفت أبنيته (إبراهيم السامرائي، 1965م، 1385هـ، 254). كما ذكر علل كثيرة لا يتسع المقام لذكرها؛ لكوننا ذكرنا ما يخص التصغير خالصاً من غير مقارنته بالتكسير.

كان القدماء يرون أن هذه الأوزان الثلاثة اصطلاح خاص بالوزن التصغيري، فقد عُدّ فيه مجرد اللفظ تقريباً، من غير مقابلة أصلي بأصلي ولا زائد بمثله؛ فمثلاً قولك: أُحَيِّمِر، ومُكَيِّمِر، وسُفَيِّرَج وزنها في الوزن التصغيري: فُعَيِّل، وفي الوزن التصريفي: أُفَيِّل، ومُفَيِّل، وفُعَيِّل (للمرادي المصري المالكي، ط1، 1428هـ - 2008م، 1421/3)، ومنهم من يرى أن صيغ الوزن التصغيري سبع، ثلاثة إجمالاً، وأربعة عند قوم، وهذه الأربع هي: أُفَيِّل نحو أُجَيِّمَال من إجمال، وفُعَيِّلَان نحو: سُكَيِّرَان من سكران، وفُعَيِّلَاء نحو حُمَيِّرَاء من حمراء، وفُعَيِّلِي نحو: حُبَيِّلِي من حُبَلِي (ابن الأثير، ط1، 1420هـ، 159/2).

من المحدثين من ينتقد التصغير ونعته بالتفكير الفلسفي الخيالي الذي سار عليه علماء العربية القدماء، ومن اتبعهم فيه من المحدثين؛ فهو يرى أن ما ذكر عن التصغير في مصنفاتهم حشد من المعلومات، ويرى أنهم مضوا يكتبون لأنفسهم مادة لم تجر على لغة العرب والسنة المعربين؛ لأنه ليس في كلام العرب مصغر فرزدق، وسفرجل، وشمردل، وصهصلق، فضلاً عن ليس بالعرب حاجة إلى تصغير مصادر لا يمكن أن يعتربها التصغير بوجه من الوجوه كإطلاق، وإحرنجام، فضلاً عن ليس هناك أي حاجة إلى تصغير غرائب العربية أو المواد الغريبة ذوات الأوزان النادرة كقطوطي، وعثوثل، وعفنجج، وجللع، يبدو أنهم مضوا في هذا السبيل فحلا لهم أن يصغروا ما لا يمكن أن يصغر، كما يتساءل إبراهيم السامرائي عن الغناء الذي يحصلون عليه في تصغير المعربات كاستبرق، وجوالق، وقلنسوة، وكيف الاستدلال على أن (أُبَيِّرَق) و(أُبَيِّرَق) تصغير استبرق مستعرضاً لعدد من المعربات ويستنكر تصغيرها (إبراهيم السامرائي 3، 4). فما نُقِل في كتاب سيبويه عن الخليل أن كلمة (مرمريس) عندهم من (المراسة)، وإن دلالة على ذلك هو المعنى، إذ زعموا أنهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخر (ذُرَحْرَح)

الراء والحاء، فتحقيقه (مُزِيرْس)؛ فإنه لو قال: (مَرِيمَيْس) لصارت كأنها من باب (سُرحوب وسرداح)، تبعث هذه الأمثلة وتغييرها على صور مختلفة كفعل النحوي الذي يقلب الألفاظ فيلوكها كنوع من الكيمياء اللفظية، مما يوحي إلى أن النحوي القديم لم يسمع بهذا التصغير على ألسنة العربيين، وإنما اهتدى إليه في ممارسته لتقليب الألفاظ على وجوها واختساب الأصول والزوائد من أحرف الكلمة؛ فافتراضوا الافتراضات في الوصول إلى هذه المصغرات الغربية في نظره (المصدر نفسه 4، 5)، وهذا ما نجده عند عبد الفتاح الحموز فهو يرى أن الأمثلة التصغيرية المتداولة في مضان النحو واللغة هي أمثلة مصنوعة؛ لأن الغاية منها التمرين والتدريب؛ لتعزيز تلك الأصول التصغيرية المختلفة، التي يمكن لها الإلتباس بصيغ تصغيرية أخرى، وتبدو هذه المسألة بينة في كون مصغر مُبان مُسْتَبِين، ومُبَيَّن، ومُتَبَيَّن ومُتَبَيَّن مُبَيَّن الذي يلتبس أيضاً باسم الفاعل مُبَيَّن المكبر؛ لذا هو يدعو إلى تيسير تقريب الصيغ التصغيرية وأمثلتها المصنوعة للقارئ وللطالبة (عبد الفتاح أحمد الحموز، مج(3) ع(2) 1988م، 156، 158).

نجد في أمات المصادر العربية كثيراً ما يتحدث عن مصطلح التصغير عند القدماء بمعنى التحقير، إذ ينقل عنهم القول: "اعلم أن التصغير والتحقيق واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على مصغر مسماه؛ فهو حلية وصفة للاسم؛ لأنك تريد بقولك: رُجَيْل رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغير الاسم والزيادة عليه علماً من ذلك المعنى، كما جعلت تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليلته بالكثرة"، فهم يرون التصغير والتكسير بمنزلة واحدة، وترد لفظة التحقير في الكتاب قد تكون مرادفة للتصغير، وليس غرضاً من أغراض التصغير؛ وإن معنى التحقير عند المحدثين هو الذي يستعمل في المؤلفات القديمة والمراد منه القلة والدون بوجه عام؛ إذ ذكر العلماء أن الغاية من الوزن التصغيري تلمحها في المعاني المرادفة (المصدر نفسه 5، 6)، فضلاً عن أن أغلبها ترجع إلى التقليل والتحقيق؛ فمن معانيه (ابن يعيش 3/ 395، 396)، والعكبري، أبي البقاء (ت 616هـ)، ط 1، 1995م، 158/2):

- تصغير ما يتوهم عظمتة نحو: رُجَيْل، وأُسَيْد
- تقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته نحو: دُرَيْهَمَات
- تقريب ما يتوهم بعد زمانه ومكانه نحو: قُبَيْل المغرب، وبُعَيْد المكان

- قسم أضافه الكوفيون أطلقوا عليه تصغير التعظيم نحو: دُوَيْهِيَّة؛ لتعظيم الداهية في قول الشاعر (السيوطي، 185/2):

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ.... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أما البصريون فيرون أنه يريد بـ(دُوَيْهِيَّة) أنها أصغر الأشياء التي قد تفسد العظام؛ فكل ما ذكر عندهم راجع الى معنى التحقير؛ لأن إصفرار الأنامل يكون من أكبر الدواهي؛ لكونه يحدث عند الموت، مما يدلّ التحقير على تعظيم الأمر؛ إذ: " قيل مجئ التصغير للتعظيم يكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية؛ لأن الشي إذا جاوز حده جانس ضده، وورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، فالمراد بها الموت بمعنى يجنبهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل، فعند البصريين دُوَيْهِيَّة يراد بها أصغر الأشياء التي قد يفسد الأصول العظام" (عز الدين بن أحمد مصطفى درويش، ط4، 1415هـ، 464/10)، في حين أن دلالة التصغير في الكلمة للتعظيم بقريظة وصفها بالجملة بعدها، التي هي كناية عن الموت (محمد أمين الرواية، 20).

- للتفخيم نحو قول الشاعر:

فوق جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن... لتبلغه حتى تكل وتعملا

فقوله: جُبَيْلٍ من ثم قال: شاهق الرأس وهو العالي دلّ على أنه أراد تفخيم شأنه، في حين يرى ابن يعيش أنه يريد التحقير؛ فالمراد: أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام.

يأتي التصغير لمعنى المبالغة في التلطف في قوله: أَحْيَى، وَبُنَيَّ، وَصُدَيْقِي؛ فهو يريد المبالغة في تلطيف المنزلة، كقول الشاعر (شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، 962/2):

يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا... من هَوْلَيَانِ كَنَّ الضَّالِّ والسَّمر

لما استعمل التصغير للدلالة على نواحي الحياة كلها؛ لكونه من الظواهر اللغوية التي ترتبط ببعض نواحيها العاطفية؛ فالتصغير يدل على التحقير أو التمليح أو التدليل أو التعظيم، والأحاسيس هذه كلها يشترك فيها الناس؛ لذا نجد أنهم يحاولون التعبير عنها بما يضم نواحي الحياة كلها (إبراهيم خليفة شعلان، 1414هـ-1994م، 20)، و(أَمِيلِح) تصغير أمْلَح من المجرّد ملح الشيء ملاحه؛ إذ

استشهد به العلماء على تصغير فعل التعجب، واستشهد به آخرون على تصغير اسم الإشارة، وعلى اقترانه بالهاء (شرح شواهد المغني 961/2).

وظاهرة التصغير من جانب صوتي تتحقق بالتحويلات الصوتية بتسكين الياء، والسكون وحدة في النظام الصوتي للغة العربية يقف مقابل الحركة بغض النظر عن أيّا كانت هذه الحركة (تمام حسان عمر، ط5، 1427هـ-2006م، 295)، إذ يحدث تغيير في أصوات الكلمة بضم الأول وفتح الثاني بعدهما ياء التصغير الساكنة، وهذا الأمر يرتبط بالناحية الصوتية أكثر من ارتباطه بالشكل (محمد أمين الرواية، 3)، وتنفرد الأسماء بالتصغير؛ لأنه تقليل أجزاء المصغر، إذ لا يصغر الفعل ولا الحرف، وما جاء في تصغير فعل التعجب فعلى تأويله؛ فقد قال ابن السراج "إن هذه الأفعال لما لزمّت موضعاً واحداً، ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول الى "يفعل" وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر" (ابن السراج، 100/1).

إذن باتباع ثلاث حركات يُصغر الاسم على الوزن التصغيري (فُعِيل)؛ فالياء الساكنة من منظور صوتي تعدّ كسرة طويلة بعد حرفي الكلمة الثلاثية، أما الكلمة الرباعية فتُصغر على الوزن (فُعِيل) بزيادة عين مكسورة على الوزن السابق، في حين يكون الوزن الثالث (فُعِيل) بإطالة الكسرة التي تلي العين الثانية، وزيادة ياء ساكنة؛ إذ علل العلماء هذه التغيرات بما تقدم من تفسير الأنباري لها، فالوزن التصغيري من الظواهر الصرفية المستقلة التي جيء بها لمعان مقصودة؛ فتغاير المعنى يقتضي تغاير بنية اللفظ، إذ ينسجم بنظر العلماء القدماء وصف ياء التصغير بأنها ساكنة مع وصف أصوات المدّ واللين بالسكون، أما في نظر اللسانيات الحديثة فهي من الأصوات الصامتة التي يمكن أن توصف بأنها سواكن أو متحركة (محمد أمين الرواية، 15، 16).

يختلف الوزن الصرفي في العربية عن مورفولوجيا اللغات الإلصاقية بطبيعة تركيبية وبتنوع حركاته بين قصيرة وطويلة؛ فلما كان للفونيم علاقة وثيقة بعلم الصرف؛ فهو من أكثر المصطلحات فائدة في الوصف المورفولوجي للغة العربية، ولكون اللغة تشكيل خاص لفونيمات صائتة على وفق فراغات زمنية تعوض الطبيعة الخطية للفونيم وتناسب الصوامت الساكنة (رزيق بوزغاية، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات: الصرفي بين التحويل والتصريف، صفاقس 21-22 أكتوبر 2009م، تونس 2010م)، من منظور علم اللغة المعاصر تطرأ تحولات صرفية صوتية على الوزن التصغيري بدخول مورفيم التصغير؛ إذ تشتمل الكلمة المراد

تصغيرها على حركة طويلة أو شبه حركة، أو حركة وشبه حركة معًا، وفي رأي علماء العربية القدماء الحركات أبعاد الحروف (ابن جني، ط1 1421هـ- 2000م، 180/1)؛ وذلك بدخول مورفيم التصغير المكون من ضم الصامت الأول بإشباع الحرف فكأنك أحدثت بعده واوًا ساكنة، وفتح الصامت الثاني بإشباع الحرف فيه كأنك أحدثت بعده ألفًا ساكنة، وزيادة الياء الساكنة كالكسرة الطويلة المشبعة في الثلاثي، وفي الرباعي بكسر الصامت الرابع وإشباع الحرف كأنك أحدثت بعده ياء ساكنة، فضلًا عن زيادة ياء ساكنة في الخماسي منه، حتى صار في الكثير من أنماطه على صورة نطقية تخضع للقوانين الصوتية والبنية المقطعية، التي تحكم اللغة العربية في الكثير من الظواهر اللغوية (علي سليمان الجوابرة، السنة الرابعة، ع(6)، 1436هـ، 172).

من القرارات المجمعية في بعض أقيسة التصغير

أ- في تصغير ما ثانيه حرف علة أو لين:

القاعدة الصحيحة عند البصريين فيما كان ثانيه واوًا أو ياءً لم ينقلب الى حرف علة، ولم ينقلب إليها حرف آخر بقي على حاله؛ لذا يقال في (حول) (حُوِيل)، وفي (عود) (عُوَيْد)، وفي (شيخ) (شُئِيخ)، فيما ذهب الكوفيون الى تجويز قلب الياء واوًا للضمة في أوله عند التصغير؛ فقالوا: في (شيخ) (شُؤِيخ)، وفي (عين) (عُؤِيئة)، وقالوا ذلك لأنهم سمعوا في ناب وأصله الياء (نُؤِيَب) وقالوا: شُؤِيخ وُؤِيَب، وهو عند البصريين ألفاظًا شاذة وعلى غير القياس؛ لأن في الحرف الثاني في الوزن التصغيري وهو الياء الساكنة يجب لها التحريك بالفتح، والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة؛ بخلاف المتحركة فإنها قوية بالحركة، فلم تقو الحركة عليها بل قويت الياء على حركة الضم فقلبت كسرة (الشاطبي، ط1، 1428 هـ - 2007 م، 334 / 7، 335)، والقاعدة العامة تقول: إذا كان حرف اللين غير منقلب من غيره، فإنه يبقى كما هو عند التصغير؛ لذا قال البصريون في تصغير (عيد) (عُيَيْد)، ولم يقولوا: (عُوَيْد) منعًا للإلتباس بتصغير (عيد) لتصغير (عود)، إلا أن الكوفيين أجازوا قلب الياء الأصلية واوًا في تصغير (شيخ) (شُؤِيخ)، وأجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء واوًا، كما في ناب نُؤِيَب، واستدلوا على ذلك سماع بُؤِيضة تصغير البيضة، وهذا التصغير عند البصريين شاذ؛ لذا أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة قلب حرف اللين واوًا استنادًا الى رأي الكوفيين؛ لخفة النطق بالواو المفتوحة بعد الضمة، واستثقالهم النطق بالياء بعدها؛

لأن الضمة والواو أختان متجانستان، أما الضمة والياء فمتنافرتان (في أصول اللغة، 1388هـ-1969م، 1/).

أما الرضي فيذكر أن بعض العرب يجعل الألف المنقلبة عن الياء في مثله واوًا؛ حملاً على الأكثر؛ فإن أكثر الألفات منقلبة عن واو، فضلاً عن أن بعض العرب يكسر أول المصغرات في ذوات الياء خوفاً عليها من انقلابها واوًا لضمة ما قبلها نحو: نَيْب وشَيْخ (الرضي الاسترأبادي، 1395هـ-1975م، 209/1)؛ لذا جاء قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة، الذي نصه: " ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد الى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير، أخذاً بمذهب الكوفيين فيه، وتجوز ابن مالك له ولورود السماع به، وعلى هذا يجوز في تصغير عين وشيخ وليفة وشيء، أن يقال: عُوَيْنة، وشُوَيْخ، ولُوَيْفة، وشُوَيْء" (في أصول اللغة، 1388هـ-1969م، 154/1).

في تصغير المختوم بألف ونون (شريان، وحيوان):

تنتهي كلمة شريان بألف ونون زائدتين، إذ قسم النحاة الأسماء المنتهية بالألف والنون الزائدتين على قسمين: أحدهما: ما كانت الألف فيه خامسة فما فوق كزعفران، وخيزران، والآخر: ما كانت الألف فيه رابعة علمًا كان أو اسم جنس أو صفة كعثمان وسكران وسرحان وشريان (المصدر نفسه 1/ 157)؛ إذ كان الاسم من النوع الأول جاء عن المبرد الألف والنون لا تخرج الاسم عن شبه الفعل؛ لأنهما غير معتد بهما حيث قوي بهما الانفصال؛ لهذا يصغر الاسم، من ثم يؤتى بهما كما يصغر ما فيه الياء، من ثم يؤتى بها، في حين قوى أبو علي الفارسي ما ذهب إليه المبرد بقوله: "تصغيرهم "زعفراناً" على: "زعفران" فنقلوهما في التصغير دليل على ذلك" (ابن إياز، ط1، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، 206).

في حين يعترض المازني بقوله: " القول عندي خلاف ذلك لأن الألف والنون يجب أن يكونا كالشيء الواحد المنفصل، ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بهما كما لا يحتسب ببياء الإضافة ولا بألفي التأنيث، ويحقرون: زعفراناً؛ فيقولون: زُعِفْران،.. فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة؛ فيقولون في: سفرجل سُفَيْرج" (ابن السراج 3/ 408)، أما عند المحدثين فالألف

والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ، تَنْبُتَانِ على كلِّ حال، في تصغيرِ زعفرانٍ زُعْفَرَانٍ (الغلابيبي ط28، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، 88).).

في حين إذا كان الاسم من القسم الثاني، ورد عن القدماء قولهم: سَكَرَانَ تُصَغِرُ على سَكِيرَانَ بفتح الراء، والأصل كسر ما بعد ياء التَّصْغِيرِ (فُعِيلُ) هذا هو الأصل؛ لكن تفتح هنا؛ لأنه لو قيل: سَكِيرِينَ، وجب قلب الألف ياء؛ ولذلك تقول: عُنَيْمَان، وسَكِيرَانَ، ولا تُغَيِّرُ في عُنَيْمَانِ الألف، ولا في سَكِيرَانَ، قال الحريري: ولا تقل: عُنَيْمِينَ؛ لأنه لحنٌ، أما الشيخ ابن عثيمين فقال: هذا من لحن الأجداد، و(عُنَيْمِينَ) أصله عُنَيْمَان، وهكذا مشى معهم وإلا هذا خطأ، ففي عُنَيْمَانِ يجب إبقاء الألف على أصلها (الحازمي، رقم الدرس - ١٣٨ درساً، 165)، واشترط الصرفيون في ما يجب فتح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ فيما كان على وزن (فَعْلَانِ)، ألا يُجْمَعُ على (فَعَالِيلِ)، وإن سُمِعَ سراحين فهو على الأصل، وإن لم يُسْمَعْ فليس عندنا سكارين، هذا ما سُمِعَ حينئذٍ كونه لم يُسْمَعْ على وزن (فَعَالِيلِ) سكارين، وهنا يجب فتح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ؛ ففي سلطان سُمِعَ سلاطين تصغيره سُلَيْطِينَ، إذن لم يُعْلَمَ جمع ما هما فيه على (فَعَالِيلِ) دون شذوذٍ؛ فتقول في تصغير سكران سَكِيرَانَ؛ لأنَّهم لم يقولوا في جمعه: سُكَارِينَ، وهذا في ما كان مثله نحو: غضبان وعطشان؛ فإن جُمِعَ على (فَعَالِيلِ) من دون شذوذٍ صُغِّرَ على (فُعِيلِ) على الأصل، وإن سُمِعَ له (فَعَالِيلِ) صُغِّرَ على الأصل، لكن بشرط: ألا يكون شاذًّا؛ لأنَّ الشاذَّ لا حكم له نحو: سَرْحَانَ وَسَرَاحِينَ، وشريان وشرايين وسلطان وسلاطين؛ لذلك تصغيره على: سُرَيْجِينَ وشُرَيْيِينَ وَسُلَيْطِينَ، بقلب الألف ياءً؛ لأنَّك كسرت ما قبل الألف، فإنهما يُجْمَعَانِ على سراحين وشرايين وسلاطين؛ لذلك تصغرهم على سُرَيْجِينَ وشُرَيْيِينَ وَسُلَيْطِينَ، وإن كان جمعه على (فَعَالِيلِ) شاذًّا حينئذٍ يُرَاعَى الفرع لا الأصل بوجوب فتح ما بعد الياء، بمعنى لا عبرة بهذا الجمع، إذ يُلْحَقُ بسكران ونحوه؛ لأنَّ هذا الجمع سُمِعَ شذوذًا، وإذا كان شاذًّا فالشَّاذُّ لا حكم له (الحازمي، رقم الدرس - ١٣٨ درساً، 165).

أما في تصغير (حيوان) فقد جاء قرار لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة بالقرار الآتي:

"الموقف على أن تصغير حيوان هو: أَمَّا حُوَيَّان، وَأَمَّا حُيَّيَّان، وَفَقًا لما هدي إليه البحث في الأصول" (في أصو للغة 1/ 160).

جاء عن سيبويه: "و اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ آخره ألف ونون زائدتان وعدَّة حروفه كعدَّة حروف فعْلان كُسِرَ للجمع كما يكسِرُ سِرْبَالٌ، وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كُسِرَ للجمع هذا التفسير حقُّر هذا التحقير؛ وذلك قولك: سريحين في سرحان، لأنَّك تقول: سراحين، وضبعان ضبيعين؛ لأنَّك تقول: ضباعين وحومان: حُويمين، لأنهم يقولون حوامين،... وأما ظربان فتحقيره ظُربان، كأنَّك كسرتَه على ظرباء ولم تكسره على ظربان، ألا ترى أنَّك تقول: ظرابيُّ كما قالوا: صلفاء وصلافي، ولو جاء شيء مثل ظرباء كانت الهمزة للتأنيث؛ لأنَّ هذا البناء لا يكون من باب علباء وحرباء ولم تكسره على ظربان، ألا ترى أنَّ النون قد ذهبت فلم يشبه سربالاً حيث لم تثبت في الجمع، كما تثبت لام سربال وأشباه ذلك، وتقول في ورشانٍ ورَّيشين؛ لأنَّك تقول: وراشين، وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحانٍ، وآخره كآخر سرحانٍ، ولم تعلم العرب كسرتَه للجمع، فتحقيقه كتحقير فعْلان الذي له فعلى إذا لم تعلم، فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلته أولى به حتَّى تعلم" (سيبويه 4/ 409).

في حين كان القياس عند الرضي في: " وَرَشَانٍ وَكَرَوَانٍ أن يكون كظربان؛ إذ لا يقع موقع نونه لام، كما لم يقع موقع نون ظُربان وسُبُعان؛ لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضاً كالصَّمَيَّانِ وَالْقَطَّوَانِ، وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر، قصدوا الفرق بينهما؛ فقلبت في الاسم فقيل: وَرَّيشين وَكَرَّيَّوين؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها" (الرضي 1/ 199).

من المحدثين من لخص الرأيين بقوله: يرى سيبويه التعويل على كون اللفظ يجمع جمع تكسير؛ فيراعى الجمع، في حين يرى الرضي التعويل على التفرقة بين الاسمية والوصفية، فعند عرض كلمة حيوان على ما قرر سيبويه نجد أنه من القسم الثاني، أي ما لم يكن للجمع؛ إذ لا نعلمهم قالوا: حياوين، وعلى هذا تبقى الألف في التصغير فيقال: حَيَّان، ويبرر إغفالهم جمع الحيوان بأنه في الأصل مصدر؛ فلم يشاءوا أن يجمعوه، في حين جاء جمعه على حيوانات في عبارات المحدثين، ويذهب الرضي مذهباً آخر في إثبات الألف وقلبها، فالألف تبقى عنده في فعْلان الوصف، وتقلب ياء في فعْلان الاسم، فمثال الأول: القطوان يقال فيه القُطَيَّان، وفي الثاني يقال: في الورشان الورَّيشين؛ للفرق بين الاسم والصفة؛ فعرض حيوان من قبيل ورشان يقال فيه: حَيَّين (في أصول اللغة 1/ 159).

قال الشيخ محمد علي النجار أنه سمع في تصغير الحيوان على الحَيَّوِينَ، وهذا مما جاء على مذهب الرضي، غير أن تصحيح الواو لا وجه له، فقد صرح الرضي أن الواو إذا وقعت لامًا لا سبيل إلى تصحيحها، غير أن الرضي يذكر أن تصغير غزوان مصدر غزا غزيان، ونراه يبقي الألف ولا يقبلها، فهل يريد بالاسم الذي تقلب فيه الألف غير الحدث كالورشان والكروان، وعلى ذلك يكون في مذهبه أن تصغير الحيوان الحَيَّان كالعَزَّيَّان، إلا أنه يتفق مع رأي سيبويه ولا يرى عوج أو اضطراب في كلامه (في أصول اللغة 1 / 159)، في حين يميل إبراهيم أنيس إلى رأي الرضي في التفرقة باعتبار الاسم والصفة، لا باعتبار الجمع وعدمه، فالتعويل على شيء أساسي يتمثل بالتعويل على التفرقة بين الاسم والصفة، إذ عدَّ ذلك أساسًا في جمع التكسير؛ لذا فرق فيه بين الأسماء والصفات، في حين أن الإبقاء على الألف في تصغير حيوان أولى من القلب؛ لأنه إبقاء على صورة الكلمة قبل التصغير (في أصول اللغة 1 / 159).

أما إبراهيم مصطفى فيرى:

- يجوز قلب الألف في حيوان وعدم قلبها، مستندًا إلى ما ذهب إليه السيرافي والفارسي، الذي نقله عنهما الرضي في باب التصغير في الشافية؛ فيقال: حَيَّانٌ وحَيَّيْنٌ؛ في حين يتمنى إيجاد مسوغًا لإبقاء الواو فيقال: حَيَّوِينَ.

- من ثم ذكر بعض الخطوات لتصغير حيوان وهي (في أصول اللغة 1 / 160):

- ضم أول كلمة ولا خلاف
- إبقاء الياء على مذهب البصريين، وقلبها واوًا على مذهب الكوفيين
- زيادة ياء التصغير
- تجري القاعدة الصرفية لوقوع واو حيوان بعد ياء ساكنة، وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلب الواو ياء، أو أدغمت في الياء
- يطرح تساؤلًا هل تبقى أو تقلب ياء حيوان؟

قالوا أن الألف والنون في آخر الكلمة المصغرة يختلف الحكم فيها باختلاف ما سمع في تكسير الكلمة، فإذا قلبت ياء في التكسير قلبت كذلك في التصغير، وإذا لم تقلب بقيت، أما ما لم يسمع له

تكسير فقد نقل الرضي عن السيرافي والفارسي عن القلب؛ إذ قال: "ما لم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أولاً، اختلفوا فيه؛ فقال السيرافي وأبو علي: لا تقلب حملاً على سكران لأنه الأكثر".

في حين ترى لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة ما يأتي (في أصول اللغة 1/ 159):

- لا وجه لتصغير لفظ حيوان إن كان بمعنى المصدر، ويصغر إذا كان للاسمية
- جواز القول: حُوَيْنَ وحُوَيْنَ إذ أخذ بمذهب الكوفيين، في حين إذا أخذ بمذهب البصريين قلنا: حُيَّان، وحُيَّين.

الخاتمة

التصغير من الأساليب المتداولة في نواحي الحياة كلها، يحمل دلالات مختلفة فضلاً عن دلالاته الأولى وهي التقليل، هو عند البصريين عُرف بدلالة التحقير، وعند الكوفيين بدلالات مختلفة منها التعظيم، والتلطيف والتحبب، والمبالغة في التفضيم؛ ومعنى التحقير عند المحدثين هو الذي يستعمل في المؤلفات القديمة والمراد منه القلة والدون بوجه عام؛ إذ ذكر العلماء أن الغاية من الوزن التصغيري تلمحها في المعاني المرادفة، فضلاً عن كونه ظاهرة صرفية تتحقق بالتحويلات الصوتية بعد ضم أول اللفظ وفتح ثانيه وتسكين ياء التصغير، التي تعد في علم اللغة الحديث مورفيم ساكن يُلحق باللفظ بعد ضم الصامت الأول وفتح الصامت الثاني في الثلاثي، وزيادة عين مكسورة على الوزن السابق في الرباعي، وإطالة الكسرة التي تلي العين وزيادة الياء الساكنة، فياء التصغير تعد كسرة طويلة؛ اطلق عليها علم اللغة الحديث بمورفيم التصغير، اقترض الوزن التصغيري من الميزان الصرفي آليته التي تعتمد على استعمال صيغة (فعل) الثلاثي، الذي هو الأساس في الميزان الصرفي، فالوزن التصغيري يختلف عن الميزان الصرفي إلا في الأصول الثلاثة (فعل).

خضعت العديد من الألفاظ المتداولة في الاستعمال المعاصر الى القرارات الجمعية، كتصغير ما ثمانية حرف علة أو لين، وفي تصغير المختوم بالألف والنون، باتباع المذهبين البصري والكوفي.

Conclusion

Diminutives are common in all aspects of life, carrying different connotations in addition to their primary meaning of reduction. For the Basrans, it was known as the connotation of contempt, and for the Kufans, it had different connotations, including glorification, gentleness, endearment, and exaggeration in magnification. The contemptuous meaning for modern scholars is what is used in old writings, and what is meant by it is scarcity and inferiority in general. Scholars have mentioned that the purpose of the diminutive form is discerned in the synonymous meanings, in addition to it being a morphological phenomenon that is achieved by phonetic transformations after the first letter of the word is dhammed, the second letter is opened, and the diminutive ya is made silent. In modern linguistics, this is considered a silent morpheme that is attached to the word after the first consonant is dhammed and the second consonant is opened in the triliteral, and an 'ayn with a kasra is added to the previous form in the quadriliteral, and the kasra that follows the 'ayn is lengthened, and the silent ya is added. The diminutive ya is considered a long kasra. Modern linguistics calls it the diminutive morpheme. The diminutive form borrows its mechanism from the morphological scale, which relies on the triliteral root (فعل), the basis of the morphological scale. The diminutive form differs from the morphological scale only in the three root letters (فعل).

Many words in contemporary usage have been subject to the decisions of the linguistic academies, such as the diminutive of words with a second vowel or a soft letter, and the diminutive of words ending in alif and nun, following the Basran and Kufan schools of thought.

المصادر:

1. أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ - 1999م.
2. الأصول في النحو، لابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
3. إعراب القرآن وبيانه، عز الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية- حمص، ط4، 1415هـ.
4. البدع في علم العربية، لابن الأثير، تحقق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة ام القرى: نكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
5. التصغير دراسة مقارنة، إبراهيم خليفة شعلان، الدار الأندلسية للطباعة والنشر- الإسكندرية، 1414هـ - 1994م.
6. التصغير في أصوله ودلالته، إبراهيم السامرائي، بغداد- مطبعة الحكومة، د.ط، 1965م، 1385هـ.
7. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، حققه وعلق عليه: نصر الدين تونسلي، شركة القدس للتصدير، الطبعة الأولى 2007م.
8. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
9. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، ١٤١٤هـ - ٩٩٣م.
10. سر صناعة الإعراب، لابن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1 1421هـ - 2000م.
11. شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي <http://alhazme.net>، الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٣٨ درسا.
12. شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أهادي نهر، وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
13. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م، 209/1.

14. شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د، ط، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
15. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (ت 643 هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ-2001 م.
16. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط2، 1986 م.
17. في أصول اللغة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1388 هـ-1969 م.
18. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180 هـ)، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
19. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، أبي البقاء (ت 616 هـ)، تحقق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995 م.
20. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب، ط5، 1427 هـ-2006 م.
21. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي ت ٧٩٠ هـ)، تحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
22. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرازي (ت 395 هـ)، تحقق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.
23. المقتضب، للمبرد (ت 285 هـ)، تحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1386 هـ.
24. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت.

البحوث:

25. باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثالته الثرة المصنوعة بتوسم العربية به بالتعمية والإلباس، عبد الفتاح أحمد الحموز، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، مج(3) ع(2) 1988 م.
26. التصغير في اللغة العربية نظرة في: الدلالة والتحليل الصوتي، محمد أمين الروايدة، بحث منشور على موقع جامعة عين شمس.
27. التصغير وبنية الكلمة في ضوء علم اللغة المعاصر، علي سليمان الجوابرة، مجلة جامعة طيبة للأدب والعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، ع(6)، 1436 هـ.
28. مظاهر الاتفاق والاختلاف بين بابي التصغير والنسب، مبروك حمود الشايع الشمري، مجلة العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)، مج(4)، ع(14)، ذو الحجة 1437 هـ، سبتمبر 2016 م.
29. الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة درس تأصيلي نقدي، رزيق بوزغاوية، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات: الصرفي بين التحويل والتصريف، صفاقس 21-22 أكتوبر 2009 م، تونس 2010 م.

Sources:

30. Asrar al-Arabiyya (Secrets of Arabic), by Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), published by Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, 1st edition, 1420 AH - 1999 CE.
31. Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), by Ibn al-Sarraj Abu Bakr Muhammad ibn Sahl (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli Al-Risalah Foundation, Beirut (n.d.).
32. I'rab al-Qur'an wa Bayanuhu (The Syntax and Explanation of the Qur'an), by Izz al-Din ibn Ahmad Mustafa Darwish, Dar al-Irshad for University Affairs, Homs, 4th edition, 1415 AH.
33. 'Al-Badi fi Ilm' al-Arabiyya (The Rhetorical Devices in Arabic), by Ibn al-Athir, edited and studied by Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.
34. Al-Tasghir: A Comparative Study by Ibrahim Khalifa, Sha'lan Al-Dar al-Andalusiyya for Printing and Publishing, Alexandria 1414 AH - 1994 CE.
35. Diminutives: Their Origins and Significance by Ibrahim al-Samarrai Baghdad: Government Press n.d., 1965 CE / 1385 AH.
36. Definitions: by Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Zayn al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH) edited and annotated by Nasr al-Din Tunisi, Al-Quds Export Company, first edition, 2007 CE.
37. Clarification of Objectives and Paths: An Explanation of Ibn Malik's Alfiyya by al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH) explained and edited by Abd al-Rahman Ali, Sulayman Dar al-Fikr al-Arabi, first edition, 1428 AH / 2008 CE.
38. Comprehensive Collection of Arabic Lessons by Mustafa ibn Muhammad Salim al-Ghalayini (d. 1364 AH) Al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon-Beirut 28th edition 1414 AH / 1993 CE.
39. The Secret of the Art of Parsing, by Ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 CE.
40. Commentary on Ibn Malik's Alfiyya by Ahmad ibn Umar ibn Musa'id al-Hazimi. Source: Audio lessons transcribed by Sheikh al-Hazimi's website <http://alhazme.net>. The book is automatically numbered, and the part number corresponds to the lesson number – 138 lessons.
41. Commentary on the Definition of Essential Morphology by Ibn Ayaz (d. 681 AH) edited, explained, studied and introduced by Ahadi Nahr and Hilal Naji al-Muhami, Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Jordan, 1st edition, 1422 AH - 2002 CE.

42. Sharh Shafiya Ibn ,al-Hajib by Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Astarabadi Najm al-Din (d. 686 ,AH ,edited annotated, and explained by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1395 AH/1975 CE, 1/209.
43. Sharh Shawahid ,al-Mughni by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 ,AH supervised and annotated by Ahmad Zafir Kujan, with appendices and commentaries by Sheikh Muhammad Mahmud Ibn al-Talamid al-Turkazi al-Shinqiti, Arab Heritage Committee, n.d., 1386 AH/1966 CE.
44. Sharh al-Mufasssal ,li'l-Zamakhshari by Ibn Ya'ish (d. 643 ,AH introduction by Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH/2001 CE.
45. ,Al-Ayn by Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 175 ,AH edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim ,al-Samarrai Dar al-Shu'un ,al-Thaqafiyya Dar al-Hurriya for Printing, Baghdad, 2nd edition, 1986 CE.
46. On the Principles of ,Language General Authority for Amiri Printing ,Affairs 1388 AH - 1969 CE.
47. The ,Book by Amr ibn Uthman ibn Qanbar ,al-Harithi Abu ,Bishr nicknamed Sibawayh (d. 180 ,AH edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 CE.
48. Al-Lubab fi Ilal 'al-Bina wa ,al-l'rab by ,al-Akbari Abu 'al-Baqa (d. 616 AH), ,edited by Ghazi Mukhtar Tulaymat ,Dar al-Fikr ,Damascus 1st ,edition 1995 CE.
49. The Arabic Language: Its Meaning and ,Structure by Tamam Hassan ,Omar published by Alam ,al-Kutub ,5th edition 1427 AH/2006 CE.
50. Al-Maqasid al-Shafiya fi Sharh al-Khulasa al-Kafiya (Sharh Alfiyya Ibn Malik), by al-Shatibi (d. 790 AH), edited by a group of researchers, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University, Makkah, 1st edition, 1428 AH/2007 CE.
51. Muqayis ,al-Lughah by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariyya al-Razi (d. 395 ,AH edited by Abd al-Salam Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH/1979 CE.
52. ,Al-Muqtadab by al-Mubarrad (d. 285 ,AH edited by Muhammad Abd al-Khaliq ,Adhimah ,Cairo Committee for the Revival of Islamic ,Heritage 1386 AH.
53. 'Ham 'al-Hawami fi Sharh 'Jam , 'al-Jawami Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid al-Hindawi, Al-Maktabah al-Tawqiyyah, Egypt, n.d.

Research:

54. The Chapter on Diminutives in Grammar and Linguistic Sources with its Abundant ,Examples Crafted by the Arabic Language's Obfuscation and Ambiguity, by Abd al-Fattah Ahmad al-Hamouz, Mu'tah Journal for Research and Studies, Vol. 3, No. 2, 1988.
55. Diminutives in the Arabic Language: A Look at Semantics and Phonetic ,Analysis by Muhammad Amin ,al-Rawaida research published on the Ain Shams University website.
56. Diminutives and Word Structure in Light of Contemporary ,Linguistics by Ali Sulaiman ,al-Jawabra Taibah University Journal of Arts and ,Humanities Year ,4 No. ,6 1436 AH.
57. Aspects of Agreement and Difference Between the Chapters on Diminutives and Attributives, by Mabrouk Hamoud al-Shaya' al-Shammari, Journal of Humanities (Arabic Language and Literature), Vol. 4, No. 14, Dhu al-Hijjah 1437 AH, September 2016.
58. The morphological balance between the term concept and the term function: a critical foundational study, proceedings of the Third International Conference on Linguistics: Morphology between transformation and inflection, Sfax, October 21-22, 2009, Tunisia, 2010.

الفصل الثامن

دلالة صيغة «فاعل» بين الحدوث والثبوت

The Pattern Fā'il between Occurrence and Permanence

م.م. زينة داود سلمان

المديرية العامة لتربية ديالى - العراق

الملخص

يتناول هذا البحث دلالة صيغة (فاعل) بين الحدوث والثبوت، بوصفها من الصيغ الصرفية التي تتسم بالمرونة الدلالية وتعدد الوظائف في العربية، إذ لا تنحصر دلالتها في إفادة الحدوث والتجدد، ولا في إفادة الثبوت والاستقرار، وإنما تتحدد دلالتها بحسب طبيعة المشتق والسياق اللغوي والقرائن المصاحبة له. وأن السياق يمثل عنصراً أساسياً في ترجيح إحدى الدالتين. كما بين البحث أن دلالة الثبوت لا تجعل صيغة (فاعل) صفةً مشبهة بالضرورة، وإنما قد تكتسب صيغة (فاعل) معنى الاستقرار والثبوت من السياق والاستعمال، وهو ما يكشف عن مرونة الصيغ الصرفية وقدرتها على أداء معانٍ دلالية متعددة في العربية.

الكلمات المفتاحية: صيغة فاعل؛ اسم الفاعل؛ الحدوث؛ الثبوت؛ السياق

Abstract

This research examines the semantic significance of the pattern (Fā'il) between occurrence and permanence, as one of the morphological patterns characterized by semantic flexibility and multiple functions in Arabic. Its meaning is not restricted to indicating occurrence and renewal, nor is it limited to indicating permanence and stability; rather, its meaning is determined according to the nature of the derived form, the linguistic context, and the accompanying contextual clues. The research demonstrates that

context plays a fundamental role in determining which of the two meanings is intended. The study also shows that the indication of permanence does not necessarily make the pattern (Fā'il) an adjective of resemblance (ṣifa mushabbaha). Rather, the pattern (Fā'il) may acquire the meaning of stability and permanence through context and usage. This demonstrates the flexibility of morphological patterns and their ability to convey multiple semantic meanings in Arabic.

Keywords: Fa'il pattern; Active participle; Occurrence; Permanence; Context

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعَدُّ الصيغ الصرفية من أبرز الوسائل التي تكشف عن ثراء اللغة العربية ودقة نظامها في التعبير عن المعاني المختلفة، إذ لا تقتصر دلالة الصيغة الصرفية على بنيتها المجردة، وإنما تتفاعل مع السياق والقرائن اللغوية لتحديد المعنى المقصود. ومن الصيغ التي تستحق الوقوف عندها صيغة (فَاعِل)؛ لِمَا تتميز به من تعدد دلالي، ولا سيما في استعمالها اسماً للفاعل، إذ قد تفيد معنى الحدوث والتجدد، وقد تنصرف إلى الثبوت والاستقرار بحسب السياق الذي ترد فيه.

وتنبع أهمية هذا البحث من محاولة الكشف عن طبيعة الدلالة التي تؤديها صيغة (فاعل)، وبيان العوامل التي تسهم في توجيهها نحو الحدوث أو الثبوت، فضلاً عن إبراز دور السياق في تحديد هذه الدلالة؛ إذ إن النظر إلى الصيغة بمعزل عن سياقها قد يؤدي إلى تعميمات لا تنسجم مع الاستعمال العربي. كما تبرز أهمية البحث في الوقوف على الحدود الدلالية الفاصلة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، وما قد ينشأ بينهما من تقارب في الدلالة، ولا سيما عندما تأتي صيغة (فاعل) للدلالة على وصف مستقر في صاحبه. واعتمد البحث في تأصيل مادته وتحليل شواهده

على جملة من المصادر الصرفية والنحوية والتفسيرية واللغوية، في مقدمتها: كتاب العين للفراهيدي، وتهذيب اللغة للأزهري، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، والنحو الوافي للدكتور عباس حسن ومعاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل السامرائي. ومن كتب التفسير في توجيه الشواهد القرآنية وبيان دلالاتها في سياقاتها المختلفة، ولا سيما مفاتيح الغيب للرازي، غريب الحديث للخطابي، وتفسير القرآن الكريم لابن القيم. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء الشواهد وتحليلها في ضوء السياق، مع الاستفادة من آراء علماء العربية المتقدمين والمحدثين في الصرف والنحو والدلالة.

وتتوزع هذه الدراسة على بحثين: يتناول المبحث الأول صياغة اسم الفاعل ودلالاتها على الحدث والتجدد، بينما يختص المبحث الثاني بدلالاتها على الثبوت والاستقرار، مع بيان الضوابط والقرائن التي تحكم هذا التحول الدلالي. وتنتهي بقائمة المصادر والمراجع التي تسبقها خاتمة لأهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول:

أولاً: صياغة اسم الفاعل.

ثانياً: دلالة صيغة فاعل على الحدث والتجدد.

اسم الفاعل من المشتقات التي حظيت بعناية كبيرة في الدرس الصرفي والنحوي؛ لما يمتلكه من طاقة دلالية تتجاوز مجرد الدلالة على من قام بالفعل أو اتصف به، إذ تتنوع دلالاته باختلاف أصل الاشتقاق والسياق الذي يرد فيه، والقرائن المصاحبة له. وقد ارتبط البحث في دلالة اسم الفاعل بمسألة أساسية تتمثل في تحديد طبيعة الزمن والصفة اللذين يفيدهما، ولا سيما من حيث دلالاته على الحدث والتجدد، أو على الثبوت والازم.

وفهم معنى أي كلمة وتحديد نوعها لا بد له من دراسة السياق الذي ترد فيه، فالذي يحكم المعنى هو السياق وتعلق الكلمة بواقعها، وهذا الفهم سابق عن الإعراب، كما أن تحديد تعلق الكلمة في الواقع سابق عن تحديد نوعيتها. لاسيما أن الأصل في اسم الفاعل، من جهة اشتقاقه، أن يدل على من قام بالفعل أو اتصف به، مع إفادته معنى التجدد والحدث؛ لأن الصفة المشتقة منه مرتبطة بالفعل الذي يتجدد وقوعه ويتكرر حدوثه. غير أن الاستعمال العربي يكشف عن مواضع يتجاوز فيها

اسم الفاعل هذه الدلالة إلى معنى الثبوت والاستقرار، فيصبح دالاً على صفة ملازمة أو مستقرة في الموصوف، ولا سيما إذا دلّ السياق أو القرائن على دوام الصفة واستقرارها. وهذا التغير يبرز أولاً: أهمية مرونة الاشتقاق في العربية، وقدرته على التعبير عن الفروق الدقيقة بين الصفة الطارئة والصفة الثابتة، ويسهم ثانياً: في بيان التفاعل بين مستويين مهمين في العربية هما المستوى الصرفي والمستوى الدلالي. ليكشف أن أي صيغة صرفية لا تتحدد دلالتها بعيداً عن السياق. وعليه تبرز أهمية البحث، في الوقوف على اسم الفاعل في العربية وبيان دلالاته على الحدوث والثبوت، والكشف عن العوامل والقرائن التي تنهض به داخل السياق لتعطي معنى التغير أو اللزوم.

أولاً: صياغة اسم الفاعل:

وهو: ((اسمٌ مَصْنُوعٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ، أَوْ قَامَ بِهِ. يُصَاغُ اسمُ الفاعل من الثلاثي على وزن فاعِل، وَمِنْ غَيْرِ الثلاثي على وزن مُضَارِعِهِ بِإِدْالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، وكسر ما قبل الآخر.)) (على الجارم ومصطفى أمين، 256/2) وهو من الثلاثي على وزن فاعِل، (كواقف وناظر، ومن غيره على زنة ك (مُكْرِمٌ وَمُعَلِّمٌ، وَمُتَعَلِّمٌ، وَمُسْتَحْرِجٌ، وَمُدْحَرَجٌ، وَمُطَمِّنٌ، وَمُخَرَّنَجٌ.

وذهب العلماء في تعريف الفاعل : أنه اللفظ المصوغ من الفعل المعلوم للدلالة على معنى وقع من الموصوف، أو قام به على جهة الحدوث، والحدوث، تخرج الصفة المشبهة؛ لأنها تدل على الثبوت. (النجار، ١٩٩٩م / ج3، ص55)

ثانياً: دلالة صيغة فاعل على الحدوث والتجدد.

. فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً؛ هما: المعنى المجرد الحادث، وفاعله، مثل كلمة: " : "عادل" في قول القائل: "جنني بالنمر الزاهد، أجنكبالمستبد العادل". فكلمة: "زاهد" تدل على أمرين معاً هما: الزهد مطلقاً، والذات التي فعلته أو ينسب إليها، وكذا كلمة: "عادل" تدل على أمرين معاً؛ هما العدل مطلقاً والذات، التي فعلته أو ينسب إليها، ومثلهما كلمتي: "واش" و"سائل" في قول المعري:

أعندي وقد مارست كل خفية... يُصَدَّقُ واش، أو يُخَيَّبُ سائلُ

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث، (أغلبية) (عباس حسن، ج3/237_238)

قوله تعالى: ((وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ)) (الشعراء / 56).

((اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ) بمعنى: أنهم معدون مؤدون ذوو أداة وقوة وسلاح. وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة: (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ) بغير ألف)) (الطبري ج 19 ص 353)، يقول الفراء: ((وَكَأَنَّ الْحَاذِرَ: الَّذِي يَحْذَرُ الْآنَ. وَكَأَنَّ الْحَاذِرَ: الْمَخْلُوقَ حَاذِرًا لَا تَلْقَاهُ إِلَّا حَذَرًا.)) (الفراء ج 2، ص 280).

ومع ذلك يؤكد غير واحد من اللغويين والمفسرين على دلالة (فَاعِلٍ) على معنى الحدث، قال الزمخشري: في قوله تعالى: ((لَا يَثْبِيْنُ فِيْهَا أَحْقَابًا)) (النبا/ 23) ((قُرئ: لَا يَثْبِيْنُ وَلَيْثِيْنُ، وَاللَّبْثُ أَقْوَى، لِأَنَّ اللَّابِثَ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ اللَّبْثَ، وَلَا يُقَالُ (لَبِثَ) إِلَّا لِمَنْ شَأْنُهُ اللَّبْثُ، كَالَّذِي يَجْتَمِعُ بِالْمَكَانِ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ مِنْهُ أَحْقَابًا حَقْبًا)) (الزمخشري، ١٩٨٧ م، ج 4، ص 688)

فتكون صيغة (اللابث) دالة على الحدوث والتجدد، فهي تصف الحال التجددية ولمدة زمنية محددة بدليل قوله (أَحْقَابًا) الذي يحدد مدة هذا اللبث ف ((الْحُقُبُ: ثَمَانُونَ سَنَةً)) (سعيد بن منصور، ٢٠١٢ م، ج 8، ص 248) وتولى لفظ (أَحْقَابًا) بيان الجانب الزمني لهذا الاستمرار، وتقدير الزمن، جعل صيغة (فاعل) اقرب الى التجدد والحدوث؛ لأنه وإن استمر وطال اسند الى مدة مذكورة تليها مباشرة ((أَحْقَابًا)، هذا ما جعلها مستمرة في زمن محدد لا على ثبوت ولزوم. وهذا الأمر يحدده السياق.

قال النابغة الذبياني:

((وَأَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهْدَبِ)) (الناطقة الذبياني/ 2005م، ص 20)

(مُسْتَبَقٍ) اسم فاعل مشتق من الفعل استبق، على وزن مُسْتَفْعِل، وقد دلَّ في هذا السياق على من يسعى إلى استبقاء أخيه والمحافظة عليه وعدم مفارقتها، ((وَبَقِيَ الشَّيْءُ يَبْقَى بَقَاءً، وَهُوَ ضِدُّ الْفَنَاءِ يُقَالُ: مَا بَقِيََتْ مِنْهُمْ بَاقِيَةٌ...)) (الفراهيدي (بقي) ج 5 ص 230) وَأَبْقَى عَلَيْهِ: وَجَبَ عَلَيْهِ قَتْلُ فَعَفَا عَنْهُ. وَاسْتَبَقَيْتُ فِي مَعْنَى الْعَفْوِ عَنْ زَلِيهِ وَاسْتَبَقَاءَ مَوَدَّتِهِ؛ وَاسْتَبَقَيْتُ فَلَانًا: إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ قَتْلُ فَعَفَوْتَ عَنْهُ. وَإِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا وَحَبِسَتْ بَعْضُهُ قُلْتُ: اسْتَبَقَيْتُ بَعْضَهُ. وَاسْتَبَقَيْتُ فَلَانًا فِي مَعْنَى أَلْعَفُو عَنْ ذَنْبِهِ، وَاسْتَبَقَاءَ مَوَدَّتِهِ. (الأزهري 2001م، ج 9 ص 291)

((والمعنى أن كل خليل لا يصبر لخليله على أشياء يكرهها، ويحتمل الهضم والنقصان من خليله؛ فإن خلتها لا تدوم، وسيصرمه خليله أن كان لا يصبر على بعض ما يكرهه من جهته.

يريد أن المودة والاخوة والصداقة لا تثبت وتدوم بين نفسين؛ إلا أن يكون كل واحد منهما يتحمل من صاحبه أشياء لا توافقه، ويصبر له عليها. فإذا كان هذا الأمر من شأنهما دامت مودتهما.)) (السيرافي، ١٩٧٤ م، ج 1 ص 299)

و((يعني لا تقدر على استبقاء مودة أخ حال كونك ممن لا تلمه، ولا تصلحه على شعث أي تفرق حال وضميم خصال أي الرجال المهذب أي منقح الفعال مرضي الخصال. فصدر البيت دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد كذلك تقرير لأن الاستفهام فيه للإنكار أي لا مهذب في الرجال.)) (التهانوي، ١٩٩٦ م، ج 1 ص 405)

فتظهر دلالة اسم الفاعل هنا في الحدوث والتجدد، لا في الثبوت؛ لأن الاستبقاء فعل إرادي متجدد يرتبط بالموقف والعلاقة بين الأخ وأخيه، وليس صفة ملازمة لصاحبها على نحو الصفات الثابتة. والفعل (استَبَقَ) في أصل دلالاته هو فعل متجدد مقصود، يشير إلى الحدوث والتجدد، وقد أسهم دخول حرف النفي «ليس» على التركيب في نفي وقوع هذا الفعل، ونفي اتصافه في الحال أو قيامه به، فالمعنى: لست قادرًا على استبقاء أخ لا تعاتبه على ما يصدر منه من خلل أو تقصير؛ لأن معناه مرتبط بفعل الاستبقاء الذي يتجدد بحسب الموقف، وليس بصفة ثابتة مستقرة في الموصوف.

وهذا الاستبقاء مرتبط بالتعامل مع ما يصدر من المخاطب من نقص أو شعث، أي أن الاستبقاء موقف يتجدد بحسب أحوال العلاقة، وليس خصلة ثابتة. ف((الشعث: انتشار الأمر، والمهذب: النقي من العيوب... وتلّمه: تصلحه، وتصلح ما تشعث من أمره وفسد)) (البغدادى، ١٣٩٣، ج 2، ص 129). وقد احتفظ بفاعليته الحديثة، بدليل عمله في (أخًا). ولا يظهر فيه معنى الثبوت إلا بتأويل بعيد يخرج عن دلالة السياق. .

المبحث الثاني:

دلالة صيغة (فاعل) على الثبوت.

تُعَدُّ دلالة صيغة (فاعل) على الثبوت من القضايا الدلالية المهمة في دراسة المشتقات في العربية؛ إذ لا تقتصر دلالة الصيغة على مجرد الإخبار بوقوع الفعل أو حدوثه، بل قد تتجاوز ذلك في بعض السياقات إلى الدلالة على صفة ثابتة أو مستقرة في الموصوف. وتتبع أهمية هذه الدلالة من العلاقة بين الصيغة الصرفية والسياق الذي ترد فيه، إذ إن الأصل في (لفاعل) أن يدل على من قام بالفعل أو اتصف به، وقد يكون هذا الاتصاف عارضاً متجدداً، وقد يتحول في السياق إلى صفة ملازمة أو راسخة.

وعليه، فإن دراسة صيغة (فاعل) الدالة على الثبوت تكشف عن مرونة الصيغة الاشتقاقية في العربية، وقدرتها على الانتقال من الدلالة على الحدوث والتجدد إلى الدلالة على الثبوت والاستقرار بحسب المقام والسياق، وهو ما يؤكد أن الدلالة الصرفية لا تنفصل عن الدلالة السياقية في تحديد المعنى المراد.

قال الجرجاني الدار (ت ٤٧١ هـ) ((وأما الفعلُ فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء فإذا قلت: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيدٌ طويلٌ"، و "عمرو قصيرٌ": فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعلَ الطولَ أو القصرَ يتجددُ ويحدثُ، بل توجِّهُهما وتُنْبِئُهُما فقط، وتَقْضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكثرَ من إثباتِهِ لِزَيْدٍ.)) (الجرجاني، ١٩٩٢ م، ج 1، ص 174).

وقال الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ): ((وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة - أي: مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث - في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث)) (الاستربادي، 1975 م، ج 1 ص 147_148).

والى هذا ذهب الدكتور فاضل السامرائي واستدل بقوله تعالى: ((أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)) (ابراهيم 10) فيقول: (أي فَطَرَ، وتقول (هذا قاتل زيد) أي: قَتَلَهُ، وقد تقول ما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على الماضي؟ والجواب: أن اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمان الماضي لا على ثبوته ودوامه)) (السامرائي، 2007 م، ص 44)

ومن امثله مما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:

((وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ)) (سورة العنكبوت / آية ٣).

قال الرازي (ت ٦٠٦ هـ): ((وفي قوله: الَّذِينَ صَدَقُوا بصيغة الفعل وقوله الْكَاذِبِينَ باسم الفاعل فائدة مع أن الاختلاف في اللفظ أدل على الفصاحة، وهي أن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورُسوخه فيه والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرُسوخ، ومن اسم الفاعل يفهم ذلك إذا ثبت)) (الرازي، ١٤٢٠ هـ، ج 25، ص 26).

والى هذا القول ذهب الشافعي (ت ١٤٤١ هـ): ((فإن قلت: لم غاير بين الأسلوبين، حيث عبر في قوله: (فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا) بصيغة الفعل، وفي قوله: (وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ) بصيغة اسم الفاعل؟ قلت: فيه نكتة، وهي أن اسم الفاعل يدل على ثبوت المصدر في الفاعل، ورُسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه)) (الشافعي، 2001م، ج 21، ص 341).

يلحظ في عدول دقيق في التعبير بين الفعل الماضي (صَدَقُوا) وصيغة الفاعل (الْكَاذِبِينَ)، وهو عدول لا يبدو عارضاً، بل ينسجم مع اختلاف الدلالة المرادة في كل جانب. فقد جاء «صَدَقُوا» فعلاً ماضياً؛ للدلالة على تحقق الصدق ووقوعه منهم، بما ينسجم مع سياق الابتلاء الذي يكشف صدق المؤمنين من خلال مواقفهم وأفعالهم. أما التعبير عن الفريق الآخر بصيغة الفاعل (الْكَاذِبِينَ) فينقل الدلالة من مجرد وقوع فعل الكذب إلى إبرازهم بوصفهم متصفين به، فكأن الكذب أصبح وصفاً مميزاً له، فناسب اسم الفاعل المقام الذي يراد فيه الكشف عن حقيقة الكاذبين وتمييزهم بوصفهم، لا مجرد الإخبار عن وقوع فعل الكذب منهم. وهذا يؤكد أن دلالة اسم الفاعل على الثبوت لا تُستمد من صيغته وحدها، وإنما تتحدد في ضوء السياق والقرائن فليس المقصود مجرد التفريق الزمني بين الماضي واسم الفاعل، بل العدول إلى صيغة (فاعل) هو نقل التركيز من مجرد وقوع الحدث إلى وصف الفاعل به. وهذا ما يؤكد أن دلالة (فاعل) على الثبوت أو الحدوث لا تُفهم بمعزل عن السياق، وإنما تتحدد من خلال علاقته بالفعل والموصوف والقرائن المحيطة به.

جاء اسما الفاعل « مَانِع » و (مُعْطِي) فِي قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): ((اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ)). (الإمام أحمد بن حنبل، ٢٠٠١ م، ج28، ص63)

لإفادة ثبوت معنى المنع والعطاء لله تعالى، ونفي القدرة على مخالفة قضائه عن غيره، فإن السياق يخرج به إلى معنى أقرب إلى الثبوت؛ إذ لم يرد في الحديث الإخبار عن فعل منع أو إعطاء وقع في زمن مخصوص، وإنما سيق الكلام لتقرير حقيقة مطلقة، هي انفراد الله تعالى بالمنع والعطاء على الحقيقة، قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): ((والمانع: مَنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ فَكَانَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي مَنْ اسْتَحَقَّ الْعَطَاءَ وَيَمْنَعُ مَنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ إِلَّا الْمَنْعَ، وَيُعْطِي مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَادِلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ الْمَانِعِ أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَمْنَعُ أَهْلَ دِينِهِ أَيْ يَحُوطُهُمْ وَيَنْصُرُهُمْ... وَهَذَا الْمَعْنَى فِي صِفَةِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ بِالْعَمَلِ، إِذْ لَا مَنَعَةَ لِمَنْ لَمْ يَمْنَعُهُ اللَّهُ وَلَا يَمْتَنِعُ مَنْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لَهُ مَانِعًا.)). (ابن منظور (منع)، ١٤١٤ هـ، ج8، ص348). يقتضي نفي جميع المانعين، وقوله (ولا معطي لما منعت) يقتضي نفي جميع المعطين. ف((المعطي: اسم فاعل من أعطى. اسم من أسماء الله الحسنى، ومعناه: الممكن من نعمه، الواهب عطاءه وجوده ورحمته لمخلوقاته)). (أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، 2008م، ج2، ص1815)

وبهذا تفرّد الله سبحانه بالإعطاء والمنع (ينظر: تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، 1410هـ، ص446)، ويقول الدكتور مأمون حموش: ((ففكروا أيها القوم هل من سبيل إلى الرزق من غير الله سبحانه، فهو المعطي وهو المانع، فأفردوه بالعبادة والألوهية والتعظيم)) (مأمون حموش، 2007م، ج6، ص284) ودلالة صيغة اسم الفاعل، دلالة سياقية اقتضاها المقام العقدي الذي ورد فيه الحديث.

أَنْشَدَ أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَرَّاسَانِيُّ:

((لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ إِلَّا بَازِلٌ ذَكَرْتُ... وَلَيْسَ يَبْغِضُهُ إِلَّا الْمَخَانِيثُ)) (الخطيب البغدادي، ١٩٧٥ م،

ص96)

إِنَّ «بَازِلَ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْفِعْلِ بَزَلَ، عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ مِنْ بَزَلَ الشَّيْءُ يَبْزُلُهُ بَزْلًا وَبَزْلَةً. (ابن منظور (بزل)، 1414هـ/ ج11، ص52)

قَالَ ابن منظور: ((وَذَهَبَ سَيُوبُهُ إِلَى أَنْ بَوَازِلَ جَمْعُ بَازِلٍ صِفَةٌ لِلْمَذَكَّرِ... قَالَ: وَالْبَازِلُ أَيْضاً اسْمُ السِّنِّ الَّتِي تَطْلُعُ فِي وَقْتِ الْبُزُولِ، وَالْجَمْعُ بَوَازِلُ؛ قَالَ الْقَطَامِي:

تَسْمَعُ مِنْ بَوَازِلِهَا صَرِيْفًا... كَمَا صَاَحَتْ عَلَى الْحَرْبِ الصِّقَارُ

وَقَدْ قَالُوا: رَجُلٌ بَازِلٌ، عَلَى التَّنْسِيْبِ بِالْبَعِيرِ، وَرُبَّمَا قَالُوا ذَلِكَ يَعْنُونَ بِهِ كَمَالَهُ فِي عَقْلِهِ وَتَجْرِبَتِهِ.))
(ابن منظور (بزل)، 1414هـ/ ج11، ص52)

وبازل هنا بمعنى: الرجل القوي، الناضج، المكتمل العقل والرأي، وهو وصفٌ للرجل الذي تتوافر فيه صفات تؤهله لطلب العلم، في مقابل (الْمَخَانِيثُ) الذين يُبغضون العلم.

والأهم من الناحية الصرفية والدلالية أن (بازل) لا يدل في هذا السياق على مجرد حدوث الفعل وتجديده، وإنما اقترب من الثبوت؛ لأن الشاعر لا يريد أن يقول: إن الرجل (بازل) في لحظة معينة، وإنما يجعله وصفاً ملازماً له، أي أن القوة والنضج والرجولة صفات مستقرة فيه.

قوله بازل عامين أصله في أسنان الإبل وهو أن البعير إذا تم له ثمان سنين قيل له بازل عام ثم بازل عامين وذلك حين يتم سن شبابه وتكمل قوته . قال ابن الخطاب (ت ٣٨٨ هـ): ((قوله بازل عامين أصله في أسنان الإبل وهو أن البعير إذا تم له ثمان سنين قيل له بازل عام ثم بازل عامين وذلك حين يتم سن شبابه وتكمل قوته)) (الخطابي، ١٩٨٢ م، ج2، ص170)

وبهذا فإن المعنى في حق الإنسان يُقال للرجل الناضج الكامل التجربة والعقل "رجلٌ بَازِلٌ؛ أي أنه بلغ حد الكمال والنضج الفكري والجسدي ولم يعد صغيراً طائشاً. أي أراد أنه مستجمع الشباب والقوة. ودلالة السياق الثبوت فأريد بها وصفٌ مستقرّ في الموصوف الذي اكتملت تجربته وصار أهلاً لتحمل مشاق الأمور، لا فعلاً حادثاً منه.

الخاتمة:

وبعد الوقوف على دلالة صيغة (فَاعِل) وتحليل نماذج منها في القرآن الكريم والشواهد العربية، في ضوء السياق اللغوي، والقرائن الدلالية المصاحبة، تبين أن هذه الصيغة تتسع دلالتها بين إفادة الحدوث والتجدد من جهة، والثبوت والاستقرار من جهة أخرى. وقد أفضى التحليل إلى جملة من

النتائج التي تكشف عن أثر السياق وطبيعة الفعل في توجيه دلالة اسم الفاعل، ويمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

- (1) أثبت البحث أن في صيغة (فَاعِل) لا تختص بدلالة واحدة، بل تتدرج دلالتها بين الحدوث والثبوت.
- (2) غلبت دلالة الحدوث والتجدد على اسم الفاعل عندما كان مرتبطاً بفعل متجدد أو يحدث يقع في زمن معين، ولا سيما إذا دلّ السياق على وقوع الفعل وتجدد صدوره من صاحبه.
- (3) لا يمكن الفصل بين دلالاتي الحدوث والثبوت اعتماداً على الوزن الصرفي وحده.
- (4) تستمد صيغة (فَاعِل) مرونتها الدلالية من السياق؛ إذ يثعد السياق عنصراً حاسماً في ذلك، وحسب القرائن المصاحبة له.
- (5) خلاص البحث إلى إن دلالة صيغة (فَاعِل) على الثبوت ظاهرة شائعة في اللغة، لاسيما عندما تخرج من الدلالة على وقوع الفعل إلى إفادة الصفة المستقرة في الموصوف.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، (١٤١٠ هـ)، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، ط1، دار ومكتبة الهلال - بيروت.
2. ابن منظور، جمال الدين (ت ٧١١هـ)، (١٤١٤ هـ)، لسان العرب، ط3، : دار صادر - بيروت.
3. الأزهرى محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
4. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف، و محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
5. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)، (١٤١٤ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط (١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى)، دار المأمون للتراث، بيروت.
6. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي (ت بعد ١١٥٨ هـ)، (١٩٩٦ م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، ط1، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت.
7. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١ هـ)، (١٩٩٢ م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة.

8. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ)، (١٩٨٢ م)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرياني، دار الفكر - دمشق.
9. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، (١٩٧٥ م) الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، ط1، أمين دمج (ثم صورته دار الكتب العلمية، بيروت).
10. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن (ت ٦٠٦ هـ)، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط3، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
11. السامرائي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، (2007م)، معاني الأبنية في العربية، ط2، عمان _ الأردن.
12. سعيد بن منصور (ت ٢٢٧ هـ)، (٢٠١٢ م)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: أ. د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، دار الألوكة للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية.
13. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥ هـ)، (١٩٧٤ م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
14. الشافعي، محمد الأمين بن عبد الله (ت ١٤٤١ هـ)، (٢٠٠١ م)، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ط1، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان.
15. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، (د.ت)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التربية والتراث - مكة المكرمة.
16. عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، (د.ت)، النحو الوافي، ط15، دار المعارف.
17. على الجارم ومصطفى أمين، (د.ت)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
18. الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ)، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
19. مأمون حموش (معاصر)، (٢٠٠٧ م)، التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش، ط1، (المؤلف).
20. النجار، محمد عبد العزيز النجار، (١٩٩٩ م)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان
21. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني (2005م)، اعتنى به: حمدو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت _ لبنان.
22. الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
23. الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد (ت ٥٣٨ هـ)، (١٩٨٧ م)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه ورتبته: مصطفى حسين أحمد الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي، بيروت.
24. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، ٢٠٠٨ م، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب.

25. الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، (٢٠٠١ م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨ هـ] - عادل مرشد - وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة.